سَبْكُ المَنْظُومِ وفَكُّ المَخْتُومِ

تأليف

الإمامِ العلاَّمةِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ

الطائيِّ الجَيَّانيِّ

تحقّيق ودراسة

أ.د. فاخر جبر مطَر

بغداد 2019

افتتاحيةُ الطَّبعَةِ الأُولى :

نستفتحُ بالَّذي هُوَ خيرٌ، حَمْدًا وصلاةً وسلامًا على رسولِهِ (صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّم) وعلى عبادهِ الَّذينَ أصطفَى ، وبعد : فتتشرَّفُ دارُ البحوثِ للدِّراساتِ الإسلاميَّةِ وإحياءِ التُّراثِ أنْ تُقَدَّمَ إصدارَها الرابع في "سلسلة الدراسات العربية" خدمةً للغة القرآن، وإثراءً للمكتبة النحوية، وهو بعنوان "سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك– دراسة وتحقيق" وهو في صياغتهِ واختصارهِ يقرب من كتابه "تسهيل الفوائد" غير أنه في خصيصة جزمهِ فيه كثيرًا بخلاف ما رجحه في سائر كتبه ، مع الأصالة في تلك المفارقة وجمع آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعرضه الخلاف بين أهل الكوفة والبصرة وبيان محله من ذلك الخلاف، وقد وصفه فقال : "عون للأذكياء بالإيجاز، وجمع المتفرقات الكلية القريبة المتناول".

سائلينَ اللهَ تعالى العونَ والسَّدادَ، والهدايةَ والتوفيقَ، ونرجو مِنَ اللهِ سبحانَهُ وتعالى أنْ يعينَ على السيرِ في هذا الدَّربِ ، وأنْ يتواصلَ العطاءُ مِنْ حسنٍ إلى أحسنَ .

وآخِرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ ، وَصَلَّى اللهُ على خيرِ خَلْقِهِ سيدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ .

دار البحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمةُ الطَّبْعَةِ الأُولى:

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسلينَ ، مُحَمَّدٍ النَّبيِّ العربيِّ الأمين، وعلى آلِهِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ ، وأصحابِهِ الغُرِّ الميامين، أَمَّا بعدُ :

فإنَّ هذا الكتاب لإمام نحاة القرن السابع الهجري، جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، المتوفى سنة 672هـ . وهو من كتبهِ المهمة، ولعلَّهُ يأتي من حيثُ الأهمية بعدَ كتابِهِ التسهيل الذي يعدُّ من أهم ما أُلِّفَ في النحو بعد كتاب سيبويه، وأنَّ نحوياً كأبي حيَّان الأندلسي ت 745هـ. يمتنع عن إقراء طلاَّبِهِ إلاَّ في كتاب سيبويه أو في التسهيل. وهذا دليل على أهمية هذا الكتاب وشهرته، وكان كتاب سبك المنظوم وفك المختوم على غرار التسهيل من حيث المادة العلميَّة الغزيرة، وصعوبة العبارة، التي تحتاج إلى شرح وتوضيح ، ولم نجد من شرح سبك المنظوم، لا ابن مالك ولا غيره ، ولعلَّ الزَّمنَ يكشفُ عن شرحٍ لهذا الكتاب العلميِّ القيِّم، الذي تكاد تكون عبارته كعبارة التسهيل، فضلاً عن أنها شديدة الاختصار، وهي موسومة بالتركيز لدرجة كبيرة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى الإبهام، هذا مع ندرة الشواهد وقلة الأمثلة التطبيقية.

وكان ابنُ مالكٍ في هذا الكتاب قد نثر كتابه المؤصل، وسعى إلى توضيحه. ومع ما عليه ابنُ مالكٍ من مكانةٍ علميَّةٍ كبيرةٍ، فقد يشعر قارئ كتابه بصعوبة العبارة، ولعلَّ ذلك أدَّى إلى عدم انتشار الكتاب بين الدَّارسين. والكتاب على ما يبدو لم يكن كتاباً تعليميًّا ميسَّرًا، بل كان كتابًا للعلماء المتخصصين بعلم النحو والصرف.

وهذا الكتاب كان من المؤمل أن نفرغ من إنجازه ونشره قبل أكثر من سبعة عشر عامًا ، تقريبًا ، إلاَّ أنَّ بعض المعوقات حالت دون ذلك، ومنها، انتظار الحصول على نسخة ثانية من مخطوطة الكتاب التي تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق. فلم يتحقق ذلك على الرغم من طول الانتظار، فعرضنا الكتاب على التسهيل الذي سهل لنا الكثير من سد نواقصه. ونحمد الله الذي هيَّأَ لنا الوقت المناسب لأنْ نعيد قراءة الكتاب، ونحققه على الوجه الصحيح، لينتفع به قراء العربية.

سلكنا في تحقيق الكتاب الطريقة العلمية المتبعة في إخراج كتب التراث العربي الإسلامي، فضلاً عما لدينا من خبرة في مجال تحقيق النصوص ونشرها.

أمَّا عملنا في التحقيق، فإننا اعتمدنا على نسخة خطية من الكتاب تحتفظ بها مكتبة برلين تحت رقم(6630) وهي نسخة نادرة كتبت سنة 645هـ. أي في حياة المؤلف، مما يفيد أنَّها كانت نسخة معتمدة، وهي نسخة كاملة، خطُّها واضحٌ ومضبوطة بالشكل التَّام. وكان علينا أنْ نقدمَ دراسةً مفصَّلةً عن حياة ابن مالك، إلاَّ أنَّ أساتذة فضلاء من الذين حقَّقُوا كتبًا له، فَصَّلُوا القولَ في ذلك، مِمَّا أغنانا عن إعادة الكلام. نخص منهم بالذكر الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل، والدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وكذلك مقدمة التحقيق الثاني لهذا الكتاب للدكتور عدنان الدوري، ومقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك للدكتور عبد الرحمن السيد، ومقدمة تحقيق كتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد للدكتور حاتم صالح الضامن، وكتاب المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال سالم مكرم، ومقدمة تحقيق كتاب الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة للدكتور محمد حسن عوَّاد، فضلاً عمَّا كتبَهُ أصحابُ التَّراجم والطبقات الذين أَفردُوا ترجمةً واسعةً لابنِ مالكٍ، لِمَا يحتله من مكانة علمية مرموقة في علوم العربية، إذ توسَّعُوا في سيرة حياته من حيث المولد والنشأة العلمية، والتعريف بشيوخه وتلاميذه، وذكر مصنفاته، والعلوم التي برع فيها، ومناصبه، ورجاله، وما يتعلق بشخصيته، ثم ذكر سنة وفاته.

وقد استدعت طبيعة عملنا في إخراج الكتاب، أن يكون على قسمين، قسم للدراسة، وآخر للتحقيق. ففي الدراسة عَرَّفْنَا بابنِ مالكٍ تعريفًا موجزًا لكثرة ما كتب عنه، وأحلنا على مصادر ترجمته. أَمَّا القسمُ الآخرُ فقمنا فيه بدراسة كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم). فَحَقَّقْنَا اسمَ الكتابِ، ونسبتَهُ إلى ابنِ مالكٍ، ثُمَّ ذَكَرْنَا منهجَ المؤلف في كتابِهِ، بعدَهَا وصفنا النسخةَ الخطِّيَّةَ المعتمدَةَ في التحقيق، ومنهجَ التحقيق، وختمنا الكتابَ بقائمةِ المصادر والمراجع.

وإنا لنرجوا أخيرًا أنْ ينتفعَ بهذا الكتابِ طلبةُ العربيَّةِ، وَمِنَ اللهِ نستمدُّ العونَ والتوفيقَ.

المحققان

مقدمةُ تحقيقِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسلينَ مُحَمَّدٍ وآلهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ.

إنَّ مِنْ بينِ الأمورِ التي دعتني لإعادةِ تحقيقِ الكتابِ هيَ الحصولُ على نسخةٍ خطيَّةٍ جديدةٍ من الكتابِ تحتفظُ بها المكتبةُ (الظَّاهريَّةُ – قديمًا) والأسديَّة حاليًّا في دمشق ، كان قد أشارَ إليها الدكتور محمد كامل بركات ، وهي نسخةٌ أُخرى من هذا الكتابِ تحت عنوان(تسهيل الفوائد) تحتفظُ بها المكتبةُ الظَّاهريَّةُ بدمشق تحت رقم 7068، وكان الأستاذ بركات قد قابلَ بين نسختي الكتاب فوجدَ أنَّ هذه النسخة التي تحملُ عنوان(تسهيل الفوائد) هي عينها سبك المنظوم وفك المختوم ، وكنتُ قد حاولتُ الحصولَ على هذه النسخة عدد سنين رابت على الثلاثين ، لم أحصل فيها على جواب من المكتبة الظاهرية (الأسدية حاليًا) ، وكنت آمل أنه لابدَّ من الحصول في وقت لاحق عليها ، لما لها من أهمية كبيرة في إخراج الكتاب بشكله الذي أرادَ مُؤَلِّفُهُ ابنُ مالكٍ أنْ يكونَ عليهِ .

وقد هيَّأ اللهُ لنا طالبنا النجيب الدكتور علي سعد لطيف الذي أسدى لنا صنيعًا جميلاً ، ففي إحدى زياراته للمكتبة الأسدية في دمشق في عام 2018م ، وكان يحمل مني خطابًا لأمين المكتبة أطلب فيه نسخة المخطوطة الثانية من كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم) لابن مالك التي تحمل اسم (تسهيل الفوائد) الذي أشار إليه الأستاذ محمد كامل بركات تحت رقم (7068) كما ذكرنا ذلك آنفًا . وقد تمَّ الحصول على النسخة الثانية من مخطوطة الكتاب بعد هذا الانتظار الطويل. إذ كنا أخرجنا الكتاب بمشاركة أ.د.عدنان محمد سلمان – رحمه الله – على نسخة واحدة عام 2004 في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة – دبي.

وقد عقدتُ العزمَ لإخراجِ الكتابِ بطبعَةٍ ثانيَةٍ ، بعدَ أنْ حصلتُ على النَّسخَةِ المخطوطةِ الثَّانيةِ مِنَ الكتابِ الَّتي قابلتُهَا معَ نسخةِ الأصلِ ، إذ كَشَفَتْ هذِهِ النُّسْخَةُ الجديدةُ إشكاليةً مفادها أنَّ كتابَ ابنِ مالكٍ (سبك المنظوم وفك المختوم) لَهُ علاقةٌ بمفصَّلِ الزَّمخشري ، إذ وَرَدَ في البغيةِ في تذييلِ ابنِ مكتومٍ على الكتابِ :

وجاءَ بنظمٍ للمفَصَّلِ بارعٍ رفيعِ على المنظومِ يُدْعَى المُؤصَّلاَ [1]

فالبيت الأخير من هذا التذييل يعني أنَّ ابن مالكٍ قد نظم المفصل بكتاب سماه المؤصَّل ، ثم إنه نثر المؤصَّل بكتابه سبك المنظوم وفك المختوم . وممن ذكر ذلك الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل ، فقال : "...وقيل هو ، رسالة – موجزة – يريد بذلك كتاب سبك المنظوم– وقيل في بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق وهو الصواب" [2]. ويعني به المؤصَّل في نظم المفصل .

والذي ورد في النسخة المخطوطة الثانية ، أي نسخة المكتبة الأسدية المعتمدة التي حصلنا عليها مؤخّرًا في عام 2018 لإخراج الطبعة الثانية الحالية ، عبارة تختلف عن عبارة نسخة الأصل فيما يتعلق بنظم مفصل الزمخشري ، فقد ورد في نسخة الأصل المعتمدة في إخراج الكتاب بطبعته الأولى : (فإني استخرتُ اللهَ تعالى في نثر المؤصَّل....) [3] ، بينما ورد في النسخة الثانية الجديدة ما نصُّهُ : (... فإنِّي استخرتُ اللهَ تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ ، وشرعتُ في تصنيفِ كتابٍ محيطٍ بما يُستقصَى في تحصيلِهِ أكثرُ المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصِهِ أيسرُ المختصرات...) [4] .

فمثار الإشكال كان قد وقع بعبارة نسخة الأصل : (في نثر المؤصَّل) وقد كنَّا قد تنبهنا على ذلك في دراستنا للكتاب بطبعته الأولى ، إذ ترجح لدينا أنَّ ابن مالك لم ينثر المؤصل بل نظمه ، إذ لم نجد أي علاقة بين كتاب سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك وبين مفصَّل الزمخشري . وقد اتضح لنا أن النسخة الثانية قد كشفت عن ذلك الوهم ، أي لا توجد علاقة مفترضة بين نثر المؤصَّل وبين المفصل ، فقالت : (... فإني استخرتُ اللهَ تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ ...) أي أن ابن مالك كان قد نظم المؤصل أوَّلاً ، ومن ثَمَّ شرع في تصنيف (كتاب سبك المنظوم وفك المختوم) . ويتضح ذلك في عبارته التي جانس فيها بين النظم أولاً ، ثم النثر في الكتاب ، فقال : (... فرُبَّ مدركٍ تيسَّرَ له الإدراكُ بالنظمِ ، أكثرَ منهُ بالنَّثرِ ، وربَّ مُدركٍ بخلافِ ذلكَ . فأردتُ أنْ تشتملَ الإعانةُ على الصنفينِ ، وتعمَّ

---

(1) بغية الوعاة 132/1.

(2) التسهيل مقدمة المحقق 21.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل الورقة/ 1ب.

(4) سبك المنظوم نسخة (س) الورقة/ 3ب.

المنفعةُ بالتصنيفينِ ، جعلَ اللهُ ذلكَ خالصًا لذاتِهِ ، ويسَّرَ لِي ولمتأمليه بُلوغَ مرضاتِهِ ، وسمَّيتُهُ (سبك المنظوم وفك المختوم).

إنّ كتاب المفصل للإمام الزمخشري ت538هـ. من الكتب النحوية التي سارت على مذهب النحو البصري، ولقيت قبولاً واستحسانًا عند العلماء، فأقبلوا على العناية بهِ درسًا وشرحًا، ولم يذكر ابن مالك أنه نظم المفصل أو شرحه إلاَّ ما أورده الدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب ابن مالك شرح عمدة الحافظ، أنَّ لابن مالك كتابًا اسمه(الفيصل على المفصل) [1] وقد ردَّ عليه الدكتور محمد حسن عواد في تحقيقه لكتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة بقوله : "ولعلَّهُ تحريف للكتاب السابق"[2]، يعني به المؤصل في نظم المفصل [3]،الذي ذكره السيوطي[4] ، والمقري [5] ، والدكتور محمد كامل بركات[6] ، والدكتور عبد المنعم هريدي[7]، والدكتور شوقي ضيف[8]، والدكتور عبد العال سالم مكرم[9]، مكرم[9]، والدكتور حاتم صالح الضامن[10]، والدكتور عدنان الدوري[11]، وهؤلاء الفضلاء قد تابعوا ما أوردَهُ السيوطي في البغية عن ابن مكتوم في التذكرة، من كون المؤصل هو نظم للمفصل[12]، على أننا لم نلمح في عبارة ابن مالك أنه نظم المفصل في المؤصل ، سوى أنه قال :"(...فإني استخرتُ اللهَ تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ...)..." [13]. وعلى الرغم من كثرة البحث والتدقيق عن هذا النظم في فهارس خزائن الكتب غير أنها خلت من أي مخطوطة من مخطوطاته ، فهو في عداد الكتب المفقودة. وليس هناك أي نقل عن هذه المنظومة في

---

(1) شرح عمدة الحافظ 71/1.

(2) الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة مقدمة المحقق 74.

(3) المصدر السابق 73.

(4) بغية الوعاة 132/1.

(5) نفح الطيب 225/2.

(6) التسهيل مقدمة المحقق 21.

(7) شرح عمدة الحافظ 71/1.

(8) المدارس النحوية 310.

(9) المدرسة النحوية في مصر والشام 183.

(10) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد 16.

(11) شرح عمدة الحافظ 43.

(12) بغية الوعاة 132/1.

(13) سبك المنظوم نسخة س ورقة 3ب.

أي كتاب من كتب ابن مالك التي بين أيدي الناس. وقد قمت بعقد موازنة بين أبواب سبك المنظوم الذي تكون أبوابه على وفق أبواب المفصل ، لَعَلِّي أجد علاقة بين الكتابين، يترجح لي من خلالها أن كتاب سبك المنظوم وفك المختوم لا علاقة له بكتاب المؤصل ، الذي قيل إنَّهُ نظم للمفصل، ، من حيث أبواب الكتاب وموضوعاته ، ومن حيث المنهج. ثم إنه لا توجد أية إشارة في سبك المنظوم لا من قريب ولا من بعيد تشير إلى المفصل.

وعليه فإن اعتمادي على النسخة الثانية الجديدة في هذه الطبعة مع نسخة الأصل ستزيد في وثاقة إخراج الكتاب أكثر مما كان عليه في طبعته الأولى .

ثمَّ إنَّ المؤصَّل قد لا يكون نظمًا للمفصل ، وقد يكون منظومة في علم من علوم اللغة ، وربما تكون منظومة نحوية مستقلة ، ارتأى ابن مالك أن يؤلف بعدها كتاب سبك المنظوم فقال : (وشرعتُ في تصنيفِ كتابٍ محيطٍ بما يُستقصَى في تحصيلِهِ أكثرُ المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصِهِ أيسرُ المختصرات...) [1]، وهو كثيراً ما يفعل مثل هذا في نثر منظوماته ، كالكافية الشافية، ولامية الأفعال ، وغيرهما. وأنا لا أنكر أن يكون لابن مالك كتاب نظم المؤصَّل ، إلاَّ أنَّهُ لم يترجح عندي أنْ يكون المؤصَّل هو نظم للمفصل، ولعلَّ الأيام تكشف عن حقيقة الأمر.

(1) سبك المنظوم نسخة س الورقة/ 3ب.

ابنُ مالكٍ[1] : هو جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي.

---

(1) ينظر: عن حياة ابن مالك المفصلة المصادر الآتية، وهي مرتبة ترتيباً زمنياً.

- تذكرة الحفاظ، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت748هـ . حيدر آباد. ص1491 وما بعدها.
- العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق فؤاد السيد، الكويت 1961م. 300/5.
- ذيل القراء الكبار، ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر، ت 749 هـ . نشر مع كتاب (معرفة القراء الكبار – للذهبي). تحقيق محمد سيد جاد الحق. مطبعة دار التأليف بمصر 1969م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن آيبك الصفدي، ت764هـ. الجزء الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق 1953م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، عبد الله بن أسعد ت768هـ . بيروت 1970م. 172/4.
- الوفيات، ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت809هـ. تحقيق: عادل نويهض، بيروت 1978م. ص332.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت817هـ. تحقيق: محمد المصري، 1972، دمشق.
- غاية النهاية، ابن الجزري، محمد بن محمد، ت833هـ. تحقيق: برجستراسر وبرتزل، القاهرة 1932–1935م. 180/20.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، أحمد بن علي، ت845هـ. تحقيق: مصطفى زيادة، القاهرة 1934.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، ت847هـ. تحقيق: د.محسن غياض، النجف الأشرف،1973–1974.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت847هـ. دار الكتب المصرية. 243/7.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت911هـ. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، –مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر 1965.
- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، الزركشي، محمد بن إبراهيم ، ت932هـ.مطبعة الدولة التونسية، 1289هـ .
- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، محمد بن طولون الصالحي، ت953هـ. تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق 1949م.
- نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، المقري، أحمد بن محمد، ت1041هـ. تحقيق: د. إحسان عباس ، بيروت 1968م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ت1067هـ. استنبول 1944م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، عبد الحي، ت1089هـ. مكتبة القدس بمصر 1350هـ.
- دائرة المعارف الإسلامية ، الترجمة العربية. 272/10.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ت1956م. ترجمة: د. رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، 1957 ج275/5.
- معجم المؤلفين، محمد رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق 1960م.
- الأعلام ، الزركلي، خير الدين، ت 1976م، بيروت 1969.== ←

اختلف في سنة ولادته على أقوال ، منها سنة 598هـ . و600هـ ، و601هـ ،602هـ ،608هـ. ومكان ولادته هناك في جيَّان بالأندلس، إذ تلقّى معارفه الأولى هناك. ثم رحل في شبابه إلى دمشق، وسمع ابن يعيش ت643هـ. في بعلبك، ثم تصدّر بحلب لإقراء العربية، وصرفَ همَّتَهُ إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية.

وكان إماماً في القراءات وعللها، وإليه المنتهى في اللغة والنحو والصرف في زمانهِ. استقرَّ ابنُ مالك بدمشق حتى وفاته سنة 672هـ.

اسمُ الكتابِ ونسبتُهُ إلى ابن مالك:

نصَّ على اسم الكتاب ابنُ مالكٍ نفسه في مقدمة الكتاب، فقال : "وسميتهُ سبك المنظوم وفك المختوم"[1]. وممن ذكره بهذا الاسم الصلاح الصفدي[2]، وابن شاكر الكتبي[3]، والسيوطي[4]، والمقري[5]، وطاش كبري زاده[6]، وبروكلمان[7]، وعمر كحالة[8]، والزركلي[9]، والزركلي[9]، ونقل السيوطي في البغية عن الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة ابن مالك قوله :"...ولهُ سبك المنظوم وفك المختوم، وقد وقفت عليه[10]". ويذكر السيوطي أنَّهُ ذُيِّلَ بأبياتٍ لسعد الدين بن العربي يذكر فيها مؤلفات ابن مالك فقال :

وأَمْلَى كتابًا بالفوائد نَعتُـهُ ... آخـــرَ نظمًـــا للفـوائد والعُـلاَ

وَصنَّفَ شرحًا للجزوليةِ الَّتي ... غَدَا نَظْمُهَا كالصَّـخرِ حتَّى تَسَهَّلاَ

وَسبْكاً لمنظومٍ وَفَكًّا لمختمٍ ... على هيئةِ التَّوضيحِ فاضمِ لِمَا خَلاَ [11]

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة/ 2أ.

(2) الوافي بالوفيات 360/3.

(3) فوات الوفيات 453/2.

(4) بغية الوعاة 133/1.

(5) نفح الطيب 225/2.

(6) مفتاح السعادة 138/1.

(7) تاريخ الأدب العربي 294/5.

(8) معجم المؤلفين 234/10.

(9) الأعلام 233/6.

(10) بغية الوعاة 133/1.

(11) المصدر السابق.

وتتفقُ هذهِ التسميةُ مع عنوان النسختين اللتين اعتمدتهما في تحقيق الكتاب. وقد ذُكِرَ الكتاب في معظم كتب مَنْ ترجم لابن مالك بهذا الاسم. وأثبت المقري في نفح الطيب هذا الاسم، وأنكر على من حَرَّفَ في اسمهِ ، فقال : " ومَنْ قالَ أنَّ اسمه فك المنظوم وسبك المختوم ، فقد خالف النقل والعقل"[1].

ويذكر ابن مالك في مقدمتهِ للكتاب أن سبك المنظوم وفك المختوم جاء بعد نثر للمؤصل، فقال:"... فإني استخرتُ الله تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ ، وشرعتُ في تصنيفِ كتابٍ محيطٍ بما يُستقصَى في تحصيلهِ أكثرُ المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصِهِ أيسرُ المختصرات... وسمَّيتُهُ سبك المنظوم وفك المختوم) [2].

وهذا يعني أنه نظم المؤصل ثمَّ شرعَ بعد ذلك في تصنيف كتاب في النحو ، سمَّاهُ (سبك المنظوم وفك المختوم) وهو هذا الكتاب الذي نقوم بإخراجه بطبعة ثانية ، وقد أورد السيوطي في البغية أنه وجد في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أن بعضهم نظم مصنفات ابن مالك في أبيات ، وأنَّ هناك البعض قد أهمل أشياء منها، وقد ذيل عليها ابن مكتوم في تذكرته أبياتاً يذكر فيها ما فاتهم من مصنفات ابن مالك التي لم تذكر، ومن هذا التذييل قوله:

سَقَى اللهُ رَبُّ العرشِ قبرَ ابنِ مالكٍ سحائبَ غـفرانٍ تغاديــهِ هُطَّــلاَ
فقد ضَمَّ شَمْلَ النحوِ من بعدِ شَتِّهِ وبيَّــنَ أقــوالَ النــحاةِ وفَصَّـــلاَ
وجــاءَ بنظـــمٍ للمفَصَّـــلِ بـــارعٍ رفيعٍ على المنظومِ يُدْعَى المُؤصَّلاَ[3]

فالبيت الأخير من هذا التذييل يعني أنَّ ابن مالكٍ قد نظم المفصل بكتاب سماه المؤصَّل، ثم إنَّهُ نثر المؤصل بكتابه سبك المنظوم. وممن ذكر ذلك الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل، فقال :"...وقيل هو رسالة موجزة – يريد سبك المنظوم– وقيل في بعض المراجع : " ... إنَّهُ فكٌّ لنظمِ المفصَّلِ السابق وهو الصواب"[4]. ويعني به المؤصَّلَ في نظمِ المفصَّلِ .

---

(1) نفح الطيب 225/2.

(2) سبك المنظوم نسخة ب/3 ب

(3) بغية الوعاة 132/1.

(4) التسهيل مقدمة المحقق 21.

إنّ كتاب المفصل للإمام الزمخشري ت538هـ. من الكتب النحوية التي سارت على مذهب النحو البصري، ولقيت قبولاً واستحساناً عند العلماء، فأقبلوا على العناية بهِ درساً وشرحاً، ولم يذكر ابن مالك أنه نظم المفصل أو شرحه إلاّ ما أورده الدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب ابن مالك شرح عمدة الحافظ، أنّ لابن مالك كتاباً اسمه(الفيصل على المفصل) [1] وقد ردَّ عليه الدكتور محمد حسن عواد في تحقيقه لكتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة بقوله : "ولعلّه تحريف للكتاب السابق " [2] ، يعني له المؤصل في نظم المفصل[3]، الذي ذكره السيوطي[4]، والمقري[5]، والدكتور محمد كامل بركات[6]، والدكتور عبد المنعم هريدي[7]، والدكتور شوقي ضيف[8]، ولدكتور عبد العال سالم مكرم[9]، مكرم[9]، والدكتور حاتم صالح الضامن[10]، والدكتور عدنان الدوري[11]، وهؤلاء الفضلاء قد تابعوا ما أوردهُ السيوطي في البغية عن ابن مكتوم في التذكرة، من كون المؤصل هو نظم للمفصل[12]، على أننا لم نلمح في عبارة ابن مالك أنه نظم المفصل في المؤصل، سوى أنه قال :"... فإني استخرت الله تعالى بعد نظم المؤصلّ..." [13]. وعلى الرغم من كثرة البحث والتدقيق عن هذا النظم في فهارس خزائن الكتب غير أنها خلت من أي مخطوطة من مخطوطاته، فهو في عداد الكتب المفقودة. وليس هناك أي نقل عن هذه المنظومة في أي كتاب من كتب ابن مالك التي بين أيدي الناس. وقد قمنا بعقد موازنة بين أبواب سبك المنظوم الذي تكون أبوابه على سبيل الافتراض على وفق أبواب المفصل ، لعلنا نجد علاقة

---

(1) شرح عمدة الحافظ 71/1.

(2) الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة مقدمة المحقق 74.

(3) المصدر السابق 73.

(4) بغية الوعاة 132/1.

(5) نفح الطيب 225/2.

(6) التسهيل مقدمة المحقق 21.

(7) شرح عمدة الحافظ 71/1.

(8) المدارس النحوية 310.

(9) المدرسة النحوية في مصر والشام 183.

(10) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد 16.

(11) شرح عمدة الحافظ 43.

(12) بغية الوعاة 132/1.

(13) سبك المنظوم ورقة 1ب.

بين الكتابين، يترجح لنا من خلالها أن كتاب سبك المنظوم وفك المختوم هو نثر لكتاب المؤصل، الذي قيل إنَّهُ نظم للمفصل، فتبين لنا أنه لا توجد علاقة بين الكتابين، سبك المنظوم، ومفصل الزمخشري، من حيث أبواب الكتاب وموضوعاته، ومن حيث المنهج. ثم إنَّه لا توجد أية إشارة في سبك المنظوم لا من قريب ولا من بعيد تشير إلى المفصل.

وعليه فإن المؤصل قد لا يكون نظماً للمفصل، وربما يكون منظومة نحوية مستقلة، ارتأى ابن مالك أن ينثرها بكتابه سبك المنظوم وفك المختوم، وهو كثيراً ما يفعل مثل هذا في نثر منظوماته، كالكافية الشافية، ولامية الأفعال، وغيرهما. ونحن لا ننكر أن يكون ابن مالك قد نظم المفصل، وفك هذا النظم، إلاّ أنه لم يترجح عندنا أن يكون المؤصل هو نظم للمفصل، ولعل الأيام تكشف عن حقيقة الأمر.

نهج المؤلف في كتابه:

بدأ ابن مالك كتابه بمقدمة موجزة بعد حمد الله والثناء عليه، بَيَّنَ فيها أنه استخار الله تعالى في نثر كتابه المؤصل لتتم الفائدة من إعانة الأذكياء بالإيجاز وجمع المتفرقات الكلية القريبة، فقد يوجد هناك من يُدرك الشعر ويفهم المسائل أكثر منه النثر، وهناك من يكون بخلاف ذلك ، فأراد أن يجمع النوعين. فالمؤصل كتاب في النحو والصرف منظوم، وسبك المنظوم وفك المختوم شرح لهذا النظم منثور، فأراد ابن مالك كما يقول في مقدمة الكتاب : " أن تشتمل الإعانة على الصنفين وتعمُّ المنفعة بالتصنيفين..." [1].

سار ابن مالك في ترتيب مسائل كتابه على نمط التسهيل في الغالب، ولم يكن نسخة منه، فقد خالفه في كثير من المسائل النحوية والآراء، وحتى في الفصول والأبواب، وقد نلمح الفرق واضحاً بين الكتابين، إذ تميّز التسهيل بالإيضاح والتبسيط، بينما تميز سبك المنظوم بالإيجاز والتركيز ، ولعل رغبة ابن مالك في اختصار العبارة قد تسببت في غموض النص.

والكتاب على ما وصفهُ السيوطي بأنَّهُ الكتاب الذي جزم فيه ابن مالك كثيراً، بخلاف ما رجَّحهُ في سائر كتبه[2]. والكتاب لم يخلُ من أصالة يتبينها الدارس فيما أوردَهُ المؤلف من

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 2أ.

(2) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي 305/1.

من مسائل مخالفة لما في التسهيل ، ولما في الألفية والكافية الشافية ، وبجمعه آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعرضه لمسائل الخلاف بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين، وبيان موقفه من هذا الخلاف، وقد استعنتُ بكتب النحو المتعمدة في توضيح هذه المسائل وبيانها، حيثما وجدتُ ذلك ضرورياً.

وسنتبيَّنُ نهجَ المؤلف في الكتاب من الإشارة إلى أهم الأمور التي يتميز بها:

1. الاختصار في العبارة:

من ذلك ما أوردَهُ في باب التثنية وجمع التصحيح فقال : " وربما نال القلبُ ما همزته أصلٌ"[1].

و "وقالوا مذروان وثنايان على الأصل تشبيهًا بمفردين" [2]. فالعبارتان هنا غامضتان ومختصرتان. ومن الاختصار أيضاً في عبارة الكتاب ما أوردَهُ في باب أفعال المقاربة. إذ لم يفصل القول في خبر (جعل) [3] ، في حين نجده في التسهيل تحدث عن ذلك بالتفصيل فقال : " وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بـ إذا أو كلما، وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها"[4]. كما نجده في الباب نفسه لم يذكر تصرف أفعال المقاربة في سبك المنظوم، وذكرها في التسهيل[5].

2. مخالفة رأيه في التسهيل:

خالف ابن مالك في كثير من المسائل في هذا الكتاب رأيه الذي ذهب إليه في التسهيل، ومن الأمثلة على ذلك ما أوردَهُ في باب الألف واللام، حيث خالف ما ذهب إليه

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 6أ.

(2) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 6أ . وينظر على سبيل التمثيل سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 58ب–59أ، و 54أ.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 6ب–17أ.

(4) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 17أ. التسهيل 59.

(5) التسهيل 60.

في التسهيل فقال في سبك المنظوم : " اللام وحدها المعرِّفة، خلافاً للخليل"[1]، وقال في التسهيل :"وهي أل لا اللام وحدها ، وفاقاً للخليل وسيبويه"[2].

وخالف هنا ما في التسهيل في مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ، فقال : "...ويزيلها نواسخ الابتداء إلاّ (إنَّ) على الأصح، وفي (لكنَّ) نظر" [3]، في حين ذهب في التسهيل إلى القول :"... ولا تدخل على خبرٍ غير ذلك، خلافاً للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلاَّ(إنَّ) و (أنَّ) و(لكنَّ) على الأصح"[4].

وفي مسألة نون الوقاية خالف في السبك ما في التسهيل، إذ تشعر عبارته في السبك بقلة لحوق نون الوقاية اسم الفعل واسم الفاعل، فقال :"وربّما لحق اسم الفعل اختياراً، واسم الفاعل اضطراراً"[5]، أما في التسهيل فقال :"... وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعل التفضيل..." [6].

فالخلاف واضح بين العبارتين. وفي الباب نفسه ذكر في سبك المنظوم حذف نون الوقاية من ليت ضرورة[7]. وهذا رأي سيبويه[8]. وفي التسهيل حذفها مع لدن وأخوات ليت جائز[9]. فالحكم مختلف بين الكتابين. وفي حديثه عن زيادة الباء قال في سبك المنظوم :"وربما زيدت في المبتدأ والخبر الموجب"[10]، أما في التسهيل فقال :"وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما"[11]. فهنا لم ينصَّ على زيادتها في المبتدأ والخبر الموجب كما نصَّ في سبك المنظوم.

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 12ب.

(2) التسهيل 42.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 15أ.

(4) التسهيل 51.

(5) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 9أ.

(6) التسهيل 25.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 9أ.

(8) الكتاب 369/2–370، وأوضح المسالك 110/1.

(9) التسهيل 25.

(10) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 31أ.

(11) التسهيل 145.

وجزم في سبك المنظوم بحذف اسم إنَّ وأخواتها في الضرورة ، فقال : " وحذف الاسم إنْ كان ضمير الشأن مخصوص بالضرورة " [1]. أما في التسهيل فقال : " ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلَّما يكون إلاَّ ضمير الشأن" [2].

وجزم ابن مالك في سبك المنظوم بإلحاق نَبَّأَ وأَنْبَأَ بأعلم وأرى[3] ، أما في التسهيل فقال فقال : "... وألحق بهما – أي بأعلم وأرى – سيبويه نَبَّأَ ، وزاد غيرُهُ أَنْبَأَ" [4].

وفي مسألة(سوى) كونها كغير في الاستثناء، وافق ابن مالك البصريين في سبك المنظوم بأنها ظرف لا يتصرف إلاَّ في الشعر[5] ، وصرَّحَ بتضعيف القول بأنَّها كغير، فقال فقال : " ويلزم نصب سوى على الظرفية، ولا يدخلُ عليها حرفُ الجرِّ إلاَّ اضطراراً، خلافاً للكوفيين في جعلها كغير" [6]. أمَّا في التسهيل فذهب إلى أنَّ الأصحَّ في (سوى) عدم ظرفيته ولزومه النصب [7].

وفي مسألة تقديم الحال إذا كان صاحبه محصوراً ، نحو: ما قدم مسرعاً إلاَّ زيدٌ. هذه الصورة جزم بها ابن مالك في سبك المنظوم[8]، وضعَّفَها في التسهيل، فقال : " ويجوز تقديم تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بإلاَّ على رأيٍ" [9] . وعبارة سبك المنظوم : " يجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره ، إلاَّ أنْ يعرضَ مانعٌ من التقديم كاقتران صاحبه بها..." [10] . ومن ذلك ما أورده في مسألة الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالاً ، قال سبك المنظوم : " وإن كان فعلاً ماضيًا قُرِنَ غالبًا بـ (قد) لفظًا أو تقديرًا، أو قُدِّرَ قبلَهُ موصوفٌ. خلافًا للكوفيين " [11].

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 12ب.

(2) التسهيل 42.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 20ب.

(4) التسهيل 74.

(5) الكتاب 407/1.

(6) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 28ب–29أ.

(7) التسهيل 107.

(8) سبك المنظوم ورقة 28ب–29أ.

(9) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 29ب.

(10) التسهيل 113.

(11) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 29ب.

وعبارتُهُ في التسهيل : " وثبوت (قد) قبل الماضي غير التالي لـ(إلاَّ) والمتلو بـ (أو) أكثر من تركها إنْ وُجِدَ الضميرُ " [1].

وجوَّزَ ابنُ مالك في التسهيل حذفَ الحالِ ، فقال : " ويجوزُ حذفُ الحالِ ما لم تَنُبْ عن غيرِهَا، أو يتوقف المرادُ على ذكرها " [2] ، في حين لم يذكر في سبك المنظوم حذفَ الحالِ [3].

وفي حروف الجرِّ ذكر (مِنْ) وهي عنده في التسهيل لابتداء الغاية مطلقًا، على الأصح[4]. فشمله زمانًا ومكانًا، والبصريون أنكروا كونها للزمان[5]. وقد مشى ابن مالك على على رأيهم في سبك المنظوم، فقال : " ولا يَبْتَدِأُ بها الزَّمانُ " ، خلافًا للكوفيين[6].

وفي الباب نفسه زاد ابن مالك في سبك المنظوم من معاني (مِن) القسم[7]، ولم يذكره في التسهيل[8]. كما زاد في سبك المنظوم من معاني اللام كونها " لتقوية العامل المتعدي ، ولتأكيد معنى الإضافة " [9]. ولم يذكر ذلك في التسهيل[10]. وزاد من معاني اللام أيضاً التاريخ [11]، ولم يذكره في التسهيل [12] . وجعل ابن مالك من معاني الباء في سبك المنظوم الاستعانة والسببية [13]، وذكر في التسهيل السببية دون الاستعانة[14].

وفي باب التمييز في مسألة تقديم التمييز على عامله ، قال في سبك المنظوم : " ولا يتقدم تمييز على عامله ، خلافًا للمبرد والمازني في الفعل المتصرف " [15]. أمَّا في التسهيل

---

(1) التسهيل 113.

(2) التسهيل 111.

(3) ينظر: سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 28ب–29ب.

(4) التسهيل 114.

(5) الجنى الداني 314.

(6) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 30ب.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 30ب.

(8) التسهيل 114.

(9) ينظر: التسهيل 145.

(10) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 31أ.

(11) ينظر: التسهيل 144، 145.

(12) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 31أ.

(13) التسهيل 145.

(14) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 30أ.

(15) التسهيل 150.

فقال : " ولا يمنع تقديم المميَّز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا، وفاقًا للكسائي والمازني والمبرد " [1]. فمخالفة ما في سبك المنظوم للتسهيل واضحة.

وفي مسالة (ربّ) كونها للتقليل هو قول الأكثرين، ومشى عليه ابن مالك في سبك المنظوم، فقال: " وربّ لتقليل ذات الشيء"[2]. إلاَّ أنَّهُ قال في التسهيل: " إنَّها للتكثير، والتقليل بها نادر" [3].

ومن المسائل التي خالف فيها ابن مالك رأيه في التسهيل ما ذهب إليه في سبك المنظوم من وقوع المصدر حالاً متوقف على السماع ، خلافاً للمبرد فيما دلَّ عليه الفعل [4] . وهذا خلاف ما أورده في التسهيل من كون المصدر إذا وقع موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف ، خلافاً للمبرد [5]. فهو لم يورد هنا شرط السماع.

ومن المسائل الأخرى التي خالف فيها التسهيل ، مسألة لزوم إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور، فقال في التسهيل :"وإن عطف على ضمير جرٍّ، اخْتِيرَ إعادةُ الجارِّ، ولم تلزم وفاقًا ليونس، والأخفش والكوفيين " [6]. في حين نجده يقول في سبك المنظوم :"يلزم في الاختيار إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور، خلافاً لبعض الكوفيين"[7]. فهو يختار في التسهيل إعادة الجار، وفي السبك يلزم إعادة الجار.

وكذلك نجده يخالف ما في التسهيل في باب النداء، عند حديثه على حذف حرف النداء، فقال في التسهيل : " ولا يلزم الحرف إلاَّ مع اللهِ ... ويقل حذفه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء" [8]. وفي سبك المنظوم قال : " ولا يلزمُ إلاَّ الله... وربما فارق اسم اسم الجنس" [9] ، فأسقط اسم الإشارة، وهذا خلاف ما عليه في التسهيل.

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 30أ.

(2) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 31ب.

(3) التسهيل 147–148.

(4) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 28ب.

(5) التسهيل 109.

(6) التسهيل 177–178.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 43أ.

(8) التسهيل 179.

(9) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 43ب.

ومن آراء ابن مالك التي خالف فيها التسهيل ما أورده في زيادة (عن) فقال : " ولا تزاد عند الأكثر..." [1] ، في حين نجده يقول في التسهيل بزيادتها : " وتزاد عن وعلى والباء عوضًا، وقد تزاد (على) دون تعويض " [2]. وقد نصَّ سيبويه على أنَّ(عن) و(على) لا يزادان لا عوضًا ولا غير عوضٍ [3].

وقد جعل ابن مالك في التسهيل(مُذْ) و (مُنْذُ) ظرفين مضافين إلى فعلٍ مقدَّرٍ رافع لما بعدهما على الفاعلية فقال:" وليسا قبل المرفوع مبتدأين، بل ظرفين، خلافًا للبصريين" [4] وقال في سبك المنظوم فيهما" ويكونان اسمين مبتدئَين، فَيُخْبَرُ عنهما بالزمانين المذكورين"[5].

وفي مسألة إضافة (أخ) و (أب) إلى ياء المتكلم، قال في التسهيل :"ويجوز في أَبِي وأَخِي: أَبِيَّ وأَخِيَّ، وفاقًا لأبي العباس"[6]. وخالف ذلك في سبك المنظوم فقال : " ولا يجوز ردُّ لاماتِ أبٍ وأخواتِهِ ، خلافًا لأبي العباس[7].

ومن المسائل التي خالف فيها التسهيل قوله في عمل اسم الفاعل : " ولا يعمل مُصَغَّرًا باتفاق " [8]. وفي التسهيل نصَّ على خلاف ذلك فقال : " يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف، خلافًا للكسائي" [9]. فادَّعَى في سبك المنظوم الاتفاق، وليس كما قال ، فالخلاف ثابت كما نقله هو في التسهيل عن الكسائي.

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 30ب–31أ.

(2) التسهيل 46أ.

(3) الكتاب 38/1.

(4) التسهيل 94.

(5) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 32أ.

(6) التسهيل 162.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 34أ.

(8) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 37أ.

(9) التسهيل 136.

إنَّ ما خالفَ فيهِ ابنُ مالك رأيَهُ في التسهيل من المسائل كثيرٌ[1]، وهذا يؤيد ما أوردَهُ السيوطي من أنَّ ابن مالك قد جزمَ في سبك المنظوم كثيراً، بخلاف ما رَجَّحَهُ في سائرِ كتبِهِ[2].

3. المسائل الخلافية في الكتاب:

ذكر ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مجموعة من المسائل التي خالف فيها النحاة ، وقد أحصيتُها فوجدتُها تسعًا وستينَ مسألَةً ينصُّ فيها على مَنْ خالفَهُ من النحاة ، وأربعَ مسائل لم ينصَّ فيها على اسمِ مَنْ خالفَهُ.

وهذه المسائل الخلافية ربَّما اتفقَ ابنُ مالك مع البصريينَ فيها ، أو رَجَّحَ رأيَهُم، أو مالَ إليهم ، أو خالفَ واحداً منهم، أو اثنين ، وكذا فعل ذلك مع الكوفيين.

فيخالف من البصريين عيسى بن عمر ت 149هـ . في مسألة واحدة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، فقال : " ويمنعه من الصرف كونه صفة على (فَعْلان) لا يؤنث بالتاء غالبًا، أو كونه صفة معدولة، أو شبيهًا بها... وامتناع لحاق تاء التأنيث أو مع العلمية مطلقًا، ولا اعتبار بوزن مشترك ، خلافاً لعيسى بن عمر " [3].

وخالف أبا عمرو بن العلاء ت154هـ. في مسألتين ، إحداهما في باب المنسوب إليه مسألة إبدال الواو من همزة الممدود[4] ، والأخرى في باب الوقف إذ يقول : " إنْ كان آخرُ الموقوف عليه ساكنًا ثبت بحاله ما لم يكن مهملاً في الخط فيحذف ، إلاَّ تنوينَ منصوبٍ غيرِ مؤنَّثٍ بالتاءِ ، فَيُعَوَّضُ مِنْهُ مجانسُ الحركةِ غالبًا، لا تنوينُ المرفوعِ والمجرورِ في الأعرَفِ ، وكالصَّحيحِ في ذلك المقصور خلافًا للمازني في التعويضِ من تنوينِهِ مطلقًا، ولأبي عمروٍ والكسائيِّ في عدمِ التعويضِ فيهِ مطلقًا " [5].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: مسألة كف(ما) لـ (من)، التسهيل 147، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 31أ. ومسألة المضاف إلى ياء المتكلم. التسهيل 161، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 34أ. ومسألة الفصل بين ما والفعل في التعجب. التسهيل 130–131، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 35أ. ومسألة إعراب المخصوص بالمدح أو الذم. التسهيل 127، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 36أ.

(2) النكت للسيوطي 305/1.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 54أ.

(4) السابق ورقة 67ب–68أ.

(5) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 84ب.

وخالفَ الخليلَ بن أحمد الفراهيدي ت175هـ. في مسألتينِ ، الأولى في باب إعراب الفعل وعواملِهِ مسألة تركيب (لَنْ) [1]. والثانية في باب أحكام الهمزة مسألة (إعلال المهموز) قال : " وقد يُعلُّ المهموزُ والمعتلُّ بالتحويلِ كمساءٍ ، ولاثٍ ، وترائقَ في مساوئَ ، ولائثٍ ، وتراقٍ ، وليس منها جاءٍ ، وخطايا، ونحوُهُما، خلافًا للخليل" [2].

وخالفَ يونسَ بن حبيب ت182هـ. في تسعِ مسائلَ [3]، منها مخالفتُهُ له في بابِ الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ في مسألةِ إبطالِ عملِ (لكنْ) بالتَّخفيفِ ، فقال : " ووقوع لكنَّ بين كلامين متنافيين لفظًا أو معنًى ، ويبطلُ عملُهَا بالتَّخفيفِ ، خلافًا ليونس " [4].

وخالفَ الأخفشَ الأوسطَ سعيد بن مسعدة ت215هـ. في اثنتي عشرةَ مسألةً [5]، منها مخالفتُهُ له في بابِ الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ في مسألةِ سدِّ (أَنَّ) وصلتِهَا مسدَّ اسمِ لعلَّ وخبرِها، فقال : " تسُدُّ أنَّ بصلتِها مسدَّ اسمِ ليتَ وخبرِها، ويُمْنَعُ ذلكَ في (لعلَّ) ، خلافًا للأخفش" [6].

وخالفَ المازنيَّ ت 249هـ. في خمسِ مسائل[7]. منها مخالفتُهُ في بابِ الموصولاتِ في مسألة الألفِ واللاَّمِ ، فقال : " والألفُ واللاَّمُ بمعنى الذي وفروعِهِ ، خلافًا للمازنيِّ وأبي العبَّاس " [8].

وخالفَ المبرِّدَ ت285هـ. في سبعِ مسائل [9]. منها مخالفتُهُ له في بابِ الحالِ في مسألةِ وقوعِ المصدرِ حالاً. فقال : " وَجَعْلُ المصدرِ حالاً مُتَوَقِّفٌ على السَّماعِ، خلافًا للمبرد : فيما دَلَّ عليهِ الفعلُ " [10].

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 57أ.

(2) السابق 81أ.

(3) السابق 18ب ، 18ب ، 45ب ، 47أ، 53ب ، 63ب، 68أ، 68ب، 72ب.

(4) السابق 18ب.

(5) السابق 19أ ، 20ب ، 30ب ،35أ، 55أ ، 68أ، 75أ، 76أ،77أ، 77ب ، 78أ ، 80ب.

(6) السابق 19أ.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 12أ–12ب ، 17أ ، 27ب ،30أ ،84ب.

(8) السابق 12أ–12ب.

(9) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 12أ–28ب ، 30أ ، 34أ ، 67ب ، 76ب ، 78أ.

(10) السابق 28ب.

وخالفَ الكوفيينَ مدرسةً في خمسَ عشرةَ مسألةً [1] ، منها مخالفتُهُ لهم في باب الموصولات في مسألة زيادة (مَنْ) فقال :"ولا تُزادُ (مَنْ)، خلافًا للكوفيين" [2].

وخالفَ بعضَ الكوفيينَ في مسألتين ، الأُولى في بابِ المعطوفِ عطف النسق، في مسألة إعادة الجارِ مَعَ المعطوفِ [3]. والثانية في باب تتميمِ الكلامِ على معاني الحروفِ وأحكامِهَا في (لولا) و (لوما) [4]. وهاتانِ المسألتانِ لم يَنُصَّ على اسمِ مَنْ خالفَهُ فيهما.

وخالف من الكوفيين الكسائي ت 189هـ. في تسع مسائل[5]، منها مسألة في بابِ الحروف المشبَّهَةِ بالأفعالِ ، وهي رفع المعطوف على اسم إنَّ ولكنَّ قبلَ الخبر، خلافًا للكسائي"[6].

وخالفَ من الكوفيين أيضًا الفراء ت207هـ. في ستِّ مسائل [7] ، منها مخالفته له في باب إعراب الفعل وعوامله ، في مسألة أنِ النَّاصبةِ للمضارع عندَ تقديمِ معمولِ منصوبِها، فقالَ : " ولا تنصبُ الفِعْلَ – أي أنْ – لكونِها المخفَّفَةَ ، أو محمولةً عليها، أو على (ما) المصدرية، أو مسبوقة بخوفٍ أمرٍ متيقّنٍ وقوعُهُ، ولا يُقدمُ معمولُ منصوبها لدخوله في صلتها، خلافاً للفراء"[8].

وخالف من البغداديين الرُّماني ت384هـ . في مسألة واحدة في باب اسم الفاعل ، وهي إضافة اسم الفاعل المحلى بـ(أل) إلى الضمير، فقال : " وربَّما عمل مبنيًّا على (فَعِلَ) أو (فَعِيل). ويضاف منكَّرًا ومعرَّفًا باللاَّم إلى المفعولِ بِهِ، لكنْ يُشْتَرَطُ في إضافةِ ذي اللاَّمِ ما لم يكن مثنًّى أو مجموعًا على حَدِّهِ ، تعريفُ المضافِ إليهِ باللاَّمِ ، ولا يُغْنِي كونُهُ علمًا، خلافًا للفرَّاء، ولا كونُهُ ضميرًا خلافًا للرُّمَّاني"[9].

---

(1) السابق 12أ، 18ب، 19أ ،22أ، 23ب، 28ب، 29ب، 30ب، 32ب، 35أ، 37أ، 54أ، 58أ، 60ب، 85أ.

(2) السابق 12أ.

(3) السابق 43أ.

(4) السابق 73أ.

(5) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 19أ، 21أ–21ب، 24أ، 28أ، 37أ–37ب، 49ب، 53أ، 57ب ،84ب.

(6) السابق 19أ.

(7) السابق 19أ، 23ب، 37ب، 57أ–57ب، 62أ.

(8) السابق 56ب–57أ.

(9) السابق 37ب.

ولابن مالك مسألتان، خالفَ في الأولى بعضَ المتأخرين ولَمْ يذكرِ اسمَهُ في بابِ ما ينصرفُ وما لاَ ينصرفُ ، في مسألة الاسم الثلاثي إذا كان ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ ، فقال : "...أو معَ عُجْمَةٍ غيرِ سابقةٍ للعلميَّةِ ، بشرطِ مزيدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ، أو حركَةِ ثاني الثُّلاثِيِّ على رأيٍ ، فإنْ كانَ ثلاثيًّا ساكِنَ الثاني تَعَيَّنَ صرفُهُ، خلافًا لبعضِ المتأخرينَ في جعلِهِ ذا وجهينِ " [1].

والمسألةُ الثانيةُ في بابِ الإمالةِ ، إذ قالَ : " وهيَ أنْ يُنْحَى بالألفِ نحو الياءِ جوازًا ، لكونِها مُنْقَلِبَةً عنها أو عن عينِ (فَعِلَ فِعْلاً) ... أو متأخرةً عنها بحرفٍ أو حرفينِ ، أوَّلُهُمَا ساكنٌ ما لم يكنْ بعدَ الألفِ مُسْتَعْلٍ متَّصلٌ بها ، أو منفصلٌ عنها بحرفٍ أو حرفينِ ، فَيَمْنَعَ تأثيرَ الياءِ والكسرةِ الموجودتينِ ، خلافًا لِمُدَّعِي المنعِ مطلقًا"[2]. فهوَ لم يذكرِ اسمَ مَنْ خالفَهُ. خالفَهُ.

وبهذا يكونُ مجموعُ المسائلِ الخلافيةِ التي خالفَ فيها ابنُ مالكٍ النُّحاةَ في كتابِهِ سبك المنظوم وفك المختوم ثلاثًا وسبعينَ مسألةً.

4. آراءُ ابنِ مالكٍ في الكتابِ :

كتابُ سبك المنظوم وفك المختوم أحدُ كتبِ ابنِ مالكٍ النَّحويَّةِ المهمَّةِ ، التي جزمَ فيها برأيِهِ من بين سائرِ كتبِهِ الأخرى، فنراهُ يُرَجِّحُ الرأيَ على خلافِ ما في التَّسهيلِ ، أو الألفيَّةِ ، أو الكافيةِ الشافيةِ ، ويبدو أنَّ تفكيرَهُ النَّحويَّ زمن تأليف هذا الكتاب قد استقرَّ على وفقِ مذهبٍ يَتَّصِفُ بصفةِ الاستقلالِ في الرَّأيِ والحريةِ في التفكيرِ والانتقاءِ ، وعلى الرغم من أنَّ آراءَهُ كانت تَتَّفِقُ مَعَ آراءِ البصريينَ ، فهو لم يتعصَّبْ لهم ولم يقفْ بجانبِهِم، ولم يتعصَّبْ أيضًا للكوفيينَ ، كانَ يعرضُ آراءَ الفريقينِ ويختارُ ما يراهُ مناسبًا حينما يجدُ الرأيَ مُتَّفِقًا مَعَ تفكِيرِهِ النحويِّ، سواء أكان هذا الرأيُ كوفيًّا أو كان بصريًّا. وكان يعرضُ للمسائلِ الخلافيةِ ويناقشُهَا، وقد تبيَّنَ لنا في كتابِهِ هذا أنَّهُ قد خالفَ فيهِ ما ذهبَ إليهِ في التسهيلِ ، وربَّما كانَ متفقًا مع البصريينَ في التسهيلِ في مسألةٍ نجده يخالفُ ذلكَ في سبك المنظوم وفك المختوم

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 54ب.

(2) السابق 83 ب.

. ولتوضيحِ آراءِ ابنِ مالكٍ في الكتابِ سنتناولُ مجموعةً من المسائلِ التي عرضَها، تكشفُ عن ذلكَ ، منها:

– رأيُهُ في عاملِ الرَّفعِ في المبتدإِ والخبرِ : قال : " والابتداءُ جَعْلُ الاسمِ كذلكَ ، وهو رافعُ المبتدإِ ، والمبتدأُ رافعُ الخبرِ " [1].

– رأيُهُ في منعِ تقديمِ الحالِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ : قالَ : " والأصَحُّ مَنْعُ تقديمِهِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ " [2].

– رأيُهُ في نعمَ و بِئْسَ إذا اتصلت بهما(ما) : قال : "... وإنِ اتَّصَلَتْ (ما) بهما ، فهي على الأصحِّ تمييزٌ للفاعلِ المضمرِ " [3].

– يختار رأيًا ويجزمُ بِهِ : من ذلكَ ما ذكرَهُ في بابِ الممنوعِ من الصَّرفِ ، فقالَ : " ويُمْنَعُ الاسمُ من الصَّرفِ أيضًا ، كونُهُ علمًا مَعَ التَّأنيثِ بالتَّاءِ مطلقًا... فإنْ نُقِلَ إلى مذكَّرٍ فَمَنْعُهُ مشروطٌ بمزيدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ، وكونُهُ غيرَ مسبوقٍ بتذكيرٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ، فإنْ لم يُنْقَلْ إلى مذَكَّرٍ وهو ثلاثيٌّ ساكنُ الثاني غيرُ أعجميٍّ ولاَ منقولٌ من مُذَكَّرٍ، ففيهِ وجهانِ ، أجودُهُما المنعُ " [4]. وهذا قولُ سيبويهِ " [5].

– رأيُهُ في حروفِ الزيادةِ التي منها السين ، قال : " وَزِيدَتِ السِّينُ في الاسْتِفْعَالِ وفروعِهِ ، وَعِوَضًا عن حركةِ عينِ اسْطَاعَ في الأجودِ " [6].

– رأيُهُ في إبدالِ الياءِ من الواو : قال :"وتبدل – أي الياء – منها لاماً في (فُعُل) جمعًا إلاَّ ما شذَّ فإنْ كانتْ لامَ (مَفعول) أو (فُعُول) مصدرًا ، أوعين (فُعِّلٍ) ، جمعًا، فالتصحيحُ أجودُ الوجهينِ " [7].

– رأيه في باب الوقف: قال:" إبدال تاء التأنيث في الوقف هاءً أعرف من سلامتها، ما لم تكن في جمع تصحيح، فتكون سلامتها أعرف"[8].

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 13ب.

(2) السابق 29أ.

(3) السابق 36أ.

(4) السابق 54ب.

(5) ينظر: المساعد 23/3.

(6) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 76أ.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 77ب.

(8) السابق 85ب.

– رأيه في باب المنسوب إليه في إبدال الواو من همزة الممدود: قال:" تبدل الواو من همزة الممدود غير المنصرف، وفي المنصرف وجهان، أجودهما فيما همزته أصلٌ، التصحيح"[1].

– رأيه في باب الاستثناء: قال :"وغير الموجب منفي أو مستفهم عنه، وإبدال المتوسط بين المستثنى منه وصفته أجود من نصبه، خلافاً للمازني[2].

5. شواهدُ الكتابِ وأمثلتُهُ:

كتاب سبك المنظوم وفك المختوم يكاد يخلو من الشواهد، والأمثلة التطبيقية، وهي ظاهرة في الكتاب، ولعلَّ مردَّ ذلك يعود إلى المنهج الذي اختطَّهُ ابنُ مالك للكتاب ، إذ أرادَ الاختصارَ والإيجازَ، مِمَّا أدَّى إلى صعوبة فهم العبارة ، ثم إنَّ الاستشهاد في علم النحو من الأمور المهمة، لأنَّ الشاهد هو الدليل على صحة القاعدة النحوية، مِمَّا دعا علماء العربية لأنْ يعتنوا بالشواهد النحوية، وحدَّدُوا القبائلَ العربيةَ التي يعتدُّ بفصاحتها. فكانت شواهد ابنِ مالكٍ في هذا الكتاب نادرة ، وهي في مواضع متفرقة، لا تزيد على العشرة، فضلاً عن أنَّهُ لم يستشهد بآيةٍ قرآنيةٍ واحدة، أو حديثٍ نبويٍّ . أمَّا الأمثلةُ التطبيقيةُ، فكانت هي الأخرى نادرة، وقد وجدنا ابنَ مالكٍ يستشهد بجزء من بيتٍ في باب إعمال المصدر، وهو:

... نَدْلاً زُريقُ المال... [3].

كذلك نجده يستشهد في باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، بقول العرب في مسألة إلحاقِ جاءَ وقَعَدَ بصارَ، فقال : " وأُلْحِقَتْ بصارَ جاءَ وقَعَدَ، في قولِهِم : "ما جاءَتْ حاجَتَكَ " ، و " أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كأَنَّهَا حَرْبَةٌ " [4]. واستشهدَ ابنُ مالكٍ في باب المفعولِ فيهِ من كونِ ناصبِهِ مضمراً فقالَ : "... وشَذَّ الإضمارُ بغيرِ قرينةٍ كقولِهِم في المثلِ

(1) السابق 67ب.

(2) السابق 27ب.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 34ب.

(4) السابق 16أ.

(حينئذٍ الآنَ) ، أي كانَ ذلك حينئذٍ ، و(اسمَعِ الآنَ)" [1]. واستشهدَ ابنُ مالكٍ بقول العرب : (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ) أي : بما فيهِ سلامَتُكَ ، في بابِ الإضافةِ [2].

أمَّا الأمثلة التي أوردها ابنُ مالك ، فهي قليلةٌ قياسًا لأبوابِ الكتابِ ، من ذلك قولُهُ في باب الفاعل مستعيضًا عن القاعدةِ بالمثالِ في مسألةِ إلحاقِ الماضي المسندِ إلى مؤنَّثٍ ، تاءً ساكنةً تدلُّ على تأنيثِهِ : " وحكمُ المسندِ إلى جمعِ التكسيرِ وجمعِ المذكَّرِ بالألفِ والتاءِ ، حكمُ المسندِ إلى الواحدِ المجازي التأنيث (والبنونُ كالأبناءِ في ذلكَ) " [3]. يعني هذا أننا نقولُ قامَ البنونُ ، وقامتِ البنونُ ، كما نقولُ : قامَ الأبناءُ ، وقامَتِ الأبناءُ ، فهو هنا اكتفى بالمثالِ عن القاعدةِ .

ومثلُ ذلكَ في إيرادِ الأمثلةِ قولُهُ في مسألة الاسم الواقع بعد لولا : " والواقعُ بعدَ لَوْلاَ غيرِ التحضيضية مبتدأٌ، فإنْ كانَ ضميراً متَّصِلاً فهوَ عندَ سيبويهِ مجرورٌ ، وهوَ عندَ الأخفش ومَنْ وافقَهُ نائبٌ عن المنفصلِ المرفوعِ كنيابتِهِ هُوَ عنهُ في نحوِ:(مَا أَنَا كَأَنْتَ)" [4].

وفي باب أفعل التفضيل يقول : " ونحو: هو أفضلُ رجلٍ ، وهما أفضلُ رجلين ، وهم أفضلُ رجالٍ ، معناهُ ثبوتُ المزيةِ على الرجال المتفاضلين فرداً فرداً ، أو اثنين اثنين أو جماعةً جماعةً " [5].

ورُبَّمَا لم يُمَثِّلِ ابنُ مالكٍ في مواضعَ قد تحتاجُ إلى التمثيلِ ، من ذلكَ قولُهُ في بابِ أبينةِ مصادر غير الثلاثي : " تَلْزَمُ تاءُ التأنيثِ الإفعالَ و الاسْتِفْعَالَ مُعْتَلَّي العينِ عوضًا من المحذوفِ ، ورُبَّما خَلاَ الإفْعَالُ منها، وتَلْحَقُ جميعَ أمثلةِ البابِ دلالةً على المَرَّةِ "[6].

6. لغاتُ القبائلِ :

ابنُ مالكٍ من العلماءِ الذينَ لهم سَعَةُ اطِّلاعٍ ومعرفة بلغاتِ القبائلِ العربيَّةِ ، فقد استشهدَ في كتابِهِ هذا في اثنينِ وثلاثينَ موضعًا بلغاتِ العربِ على مسائلَ متفرقةٍ ، منها

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل 26ب.

(2) السابق 33ب، وينظر على سبيل التمثيل: 28أ، 32أ، 47أ، 48ب.

(3) السابق 21أ.

(4) السابق 32أ.

(5) السابق 36ب–37أ. وينظر على سبيل التمثيل: ورقة 66أ، 69أ، 69ب، 70أ، 74ب، 75أ، 81أ

(6) سبك المنظوم نسخة الأصل 52أ. وينظر على سبيل التمثيل 53أ، 58أ.

أربعةُ مواضع لم ينصَّ على القبيلةِ التي نَقَلَ عنها[1] ، ومن ذلكَ على سبيلِ التمثيلِ قولُهُ في الأسماء الستة :"... وإلحاقُ (هنٍ) بهذِهِ الأسماءِ لغةٌ [2] ، وقالَ في كِلاَ ، وكِلْتَا : "... وفي حكم المثنَّى اثنانِ وثِنتانِ ، وكِلاَ وكِلْتَا. مضافينِ إلى مضمرٍ، ومطلقًا على لغةٍ " [3].

ونقلَ في موضعينِ عن لغةِ غيرِ الحجازيينَ [4] ، ففي باب المضمرات تحدَّثَ عن الضمير (الهاء) فقال : "... ومن البارزِ المتَّصلِ في الجرِّ والنصبِ ياءٌ للمتكلِّم... وهاءٌ تُضَمُّ للغائبِ ما لم تَلِ ياءً ساكنةً أو كسرةً، فيكسرها غيرُ الحجازيينَ " [5].

وفي بابِ أبنيةِ الأفعالِ ومعانيها في مسألةِ الفعلِ المضارعِ الذي ماضيه رباعي ، قال : " يُكْسَرُ ما قبلَ آخرِ مضارعِ (فَعْلَلَ)... ويُضَمُّ أوَّلُ المضارعِ إنْ كانَ ماضيه رباعيًّا وإلاَّ فُتِحَ، ويَكْسِرُهُ غيرُ الحجازيينَ إنْ لم يكن ياءً..." [6].

وَنَقَلَ ابنُ مالكٍ في موضعٍ واحدٍ عن لغةِ غيرِ طَيِّئٍ في باب ما زِيدَتِ الميمُ في أوَّلِهِ وليس بصفةٍ ، فقالَ : " يُصاغُ من الفعلِ الثلاثيِّ مثالُ (مَفْعَلٍ)... فإن كُسِرَتْ فُتِحَتْ في المَفْعَلِ مراداً بِهِ المصدرُ... والْتَزَمَ غيرُ طَيِّئٍ الكسرَ فيما فاؤُهُ واوٌ مطلقًا... [7].

ونَقَلَ عن تميمٍ في تسعةِ مواضع[8]، منها قولُهُ في مسألةِ إلحاق(ما) النافية بليسَ : "...وربما أُلحِقَ معَ التَّقديمِ ونقضِ النفي ، ولا إلحاقَ في لغةِ بني تميمٍ ، وهو القياسُ " [9].

ونقل عن الحجازيين في سبعة مواضع [10]. منها في باب النفي العام في مسألة(لا) النافية للجنس قال : " شُبِّهَتْ (لا) المذكورة بـ(إنَّ) ، فَعَمِلَتْ عملَهَا واستحقَّتْ بعدَ اسمِهَا خبرًا كخبرها، وَوُرُودُهُ غيرَ ظرفٍ قليلٌ ، وغلَّبَ حذفَهُ الحجازيُّونَ والتزَمَهُ التَّميميُّونَ"[11].

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل 4أ، 5أ ، 5ب، 55أ.

(2) السابق 4أ.

(3) السابق 5أ.

(4) السابق 8ب، 49ب.

(5) السابق 8ب.

(6) السابق 49ب.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل 52ب.

(8) السابق 16أ، 27ب، 47ب، 55ب،(في موضعين)، 60أ، 66أ، 78أ، 85أ.

(9) السابق 16أ.

(10) السابق 16أ،47ب،55ب،64أ،67أ،80ب،85ب.

(11) السابق 47ب.

وعن طَيِّئٍ نَقَلَ في ثلاثةِ مواضع[1]، منها في مسألةِ قلبِ الواوِ والياءِ ألفًا ، قال : "... وَجَعْلُ الكسرةِ قبلَ الياءِ فتحةً ، والياءِ ألفًا لُغَةُ طَيِّئٍ " [2].

ونقلَ عن هذيلٍ في موضعينِ [3] ، وعن كنانة في موضعٍ واحدٍ [4] ، وكذا عن الكلبيينَ الكلبيينَ [5] ، وعن لغة أكلوني البراغيث [6].

وَنَقَلَ ابنُ مالكٍ في ثلاثةِ مواضع ظواهرَ لهجيَّةً ، هي عجعجةُ قضاعة [7] ، وكسكسة بكر [8] ، وكشكشة تميم[9].

7. في نسبةِ الآراءِ :

من ظواهر الكتاب أنَّ ابنَ مالكٍ عند مناقشته للآراء وبيان المسائل، قد يعرض له رأي ولا ينسبه إلى صاحبه ، ويكتفي بقوله (على رأي) ، وربَّما يكونُ صاحبُ هذا الرأي معروفًا في عصرِهِ، غيرَ معروفٍ عندنا، من ذلك ما ذكرَهُ في مسألةِ زيادةِ (الباءِ) في فاعل كَفَى ، إذ قال : " وتزدادُ جوازاً في الخبرِ كما سبقَ ، وفي المفعولِ بِهِ ، وفي (أنَّ) فاعلةً ، وفي فاعل كَفَى وهوَ مفعولٌ على رأيٍ " [10].

وقالَ في بابِ المعطوفِ عطف النسق : "... واتصالُ المتبعِ بِهِ واجبٌ ، وإن فصل بينهما بظرف قُدِّرَ عاملٌ على رأيٍ " [11]. ومثلُ ذلك قولُهُ : "... وبعضُهُم يجعلُ اسمَ المفعولِ من هذا البابِ ... [12] فلم يبيِّن مَنْ هذا البعض .

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل 11ب، 77أ، 86أ.

(2) السابق 77أ.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل 34 أ.

(4) السابق 73أ.

(5) السابق 79أ.

(6) لسابق 38ب.

(7) السابق 79ب.

(8) السابق76أ.

(9) السابق76أ.

(10) السابق 31أ.

(11) السابق 42أ.

(12) السابق 38ب، وينظر على سبيل التمثيل: 43أ، 46أ، 52أ، 53ب، 54ب، 60ب، 80أ.

وقد يَنْسِبُ الآراءَ إلى أصحابِها، فمن ذلكَ ما ذكره في حديثه عن (قد) في باب تتميم الكلامِ على معاني الحروفِ وأحكامِها ، فقال : "...ومثلها – أي مثل قد – (هَلْ) عند سيبويه"[1].

وقال في باب المعطوف عطف النسق : "ولا يُعْطَفُ على عاملينِ ما لم يكونا جُزْءَي جملةٍ جارًّا أحدُهُما مُقَدَّمٌ تابِعٌ معمولُهُ على تابعِ الآخر، فَيُجِيزُهُ الأخفشُ والفراءُ " [2].

8. في بيان الخلاف النحوي:

من عنايةِ ابن مالكٍ عندما يتناولُ المسائلَ الخلافيةَ بين النحاةِ ، أو بين المدرستين البصرية والكوفية ، يُبَيِّنُ جوانبَ الخلافِ ، وبينَ مَنْ وقعَ . إلاَّ أنَّهُ في قسمٍ من المسائلِ قد يُلَمِّحُ للخلافِ ولا يتوسَّعُ فيهِ ، ففي باب المفعولِ معَهُ بعدَ أنْ يذكرَ تعريفَهُ وأحكامَهُ وقواعدَهُ يقول : " وفي كون هذا الباب مقيسًا، خلافٌ " [3]. فهو لم يُبَيِّنْ ما طبيعة هذا الخلاف ، وبَيْنَ مَنْ وَقَعَ. وقد تكرَّرَ ذلكَ في مسائلَ أُخرى، منها في باب ما ينصرف وما لا ينصرف يقول : " العَدْلُ الذي يمنعُ مع الوصفيةِ مقصورٌ على (أُخَرَ) وموازن(مَفْعَلٍ) و (فَعالِ) من واحدٍ إلى أربعةٍ سماعًا ، وفي القياسِ عليها إلى العشرةِ ، خلافٌ " [4].

9. المصطلحُ النحويُّ عندَ ابنِ مالكٍ :

استعملَ ابنُ مالكٍ في سبك المنظوم المصطلحَ الكوفيَّ مرَّةً ، وأُخرى المصطلحَ البصريَّ ، فكان يمزجُ بينَ المصطلحاتِ ، من ذلكَ ما أوردَهُ في بابِ المضمراتِ ، فقال : "... ومنهُ المسمَّى ضميرَ الشَّأنِ عندَ البصريينَ ، وضميرَ المجهولِ عندَ الكوفيينَ ، ولا يُفَسَّرُ إلاَّ بجملةٍ متأخرةٍ" [5].

---

(1) السابق 72ب.

(2) السابق 43أ . وينظر على سبيل التمثيل: 12أ، 28ب،32أ، 55أ.

(3) سبك المنظوم ورقة 27أ.

(4) السابق 55ب، وينظر على سبيل التمثيل: 32ب، 40ب، 42أ، 56أ، 58أ، 59أ، 75ب، 83ب.

(5) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 10أ.

وقالَ : " مِنَ المضمراتِ المسمَّى عندَ البصريينَ فَصْلاً، وعندَ الكوفيينَ عماداً " [1].
واستعملَ ابنُ مالكٍ مصطلحَ (واجب الخفاء) يريدُ المستترَ وجوبًا ، في بابِ المضمراتِ ، فقال : " المضمرُ: الاسمُ الدالُّ على متكلِّمٍ...، فمنْهُ واجبُ الخفاءِ... [2]. وفي بابِ الاستثناءِ أوردَ مصطلحَ (لاَ) التبرئة ، فقال : " ولا يبدلُ من المجرورِ بِمِنْ أو الباءِ الزائدتينِ ولاَ مِنِ اسمِ (لا) التبرئة إلاَّ باعتبارِ المحلِّ " [3]. واستعملَ مصطلحَ صفات الأحيان في بابِ المفعولِ فيهِ ، فقالَ : "... وَهُوَ مَا بُنِيَ مِنَ الأحيانِ ، وَمَا عُيِّنَ مِنْ ضُحًى وبَكَرٍ ... وذاتِ مرَّةٍ ، وهوَ الأجودُ في صفاتِ الأحيانِ " [4]. واصطلحَ على اسمِ الفاعلِ (اسمَ مَنْ فَعَلَ) ، فقالَ : "... واسمُ مَنْ فَعَلَ مِنْهُ على فَعِيلٍ أو فَعْلٍ... [5] وأطلقَ على تنوينِ التَّنكيرِ مصطلحَ (المنكِّر) فقالَ : " التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تُزَادُ آخِرَ الاسمِ... ولا يلحقُ المنكِّرُ إلاَّ مَبْنِيًّا " [6].

10. بينَ أبوابِ كتابِ سبك المنظوم وفك المختوم وأبوابِ التسهيلِ :

سارَ ابنُ مالكٍ في أبوابِ كتابِهِ سبك المنظوم على وفقِ تسلسلِ أبوابِ التسهيلِ في الأعمِّ الأغلبِ ، إلاّ أنَّهُ خالفَهُ في قسمٍ منها، فقد يتقدَّمُ بابٌ أو يتأخَّرُ عن نظيرِهِ في التسهيلِ ، ثُمَّ إنَّ فصولَ الكتابِ في الغالبِ هي أقلُّ عددًا من فصولِ التسهيلِ ، فضلاً عن الاختلافِ في عنواناتِ الأبوابِ والفصولِ ، وسنعرضُ لقسمٍ من الأمثلةِ للتدليلِ على ذلكَ :

1- عقد في سبك المنظوم بعد باب التمييز[7] للأبواب:

أ- باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء[8].

ب- باب الإضافة[9].

---

(1) السابق 10أ.

(2) السابق 8أ.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل 27ب.

(4) السابق 26أ.

(5) السابق 48ب.

(6) السابق 54أ.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 29ب.

(8) السابق 30ب.

(9) السابق 32أ.

ت- باب إعمال المصدر[1].

ث- باب التعجب[2].

ج- باب نعم وبئس[3].

ح- باب حبذا[4].

خ- باب أفعل التفضيل[5].

د- باب اسم الفاعل[6].

أما في التسهيل فعقد بعد باب التمييز[7] للأبواب:

أ - باب العدد [8].

ب- باب كم و كأيِّن وكذا [9].

ت- باب نعم وبئس[10].

ث- باب حبذا[11].

ج- باب التعجب[12].

ح- باب أفعل التفضيل[13].

خ- باب اسم الفاعل[14].

---

(1) السابق 34أ.

(2) السابق 35أ.

(3) السابق 35ب.

(4) سبك المنظوم نسخة الأصل 36أ.

(5) السابق 36ب.

(6) السابق 37أ.

(7) التسهيل 114.

(8) التسهيل 116.

(9) التسهيل 124.

(10) التسهيل 126.

(11) التسهيل 129.

(12) التسهيل 130.

(13) التسهيل 133.

(14) التسهيل 136.

فالاختلافُ بينَ أبوابِ الكتابينِ واضحٌ ، من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ. ثم نجدُ ابنَ مالكٍ قد أخَّرَ بابَ العددِ [1] بعدَ بابِ القسمِ [2]، في حين جعلَهُ في التسهيلِ بعدَ بابِ التمييز[3].

وأخَّرَ في سبكِ المنظومِ بابَ القسمِ [4] بعدَ بابِ تتميمِ الكلامِ على إذ وإذا [5]، في حين حين جعلَهُ في التسهيل بعدَ حروفِ الجرِّ [6].

وعقدَ ابنُ مالك لـ (لاَ) النافيةِ للجنسِ في بابِ النَّفيِ العام في أثناء أبوابِ النداءِ بعدَ بابِ الاختصاصِ وقبلَ بابِ التَّحذيرِ والإغراءِ [7]، في حين أطبقَ النُّحاةُ على عقدِ هذا البابِ البابِ في النواسخ. ولعلَّهُ فَعَلَ ذلكَ لمشابهةِ اسمِ (لاَ) النافيةِ للجنسِ للمنادَى ، في أنَّهُ يُبْنَى مفرداً، وينصبُ مضافًا وشبهه. وسمَّاها في التَّسهيلِ (لا) العاملة عمل إنَّ [8]. وجعلها في باب النواسخ.

وعقدَ ابنُ مالكٍ في سبك المنظوم لبابِ العلمِ قبلَ بابِ المضمرِ[9]، وفَعَلَ العكسَ في التسهيل [10]، إذ قَدَّمَ المضمرَ على العلمِ .

2. ما يخص فصول الكتاب بوصفها أقل من فصول التسهيل:

جعلَ ابنُ مالكٍ فصولَ بابِ المضمرِ خمسةً ، وهي فصلُ نونِ الوقايةِ [11]، وفصلُ المضمرِ المنفصلِ في الرفعِ [12]، وفصلُ انفصالِ الضميرِ[13]، وفصلُ تقديمِ مفسِّرِ ضميرِ

---

(1) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 61أ.

(2) السابق 60ب.

(3) التسهيل 116.

(4) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 60ب.

(5) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 62ب.

(6) التسهيل 144، 150.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 46ب– 47أ.

(8) التسهيل 67.

(9) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 7أ ، 7ب.

(10) التسهيل 22، 30.

(11) التسهيل 25.

(12) التسهيل 25.

(13) التسهيل 26.

الغائبِ [1]، وفصلٌ من المضمراتِ المسمَّى عندَ البصريينَ فصلاً، وعندَ الكوفيينَ عمادًا [2]. [2]. في حين نجدُهُ قد جعلها فصلينِ في سبك المنظوم ، هما: فصلُ نونِ الوقايةِ [3]، وفصلٌ وفصلٌ من المضمراتِ المسمَّى عندَ البصريينَ فصلاً، وعندَ الكوفيينَ عماداً [4].

وجعلَ في التسهيل أربعةَ فصولٍ في باب الموصول، هي فصل(مَنْ) و (ما) [5].

وفصل (أيّ) ، وفصل (أنِ) [6] الناصبة مضارعًا ، و(أَنَّ) و (كي) و(ما) و(لو) [7]. [7]. وفصل صلة الموصول[8].في حين جعل في سبك المنظوم فصولَ بابِ الموصولِ فصلين ، (مَنْ) و (ما) [9] ، وفصل الموصولات الحرفية[10].

كذلك نجدُهُ قد جعلَ فصولَ بابِ الحروفِ المشبَّهَةِ بالأفعالِ في التسهيل خمسةَ فصول[11]، وفي سبك المنظوم كانت ثلاثةَ فصولٍ [12]، وفي باب عوامل الجزم جعل فصول الباب أربعةً في التسهيل[13] ، وفصلين في سبك المنظوم[14].

---

(1) التسهيل 27.

(2) التسهيل 29.

(3) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 8ب– 9أ.

(4) سبك المنظوم نسخة الأصل 10أ.

(5) التسهيل 37.

(6) التسهيل 37.

(7) السابق 37–38.

(8) السابق 38.

(9) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 11أ.

(10) السابق 12أ.

(11) التسهيل 66،65،65،63،62.

(12)سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 18أ،19أ،19أ.

(13) التسهيل 240،238،237،241.

(14) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 59أ، 59ب.

وفي بعضِ الأحيانِ قد نجدُ فصولَ الكتابينِ متساويةً من حيثُ العدد ، كفصولِ بابِ كيفية التثنيةِ وجمعي التَّصحيحِ ، إذ جعلهما فصلين في التسهيل [1] ، وفصلين في سبك المنظوم [2] ، ومثل ذلك في باب المبتدأ [3] ، وفي باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر[4] ، وفي باب الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر[5]. وفي أحيان أخرى، قد يجعل في التسهيل فصولاً للباب، لا يذكر منها أي فصل في سبك المنظوم في الباب نفسه، من ذلك ما أورده من فصول في باب تعدي الفعل ولزومه في التسهيل إذ عقد خمسة فصول[6]، في حين لم يرد في سبك المنظوم أيُّ فصل[7]. وكذلك نجده ذكر فصلاً في باب المصدر في التسهيل[8]، ولم نجد أيَّ فصل في سبك المنظوم[9].

وجعل ثلاثة فصول في باب المفعول فيه في التسهيل[10]، وورد الباب في سبك المنظوم من غير فصول[11].

وفي أحيان قليلة قد نجد فصول سبك المنظوم أكثرَ عدداً من فصول التسهيل المتناظرة ، وهذا ما نجده في باب التحذير والإغراء وما أُلحقَ بهما، فجعلَهُ في التسهيل فصلاً واحدًا [12]، بينما في سبك المنظوم جعل للباب فصلين[13]، وجعل في باب أسماء الأفعال في

---

(1) التسهيل 19،20.

(2) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 6ب (في موضعين).

(3) التسهيل 47،51. سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 14أ ، 15أ.

(4) التسهيل 54،56. سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 15ب ، 16أ.

(5) التسهيل 73،74. سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 20أ (في موضعين).

(6)التسهيل 84–85.

(7) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 23أ.

(8) التسهيل 88.

(9) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 24ب.

(10) التسهيل 92،96.

(11) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 26أ.

(12) التسهيل 193.

(13) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 48أ(في موضعين).

التسهيل فصلاً واحدًا [1]، بينما في سبك المنظوم نجد ثلاثة فصول[2]. وفي باب مصادر غير الثلاثي في التسهيل جعل فصلاً واحدًا [3]، وفي سبك المنظوم جعل فصلين[4].

3- اختلاف عنوانات الأبواب والفصول في سبك المنظوم عن التسهيل:

حذا ابنُ مالكٍ في عنوانات أبواب كتاب سبك المنظوم وفصوله حذوَ التسهيل، إلاَّ أنَّهُ خالفَهُ في مواضعَ كثيرةٍ ، فقد يزيد على عنوان التسهيل أو ينقص، وسنبين ذلك في عقد موازنة بين قسم من عنوانات الكتابين:

جاء في التسهيل (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به[5]). وفي سبك المنظوم (باب (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام[6]) فزاد (من العلامات والأقسام).

وجاء في التسهيل (باب إعراب المعتل الآخر[7]) ، وفي سبك المنظوم(باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال[8]).

وعَنْوَنَ في التسهيل لفصل من فصول باب التثنية وجمع التصحيح بـ (يجمع بالألف والتاء قياساً، ذو تاء التأنيث مطلقاً، وعلم المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر) [9]، بينما جعل عنوان الفصل في سبك المنظوم (لا يصحَّحُ غالبًا وصفٌ مؤنَّثٌ عارٍ من علامة غالبًا، ولا فَعْلَى فَعْلاَن ، ولا فَعْلاَء أَفْعَل، إلاَّ ما نُقِلَ إلى الاسميَّةِ حقيقةً أو حكمًا [10]).

---

(1) التسهيل 213.

(2) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 52ب-53أ.

(3) التسهيل 207.

(4) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 52أ(في موضعين).

(5) التسهيل 3.

(6) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 2أ.

(7) التسهيل 11.

(8) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 4أ.

(9) التسهيل 20.

(10) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 6ب.

وجعلَ في التسهيلِ عنوان الحروفِ المشبَّهَةِ بالفعلِ (باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر[1]) في حين جعله في سبك المنظوم تحت عنوان:(باب الحروف المشبهة بالأفعال[2]) .

ترجم للمفعول المطلق في التسهيل بـ (بابُ الواقعِ مفعولاً مطلقًا من مصدرٍ وما يجري مجراه [3])، وفي سبك المنظوم(باب المصدر[4]).

جاء في التسهيل(باب أسماء الأفعال والأصوات[5]). أما في سبك المنظوم فكان الباب بعنوان : (باب أسماء الأفعال[6]) ، فأسقط الأصوات وجعلها فصلاً من الباب[7].

جاء في التسهيل (باب النسب[8]) . وجعله في سبك المنظوم (باب الاسم المنسوب إليه[9]).

جاء في التسهيل(باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره[10]). وفي سبك المنظوم كان عنوان الباب (باب أمثلة الجمع قليله وكثيره [11]).

وهناك أبواب وفصول أخرى اختلفت تسميتها بين الكتابين[12].

---

(1) التسهيل 61.

(2) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 17ب.

(3) التسهيل 87.

(4) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 24.

(5) التسهيل 210.

(6) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 52ب.

(7) السابق 53أ.

(8) التسهيل 261.

(9) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 67أ.

(10) التسهيل 267.

(11) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة 69أ.

(12) ينظر على سبيل التمثيل :

- التسهيل 77، و سبك المنظوم نسخة الأصل 21ب.
- التسهيل 91، وسبك المنظوم نسخة الأصل 26أ.
- التسهيل 101، و سبك المنظوم نسخة الأصل 27أ.
- التسهيل 179، و سبك المنظوم نسخة الأصل 43ب.

منهج التحقيق:

– بعدَ أنْ تمَّ نسخُ المخطوطةِ الأصل بدقةٍ ، أثبتُّ بعض التحريفات والأخطاء في الحواشي.

– شرحتُ بعض العبارات والكلمات التي تحتاج إلى بيان.

– خرَّجتُ النصوصَ التي أوردها ابنُ مالك وقابلتُها على كتبِ النحوِ الميسَّرةِ ، ولا سيَّما التسهيل والمساعد على تسهيل الفوائد.

– حصرتُ ما يقتضيه السياق من الزيادات بين قوسين مربعين[ ].

– أثبتُّ أرقامَ صفحاتِ المخطوطةِ الأصل وحصرتُها بين خطين / /.

– ألحقتُ بمقدمة الكتاب نماذج من صور الصفحات الأولى والأخيرة من النسختين المعتمدتين في التحقيق.

– ألحقتُ بخاتمة الكتاب فهرسًا لمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق.

وصف النسختين المخطوطتين للكتاب :

اعتمدت في تحقيق الطبعة الثانية لهذا الكتاب على نسختين خطيتين ، اتخذتُ واحدةً أصلاً وهي نسخة برلين، ورمزت للأخرى وهي نسخة المكتبة الأسدية بدمشق بـ (س).

مخطوطة مكتبة برلين : تحت رقم (6630) وهي التي اتخذتها أصلاً وهي نسخة كاملة ونادرة ، وتعد أجود من نسخة المكتبة الأسدية التي اعتمدتها في التحقيق . وقد راسلت مكتبة برلين للحصول على هذه النسخة مصورة على نسخة الأصل التي تحتفظ بها المكتبة ، وقد أرسلوها إليَّ عن طريق المكتبة المركزية بجامعة بغداد على سبيل الإهداء عام 1981.

إذ كنت قد اطلعت على معلومات عن هذه النسخة وأنا أقرأُ في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وكان قد أشار إليها الدكتور محمد كامل بركات محقق الكتاب ، وقد كُتِبَتْ هذه النسخة سنة 645 هـ . ما يفيد أنها كانت في حياة المؤلف ابن مالك، إذا ما علمنا أنَّ ابن مالك كان قد توفي سنة 672 هـ , وهي نسخة كاملة ليس فيها سقط أو تحريف إلاَّ ما ندر ، وقد أثبتُّ ما تحققتُ من صحته من النسخة الثانية نسخة المكتبة الأسدية (س)

ومن كتاب التسهيل ،وأشرتُ إلى ذلك في مواضعه ، وخط النسخة واضح ، وهي مضبوطة بالشكل التام.

وتقع هذه المخطوطة في ست وثمانين ورقة من الحجم المتوسط ، وتتكون كل صفحة من اثني عشر سطرًا ، وكل سطر يتألف من تسع كلمات تقريبًا ، ونوع خطها خط النسخ .

2- نسخة المكتبة الأسدية في دمشق (الظاهرية سابقًا) تحت رقم 7068 ، وكان قد أشار الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه لكتاب التسهيل إلى وجود نسخة خطية أخرى من كتاب سبك المنظوم وفك المختوم ، تحت عنوان (تسهيل الفوائد) تحتفظ بها المكبة الظاهرية بدمشق برقم 7068 (التي أبدل اسمها إلى المكتبة الأسدية عام 1984) . وقد حاولت الحصول على هذه النسخة عدة محاولات ، وقد هيَّأ الله لنا طالبنا النجيب الدكتور علي سعد لطيف الذي أسدى لنا صنيعًا جميلاً ، ففي إحدى زياراته للمكتبة الأسدية في دمشق في عام 2018م ، وكان يحمل مني خطابًا لأمين المكتبة أطلب فيه نسخة المخطوطة الثانية من كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم) لابن مالك التي تحمل اسم (تسهيل الفوائد) الذي أشار إليه الأستاذ محمد كامل بركات تحت رقم (7068) كما ذكرنا ذلك آنفًا . وقد تمَّ الحصول على النسخة الثانية من مخطوطة الكتاب بعد هذا الانتظار الطويل. إذ كنا أخرجنا الكتاب بطبعته الأولى بمشاركة أ.د.عدنان محمد سلمان – رحمه الله – على نسخة واحدة عام 2004 في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة – دبي.

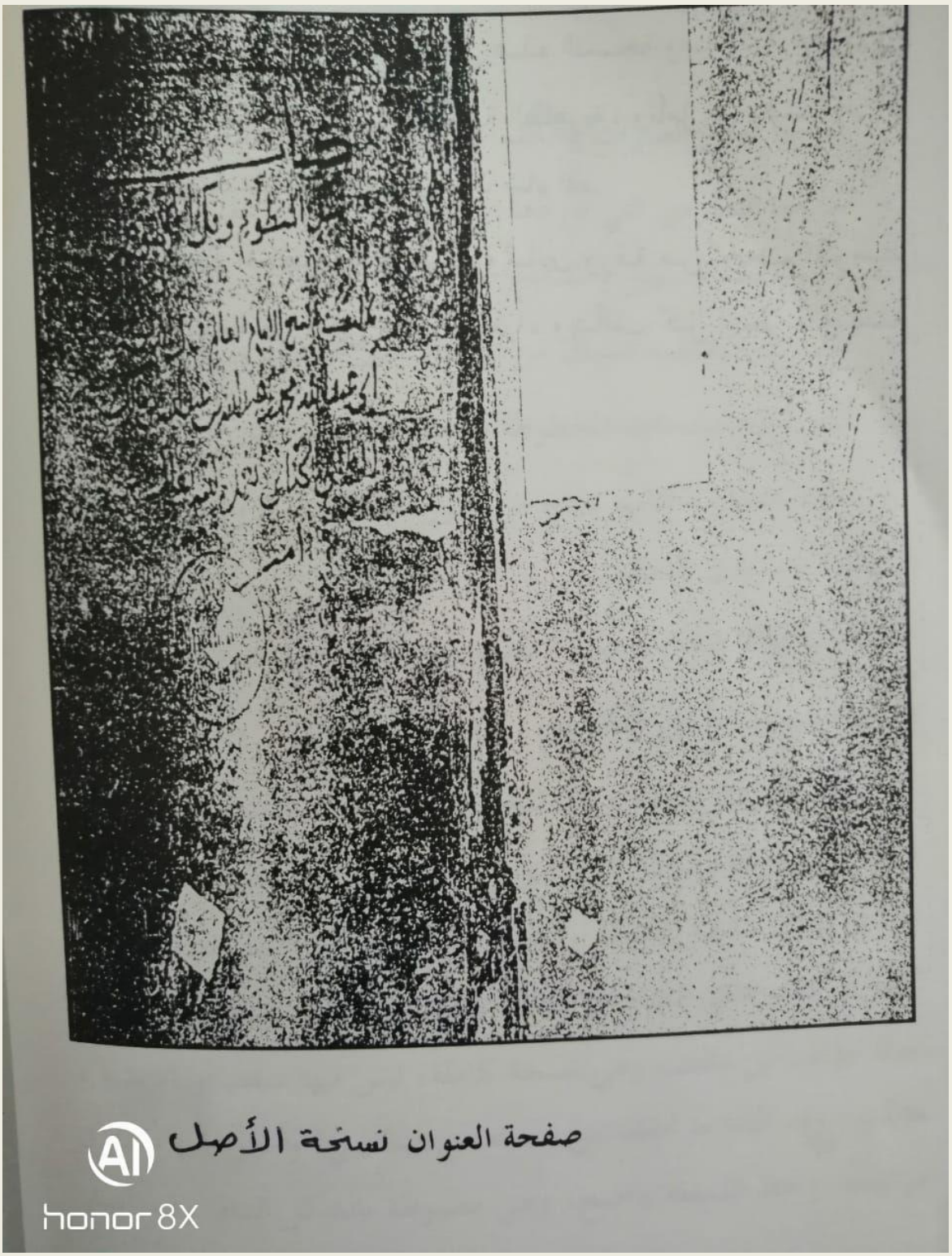

صفحة العنوان نسخة الأصل

honor 8X

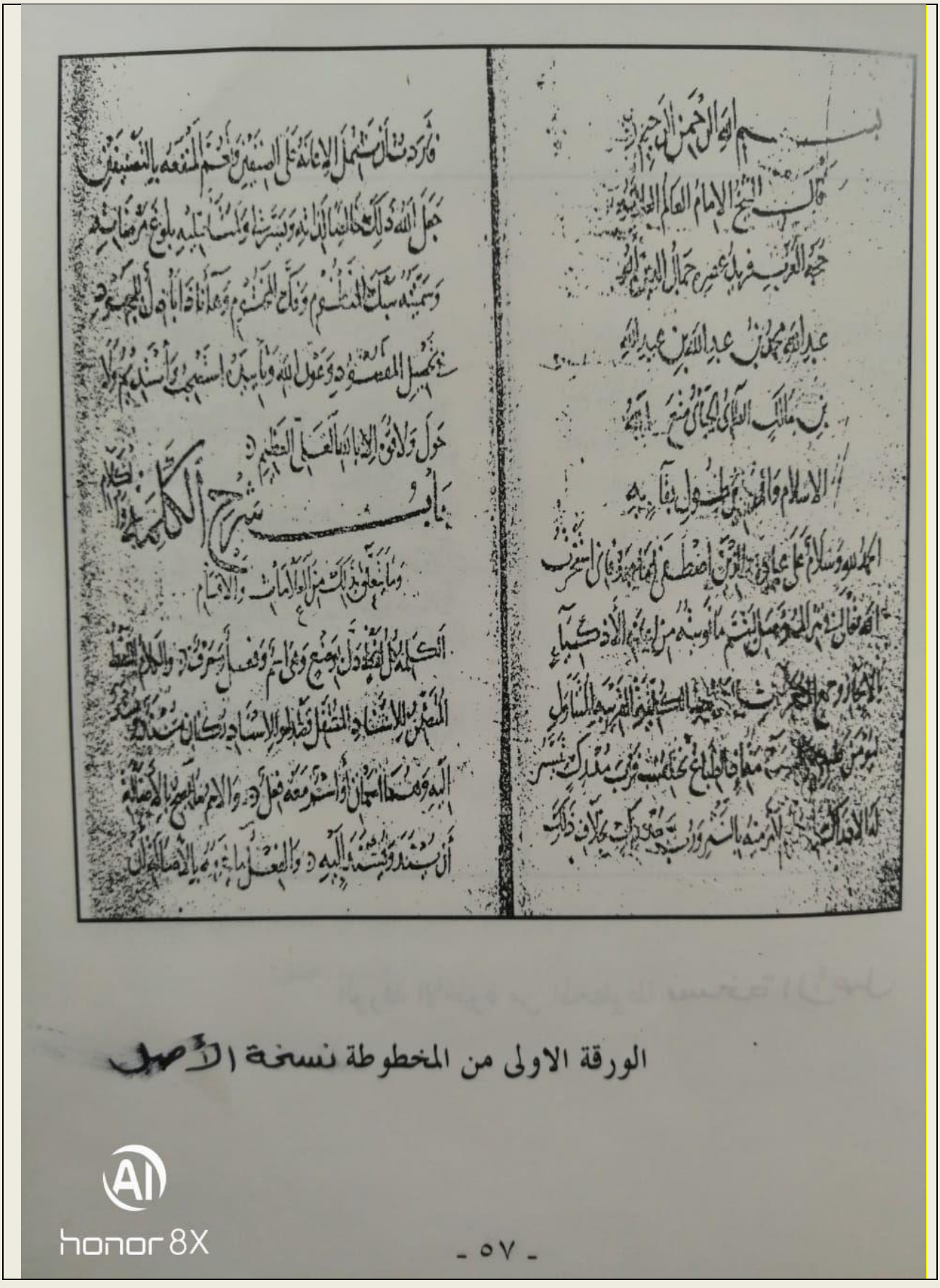

الورقة الاولى من المخطوطة نسخة الأصل

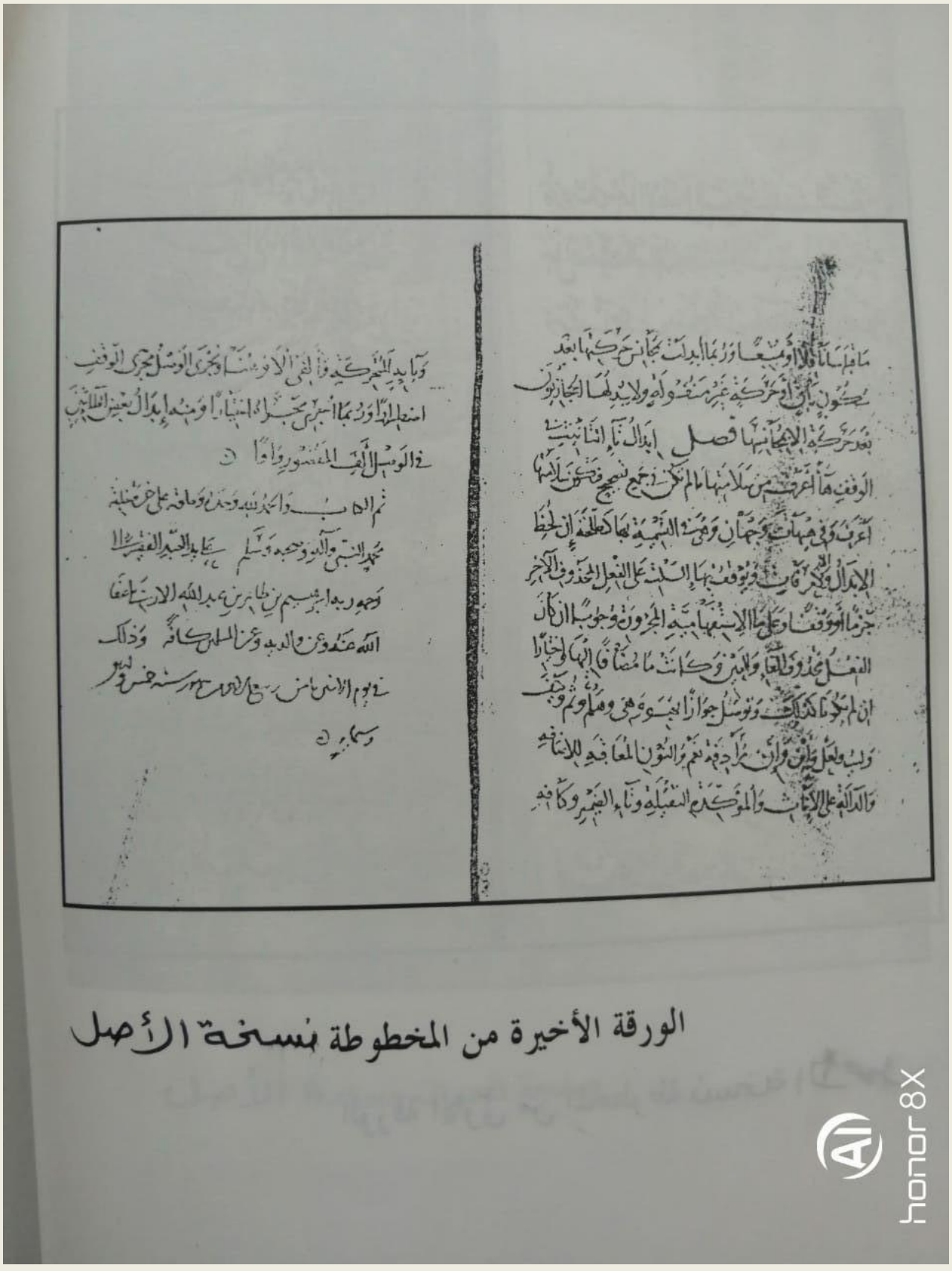

الورقة الأخيرة من المخطوطة نسخة الأصل

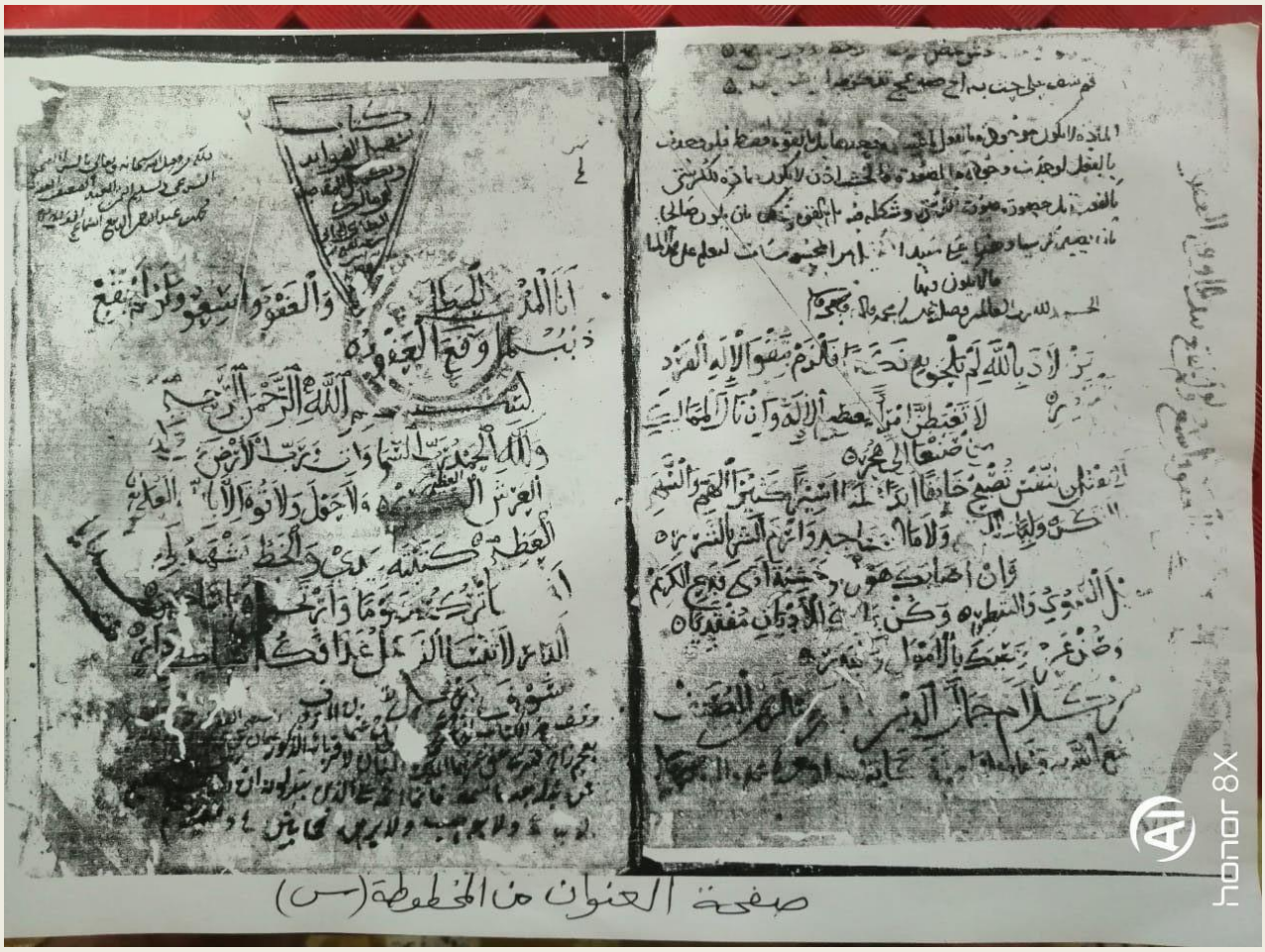

صفحة العنوان من المخطوطة (س)

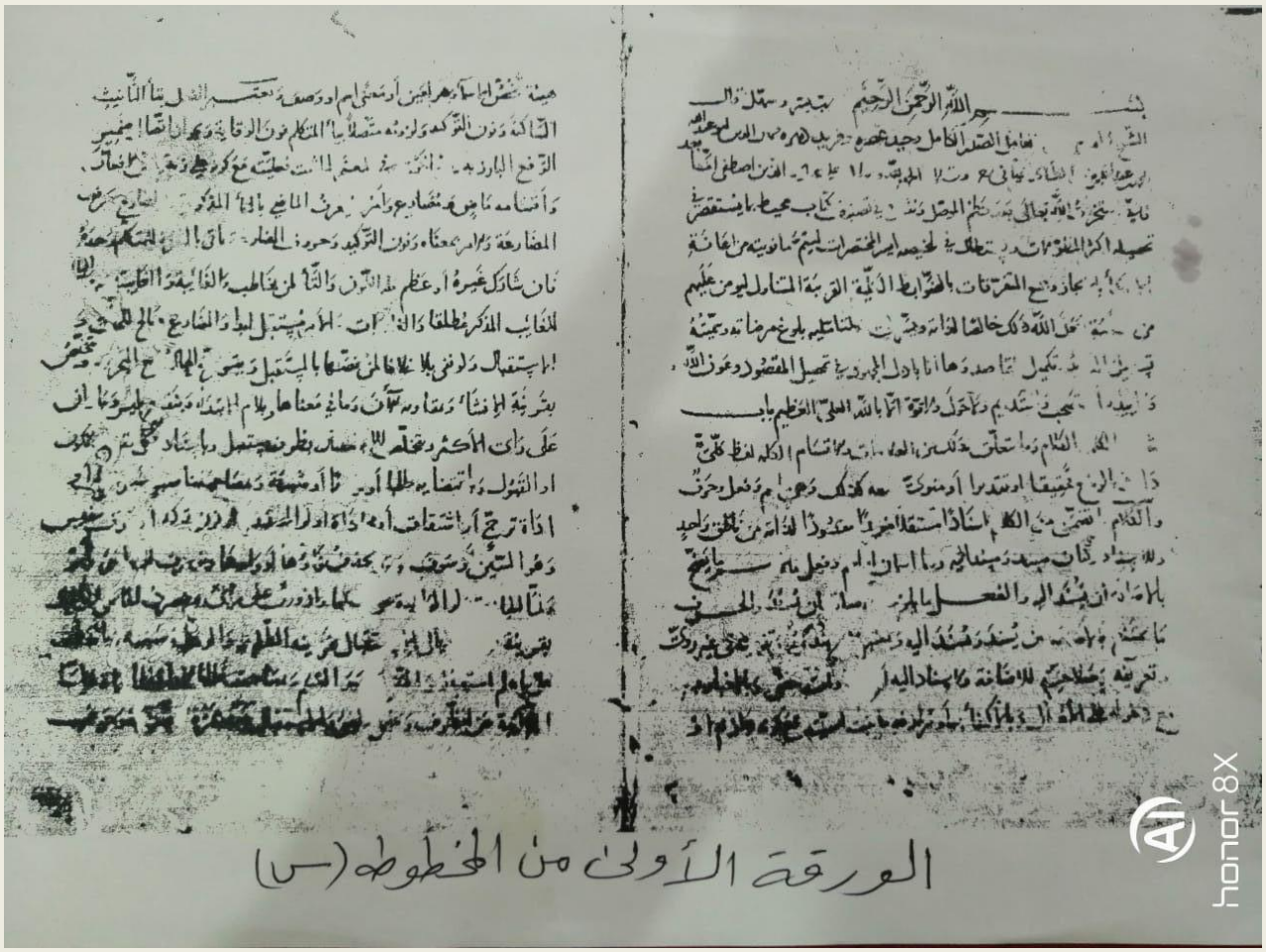

الورقة الأولى من المخطوط (س)

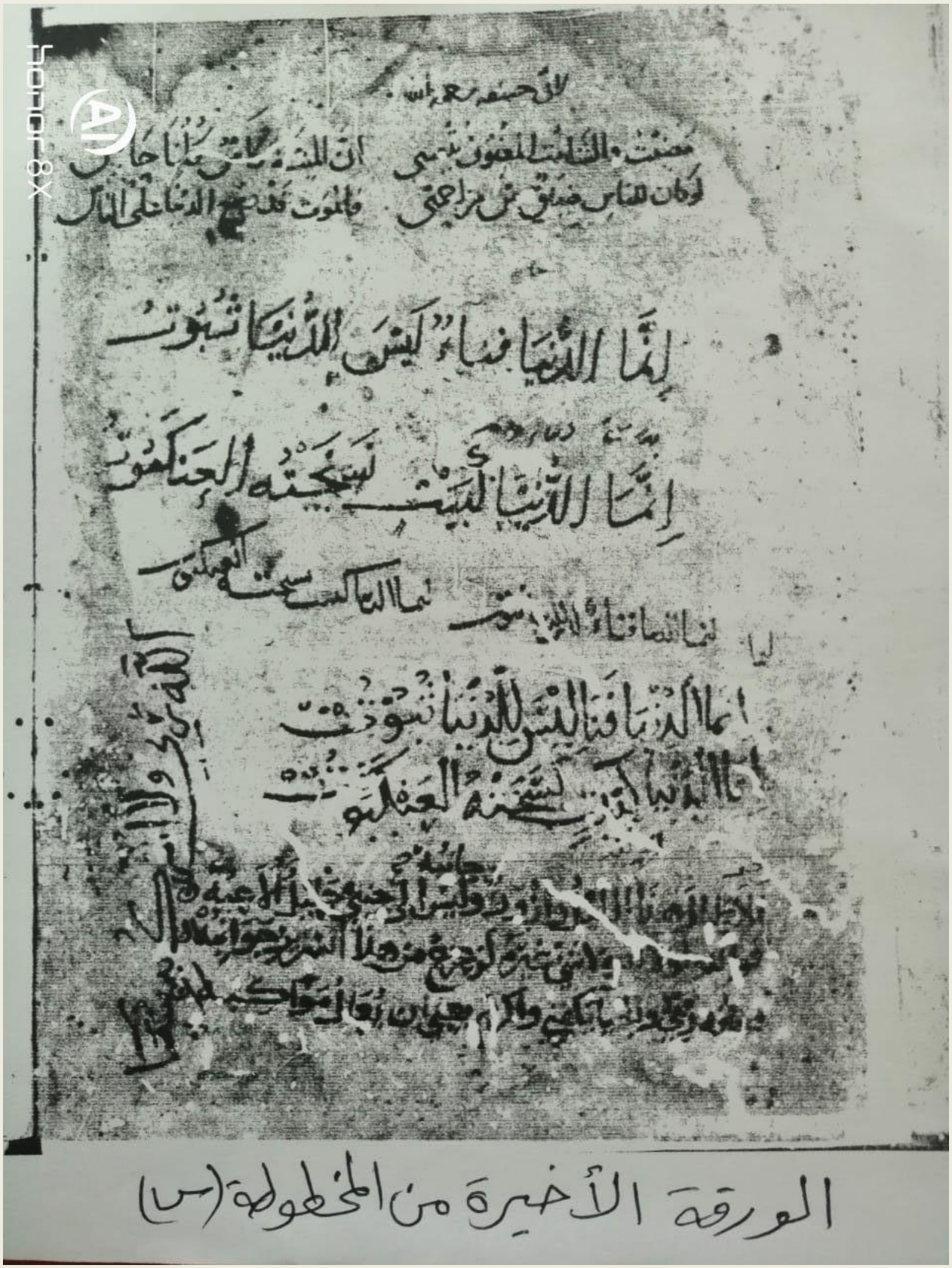

الورقة الأخيرة من المخطوطة (س)

1ب /1ب/ **بسم الله الرحمن الرحيم**[1]

قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ العلاّمةُ حُجّةُ العربِ ، فريدُ عصرِهِ [2] ، جمالُ الدين أبو عبدِ اللهِ بن مالكٍ الطائيِّ الجيَّانيّ، مَتّعَ اللهُ الإسلامَ والدينَ في طولِ بقائهِ : " الحَمْدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِهِ الذينَ اصطفىَ "[3] ، أما بعدُ.

فإنّي استخرتُ اللهَ تعالى [بعدَ نظمِ المؤصّلِ] [4] ،[وشرعتُ في تصنيف كتابٍ محيطٍ محيطٍ بما يُستقصى في تحصيلهِ أكثر المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصه أيسرُ المختصراتِ] [5] ليَتِمّ ما نويتُهُ من إعانة الأذكياءِ بالإيجازِ، جمعِ المتفرقاتِ [بالضوابطِ] [6] الكُلّيةِ القريبةِ المتناولِ ، ليؤمَنَ عليهم منَ السآمةِ ، (إذ الطِّباعُ تختلفُ، فرُبَّ مُدْرِكٍ تيَسّرَ له الإدراكُ [بالنظمِ] [7] أكثر منه بالنثر، ورُبّ مُدْرك بخلاف ذلك./2أ/ فأرَدتُ أن تشتملَ الإعانةُ على الصنفينِ، وتعُمّ المنفعةُ بالتصنيفينِ) [8]، جَعَلَ اللهُ ذلك خالصاً لذاتهِ، ويَسّرَ لي لي ولمتأمّليهِ بلوغَ مَرضاتهِ، وسَمّيْتُهُ (سبك المنظوم مفك المختوم). 2أ

وهأنذا باذلٌ للمجهودِ في تحصيلِ المقصودِ، وعَوْنَ اللهِ وتأييدَهُ اسْتَصْحِبُ وأَستديمُ. ولا حولَ و لا قوةَ إلاّ باللهِ العَليِّ العظيمِ.

---

(1) بعدها في س زيادة : ربِّ يسِّر وسهِّل .

(2) في س : وحيد عصره وفريد دهره بدلاً من : فريدُ عصرِهِ .

(3) سورة النمل 59ِ .

(4) في الأصل : في نَثْر المؤصّلِ ، وما أثبته من س.

(5) الزيادة من س.

(6) الزيادة من س.

(7) الكلمة مطموسة في الأصل و س ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(8) عبارة (إذ الطِّباعُ تختلفُ، فرُبَّ مُدْرِكٍ تيَسّرَ له الإدراكُ[بالنظمِ] أكثر منه بالنثر، ورُبّ مُدْرك بخلاف ذلك./2أ/ فأرَدتُ أن تشتملَ الإعانةُ على الصنفينِ، وتعُمّ المنفعةُ بالتصنيفينِ) ساقطة من س .

بابُ شرحِ الكلمةِ والكلامِ وما يتعلّقُ بذلك من العلاماتِ والأقسام[1]:

الكلمةُ: كلُّ لفظٍ دَلّ بوضعٍ، وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.

والكلامُ: اللفظُ المتضمّنُ للإسنادِ المستقلّ قصداً. وللإسناد رُكنان: مُسنَدٌ، ومُسند إليه، وهما اسمانِ، أو اسمٌ مَعَهُ فعلٌ.

2ب والاسمُ: ما يصحُّ بالأصالةِ أنْ يُسنَدَ إليهِ. والفعلُ : ما يفرقُهُ بالأصالةِ أنْ/2ب/ يُسنَد، وأنْ لا يُسنَدَ إليهِ. والحرفُ: ما يمتنعُ بالأصالةِ أنْ يُسنَد، و يُسنَد إليه.

ويعتبرُ الاسمُ بندائهِ، وتنوينهِ في غير رويٍّ ، وبتعريفهِ، وصلاحيتهِ للإضافةِ، وللإسنادِ إليهِ، أو إلى الإخبارِ بهِ ، مَعَ دخولهِ على الأفعالِ، وهو لعينٍ أو معنىً، اسمٌ، أو وصف.

ويعتبرُ الفعلُ بتاءِ التأنيث الساكنةِ[2]، ونون التوكيدِ، ولزومهِ مُتصلاً بياءِ المُتكلّمِ ونونَ الوقايةِ، وجواز اتصالِ ضميرِ الرفع البارز بهِ، وبموافقتهِ في المعنى لما ثَبتتْ فعليّتُهُ، مع كونهِ على زنةٍ تخصُّ الأفعال[3].

وأقسامُهُ: ماضٍ، ومضارعٌ ، وأمرٌ.

فَيُعرَفُ الماضي بالتاءِ المذكورةِ. والمضارعُ بحرفِ المضارعةِ، والأمرُ بمعناهُ ونونِ التوكيدِ[4].

3أ وحروفُ المضارعةِ حروفُ(نأتي). الهمزةُ للمتكلّمِ/3أ/ وحدَهُ ، فإنَّ شاركَ غيْرَهُ، أو عُظّمَ، فَلَهُ النّونُ، والتّاءُ لِمَنْ يُخاطَبُ والغائبةَ والغائبتينِ، والياءُ للغائبِ المُذكّرِ مطلقاً، والغائباتِ. والأمرُ مُستقبَلٌ أبداً[5].

والمضارعُ صالحٌ للحالِ والاستقبالِ، ويتخلَّصُ للحالِ بمقارنةِ(الآنَ) وما في معناها، وبلام الابتداءِ، ونفيهِ بـ(ما) و (إنْ) على رأي[6]، ويتخلّصُ للاستقبال بحرفي التنفيس، وهما:

---

(1) ينظر: التسهيل:3–4.

(2) مثل: نعمت وبئست. وقيدها بالساكنة احترازاً من المتحركة بحركة الإعراب، فإنها مختصة بالأسماء كمسلمة ، أو بحركة البناء، فإنها تلحق الحرف كـ : لات وربت ونمت.

(3) ينظر: التسهيل: 4.

(4) السابق 4.

(5) ينظر: التسهيل: 4.

(6) في س : برأي الأكثر . ينظر: الهمع: 19/1.

السينُ وسوفَ، وبظرفِه [1]، وبالنَّواصبِ، والجوازمِ ، إلاَّ(لم) ، و (لَمَّا) ، وبهما وبـ (لو) و (رُبَّما) يصيرُ ماضيَ المعنى[2].

(1) يعني بظرفه: غدا.

(2) التسهيل: 4–5 ، والمساعد: 12/1.

بابُ إعرابِ الصحيحِ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ومَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا

الإعرابُ: ما جيءَ به لبيانِ مُقتضى العاملِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو
3ب حذفٍ[1]. وهو في الاسم أصلٌ لوجوبِ قبولهِ بصيغةٍ/3ب/ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والفِعلُ والحرفُ ليسا كذلكِ ، فبُنيا، إلا المضارعَ، فإنَّهُ شابَهَ الاسمَ بجوازِ ما وجَبَ له، فَأُعرِب، ما لم تَتصِلْ بهِ نونُ توكيدٍ، أو نونُ جمعِ المؤنثِ. ويمتنعُ إعرابُ الاسمِ بمناسبة الحرفِ. والسَّلامةُ منها تَمكُّنٌ.

وأنواع الإعرابِ: رَفعٌ، ونصبٌ، وجَرٌّ، وجَزمٌ.

وخُصَّ الجرُّ بالاسمِ، لأنَّ عامِلَهُ لا يسْتَقِلُّ فيُحمَلُ غيرُهُ عليهِ، بخلافِ الرَّفعِ والنَّصبِ. وخُصَّ الجزمُ بالفعلِ، لكونِهِ فيهِ كالعِوَضِ مِنَ الجَرِّ، (أو يُقالُ شاركَ الفعلُ الاسمَ في الرفعِ والنصبِ لِتَعدُّدِ مُقتضياتِهما، حملاً على بعضهما، فثبتتِ المزيَّةُ بالبواقي، ولا مُقتضى للجرِّ إلا الإضافةُ، فلو حُمِلَ عليها، فُقِدَتِ المزيَّةُ، وخُصَّ الفعلُ بالجزمِ جَبرًا لما فاتَهُ من المشاركةِ في الجرِّ) [2].

والإعرابُ بالحركةِ والسُّكونِ أصْلٌ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ. فارفَعْ بضمّةٍ،
4أ وانصِبْ/4أ/ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ، واجزمْ بسكونٍ، إلاّ في مواضع النَّيابةِ.

وتنوبُ الفتحَةُ عن الكسرةِ في جرِّ ما لا ينصرف، إلاَّ أنْ يُضافَ أو يُعَرَّفُ باللامِ[3]، والكسرةُ عن الفتحةِ في نصبِ المُصَحّحِ بالتاء[4]،[وإنْ سُمِّيَ بِهِ ، فكذلكَ ، والأعرفُ حينئذٍ بقاءُ تنوينِهِ ، وقد يُجْعَلُ كـ أرطاةَ عَلَمًا] [5] ، وتنوبُ الواوُ عن الضَّمَّةِ، والألفُ عن الفتحةِ ،

---

(1) يريد بالحركة الضمة نحو: جاء زيد. والفتحة نحو: رأيت زيداً، والكسرة نحو: مررت بزيد. والحرف هو الواو والألف والياء والنون، نحو: جاء أبوك والزيدان، ورأيت الزيدين يضربون. والسكون نحو: لم يضرب. والحذف نحو: لم يضربا.

(2) من : أو يُقالُ.....إلى في الجر) ساقطة من س .

(3) في س : أو يصحب حرف التعريف ، بدلاً من : أو يعرَّفُ باللام .

(4) في س : بالألف والتاء ، بدلاً من : بالتاء . يعني بذلك جمع المؤنث السالم.

(5) الزيادة من س ، وهي موافقة لما في التسهيل ص8 .

والياءُ عن الكسرةِ ، في (أبٍ) و (أخٍ) و(حَمٍ) و (فيك) ، و (ذي مالٍ) مضافةً إلى غيرِ الياءِ، وإلحاقُ (هَنٍ) بهذهِ الأسماءِ لُغَةٌ [1]. وقد يُقصَرُ (أبٌ) و (أخٌ) و(حَمٌ) [2]، وقد يلزمُها النَّقصُ ، كـ يدٍ. وتنوبُ النونُ عَن الضمةِ في فِعْلٍ اتَّصلَ بهِ ألفُ اثنينِ ، أو واوُ جمعٍ، أو ياءُ مخاطبةٍ، مكسورةً بعدَ الألفِ، ومفتوحةً بعدَ أُختَيْها[3]، وينوبُ حذفُها عَنِ السُّكونِ والفتحةِ ، وما لم يجلبْهُ عاملٌ من النائبِ والمنوبِ عنهُ، فهو بناءٌ[4]. وأنواعُهُ : ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ.

(1) وهي لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي. ورد بنقل سيبويه عن العرب إجراء(هن) مجرى الأسماء الخمسة.

(2) أي قال فيها: أخاك وأباك وحماك، رفعاً ونصباً وجراً، كعصا.

(3) يعني أنَّ النونَ تكونُ مكسورةً في الأفعالِ بعدَ ألفِ الاثنينِ، ومفتوحةً بعدَ واوِ الجماعةِ وياءِ المخاطبةِ.

(4) النائب هو علامة الإعراب الفرعية، والمنوب عنه هو علامة الإعراب الأصلية.

بابُ إعرابِ المُعْتَلِّ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ

4ب /4ب/ يظهرُ الإعرابُ في حَرْفِهِ، وهوَ آخرُ المُعرَبِ ، فإنْ كانَ ألِفًا، قُدِّرَ فيهِ غيرُ الجزمِ، وإنْ كانَ ياءً أو واوًا يُشْبِهانه[1]، قُدِّرَ فيهما الرَّفعُ، وفي الياء الجرُّ.

وينوبُ حذفُ الثلاثةِ عن السكونِ إلاَّ في الضّرورةِ ، فيُقَدَّرُ لأجلِهَا[2] جزمُهَا[3]، ويظهَرُ لأَجْلِهَا جَرُّ الياءِ ورَفعُهَا[4]، ويُقَدَّرُ لأجلِهَا نصبُ الواوِ والياءِ، ورُبَّمَا قُدِّرَ جزمُ الياءِ في السَّعَةِ[5].

---

(1) يريد يشبهان في كون حركة ما قبلهما من جنسهما، فيخرج نحو: ظبي ودلو.

(2) أي لأجل الضرورة.

(3) أي جزم الثلاثة فتثبت نحو: ..... لم تهجو ولم تدع

ونحو : ..... ولا ترضاها ولا تملق

ونحو: ألم يأتيك والأنباء تنمي .....

(4) أي لأجل الضرورة يظهر جر الياء نحو: فيوماً يوافين الهوى غير ماضيٍ، ورفعها نحو: إذا قلت علَّ القلب يسلو قيضت. ينظر: المساعد: 35/1–36.

(5) يعني بالسعة اختيار الكلام وذلكَ في غيرِ الشعرِ كقراءةِ قنبل : { إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيِصْبِرْ} يوسف 90. بإثبات الياء في يتقي. والآية في المصحفِ بقراءةِ حفصٍ عن عاصمٍ (يَتَّقِ) بحذفِ الياءِ . المساعد: 37/1.

بابُ إعرابِ المثنَّى والمجموعِ وما يَتَعَلَّقُ بذلكَ [1]

التثنيةُ: جعلُ الواحدِ دليلَ اثنينِ مُتَّفقينِ في اللّفظِ ، غالبًا بزيادةِ ألفٍ في آخرِهِ رفعًا، أو ياءٍ مفتوح ما قبلَها جَرًّا ونصبًا، يليهُمَا نونٌ مكسورةٌ في الأعرفِ [2]، تسقُطُ للإضافةِ، وَرُبَّما أُلْزِمَتِ الألفُ في الأحوالِ الثلاثِ[3]، وفي حُكمِ المثنَّى اثنانِ، وكِلاَ وكِلتَا ، مضافين/5أ/ إلى مُضمَرٍ، ومطلقًا على لغةٍ[4]. وإذا سُمِّيَ بالمثنَّى ، فهوَ على ما كانَ ، أو يُجعْلَ آخرُهُ كآخِرِ (فَعلانَ) [5]. 5أ

والجمعُ: جَعْلُ الواحدِ دليلَ ما فوقَ اثنينِ، بتغييرٍ ، وهوَ التكسيرُ، وبزيادةٍ في آخرِهِ، وهو التَّصحيحُ [6]. وإنْ كانَ مذكَّرًا، فالمزيدُ في الرَّفعِ واوٌ بعدَ ضمّةٍ، وفي الجرِّ والنَّصبِ بعدَ بعدَ كسرةٍ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ تسقطُ للإضافةِ ، وإنْ كانَ مؤنَّثًا أو محمولاً عليهِ فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ. وتصحيحُ المذكّرِ مشروطٌ بخلوِّهِ من تاءِ التأنيثِ ، وكونهِ لِمَن يَعْلمُ[7]، أو مُشَبَّهٍ بهِ علمًا، أو صفةً، لا يمتنعُ جمعُ مؤنَّثِها بالألفِ والتَّاءِ ، وإنْ سُمِّيَ بهذا الجمعِ، فهو على ما كانَ ، أو يُجْعَلُ آخرُهُ كآخرِ (غِسْلينٍ) [8].

وما أُعرِبَ مِثلَ هذا الجمعِ غير مستوفٍ للشُّروطِ فمسموعٌ كـ(أُولي)، و(علّيِّينَ) ، و(عالَمينَ). و(أهلينَ)، و(أرضينَ)، و(عشرينَ إلى (التّسعين) [9].

---

(1) ينظر: التسهيل 12.

(2) في س : وفتحها لغة ، بدلاً من : في الأعرفِ . وزعمَ الكسائي أنَّ فتحَ النُّونِ معَ الياءِ لغةً لبني زياد بن فقعس... وقالَ الفرّاءُ : هي لغةٌ لبعضِ بني أسد . ينظر المساعد: 39/1.

(3) أي رفعًا ونصبًا وجرًّا. وهي لغة حارثية، نسبة إلى بني الحارث بن كعب.المساعد1/40–41.

(4) في س : على لغة كنانة بدلاً من : على لغة . ينظر التسهيل: 12.

(5) يريد أنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف.

(6) يعني به جمع المذكر السالم.

(7) لمن يعلم: يعني به العاقل.

(8) الغسلين : ما انغسل من لحوم أهل النار ودمائهم. وزيد فيه الياء والنون كما زيد في عفرين. وعفرين مأسدة. المساعد: 49/1.

(9) التسهيل: 13.

5ب وكثُرَ هذا الاستعمالُ في المُعَوَّضِ/5ب/ من لامِهِ تاءٌ بِتَغييرٍ[1] كـ (سنينَ)[2].

وسلامةٍ[3] كـ (ظُبينَ) [4] ، وبِهما[5] كـ (قُلينَ) و (قلينَ[6] . وقد يُجعلُ إعرابُ هذا النّوع في النُّونِ[7] ولا تُسقِطُها الإضافةُ[8]، وتلزَمُهُ الياءُ[9]. ويُنصَبُ كائناً بالألفِ والتاء[10] بالفتحةِ على لُغةٍ[11].

---

(1) يعني بتغيير حركة فاء الكلمة، ففاء سنة مفتوحة غيرت في الجمع إلى الكسرة.

(2)التسهيل: 13.

(3) يعني سلامة الفاء الكلمة من تغيير حركتها، فهي مضمومة في المفرد، وبقيت مضمومة في الجمع.

(4) ظبة، جمعت على ظبين، وقد كسروها على ظبى، ولامها المحذوفة واو، إذ قالوا: ظبوته إذ أصبته بالظبة، وهي طرف السيف والسهم. اللسان(ظبو) و المساعد: 53/1.

(5) بهما يعني بجواز تغيير حركة الفاء أو إبقائها مضمومة.

(6) القِلة: لعبة، تجمع على قِلات وقُلين وقِلين. القاموس(قلو).

(7) مثل هذه سنينٌ. وأقمت سنينًا كثيرة.

(8) نحو: دعاني من نجدٍ فإنَّ سنينَهُ.

(9) فيقال: سنين بالياء رفعاً وجراً ونصباً. لأنهُ شبه بغسلين. المساعد: 55/1.

(10) أي نصب بالفتحة المعتل اللام المحذوفة إذا جمع بالألف والتاء.

(11) حكى الكسائي: سمعت لغاتَهم، بفتح التاء. قال الفرّاء: العرب تجمع الثبة ثُبين وثُبات، وبعضهم ينصبها فيقولون رأيتُ ثُباتًا. وقال أحمد بن يحيى: هي لغة ، والثُبة الجماعة، وأصلها ثُبوة، والجمع ثُبات و ثُبون واثابي. التسهيل 14–15، واللسان(ثبا) والمساعد: 56/1.

بابُ التثنيةِ وجمعِ التصحيح

الاسمُ الذي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ، مقصورٌ، فإن كانَ ياءً حقيقيةً بعد كسرة، فهو منقوصٌ، فإنْ كان همزةً بعدَ ألفٍ، فهو ممدودٌ. فإذا ثُنِّيَ غيرُ المقصورِ والممدود الذي همزتُهُ بدلٌ من أصلٍ مُعتَلٍّ، أو زائدةٌ، أُلحِقَتِ العلامةُ بآخرِهِ من غيرِ[1] تغييرٍ، إلاَّ قولهم :(أَلَيانِ) و(خُصْيانِ) في أَلْيَةٍ و خُصْيَةٍ[2]، وربّما ثَبَتَتْ تاءاهُمَا في التثنيةِ وَسَقَطَتَا في الإفرادِ [3].

وإذا ثُنِّيَ المقصورُ، قُلِبَتْ ألفُهُ (واوًا)، إن كانت ثالثةً بدلاً منها[4]، أو جُهِلَ أصلُها[5] ولم تُمَلْ [6]، و(ياءً)، إن كانت بدلاً منها ثالثةً، أو جُهِلَ/6أ/ أصلُها وأُمِيلَتْ، أو زادتْ على الثلاثةِ، مطلقاً[7]. وتقلبُ[8] واواً همزةُ الممدودِ الذي هي فيه بدلٌ من ألفِ التأنيثِ، فإن كانت كانت للإلحاق أو عوضًا[9] عن أصلٍ معتلٍّ[10]، جاز القلبُ والإبقاءُ، وربّما نالَ القلبُ ما همزتُهُ أصلٌ[11]. 6أ

وقالُوا: مِذرَوَانِ[12]، وَثَنَايَانِ[13]، على الأصلِ تشبيهًا بمفرَدَيْنِ [14].

---

(1) في س دون ، بدلاً من غير.

(2) في س : (خُصْيانِ) و (أَليانِ) في خُصْيَةٍ و أَلْيَةٍ ، بدلاً من (أَليانِ) و(خُصْيانِ) في أَلْيَةٍ و خُصْيَةٍ.

(3) الكتاب: 387/4.

(4) أي من واو كعصا فتقول: عصوان لقولهم: عصوته أي ضربته بالعصا.

(5) أي لا يدري عن أي شيء قلبت نحو: خساً بمعنى فرد، فتقول : خسوان.

(6) احترز من بلى ومتى، فإن ألفهما أصل أميلت.

(7) أي الألف المقصورة بأن كانت ثالثة بدلاً من ياء كرحيان، أو رابعة كملهيان، أو خامسة كمعتليان، أو سادسة كمستدعيان، أو أصلاً أميلت كبليان، ومتيان في تثنية إلى ومتى علمين. المساعد: 59/1–60.

(8) وتقلب ، ساقطة من س.

(9) في س : بدلاً ، مكان عوضًا .

(10) كلمة (معتل) ساقطة من س .

(11) قال في المساعد: 60/1: "سمع قُرّاوان ووُضَّاوان في تثنية قُرَّاء ووضَّاء، ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقرار الهمزة".

(12) يُقال ثنايان لطرفي العقال.

(13) يُقال مذروان لطرفي الإلية.

(14) قال في الكتاب:387/4:" وسألته عن الثنايين فقال : هو بمنزلة النهاية، لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فأشبهت الهاء. ومن ثم قالوا: مذروان، فجاؤوا به على الأصل، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه".

وحكمُ ما أُلْحِقَ بهِ علامةُ [جمعِ التَّصحِيحِ القياسيَّةُ، حُكمُ ما أُلْحِقَ بِهِ علامةُ[1]] التثنيةِ، إلاَّ أنَّ حَرفَي إعرابِ المقصورِ والمنقوصِ يُحذفانِ في جمعِ التّذكيرِ[2]. وتَلِي علامتاهُ[3] الفتحة في المقصورِ دلالةً على الألفِ ، والضمّةُ والكسرةُ عندَ الكوفيينَ إنْ كانَ أعجمِيًّا[4]، وتُحذَفُ تاءُ التأنيثِ عندَ تصحِيحِهِ، ويُعامَلُ الاسمُ بعدَ حذفِهِمَا معاملةَ مَا لَمْ تكُنْ فيهِ[5].

والثُّلاثيُّ الصحيحُ العينِ الساكنةِ غيرَ مُدغَمٍ، تُحرَّكُ عينُهُ بحركةِ فائِهِ، مطلقًا[6]، وتُفتحُ وتُسكَّنُ بعدَ الضَّمَّةِ والكسرةِ[7]، وتُمنَعُ الضَّمةُ قبلَ الواوِ، والفتحةُ في (فَعْلَةٍ) وصفًا، إلاَّ قولَهُم: لَجَبَاتٌ، ورَبَعَاتٌ[8]. ولا تُسَكَّن وهي غيرُ وصفٍ، إلاّ/6ب/ اضطرارًا، وتَفْتَحُ هُذَيْلٌ العينَ المُعتَلَّةَ كَبَيَضَاتٍ، وَعَيَرَاتٍ[9]. 6ب

(فَصلٌ): يُتَمُّ في التثنيةِ مِن المحذوفِ اللاَّم، مَا أُتمَّ في الإضافةِ لاَ غير[10]، ورُبَّما قيلَ : أبَانِ وأخانِ ويَدَيَان ودَمَيانِ أو دَمَوَانِ وفَمَوانِ[11]. وقالوا في ذاتٍ : ذواتا[12]، تنبيهًا على أصل ذي.

---

(1) ساقطة من الأصل والزيادة من (س) وينظر التسهيل 17 .

(2) قال في المساعد: 62/1 :"يقال في قاضٍ: قاضون رفعاً، وقاضين جراً ونصباً. وفي مصطفى: مصطفون، رفعاً ومصطفين جراً ونصباً. وتحذف ياء المنقوص وألف المقصور.

(3) أي علامتا الجمع المذكور.

(4) الكوفيون يضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف، فيقولون: حبلون وحبلين.

(5) أي يعاملُ الاسمُ معاملةَ مؤنَّثٍ عارٍ من تاءِ التأنيثِ عندَ تصحيحِهِ فيُقالُ في فتاةٍ فتياتٍ بقلبِ الألفِ ياءً وفي قناةٍ قنواتٍ بقلبها واوًا.

(6) أي سواء كانت حركةُ الفاءِ فتحةً أو ضمةً أو كسرةً ، فتقول : جَفَنَاتٍ ، وَغُرُفَاتٍ ، وَ سِدِرَاتٍ. المساعد 66/1.

(7) مثال ما بعد الضمة نحو: غُرُفات ، و وغُرَفات. وما بعد الكسرة، نحو: سِدْرَات، و سِدِرَات. المساعد: 66/1.

(8) اللجبة: الشاة قلَّ لبنُها والغزيرة، ضد . وجمعها لِجَاب ولَجَبَات. القاموس(لجب). والرَّبْعَةُ: الرجلُ بينَ الطُّولِ والقصرِ كالمربوعِ ، وجمعُها رَبْعَات، ورَبَعات. القاموس(ربع).

(9) عيرات: جمعُ عِير وهيَ الإبلُ التي عليها الأحمالُ ، والشذوذُ فيها من جهةِ فتحِ العينِ .

(10) فكما تقول : هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك، تقول: قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان. فيردُّ في التثنية ما رُدَّ في الإضافةِ.

(11) ينظر: التسهيل: 19 والمساعد 70/1.

(12) وهو المستعمل الكثير منه : { ذَوَاتَا أَفْنَانٍ } الرحمن 48، { ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ }سبأ 16. والألف في "ذواتا" لام الكلمة انقلبت عن الياء.

وَتُثَّنِيَ الجمعُ في تأويل فِرقَتَيْنِ[1]، وكونُ المُثنَّى المضافِ إلى مُثنَّى، هو بَعْضُهُ بلفظِ الجمعِ، أفْصحُ من كونِهِ بلفظِ التثنيةِ، ورُبَّما أُفْرِدَ لأَمْنِ اللَّبْسِ فإنْ فُرِّقَ المضافُ إليهِ، فالإفرادُ أفصَحُ[2].

ورُبَّما جاءَ بلفظِ الجمعِ فيما ليسَ بعضَ ما أُضيفَ إليهِ، إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ[3].

(فَصلٌ): لا يُصَحَّحُ غالبا وَصْفُ مُؤنَّثٍ عارٍ من علامةٍ، غالبًا، ولا فَعْلَى فَعْلاَنَ، ولا فَعْلاَء أفْعَل ، إلاَّ ما نُقِلَ إلى الاسميَّةِ، حقيقةً أو حُكْمًا [4].

---

(1) نحو : { فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا } آل عمران 13.

(2) وذلك قولكَ : قطعتُ رأسَ الكبشينِ ، مختارٌ على رأسي الكبشينِ . وكذا الكبشانِ قطعتُ منهما الرأسَ ، مختارٌ على على الرأسينِ . ورؤوس الكبشينِ ، ومنهما الرؤوس ، مختارٌ على الرأسِ . فإنْ فرقَ المضافُ إليهِ ، نحو: قطعتُ رأسَ زيدٍ وعمرٍ ، فالإفرادُ أفصحُ .

(3) المُراد بذلك المنفصلان اللذان ليسا جزءين مِمَّا أُضيفا إليهِ كالدرهمينِ ، فإن أُلْبِسَ جمعهما ، لم يوضع موضع التثنيةِ ، نحو: قبضتُ دراهمَ الزيدينِ .

(4) عطشى: وصفٌ ، ولكن إذا سُمِّيَتْ بهِ امرأةٌ أصبحَ اسمًا حقيقيةً ، كما لو سُمِّيَتْ بسكرى وحمراء، امرأةٌ ، فتقول حينئذٍ : سكرياتٍ وحمراواتٍ . ونحو: بطحاء فإنَّها صفةٌ مقابلةٌ في الأصل لأبطحَ ، لكن غلبَ استعمالُها بلا موصوفٍ ، فأشبهتِ الأسماءَ ، فَجُمِعَتْ جمعَها فقيلَ : بطحاوات . المساعد: 76/1.

بابُ المعرفةِ و النكرةِ

7أ الاسمُ نكرةٌ ، وهو الأصلُ ، ومعرفةٌ. فالمعرفةُ: مُضْمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُبْهَمٌ، وذُو/7أ/ اللاَّمِ، والمضافُ إلى أحدِهَا تخصيصًا ، ورُتَبُها في التعريفِ كرُتبِها في الذِّكْرِ[1] وقيلَ: العَلَمُ كالمُضمرِ، ويُعتبرُ حالُ المضافِ بحالِ المضافِ إليهِ، والمُبهَمُ مَوصولٌ، واسمُ إشارةٍ.

والنَّكرةُ: ما ليسَ معرفةً. ويُسمَّى الشائعَ، واسمَ الجنسِ . وما تَعرَّفَ بالنداءِ، فاللاَّمُ فيهِ مَنويَّةٌ، على رأيٍ.

(1) ينظر: التسهيل: 21.

بابُ العلمِ[1]

وهو ما أُستبدَّ بتعيينِ مَسمَّاهُ، وهوَ مفردٌ ومُرَكَّبٌ، والمفردُ مُرْتَجَلٌ ومنقولٌ ، والمرتجلُ جارٍ على حُكمِ النظائرِ، وشاذٌ[2].

والمركَّبُ إمَّا جملةٌ في اللَّفظِ أو في المعنَى، وإمَّا مضافٌ، وهو كنيةٌ وغيرُ كنيةٍ ، وإمَّا مُنزَّلٌ ثاني لَفْظَيْهِ منزلةَ تاءِ التأنيث[3]، وإنْ كانَ كسيبويهِ ، بُنِيَ على الكسرِ، ورُبَّما أُعرِبَ غيرَ مصروفٍ، والجملةُ مَحكيَّةٌ، وقد يكونُ العلمُ لقبًا، فإن وَلِيَ علمًا ليسَ لقبًا، فبإضافةٍ إنْ كانا مفردينِ، وإلاَّ فإتباعٍ[4].

7ب وقد يختصُّ/7ب/ بعضُ مُسَمَّياتِ اسمٍ شائعٍ بِهِ غالبًا، فيصيرُ علمًا، وتلزمُهُ الألفُ واللاَّمُ ، أو الإضافةُ [5].

وما نُقِلَ من صفةٍ أو مصدرٍ جازَ دخولُ الألفِ واللاَّمِ عليهِ سماعًا، على الأصحِّ [6].

وقد يتنكَّرُ العلمُ تحقيقًا أو تقديرًا، فيضافُ وتلحقُهُ الألفُ واللاَّمُ، ويُرَكَّبُ معَ (لاَ)، ويُسْلَبُ التَّعيينُ بالتّثنيةِ والجمعِ، فَيُجْبَرُ بالألفِ واللاَّمِ، إلاَّ أنْ يكونَ العلمُ لِمَا لا ينفصِلُ كـ : (عَمايَتْينِ) و (عَرَفاتٍ) [7].

ومُسمّياتُ الأعلامِ آحادٌ وغيرُ آحادٍ، فالآحادُ : أُولُو العِلْمِ [8] ، ومَا يُحتاجُ إلى تعيينِ

---

(1) السابق، 3–32.

(2) الاسم المرتجل: إما مقيس، وإما شاذ، فالمُقيس: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات. والشاذ: ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات. المساعد: 126/1.

(3) يعني به المركب تركيباً مزجياً مثل: حضر موت.

(4) ينظر: الكتاب: 294/3–295، والتسهيل:31.

(5) يعني به العلم بالغلبة.

(6) أي العلم المنقول المجرد من أداة التعريف سواء كانت صفة كحارث، أو مصدراً كفضل.

(7) قد ينكر العلم تحقيقاً نحو: ما من زيد كزيد بن ثابت. أو تقديراً كقول أبي سفيان: لا قرشي بعد اليوم. فيضاف ويصح دخول آل عليه ويركب مع لا، ويسلب التعيين بالتثنية. إلا في نحو عمايتين وعرفات. فإن التثنية لم تسلب العلمية بما فيها من التثنية والجمع. وعمايتان: جبلان. وعرفات مواقف الحج. المساعد: 131/1–132.

(8) أولو العلم يشمل: الملائكة وأشخاص الإنس والجن والقبائل، كجبريل وزيد والولهان و فزارة. المساعد: 132/1.

واحدِهِ من المألوفاتِ[1]، وغيرُ الآحادِ : قبائِلُ وأجناسٌ لا تؤلَّفُ آحادُهَا غالبًا [2]، ومعانٍ[3]. ومعانٍ[3].

ومِنَ الأعلامِ، الأعدادُ المطلقةُ[4]، والأمثلةُ التي تُوزَنُ بها الألفاظُ [5]، و(فلانٌ) و (فلانةٌ) و (أبو فلانٍ) و (أُمُّ فلانٍ)، كناياتٌ عن أعلامِ أُولي العلمِ[6]، وإنْ قُرِنَ بفلانٍ وفلانةٍ اللاَّمُ، كُنِّ◌ِيَ بهما عن أعلامِ البهائمِ[7].

---

(1) وذلك كالسور والكتب والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير ونحو ذلك كالبقرة والكامل وزحل وسكاب ودلول ويعفور وشذقم والفقار. المساعد: 132/1.

(2) وذلك كأبي الحارث وأسامة للأسد.

(3) مثال ذلك برّة للمبرّة، وفجار للفجرة.

(4) المراد بالأعداد المطلقة: ما لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور، وإنما دلَّ بها على مجرد العدد، نحو قولهم: ستة ضعف ثلاثة، وثلاثة نصف ستة، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتأنيث.

(5) من الأعلام الأمثلة الموزون بها نحو: هذا رجل أفعلُ، حكمه حكم أسود. لأنك تنزله منزلته إذ جعلته صفة لرجل فامتنع الصرف للصفة والوزن.

(6) أي من أعلام أولي العلم، ففلان كناية عن علم مذكر من ذوي العقل كزيد، وفلانة كناية عن علم مؤنث من ذوات العقل كهند. وبأبي فلان كناية عن كنية مذكر عاقل كابي بكر، وأم فلانة كناية عن كنية مؤنثة عاقلة كأم سلمة.

(7) أي كنوا بهما عن أعلام البهائم المألوفة، كلاحق وسكاب وزادوا(أل) فرقاً بين الكناية عن علم من يُعقل وعلم ما لا يُعقل.

بابُ المُضْمَراتِ

8أ /8أ/ المضمرُ: الاسمُ الدَّالُّ على مُتكلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ ، فمنهُ واجبُ الخَفَاءِ، وهو المرفوعُ بالمضارعِ ذي الهمزةِ والنُّونِ، وأمْرِ المخاطَبِ ومضارعِهِ[1]. ومنْهُ جائزُ الخفاءِ . وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ والغائبةِ، وبالصِّفاتِ والظُّروفِ المُتضمِّنةِ استقرارًا [2]. ومنه بارزٌ مُتَّصِلٌ، وهو إنْ رُفِعَ بفعلٍ ماضٍ(تاءٌ) تُضَمُّ للمتكلِّمِ 77، وتُفْتَحُ للمخاطَبِ ، وتُكسَرُ للمخاطَبَةِ، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطبْينِ والمُخاطَبَتَيْنِ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ للمخاطبينَ، وبنونٍ مُشَدَّدةٍ للمخاطباتِ ، وتسكينُ ميمِ الجَمْعِ إنْ لم يَلِهَا ضميرٌ متَّصِلٌ منصوبٌ، أعْرَفُ[3].

وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرِهِ[4]، فهو(نونٌ) مفتوحةٌ للمخاطباتِ والغائباتِ، و(ألفٌ) لتثنيةِ غيرِ المُتكلِّمِ[5]، و(واوٌ) للمخاطَبينَ أو الغائبينَ، و(ياءٌ) للمخاطبةِ[6].

ويُسَكَّنُ الحرفُ المُتَّصِلُ بغيرِ هذه الثلاثةِ[7]، ويُحذَفُ ما قَبْلَ الساكنِ، مُعْتَلاًّ، وتُنقَلُ حركتُهُ في الثلاثي إلى الفاءِ ، وإنْ كانت فتحةً أُبدِلَتْ بحركةٍ/8ب/ تُجانِسُ المحذوفَ ونُقِلَتْ، ورُبَّما نُقِلَ مطلقًا في زالَ أُختِ كانَ، وكادَ أُختِ عَسَى[8]، وحركةُ ما قَبْلَ الواوِ والياء مُجانسَةٌ[9] ، فإن ماثَلَهَا أوْ كانَ ألفًا حُذِفَ [10] ، وَوليَتِ العَيْنُ بحالِهَا [1] ، وإنْ كانَ الضميرُ الضميرُ

8ب

---

(1) ينظر: التسهيل: 22.

(2) السابق:22.

(3) السابق:22.

(4) بفعل غيره يعني به: غير الماضي، كالمضارع والأمر.

(5) يريد بغير المتكلم الغائب والمخاطب.

(6) ينظر: التسهيل:23.

(7) المراد بغير هذه الثلاثة: المتصل بالتاء، نحو: ضربتُ، وضربتَ، وضربتِ. والمتصل بالنون نحو: الهندات ضربنَ، ويضربنَ، واضربنَ يا هندات. والمتصل بـ(نا) نحو: ضَرَبْنَا زيدًا.

(8) قَيَّدَ ذلك احترازًا من زال التي بمعنى ذهب، ومن كاد التامة التي بمعنى احتال.

(9) يريد بذلك ضم ما قبل الواو نحو: يضربُون ، وكسر ما قبل الياء نحو: تضربِين.

(10) أمثلة ذلك أن تقول: أنتم تدون ، وأنتِ ترمِين، وأنتم تَخْشَوْنَ، وأنتِ تخْشَيْنَ ، والأصل في ذلك: تدعوُونَ، وترمِينَ، وتخشَاونَ، وتخشايَنَ.

واوًا، واللاَّمُ ياءً [2] أو بالعكس[3]، حُذِفَتِ اللاَّمُ، وجُعِلَتِ الحركةُ المجانِسةُ على العينِ[4].

ولغيرِ الواحدِ والواحدةِ مع الماضي في الغيبةِ مالَهُ مَعَ فعلٍ غيرِهِ.

ومِنَ البارزِ المتّصلِ في الجرِّ والنَّصبِ(ياءٌ) للمتكلِّمِ ، و(كافٌ) تُفتَحُ للمخاطَبِ ، وتُكسَرُ للمخاطبَةِ، و(هاءٌ) تُضمُّ للغائبِ ما لَمْ تَلِ ياءً ساكنةً أو كسرةً، فيكسِرُها غَيرُ الحجازيِّين، وتُفتَحُ للغائبةِ، ويليها مجانسُ حركتِها. ما لَمْ تلِ المضمومَةُ والمكسورةُ ساكنًا، فَيُختارُ تَركُ ذلكَ إنْ كانَ السَّاكِنُ حرفَ لينٍ، وفِعْلُهُ إنْ لم يَكُنْهُ. ويلي الهاءَ والكافَ في التثنيةِ والجمعِ ما وَلِيَ التاءَ [5].

[فَصْلٌ] [6] : ويَلْحَقُ قبلَ ياءِ المتكلِّمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ اسمٍ أو جُرَّ بـ (مِنْ) أو (عَنْ) أو (قد) أو (قط) /9أ/ أو(لَدُنْ) نونٌ تَقِي الكسرَ مَا لاَ يليقُ بِهِ، وحذْفُها مَعَ أخواتِ (ليتَ) [7]، والفِعْلِ المرفوعِ بالنُّونِ[8] جائزٌ، وثبوتُها مع (لَدُنْ) أَعرفُ من حذفِها، ورُبَّما حَذِفَتْ مع أخواتها [9]، ومع ليتَ، ونحو فَعَلْنَ[10]، للضرورة، ورُبَّما لَحِقَتِ اسم الفِعْلِ اختياراً، واسمَ الفاعِلِ اضطراراً، على رأيٍ[11]. 9أ

---

(1) يريد بذلك أن تبقى حركة العين في تدعون ، والميم في ترمين والشين في تخشون وتخشين على حالها ولا تغير. ينظر :التسهيل:23.

(2) مثال ذلك: ترمون وأصلها: ترميون.

(3) مثال ذلك: تغزينَ وأصلها: تغزوين.

(4) مثال ذلك أن تقول: ترمون، وتغزين. وإنما حذفت الياء والواو لأنهما لما استثقلت الضمة والكسرة حذفتا، فالتقى ساكنان، فحذف الآخر وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير.

(5) ينظر: التسهيل: 24–25.

(6) بياض في الأصل ، وس ، والزيادة من التسهيل:25، يقتضيها السياق.

(7) يريد بذلك: إنَّ و أنَّ و لكنَّ ولعلَّ.

(8) يعني به الأفعال الخمسة كونها ترفع بالنون.

(9) أخواتها هي: قط وقد وعن ومن.

(10) يعني بذلك حذف نون الوقاية من الفعل المسند إلى نون النسوة المتصل بياء المتكلم نحو: فليني، إذ الأصل: فليننني، بنونين نون النسوة ونون الوقاية.

(11) أي تلحق اسم الفعل في الاختيار نحو: عليكني، واسم الفاعل في الضرورة نحو: وليس الموافيني... المساعد: 1/97،94.

وللمقولِ فيهِ نَفْعَلُ نونٌ وألفٌ في الإعرابِ كلِّهِ[1]، واتّصالُ الرافِعِ بهِ كاتِّصالِهِ بالتّاء.

ومِنَ المضمرِ مُنفَصِلٌ في الرفعِ، منهُ(أنَا) للمتكلّم مطلقاً، وتسْكُنُ نونُهُ للخِطابِ ، فتليها (التاءُ) [2] مُتصرِّفةً مع المخاطَبِ بحَسبِ تصرفها قبلُ [3] ، وللمقولِ فيهِ نَفْعَلُ(نحنُ) وللغيبةِ(هوَ) و (هيَ) و (هُما) و(هُمْ) و (هُنَّ) . وإسكانُ هاءِ(هُوَ) و (هيَ) بعدَ الواوِ والفاءِ ولامِ الابتداءِ، جائزٌ[4]، ورُبَّما أُسْكِنَتْ بعدَ همزةِ الاستفهامِ وثُمَّ[5]، وقد تُحْذَفُ الواوُ والياءُ اضطرارًا[6].

وللمُنفصِلِ في النَّصبِ(إيَّا)، مُرْدَفةً بأحدِ أمثلَةِ المُتَّصِلِ المنصوبِ، وهوَ معها حرفٌ/9ب/ دالٌّ على حالِ المُعَبَّرِ عنهُ، يتصرَّفُ مَعَهُ بحسبهِ، وقيلَ هو اسمٌ مجرورٌ بإضافةِ(إيَّا) إليهِ[7]. **9ب**

ولا انفصالَ ما أمكنَ الإتِّصالُ إلاَّ انفصالَ المنصوبِ في الضرورةِ [8]، ولا يقَعُ المُتَّصِلُ المُتَّصِلُ بعدَ إلاَّ اختياراً[9]، وانفصالُ منصوبٍ كانَ أعرفُ مِنَ اتّصالِهِ[10]،ويتعيَّنُ انفِصالُ المضمرِ المنصوبِ بعاملٍ في مضمرٍ قبلَهُ غيرِ مرفوعٍ إنِ اتَّفَقَتْ رُتْبتاهُما، ورُبَّما اتَّصَلاَ في الغيبةِ، فإن اختلفت رُتبتاهُما، جازَ الأمرانِ[11].

---

(1) يعني بذلك الفعل الماضي المسند للمتكلم المشارك، نحو:(ضربْنا).

(2) يريد بذلك تاء الضمير (أنتِ).

(3) ينظر التسهيل:25.

(4) ينظر: كتاب 151/4، والتسهيل:26.

(5) إسكان هاء(هو وهي) لغة قيس وأسد. ينظر التسهيل:26، والهمع 210/1 .

(6) أي تحذف واو(هو) نحو:(بيناهُ في دارِ صدقٍ قد أقامَ بِهَا). أي بنا هو، وياء هي نحو:(عدًا ولولاهُ كانوا في الفلا رمما) أي ولولا هي.

(7) هذا هو رأي الخليل . ينظر: الكتاب 279/1، و التسهيل:26، والمساعد101/1–102.

(8) ينظر: الإنصاف المسألة(98) 695/2 وما بعدها، والتسهيل:27.

(9) ينظر: التسهيل:26، المساعد 100/1–101.

(10) وذلك هاء كنته، فيكون اتصالها هو المختار، والذي نصَّ عليه سيبويهِ أنَّ الانفصالَ هو المختار، ينظر: التسهيل:27، و المساعد 108/1.

(11) في س : خلافًا لمن لم يوجبه ، بدلاً من : لا مع الانفصال .

أي الاتصال والانفصال في الذي لم يل الفعل نحو: الدرهمُ أعطيتكه، وأعطيتك إياه، وزيد ظننتكه وظننتك إيَّاه، ينظر: و المساعد 105/1.

ووجبَ تقديمُ الأخصِّ مع الاتصالِ لاَ معَ الانفصالِ[1].

والأصلُ تقديمُ ما يَعودُ إليهِ ضميرُ الغائبِ، وهوَ إنْ تَقَدَّمَ صريحٌ ، وغيرُ صريحٍ ، [فالصريحُ ما صُرِّحَ بلفظِهِ] [2] ، وغيرُ الصَّريحِ ما تضمّنَ الفِعلُ من مصدرٍ وما فُهِمَ بالسِّياقِ تأخيرُهُ إنْ كانَ مُقدَّمَ المعنى كالفاعِلِ، ويقبُحُ إنْ كانَ مُؤخَّرَهُ كالمفعولِ، ويتأخّرُ وجوبًا إنْ كانَ الضميرُ معمولَ نِعْمَ أو رُبَّ ، أو مرفوعًا بأوّل/10أ / المتنازعين، ومنهُ **10أ** المُسمَّى ضميرَ الشأن عندَ البصريينَ[3]، وضميرَ المجهول عندَ الكوفيينَ[4]، ولا يُفسَّرُ إلاَّ بجملةٍ متأخرةٍ، فإنْ كان فيها مؤنَّثٌ اخْتِيرَ تأنيثُهُ، وَرُبَّما أُنِّثَ مطلقًا [5].

ويبرزُ مبتدأً، ومنصوبًا في بابَيْ (إنَّ) و(ظَنَّ)، ويسْتَكِنُّ في بابَيْ (كانَ) و (كادَ) [6].

وإعرابُ المضمراتِ مُمْتَنِعٌ لِشبهِها بالحرفِ في الوَضعِ، والافتقار، وعَدَمِ التَّصرُّفِ معَ العواملِ، وللاستغناء عَنْهُ باختلافِ صِيَغِها لاختلافِ المعاني[7].

(فَصْلٌ): من المضمراتِ المُسمَّى عندَ البصريينَ فصلاً، وعندَ الكوفيين عِمادًا، ويقعُ بلفظِ المرفوعِ المُنفصِلِ، مطابِقًا للاسمِ الكائنِ مبتدأً في الحالِ أو في الأصلِ ، بينَهُ وبينَ خبرٍ معَرَّفٍ باللاَّمِ، أو هو أفعْلُ تفضيلٍ ، وفي وقوعِهِ قبلَ عَلَمٍ ، أو مُضافٍ، أو فعلٍ مضارعٍ ، أو بينَ نكرتينِ ، والحُكمُ على محلِّهِ بالإعرابِ خلافٌ. والأصحُّ أنْ لا يُحكَمَ بهِ، وفائدتُهُ في الأصلِ/10ب/ رفعُ احتمالِ كونِ الخبرِ تابعًا، وإنَّما تتعيَّنُ فصليَّتُهُ إذا وَلِيَهُ منصوبٌ، والمسندُ **10ب** إليهِ ظاهرٌ، وهو مبتدأٌ مخبرٌ عنه بما بعدَهُ عندَ كثيرٍ مِنَ العربِ[8].

---

(1) ينظر: التسهيل:27.

(2) الزيادة من س.

(3) وذلك نحو: هو زيدٌ قائم. ويسمونه ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً نحو: هي هندٌ قائمة. قائمة. ينظر: المساعد:114/1.

(4) سمّوه مجهولاً لأنه لا يُدرَى عندهم ما يعود عليه. ينظر: المساعد 114/1–115.

(5) لا يفسر ضمير الشأن بمفرد إلا بجملة ، وهذا مذهب البصريين. ويرجح تأنيثهُ باعتبار القصة على تذكيره باعتبار باعتبار الشأن. ينظر: التسهيل:28، والمساعد 110/1–116.

(6) ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } الإخلاص 1. ومنصوبًا في بابي إنَّ وظنَّ نحو قولهِ تعالى: { وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ } الجن19. ونحو:(علمتُهُ الحقَّ لا يخفَى على أحدٍ). ويستكن في بابي كانَ وكادَ نحو:(إذا مِتُّ كانَ الناسُ صنفانِ ...) وكقراءة حمزة وحفص: { مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ } التوبة117، بالياء المثناة من تحت (يزيغُ) ، ففي كادَ ضمير الشأن. ينظر: المساعد117/1–118.

(7) ينظر: التسهيل:29.

(8) في س : عندَ العرب ، بدلاً من : عندَ كثير من العرب .

بابُ أسماءِ الإشارَةِ

اسمُ الإشارةِ ما دلَّ بالوضعِ على مُسمًّى وإشارةٍ إليهِ، وهو في القربِ مذَكَّرًا مُفْرَدًا(ذا)، وفي التَّوَسُّطِ (ذاكَ)، وفي البُعْدِ(ذلكَ)، ولِمُؤَنَّثِهِ(تِي) و (تَا) و(ذِهْ) و (ذِهِي)، ثُمَّ (تِيكَ) ثُمَّ(تِلكَ) و(تالِكَ)، وفي تثنيتِهِما(ذانِ) و(تانِ) و (ذانِكَ) و(تانِكَ) رفعًا، و(ذَيْنِ) و(تَيْنِ) و(ذَيْنِكَ) و (تَيْنِكَ)، جرًّا ونصباً، ورُبَّما شُدِّدَ النُّونُ مطلقًا[1].

والجمعُ (أُولى) و (أُولاءِ)، ثمَّ (أولاكَ) و(أُلئِكَ) ثُمَّ(أولالِكَ)، وتَصْحَبُهُ(ها) للتنبيهِ في القريبِ كثيرًا، وفي المتوسِّطِ قليلاً [2]. والكافُ حرفٌ يَدُلُّ على حالِ المخاطبِ،/11أ/ يتصرَّفُ معهُ تَصَرُّفَهُ إذا كانَ مضمرًا، ورُبَّما جاءَ في خطابِ الجمعِ بلفظِ الإفرادِ، ويُستَعْمَلُ(ذلكَ) موضِعَ (ذا) على رأي[3]. ويُشارُ إلى المكانِ بـ(هُنا) ثُمَّ(هُنالِكَ) و(هَنَّا) و(هِنَّا) و (ثَمَّ)، وقد يُرادُ بـ(هَنَّا) [4] الزَّمانُ، توَسُّعًا. 11أ

وَبُنِيَ اسمُ الإشارةِ لِنِيابَتِهِ عن أحرفِ الإشارةِ، أو لشَبَهِهِ بالحرفِ في الوضعِ والافتقارِ[5].

سُمي بضمير الفصل عند البصريين لأنه يفصل بين الخبر والنعت، وقيل لأنهُ يفصل بين المبتدأ والخبر، ويسمى عند الكوفيين بالعماد، وسموه بذلك لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ يتبيّن به أن الثاني ليس بتابع للأول وإنما هو خبر. ينظر: المساعد119/1.

(1) ينظر: التسهيل:39 والمساعد:183/1.

(2) ينظر: التسهيل:39–40.

(3) ينظر: المساعد: 191/1.

(4) جاء في التسهيل:41 :"وقد يراد بـ(هُناك) و (هُنالك) و(هنا) الزمان، بضم الهاء ومن غير تشديد النون".

(5) ينظر: التسهيل:41، وشرح ابن عقيل 30/1–32.

بابُ الموصولاتِ

الموصولُ : ما لا تَتِمُّ إبانَتُهُ لِلْمُسَمَّى إلاَّ مُرْدَفًا بجملةٍ أو نائبٍ عنها، فإنْ عادَ إليهِ ضميرٌ، فهوَ اسمٌ، وإلاَّ فهو حرفٌ.

فـ(الَّذي) للواحِدِ، و(الَّتي) للواحدةِ مُطلقًا، وقد تُشَدُّ [1] ياءاهُمَا ، ويُحذفانِ ساكنًا ما قبْلَهُمَا، أو مكسورًا، وتثنيتُهُما كتثنيةِ(ذا) و(تا) [2].

وَإنْ عُنِيَ بـ(الَّذي) مَنْ يَعقِلُ، فجمعُهُ(الَّذينَ) مطلقًا، ورُبَّما قِيلَ :(الَّذونَ) رفعًا[3]، وقد تُحذَفُ نونُهُ/11ب/ ونون المثنَّى تخفيفًا، إنْ أُمِنَ اللَّبسُ. 11ب

وجمعُ (الَّتي) : اللاَّئي ، واللَّلاتي، واللَّواتي ، وتُحْذَفُ ياءاتُهَا. و(الأُلَى) بمعنى(الَّذينَ) ، وقد تجيءُ بمعنَى (اللاَّتي).

وبمعنى(الَّذينَ) أيضًا(اللاَّئي) ، و(اللاَّءُونَ) رفعًا ، و (اللاَّئينَ) جَرًّا ونصبًا.

وبمعنَى(الَّذي) وفروعِهِ : (مَنْ) و(مَا).

وبمعنَى (الَّذي) أَيٌّ ، و(ذا) غير مشارٍ بها، ولا ملغاةٍ ، مقرونَةٍ بـ(ما) الاستفهاميةِ غالبًا، و(ذو) في لغةِ طَيِّئٍ. وبمعنى(الَّتي): (أيَّةٌ) [4]، وكلُّها تُوصَلُ بجملةٍ خبريَّةٍ معهودةٍ أو جُرَّ بحرفٍ جُرَّ الموصولُ بمثلِهِ لفظًا و معنًى، أو كانَ مبتدأً، بشرطِ الاستطالةِ في صلةِ غيرِ (أيٍّ) غالبًا، وبغيرِ شرطٍ في صلتِها، و(أيٌّ) حينئذٍ تُبْنَى على الضَّمِّ، إنْ صُرِّحَ بما تضافُ إليهِ، وقد تُعْرَبُ [5].

---

(1) في التسهيل: 33: وقد تُشدّدُ، وهي أقوى.

(2) ينظر: التسهيل:33.

(3) الَّذون بالواو في حالة الرفع، لغة طيِّئ وهذيل وعقيل، وعليه الشاهد: (نحن الَّذونَ صَبَّحُوا الصَّباحَا). ينظر: التسهيل:33، وشرح ابن عقيل 144/1.

(4) وذلك قولك: يعجبني أَيَّتهُنَّ عندكَ. وهي لغة ضعيفة. ينظر: المساعد 149/1.

(5) وذلكَ أنْ تُضافَ ويحذَفُ صدرُ الصِّلَةِ، نحو: يعجبني أيُّهم قائمٌ. ففي هذه الحالةِ تكونُ أيٌّ مبنيَّةٌ، وأنَّ بعضَ العربِ أَعربَها مطلقًا وإنْ أُضيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صلتِها. ينظر: شرح ابن عقيل 162/1–165.

للسامعِ، فيها ضميرٌ مُطابقٌ للمعنَى. ويجوزُ حذفُهُ إنْ عَمِلَ فيهِ فِعْلٌ أو وَصْفٌ، غيرَ رَفْعٍ، ويُغني عن الجملةِ الموصولِ بها ظرفٌ أو حرفُ جَرٍّ منويٌّ مَعَهُ استقرَّ، وفاعلٌ هُوَ العائدُ [1].

12أ والألفُ واللامُ بمعنى(الذي) وفروعِهِ، /12أ/ خلافًا للمازني وأبي العباس، وتُوصَلُ بالصِّفاتِ [2]، ورُبَّما وُصِلَتْ بفعلٍ مضارعٍ [3].

(فَصلٌ) : (مَنْ) و (مَا) في اللفظِ مفردانِ مذكرانِ، والحَملُ عليهِ أكثرُ من الحملِ على المعنى [4] . وكلْتاهُما تقعُ شرطيَّةً واستفهاميَّةً ونكرةً موصوفةً . ولا تُزادُ (مَنْ) ، خلافًا للكوفيين ولا تقعُ على ما لا يَعقلُ ، إلاَّ مع مَنْ يعْقِلُ شمولاً أو تفصيلاً بعدَ الشمولِ[5].

وأُفرِدَت(ما) نكرةً [6] في نَعِمَّا ، ومِمَّا أنْ يكونَ ، وهي في الغالبِ لِمَا لا يَعقِلُ، ولصفاتِ ولصفاتِ مَنْ يَعقِلُ ، وللمُبْهَمِ أمْرُهُ[7].

(فَصلٌ) : الموصولاتُ الحرفيَّةُ منها: (أنْ) ، وتُوصَلُ بفعلٍ مُتَصَرِّفٍ [8]، وتقبلُ إعرابَ الاسمِ كُلَّهُ[9] . و(كَيْ) بمعناها، وتُوصَلُ بمضارعٍ[10]، ولاَ يَدخُلُ عليها إلاَّ لامُ الجَرِّ [1]. ومنها: (ما)، وتُوصَلُ بالفِعْلِ ، وتختصُّ بنيابَتِها [2] عن ظرفِ الزمانِ ، وتُوصَلُ بجملةٍ

---

(1) وذلك نحو: جاءَ الَّذي عندكَ ، وجاءَ الَّذي في الدارِ. أي الَّذي استقرَّ عندَكَ أو في الدَّارِ، ففي استقرَّ ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ بِهِ. ينظر: المساعد 158/1.

(2) يريدُ بالصفاتِ اسمَ الفاعلِ كالضَّاربِ ، واسمَ المفعولِ كالمضروبِ ، والصفةَ المشبَّهَةَ كالحَسَنِ. ينظر: المساعد 149/1.

(3) وذلك كقوله:(ما أنتَ بالحكمِ التُّرضَى حكومتُهُ) ينظر: المساعد 150/1.

(4) فيكونان هما وما عُطِفَ عليهما بعدَ ذلكَ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ مفردًا كانَ أو مثنًّى أو مجموعًا. المساعد 146/1.

(5) تقع(مَنْ) على مَنْ يعقلُ أو ما نُزِّلَ منزلتَهُ كقولِهِ تعالى: { وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَومِ الْقِيَامَةِ } الأحقاف :(5) ، مجامعًا لهُ شمولٌ، كقولِهِ تعالى: { وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ}النور(45). أو اقتران، كقولِهِ تعالى: { وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ } النور(45). ينظر: التسهيل:164/1.

(6) أي أنَّ(مَا) تقعُ نكرةً تامَّةً بلا صلةٍ ولا صفةٍ. ينظر: التسهيل 36–37، والهمع 317/1.

(7) المُبْهَمُ أمرُهُ، وذلكَ كأنْ يَرَى شبحًا يقدِّرُ إنسانيَّتَهُ وعدمَ إنسانيتِهِ فيقول: أخْبِرْنِي ما هناكَ، وكذا لو عُلِمَتْ إنسانيَّتُهُ ولم يُدْرَ أَذَكَرٌ هوَ أمْ أُنثى. ومنه: { إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً } آل عمران : (45) . ينظر: المساعد 165/1.

(8) ينظر: التسهيل 37.

(9) يريد ذلك أنَّ(أنْ) تقبلُ إعرابَ الاسمِ كلَّهِ، فتكونُ هيَ وصلتُهَا في موضعِ رفعٍ ، أو نصبٍ، أو جرٍّ.

(10) ينظر: التسهيل 37.

12ب اسميَّةٍ على رأيٍ ، وَتَفْتَقِرُ عندَ الأخفشِ إلى عائدٍ[3] ، ومنها (أنَّ) تُذْكَرُ /12ب/ في بابِها.

وبمعنى(أنْ): (لَوْ) الكائِنةُ بَعْدَ (وَدَّ) أو ما في معناها ، ويُستغنَى بِهَا عن فِعْلِ التَّمنِّي، فيقعُ الجوابُ بعدَها [4] مقرونًا بالفاءِ [5].

والموصولُ والصّلَةُ كجُزْءيِ الاسمِ، فيجبُ لهما ما وَجَبَ للجزءَينِ من الترتيبِ[6]، ومُنِعَ الفصلُ بأجنبيٍّ [7] ، فلا يُتْبَعُ الموصولُ[8] غالبًا، ولا يُخبَرُ عنهُ ، ولا يُستثنَى مِنهُ قبلَ تمامِ الصِّلةِ [9]، ولا يتقدَّمُ على الموصولِ مُتَعلِّقٌ بالصِّلةِ بوجهٍ مَا، وَرُبَّمَا حُذِفَ الموصولُ أو الصلةُ اعتمادًا على الظهورِ، أو قصدًا للإبهامِ[10].

---

(1) يريدُ أنَّ(كي) لا تقعُ إلاَّ في موضعِ جرٍّ بعدَ لامِ الجرِّ، بخلافِ (أنِ) التي تقعُ في موضعِ رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ.

(2) يعني ذلك (ما) المصدرية الظرفية.

(3) ينظر: التسهيل 37–38، والهمع 279/1، 281.

(4) ورد في الأصل: فيقع الجواب بعدها الجواب ، بزيادة (الجواب) الثانية وما اثبتناه من س.

(5) وذلك كقوله: سَرَيْنَا إليهم في جموعٍ كأنَّها جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فَتَنْهَدَا.

الأصل: وَدَدْنَا لَوْ تُعانُ ، فَحُذِفَ الفعلُ لدلالةِ (لَوْ) عليهِ. ينظر: المساعد 174/1.

(6) ينظر: التسهيل 38 . وعقَّبَ ابنُ عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع بقوله : " أشبهُ الأسماءِ بهما المركَّبُ تركيبَ مزجٍ ، كبعلبك ، لمباينة المفردِ لهما بالإفرادِ، والمضافُ والجملةُ بتأثيرِ الصدرِ في العجزِ. وللموصولِ وصلتِهِ ما لجزءي الاسمِ، فيقدَّمُ الموصولُ وتُؤَخَّرُ صلتِهِ ". المساعد 175/1.

(7) أوردَ ابنُ عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع قولَهُ : " وأمَّا غيرُ الأجنبيِّ فيجوزُ الفصلُ بِهِ، كجملةِ الاعتراضِ ". المساعد 175/1.

(8) يريد بذلك أَلاَّ يُتْبَعُ الموصولُ بنعتٍ ولا عطفِ بيانٍ ، ولا بدلٍ ولا توكيدٍ ولا عطفِ نسقٍ". ينظر: المساعد 176/1.

(9) أي لا يقال: جاءَ الذي الظَّريفُ أكرَمْتُهُ ، بل يُؤَخَّرُ الظريفُ عن أكْرَمْتُهُ ، وكذا بقيةُ التَّوابعِ . ينظر: المساعد 176/1.

(10) ينظر: المساعد 178/1.

بابُ لحاقِ الأَلفِ واللاَّمِ[1]

اللاَّمُ وَحْدَها المُعرِّفَةُ[2]، خلافًا للخليل[3]، وإبدالُها ميمًا لُغةٌ يمانيَّةٌ[4]، وهي جنسيَّةٌ، وعهديَّةٌ ، فالجنسيَّةُ: إمَّا للشمولِ ، وهي التي(يَصُحُّ)[5] الاستثناءُ من مصحُوبِها، وإمَّا لتعيينِ/13أ/ الحقيقةِ، وهي التي تَصْحَبُ فاعِلَ نِعْمَ، وصِفَةَ اسمِ الإشارةِ. 13أ

والعهديّةُ: هي التي عُهِدَ مصحُوبُهَا بِذِكْرٍ أو عِلْمٍ، وقد تُزادُ هذهِ اللاَّمُ و تنوبُ عن مضمرٍ[6]، وتفيدُ التعظيمَ على رأيٍ .

(فَصلٌ): مدلولُ إعرابِ الاسمِ عُمدةٌ، أو فضلةٌ، أو بينهما. فالرَّفْعُ دليلُ العُمَدِ ، وهيَ مبتدأٌ ،وخبرٌ، [و فاعلٌ] [7]، ونائبٌ عنْهُ، ومُشَبَّهٌ بِهِ لفظًا[8].والنَّصبُ دليلُ الفضلاتِ، وهي المفعولاتُ وما شُبِّهَ بها، وهو الحالُ ، والتَّمييزُ، والمستثنَى، والمنصوبُ على التشبيهِ بالمفعول بهِ[9]. وأُلحقَ من العُمَدِ بالفضلاتِ المنصوبُ في بابِ (كانَ) و (إنَّ) و (لاَ) [10]. والجَرُّ دليلُ ما بينَ العمدةِ والفضلَةِ ، وهو المضافُ إليهِ [11].

---

(1) ينظر: التسهيل 42.

(2) رجَّحَ ابنُ مالك في التسهيلِ 42، وشرحِ عمدةِ الحافظِ 152 أنَّ حرفَ التَّعريفِ (أَلْ) لاَ اللاَّمُ وحدَها. وهذا خلافُ ما ما ذهبَ إليهِ هنا. ينظر: نكت السيوطي 305/1.

(3) ينظر: الكتاب 324/3–325، والمساعد 195/1، والهمع 271/1.

(4) هذه اللغة نقلت عن طيِّئٍ وعن حمير. ينظر: مغني اللبيب 70–71، والهمع 273/1.

(5) وردت في الأصل (تصحب فاغ)، وما أثبتناه من س ، يوافق ما في التسهيل42. والذي يصح الاستثناء من مصحوبها كقوله تعالى: {إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ {2} إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} العصر: 2،3.

(6) ينظر: التسهيل 42، ومغني اللبيب 74،77–78.

(7) الزيادة من س ، وهي موافقة للتسهيل 42.

(8) ينظر: التسهيل 42–43. وهنا يريدُ بالمشبَّهِ بالفاعلِ لفظًا، كاسمِ كانَ وأخواتِها، ينظر: المساعد 201/1.

(9) ما شُبِّهَ بالمفعولاتِ ، وهو الحالُ، نحو: ما جاءَ زيدٌ ضاحكاً. والتمييزُ، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، والمستثنى نحو: القومُ القومُ إخوتُكَ إلاَّ زيدًا. والمشبَّهُ بالمفعولِ بِهِ ، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ . بنصبِ الوجهِ.

(10) المنصوبُ في بابِ كانَ ، أي خبرُها وهوَ خبرُ مبتدإٍ في الأصلِ . و(إنَّ ولاَ) ، أي اسماهما، وهما مبتدآن في الأصلِ . ينظر: المساعد 202/1.

(11) وإنَّما كانَ بينَ العمدةِ والفضلةِ ، لأنَّهُ في موضعٍ يكملُ العمدةَ ، نحو: جاءَ عبدُ اللهِ ، وفي موضعٍ يكملُ الفضلةَ نحو: أَكْرَمْتُهُ عبدَ اللهِ ، وفي موضعٍ يقعُ فضلةً ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ . المساعد 201/1–202.

بابُ المبتدأ

13ب وهُوَ الاسمُ المُعَرَّى من العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، مسندًا/13ب/ إليهِ ، أو وَصفًا يلي استفهامًا أو نفيًا، رافعًا لظاهرٍ مُستغنًى بِهِ . والابتداءُ جَعْلُ الاسمِ كذلكَ ، وهو رافعُ المبتدإِ ، والمبتدأُ رافِعُ الخَبرِ، وهو ما أُسنِدَ إليهِ فأفادَ . وقِيلَ : الابتداءُ رَفَعَهُمَا، وقِيلَ : هُمَا مترافعانِ[1]، والرَّافِعُ [2] للظاهِرِ لا خَبَرَ لَهُ لِشِدَّةِ شَبَهِهِ بالفِعْلِ[3].

ويُحذَفُ خَبَرُ المسندِ إليهِ وجوبًا، للاستغناءِ عَنْهُ بجوابِ القسمِ ، وجوابِ (لولا) ، و واوِ المصاحبةِ، والحالِ إنْ كانَ المبتدأُ مصدرًا [4]، ويُحْذَفُ المبتدأُ جوازًا، إنْ دَلَّ عليهِ دليلٌ مِنَ اللَّفظِ أو المعنَى ، وكذلكَ الخَبَرُ [5].

والأصلُ في المبتدإِ التَّعريفُ ، وفي الخَبَرِ التنكيرُ[6]، وقد يُعرَّفانِ[7]. ولا يُبْتَدَأُ بنكرةٍ إلاَّ إلاَّ أنْ تُفيدَ ، وذلكَ بأنْ تُخَصَّ بإضافةٍ أو وَصْفٍ ، أو يُعْطَفَ عليها ، أو يُقصَدَ بها العمومُ
14أ ، أو تعتمدُ على استفهامٍ أو نفيٍ أو ظرفٍ/14أ/ مُقدَّمٍ هو الخبرُ، أو تكونَ دُعاءً، أو وَرَدَتْ مثلاً[8].

والأصلُ تأخيرُ الخبرِ، ويجوزُ تقديمُهُ، إلاَّ أنْ يكونَ فِعْلاً لم يبرزْ فاعِلُهُ، أو مساويًا للمبتدإِ في الاختصاصِ وعدمِهِ، أو مقرونًا بِإلاَّ لفظًا، أو معنًى ، أو بالفاءِ ، أو مسندًا إلى

---

(1) ينظر: في مسألة العامل في المبتدأ والخبر الخصائص 1–166،109، والإنصاف مسألة(5)، والتسهيل 44.

(2) يريد بالرافعِ للظاهرِ الوصفَ الرافعَ للاسمِ الظاهرِ ، نحو: أقائمٌ أَخواكَ ؟.

(3) وذلكَ إذا قلتَ : أقائِمٌ الزيدانِ ؟ فالزيدانِ فاعلٌ مغنٍ عن الخبرِ، وليس ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ ، خلافًا لبعضِهِم، وذلكَ لتمامِ الكلامِ من دون تقديرٍ، كما في قولِكَ : أيقومُ الزيدانِ ؟ ينظر: المساعد 206/1.

(4) أي يُحذَفُ الخبرُ وجوبًا في القَسَمِ ، نحو: لعمرُكَ : أي لعمرُكَ قَسَمِي، وبعدَ لولا ، نحو: لولا زيدٌ لأتيتُكَ ، أي لولا زيدٌ موجودٌ ، وبعدَ واوِ المصاحبةِ ، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ. أي مقرونانِ ، وقبلَ حالٍ، نحو ضربي زيدًا قائمًا. ينظر: المساعد 208/1–210.

(5) فحذفُ المبتدإِ جوازاً لقرينةٍ ، نحو أنْ يُقالَ : كيفَ زيدٌ ؟ فتقول: طيِّبٌ. وحذفُ الخبرِ، نحو: زيدٌ . لِمَنْ قالَ : مَنْ عندكَ ؟.

(6) ينظر: الكتاب 328/1، والتسهيل 46.

(7) ينظر: التسهيل 46.

(8) ينظر: التسهيل 46.

ضميرِ الشأنِ، أو أداةِ[1] استفهامٍ ، أو شرطٍ ، أو مضافٍ إلى إحداهما، أو مقرونٍ بلامِ الابتداءِ[2].

ويجبُ تقديمُهُ إنْ كانَ أداةَ استفهامٍ ، أو مضافًا إليها، أو مُسندًا إلى(أنَّ) وَصِلتِهَا ، أو إلى مقرونٍ بـ (إلاَّ) لفظًا ومعنًى ، أو بضميرٍ يعودُ إلى الخبرِ، أو مُسندًا إلى فِعْلٍ مقرونٍ بهمزةِ التَّسويَةِ، أو مُصَحَّحًا للابتداءِ بالنَّكرةِ[3].

(فَصلٌ) : والخبرُ مفردٌ وجملةٌ ، فالمفردُ كائنٌ المبتدأ في المعنَى، أو مَنزَّلٌ منزلَتَهُ، وكلاهُمَا مُشْتَقٌّ وغيرُ مُشْتَقٍّ [4]، فالمُشتَقُّ متَحَمِّلٌ للضميرِ ما لم يرفعْ ظاهرًا، ويستكنُّ الضميرُ/14ب/ إنْ جَرَى مُتَحَمِّلُهُ على ما هُوَ لَهُ ، وإلاَّ بَرَزَ مطلقًا، وعندَ الكوفيينَ ومَنْ وافقَهُم بشرطِ خوفِ اللَّبسِ[5]. **14ب**

---

(1) يريدُ بذلكَ العطفَ على المجرور بإلى وهوَ(ضميرُ الشَّأنِ)، ولهذا جَرَتِ الأسماءُ الأُخرى الواقعةُ بعدَ حرفِ العطفِ . فالمسندُ إلى ضميرِ الشَّأنِ ، نحو: هوَ زيدٌ المنطلِقُ ، فلو أُخِّرَ(هُوَ) لاحتَمَلَ الشأنِيَّةَ والتأكيدَ. ينظر المساعد 222/1.

(2) المقرونُ بلامِ الابتداءِ ، نحو: لزيدٌ قائمٌ، قلا يجوزُ : قائمٌ لزيدٌ.

(3) أي : يجبُ تقديمُ الخبرِ في هذهِ الأحوالِ ، فكونُهُ أداةَ استفهامٍ ، نحو: كيفَ أنتَ ؟ أو مضافًا إليها، نحو: صبيحةَ أيِّ يوم سفرُكَ؟ والمسند إلى(أنَّ) وصلتِها، نحو: { وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا } ياسين : 41. والمقرون بإلاَّ لفظًا أو معنًى ، نحو: ما في الدَّارِ إلاَّ زيدٌ ، والثاني نحو: إنَّما في الدارِ زيدٌ. أو بضميرٍ يعودُ إلى الخبرِ، نحو: عندَ هندٍ مَنْ يُحِبُّها، أو مسندٍ إلى فعلٍ مقرونٍ بهمزةِ التسويةِ، نحو: سواء عليَّ أقمتَ أو قعدتَ ؟ أو كونِهِ مصحَّحًا للابتداءِ بالنكرةِ ، نحو: في الدارِ رجلٌ ، وعندكَ امرأةٌ. ينظر المساعد 223/1–224. والهمع: 34/2–35.

(4) ينظر: التسهيل 47.

(5) إذا جَرَى الضميرُ على غيرِ مَنْ هوَ لَهُ ، برزَ الضميرُ مطلقًا سواء أُخيفَ اللَّبسُ ، نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ ، أمْ أُمِنَ، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربُها ، وهذا على طريقةِ البصريينَ ، وأَمَّا عندَ الكوفيينَ ، فيتعيَّنُ هذا عندَ خوفِ اللَّبسِ . ينظر المساعد 228/1.

والجملةُ شرطيَّةٌ وغيرُ شرطيَّةٍ ، وغيرُ الشرطيَّةِ، اسميَّةٌ وفعليَّةٌ ، وكلتاهُما طلبيَّةٌ وخبريَّةٌ [1] ، فإنْ بايَنَ المبتدأُ جُزءَي الجملةِ ، وَجَبَ عَوْدُ الضَّميرِ منها إليهِ مطابقًا ، ولا يُحذَفُ إلاَّ بدليلٍ ، وإنْ كانَ المبتدأُ مفعولَ المعنَى، قَبُحَ الحذْفُ ، وإلاَّ حَسُنَ [2].

ويُضَمَّنُ الظرفُ وحرفُ الجرِّ معنى(استقرَّ) أو (مستقرٌّ)، فيقعُ خبرًا متحمِّلاً لضميرٍ مرفوعٍ بِهِ إنْ جَرَى على مَا هوَ لَهُ، وإلاَّ رَفَعَ ظاهِرًا أو ضميرًا منفصلاً[3].

ولا يُخبَرُ عن اسمِ عينٍ [بظرفِ زمانٍ] [4] إلاَّ بتأويلٍ ، وإذا أُخْبِرَ عن اسمِ معنًى لا يقعُ في بعضِهِ، جازَ رَفْعُهُ على تقديرِ حذفِ مضافٍ هوَ المبتدأُ[5].

15أ وقد يكونُ للمبتدإِ خبرانِ فصاعدًا، بعطفٍ وبغيرِ عطفٍ ، وليسَ /15أ / من ذلكَ ما تعدَّدَ في اللَّفظِ دونَ المعنَى ، كَحُلْوٍ حامضٍ، إذ معناهُما مُزٌّ [6].

---

(1) ينظر التسهيل 48، وشرح الوافية نظم الكافية 171.

(2) قد يحذف العائد إذا كان عندَ حذفِهِ لا يُجْهَلُ كقولك: البُرُّ : القفيزُ بدرهمينِ : فإنْ كانَ العائدُ مفعولاً، وكانَ المبتدأُ (كُلاًّ) جازَ الحذفُ وبقاءُ المبتدإِ مبتدأً بلا خلافٍ . ومن ذلكَ قراءةُ ابنِ عامرٍ: {وَكُلٌّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى} النساء(95)، فإنْ كانَ المبتدأُ غيرَ (كُلٍّ) والعائدُ مفعولٌ ، لم يَجُزْ عندَ الكوفيينَ حذفُهُ وبقاءُ المبتدإِ، بل يُوجِبونَ نصبَهُ بمقتضى المفعوليَّةِ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ. وخالفهم البصريونَ، ومِنْ حُجَّتِهِم في إجازةِ ذلكَ قراءةُ بعضِ السَّلفِ { أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ} المائدة : (50)، القراءة برفعِ (أَفَحُكْمُ) أي يبغونَهُ. والآية في المصحفِ بقراءةِ حفصٍ عن عاصم بنصبِ{ أَفَحُكْمَ}ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/345–347.

(3) ينظر: التسهيل 49 . وشرح المفصل لابن يعيش 90/1.

(4) عبارة (بظرفِ زمانٍ) ساقطة من الأصل، والزيادة من س ، وهي موافقة للتسهيل 49 .

(5) ينظر: التسهيل 49. والأصول 69/1.

(6) ينظر: التسهيل 50، وشرح الكافية للرضي 100/1.

(فَصْلُ): إنْ كانَ المبتدأُ موصولاً عامًّا، أو كُلاًّ مضافًا إلى نكرةٍ موصوفةٍ، والصِّفَةُ أو الصِّلَةُ فِعلٌ غيرُ مقرونٍ بأداةِ شرطٍ أو ظرفٍ، أو الموصولُ الألفُ واللاَّمُ، جازَ دخولُ الفاءِ على الخبرِ، تنبيهًا على استحقاقِ ما بعدَهَا بما قَبلَهَا ، ويُزيلُهَا نواسخُ الابتداءِ، إلاَّ(إنَّ) على الأصحِّ ، وفي(لكنَّ) نظرٌ [1].

(1) تدخلُ الفاءُ على خبرِ المبتدإِ جوازًا إذا كانَ المبتدأُ واقعًا موقعَ (مَنْ) الشرطيَّةِ أو (ما) أختِها وهو أل الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍ ، كقولِهِ تعالى :{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا } المائدة : 38، وما كان موصولاً بظرفٍ، كقولِهِ :

ما لدى الحازمِ اللَّبيبِ معارًا فمصونٌ ،...

أو شِبْهِهِ ، كقولِهِ تعالى: { وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ } النحل :53. أو بفعلٍ صالحٍ للشرطيَّةِ، كقولِهِ تعالى: { وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ } الشورى :30.

أو نكرةٌ عامَّةٌ موصوفةٌ بأحدِ الثلاثةِ : وهيَ الظرفُ ، وشِبْهُهُ ، والفعلُ الصالحُ للشرطيَّةِ ، نحو: رجلٌ عندَهُ حزمٌ فسعيدٌ، وعبدٌ لكريمٍ فما يضيعُ ، ونفسٌ تسعَى في نجاتِها فلن تخيبَ ، وتزيلها نواسخُ الابتداءِ ، وذلكَ لزوالِ شِبْهِ المبتدإِ حينئذٍ بأداةِ الشَّرطِ . ينظر: المساعد 1/244–247.

بابُ الأفعالِ الرافعةِ للاسمِ الناصبةِ للخبرِ

وهيَ : كانَ ، وأَصبحَ، وأَضحى، وأَمسى، وظَلَّ، وباتَ، وصارَ، وليسَ ، ودامَ مقرونةً بـ(ما) المصدريةِ ، وبَرِحَ منْفيَّةً ، وكذلكَ فَتِئَ ، وانْفَكَّ، وزالَ التي مضارِعُها يَزَالُ . هذهِ الأفعالُ وما تصَرَّفَ منها تدخُلُ على المبتدإِ غيرِ المُخْبَرِ عَنهُ بجملةٍ طلبيَّةٍ، وترفعُهُ ويصيرُ /15ب/ اسمَها، وعلى الخبرِ، وتنصِبُهُ ويصيرُ خبرَهَا[1]. **15ب**

وتُسمَّى نواقِصَ ، لعدَمِ اكتفائِهَا بالمرفوعِ، فإنِ اقتضَتْ أَحداثًا مَنسُوبةً لمرفوعاتِهَا، اكتفتْ وسُمِّيَتْ تامَّةً، وكلُّهَا صالحٌ لذلكَ ، إلاَّ ليسَ وفَتِئَ وَزَالَ[2].

ولا تَدْخُلُ السِّتَّةُ الأواخِرُ على مُخْبَرٍ عنهُ بأداةِ استفهامٍ أو مضافٍ إليهَا[3].

وتوسيطُ أخبارِهَا كُلِّها جائزٌ[4]، وكذلكَ تقديمُهَا عليها، إلاَّ خبرَ ما دامَ ، وفي تقديمِ خبرِ ليسَ وبَرِحَ وأخواتِهَا منفيَّةً بـ(مَا)، خلافٌ[5].

ولاَ يَمْتَنِعُ هنا أنْ يتقدَّمَ على الاسمِ الإخبارُ بفعلٍ ، ولا بمساوٍ في الاختصاصِ إنْ ظَهَرَ الإعرابُ[6].

ويُخبَرُ هنا بالمعرفَةِ عن النكرةِ اضطرارًا[7].

(فَصْلٌ): ويقترنُ بـ(إلاَّ) خبرُ ما نُفِيَ منها إنْ قُصِدَ إيجابُهُ ، غيرَ أَخبارِ(بَرِحَ) وأخواتِهَا، لأنَّ نَفْيَها إيجابٌ، وما وَرَدَ /16أ/ منهُ بـ (إلاَّ) فشاذٌّ ، أو مُؤَوَّلٌ[8]. **16أ**

---

(1) ينظر : التسهيل: 52.

(2) ينظر : التسهيل:52.

(3) ينظر : التسهيل:52، والمساعد 250/1.

(4) ينظر : التسهيل:54.

(5) ينظر : التسهيل:54.

(6) فيجوزُ : كانَ أَخاكَ زيدٌ، ولَمْ يَكُنْ خَيْرًا منكَ أحدٌ، فإنْ خفي الإعرابُ وجبَ كونُ المقدَّمِ الاسمَ ، نحو: كانَ أَخِي صديقي ، ولم يَكُن فتًى أَزكَى منكَ . ينظر : المساعد 263/1 .

(7) ينظر : التسهيل:54.

(8) ينظر : التسهيل:54.

وتختصُّ (كانَ) بجوازِ إلغائِهَا بلفظِ الماضِي[1]، وبجوازِ حَذْفِها مُعوَّضاً مِنها(ما) مقرونَةً بـ (إنْ) أو (أنْ) [2]، وغيرَ مُعوَّضٍ منها بَعْدَ (إنْ) و (لَوْ) [3].

ورُبَّما أُلغيتْ في التَّعجُّبِ (أصبحَ) و (أَمسَى) [4]، ولاَ يَلِي هذهِ العَوامِلَ معمولٌ لغيرِهَا لغيرِهَا ، إلاَّ أَنْ يكونَ ظرفًا [5]، ومَا أَوْهَمَ ذلكَ ، فتصحِحُهُ بتقديرِ ضميرِ الشَّأنِ اسمًا [6].

وفي إلحاقِ آضَ، وَعَادَ ، وغَدَا، ورَاحَ بهذهِ الأفعالِ خلافٌ [7].

وأُلحِقَتْ بصارَ جاءَ ، وقَعَدَ في قولِهِم : " ما جاءَتْ حاجَتَكَ " [8] وأَرْهَفَ شفرتَهُ حتَّى قَعَدَتْ كأنَّهَا حَرْبَةٌ [9].

(فَصْلٌ): أَلْحَقَ أَهْلُ الحجازِ(مَا) النافيةَ بليسَ [10]، بشرطِ تأخيرِ الخبرِ، وبقاءِ نَفْيِهِ، وفَقْدِ (إنْ) ، ورُبَّما أُلحِقَتْ مَعَ التَّقدِيمِ ونَقضِ النَّفيِ، ولاَ إلحَاقَ في لُغَةِ بَنِي تميمٍ، وهوَ القياسُ ، إذْ لاَ تختصُّ [11]، وَرُبَّما أُلحِقَتْ (لاَ) مقصورةً /16ب/ على نكرةٍ، وقَصَرُوهَا مُرْدَفةً بالتاءِ على الحينِ ، وحَذَفُوا اسمَهَا حينئذٍ، وأَبقَوْا خَبَرَهَا، ورُبَّمَا عَكَسُوا ، ورُبَّمَا وَلِيَها فِعْلٌ، فَقُدِّرَ الحِينُ مضافًا إليهِ[12]. **16ب**

---

(1) ينظر : التسهيل:55.

(2) ينظر : التسهيل:55.

(3) ينظر : التسهيل:55.

(4) ينظر : التسهيل:55.

(5) ينظر : التسهيل:56.

(6) يعني أنَّهُ إذا وَرَدَ من لسانِ العربِ ما ظاهرُهُ أنَّهُ ولِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرِها فأوَّلْهُ على أنَّ في(كانَ) ضميرًا هو ضميرُ الشَّأنِ وذلكَ نحو قوله :

قَنافِذُ هدّاجونَ حولَ بُيُوتِهِم بِمَا كانَ إيَّاهُم عَطِيَّةَ عَوَّدَا

ففي كانَ ضميرٌ مستترٌ هو ضميرُ الشأنِ وهو اسم كان. ينظر : شرح ابن عقيل: 1/281–283.

(7) ينظر : التسهيل:53–54، وشرح الكافية للرضي 2/290.

(8) قولهم(مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ) بتقدير: ما صارَتْ حاجَتَكَ، فاسمُ جاءَ ضميرٌ يعودُ على اسم الاستفهام(ما) و حاجَتَكَ خبر جاءت. ينظر: الكتاب 1/51،50 والتسهيل:53، ومنهج السالك 53. وهذا المثل قاله الخوارج لابن عباس. كما في اللسان (كون).

(9) في قَعَدَ ضميرٌ يعودُ على الشفرةِ ، وهو اسمُها، وكأَنَّها حربةٌ في موضعِ نصبِ خبرِها. والقول حكاه ابنُ الأعرابي. الأعرابي. ينظر: التهذيب 1/201، واللسان(قعد)، والتسهيل:53، وشرح الكافية للرضي 2/290، والهمع 2/70،62.

(10) ينظر : التسهيل:56.

(11) ينظر : التسهيل:57. والفصول الخمسون 209.

(12) ينظر : التسهيل :57. ومغني اللبيب 335.

و(أنِ) النافيةُ كـ(مَا) في الإلحاقِ على رَأْيٍ[1].

وتُزَادُ باءُ الجرِّ في الخبرِ بعدَ كانَ المنفيةِ، وليسَ ، ومَا، وهَلْ ، ودُخُولُهَا بعدَ(هَلْ) مُصَحَّحٌ لِدخُولِها بعدَ(مَا) التميميَّةِ ، خلافًا لبعضِهِم[2] . ولكثرةِ وقوعِها في خبرِ ليسَ، رُبَّما حُذِفَتْ فَعُطِفَ بالجرِّ على تَوَهُّمِهَا[3].

(1) تلحقُ أنِ النافيةُ بما على رأي المبرد، وتابَعَهُ الفارسي وابنُ جني، ينظر المساعد 281/1.

(2) دخلتِ الباءُ على الخبرِ المرفوعِ بعدَ هَلْ ، كقولِهِ :

ألاَ هَلْ أَخُو عيشٍ لذيذٍ بدائِمِ

ينظر: شرح الكافية الشافية 437/1–438.

(3) الجرُّ على التَّوَهُمِ جاءَ عليهِ قولُ زهيرٍ:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا

ينظر: الكتاب 29/2، و التسهيل:58.

بابُ أفعالِ المقارَبةِ

عَمَلُها في الأصلِ كَعَملِ(كانَ) ، لكن التُزِمَ هنا كونُ الخبرِ فعلاً مُضارعًا، ورُبَّما جاءَ على أصْلِهِ مُفردًا مَنصوبًا، أو جُمْلةً اسميَّةً [1].

17أ فخبرُ عَسَى وحَرَى واخْلَوْلَقَ مَقرونٌ بـ(أَنْ)/17أ/، وخبرُ طَفِقَ وعَلِقَ وجَعَلَ وأَخَذَ وأَنْشأَ وهَبَّ وهَلْهَلَ وكَرَبَ مُجرَّدٌ ، وكذلكَ خبرُ(كادَ) في الاختيارِ، وفي خبرِ أَوْشَكَ وجهانِ، ورُبَّما جُرِّدَ خبرُ(عَسَى) [2].

وتَقَدُّمُ الخبرِ هنا مُمْتَنِعٌ ، لاَ تَوَسُّطُهُ [3]، وَقَدْ تُسْنَدُ(عَسَى) لـ(أنْ يَفْعَلَ) ، فَتَسْتَغْني عن الخبرِ، ولاَ يَخْتَلِفُ لفظُ عَسَى لاختلافِ ما قبلَهَا، فإنْ جُعِلَ(أنْ يَفْعَلَ) خَبَرَهَا، واسمُهَا ضميرَ ما قَبلَها، جِيءَ بِهِ معَها، مطابِقًا مَجيئهُ معَ غيرِهَا، خلافًا للمازنيِّ، وإنِ اتَّصَلَ بِهَا الضميرُ الموضوعُ للنَّصْبِ، كانَ على أصْلِهِ عندَ سيبويهِ، إلحاقًا لـ(عَسَى) بـ(لَعَلَّ)، و جُعِلَ عندَ الأخفشِ نائبًا عَنِ الموضوعِ للرَّفْعِ[4].

ومعنى(كادَ) و(كَرَبَ) و(هَلْهَلَ) و(اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ) المقاربةُ، تحقيقًا ومعنًى[5].

ومَعْنَى(حَرَى) و (عَسَى) مُقارَبَتُهُ رجاءً، وقَدْ يَجِيءُ عَسَى إِشْفَاقًا [6]. وَمَعْنَى البَواقِي

17ب الشُّروعُ فيهِ مُسْتَدامًا[7]. وتُنْفَى(كادَ) إعلاماً،/17ب/ بِوُقوعِ الفعلِ بطيئًا، أو بعَدمِ مقارَبَتِهِ متروكًا[8].

---

(1) ينظر: التسهيل:59.

(2) ينظر: التسهيل:59. والمساعد 294/1–296.

(3) ينظر: التسهيل:60. والمساعد 299/1.

(4) قد يتصل بعسى الضمير الموضوع للنصب نحو: عساني وعساك وعساه، فإذا قلت: عساني أن أفعل، فمذهب سيبويه أن الياء في موضع نصب بعسى اسمًا لها، وأن والفعل في موضع رفع خبرًا لها. فحمل عسى في العمل على لعل. وعند الأخفش تبقى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر. ينظر المساعد 301/1.

(5) ينظر: التسهيل:59.

(6) ينظر: التسهيل:59.

(7) ينظر: التسهيل:59.

(8) مثال نفي كادَ إعلاماً بوقوع الفعل بطيئاً قولك: خلص زيد ولم يكد يخلص. واستدلَّ أبو الفتح ابن جني على هذا بقوله تعالى: { فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ } البقرة (71). ومثال عدم مقاربته متروكاً قوله تعالى: { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا } النور (40).أي لم يرها ولم يقارب أن يراها. ينظر: المساعد 303/1.

بابُ الحُروفِ المُشبَّهةِ بالأَفعالِ

وهي: (إنَّ) و(أَنَّ) للتأكيدِ، و(كَأَنَّ) للتشبيهِ، و(لكنَّ) للاستدراكِ ، و(ليتَ) للتمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرجِي والتَّعليلِ والإشفاقِ[1].

هذِهِ الحروفُ لتضمُّنِها معانيَ الأفعالِ، واختصاصِها بالمبتدإِ والخبرِ كَكَانَ وأخواتِهَا، أُلحِقَتْ بالأَفعالِ في جَعْلِهَا المبتدإِ كالمفعولِ في النَّصبِ، ويُسمَّى اسمَهَا، والخبرِ كالفاعلِ بالرفَعِ، ويُسمَّى خبرَها، وقُصِدَ هذا الإعمالُ لِتَتمَّ القسمةُ المُمْكِنَةُ في جُزْءَي الإسنادِ ، فإنَّهما إمَّا مرفوعانِ كما في بابِ الابتداءِ، وإمَّا منصوبانِ كما في بابِ ظَنَّ، وإمَّا أَوَّلُهُمَا مرفوعٌ وثانيهُما منصوبٌ كما في بابِ كانَ، وإمَّا بالعكسِ كما في بابِ إنَّ ، فَلَوْ لمْ يكُنْ لبابِ إنَّ هذا الإعمالُ/18أ / أُهْمِلَ أَحدُ الأَقسامِ[2]. 18أ

والخبرُ عندَ الكوفيينَ مرفوعٌ هنا برافِعِهِ في بابِ الابتداءِ[3]. ونَصْبُ الجُزْءَينِ بـ (ليتَ) عندَ الفرّاءِ جائزٌ، ومثلُها سائرُ أخواتِها عندَ بعضِ الكوفيينَ، وما استُشْهِدَ بهِ محمولٌ على الحالِ أو على إضمارِ كانَ، وبهِ قال الكسائي[4]. وما لم تدْخُلْ عليهِ(ما بَرِحَ) لا تدخلُ عليهِ هذهِ الحروف[5]، وما ذُكِرَ للجزْءَينِ في بابِ الابتداءِ، فجائزٌ هنا، إلاَّ ما اسْتُثْنِيَ[6].

---

(1) الكتاب 131/2، وينظر التسهيل 61.

(2) ينظر التسهيل 61.

(3) هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا على قول البصريينَ ، وأمَّا الكوفيونَ فيقولون: إنَّما نُصِبَ الاسمُ ، وأمَّا الخبرُ فلم تعمل فيهِ شيئاً، بل هو على رفعِهِ قبلَ دخولِها.

(4) يجوز في هذا الباب نصب الاسم والخبر بليت عند الفراء، فيقول: ليت زيداً قائماً، نصب الجزءين، وأجاز بعض الكوفيين نصبَ الجزءَينِ بعدَ خمسةِ الأحرفِ وما استشهد به محمولٌ على الحالِ ، أو على إضمارِ كانَ ، وهو رأي الكسائي، ينظر المساعد 308/1.

(5) ينظر التسهيل 61. ومعنى ذلك أنَّ هذه الحروف لا تدخل على مبتدإٍ خبرُهُ مفردٌ طلبيٌّ، نحو: أينَ زيدٌ؟ أو جملةٌ طلبيَّةٌ ، نحو: زيدٌ اضربْهُ، أو هَلْ رأيتَهُ. ينظر في ذلك المساعد 308/1–309.

(6) ينظر التسهيل 61–62.

وتقديمُ الخبرِ ممتنِعٌ هُنا، وكذلكَ التوسيطُ ، إلاَّ توسيط الظروفِ وحروفِ الجَرِّ ، ورُبَّما اقتُصِرَ على اسمِهَا أو على خَبَرِهَا إنْ ثَبَتَ دليلٌ وحَذْفُ الاسمِ إنْ كانَ ضميرَ الشأنِ مخصوصٌ بالضرورةِ[1].

(فَصْلٌ): تُكْسَرُ(إنَّ) في موضعِ الجملةِ، وتُفتَحُ في موضعِ المصدرِ، فإنْ صَلَحَ الموضِعُ لَهُمَا، جازَ الفتحُ والكسرُ، كَمَا بَعْدَ(إذا) المُفاجَأَةِ، وفاءِ الجوابِ، وتُكسَرُ/18ب/ **18ب** بعدَ(حتَّى) إنْ كانت حرفَ ابتداءٍ، وتُفتَحُ إنْ كانتْ عاطفةً أو جارَّةً [2]، وتدخُلُ لامُ الابتداءِ على ثانِي مَا يَلِي(إنَّ) مِنْ خبرٍ أو اسمٍ معمولِ الخبرِ أو فصلٍ[3]، ولا تدخُلُ على ثالثٍ إلاَّ أنْ يكونَ خبرًا أو اسْمًا، ولا تدخُلُ على خبرِ غيرِها[4]، وخالفَ الكوفيونَ[5] في (لكنَّ)، ولاَ حُجَّةَ فيما أوردُوهُ، لِنُدُورِهِ[6] ، وإمكانِ زيادةِ اللاَّمِ كَمَا في غيرِ هذا البابِ ، وتُرادِفُ (أَنَّ) و (لَعَلَّ) [7]، و(إنَّ) (نَعَم) [8]، وتُخَفَّفُ(إنَّ) و (كَأَنَّ) فَيَعْمَلاَنِ ويُهْمَلاَنِ، وتَلزَمُ اللاَّمُ حينئذٍ خبرَ(إنْ) فارِقةً بينَهَا وبينَ النَّافيةِ ، ولاَ يَلِيهَا فِعْلٌ غيرُ ناسخٍ للابتداءِ ، إلاَّ مَا نَدَرَ في دُعاءٍ، خِلافًا للكوفيينَ، وتُفيدُ عندَهُم النَّفيَ، واللاَّمُ الإيجابَ[9].

---

(1) حذف الاسم هنا وهو ضمير شأن مخصوص بالشعر كقول أمية بن أبي الصلت :

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمرًا يَنُوبُهُ بِعِدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وهوَ أَعزَلُ

أي لكنَّهُ ، أي الشأنُ والأمرُ ، بحذفِ ضميرِ الشَّأنِ ، وقد حُذِفَ الاسمُ وهوَ في غيرِ الشِّعْرِ في قولِ بعضِهِم: إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ . يريد: إنَّهُ. حكاهُ سيبويهِ عن الخليلِ . وحكى الأخفشُ : إنَّ بِكَ مأخوذٌ أخواكَ . بحذفِ الاسمِ وهوَ ضميرُ المخاطَبِ، أي إنَّكَ بِكَ مأخوذٌ أخواكَ . ينظر: المساعد 309/1–310.

(2) ينظر التسهيل 62–63.

(3) تدخل لام الابتداء على خبرِ إنَّ المؤخر عن الاسمِ نحو: { وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ } النمل(73). وعلى الاسم المفصول بالخبر نحو: { وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً } القلم(3). وعلى معمول الخبر نحو: إنَّ زيدًا لطعامَكَ آكلٌ. وعلى ضمير المُسمَّى عمادًا ، نحو: { إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ } آل عمران(62).

(4) ينظر التسهيل 63.

(5) في الأصل(الكوفيين)، وهو خطأ . وما أثبتناه من س .

(6) أجاز الكوفيون دخول لام الابتداء بعد لكنَّ، نحو: لكنَّ زيدًا لقائمٌ . ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة ، وهو قول بعض العرب : (ولكنَّني من حبِّها لعميدُ)، حُمِلَ على زيادةِ اللاَّم. ينظر المساعد 322/1–323.

(7) أَنَّ المفتوحة تكون لغةً في لَعَلَّ كقول بعضهم : ائتِ السوقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئًا. أي لعلك. ينظر: مغني اللبيب 60، والقاموس(أنن).

(8) ترادف إنَّ نَعَم، أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة ، ومن ذلك قولُ ابنِ الزبير الأسدي الأسدي لعبدِ اللهِ بن الزبير: لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ. فقالَ ابنُ الزبير: إنَّ و راكِبَهَا. المساعد 326/1.

(9) معنى: إنْ زيدٌ لقائمٌ، عند الكوفيين: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ.

ووقوعُ (لكنَّ) بينَ كلامينِ متنافيينِ ، لفظًا أو معنًى، ويَبْطُلُ عملُها بالتخفيفِ ، خلافًا ليونُسَ [1].

19أ وتقترنُ (ما) بهذهِ الحروفِ فتكفُّها غالبًا عَنِ العملِ ،ويَبْطُلُ اختصاصُها /19أ/ بالاسمِ [2].

[2].

(فَصْلٌ): لا يُرْفَعُ المعطوفُ على اسمِ(إنَّ) و(لكنَّ) قبلَ الخبرِ، خلافًا للكسائيِّ ، وأجازَهُ الفراءُ ، بِشَرطِ خَفَاءِ إعرابِ المعطوفِ عليهِ ، ويجوزُ ذلكَ بعدَ الخبرِ باتِّفاقٍ ، ولا يجوزُ في البَواقي، خلافًا للفراءِ ، والوَصفُ بعدَ الخبرِ كالمعطوفِ على رأيٍ[3]، وروَى سيبويهِ سيبويهِ : (إنَّهُم أجمعونَ)، ونحوَهُ، مُغَلِّطًا لقائِلِهِ[4].

(فَصْلٌ): تَسُدُّ(أَنَّ) بِصِلَتِها مَسَدَّ اسمِ (ليتَ) وخبرِهَا، ويُمْنَعُ ذلكَ في (لَعَلَّ)، خلافًا للأخفشِ[5].

---

(1) مثالُ وقوعِ لكنَّ بين متنافيين قولُهُ تعالى: { فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ رَمَى } الأنفال(17)، ويُمْنَعُ إعمالُهَا مخفَّفَةً ، خلافًا ليونس ، حُكِيَ عن يونس أنَّهُ حَكَى إعمالَها عن العربِ .

(2) الكتاب 137/2–138، وينظر: التسهيل 65.

(3) يجوزُ رَفْعُ الاسمِ الذي صَحِبَ العاطفَ بعدَ اسمِ إنَّ وخبرِها بإجماعٍ مِنَ النُّحاةِ ، نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ وعمرٌو. فإنْ كانَ العطفُ قبلَ أنْ تستكمِلَ إنَّ، أي قبلَ أنْ تأخذَ خبرَهَا نحو: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ ، وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ ، فقد أجازَ ذلكَ الكسائي، أي الرَّفْعَ، وأجازَ الفراءُ ذلكَ بشرطِ خفاءِ الإعرابِ ، فيجوزُ عندَهُ : إنَّكَ و زيدٌ ذاهبانِ ، ويمتنعُ : إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ. وفي بواقي أخواتِ إنَّ فأجازَ الفراءُ فيما عُطِفَ على اسمِ غيرِ (إنَّ) من أخواتِها ما أجازَهُ معَ إنَّ ، واستشهدَ بقوله:

يا ليتني وأنتِ يا لَمِيسُ في بلدٍ ليسَ بِهِ أَنيسُ

والنَّصبُ عندَ البصريينَ متعيِّنٌ ، والبيتُ متأوَّلٌ على أَنَّ التقديرَ: يا ليتني وأنتِ معي في بلدٍ، والوصفُ وعطفُ البيانِ والتوكيدُ الواقعةُ بعدَ إنَّ ولكنَّ وأَنَّ، كالمنسوقِ عندَ الجَرمي والزجَّاج والفرّاء، فيجوز على مذهب الجَرمي والزجّاج الرفعُ في الثلاثةِ بعدَ الخبرِ لاَ قبلَهُ، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ نفسُهُ ، أو بطةٌ أو الظريفُ، وعلى مذهبِ الفراء فإنَّما يجوزُ قبلَهُ إنْ خفي الإعرابُ. المساعد 335/1–338.

(4) حكى سيبويه إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ ، وهو نادرٌ، وأمَّا عندَ الفراء والكسائي فلا ندور فيه. ينظر: الكتاب 155/2، والمساعد 338/1.

(5) قد تتصل أنَّ بليت سادّةً مسدَّ مَعْمُولَيْها كقولِهِ:

فيا ليتَ أنَّ الظاعنينَ تلفتوا فيُعْلَمَ ما بي من جوًى وغرامِ

ويمنعُ ذلكَ في لعلَّ ، خلافًا للأخفش ، فقاسَ الأخفشُ : لعلَّ أنَّ زيدًا قائمٌ ، على : ليتَ أنَّ زيدًا قائمٌ . ينظر المساعد 330/1.

ولامُ (لَعَلَّ) الأُولى زائدةٌ، لجوازِ سقوطِها، خلافًا للكوفيينَ ، وتُبدَلُ الآخرَةُ نونًا معَ ثُبوتِ الأُولى وسقوطِها، ورُبَّما قِيلَ(رَعَنَّ)، و(لَغَنَّ) و(لأَنَّ) [1]. وقد تُشَبَّهُ في الشعرِ بـ(عَسَى)، فتساويها في الخبرِ، ورُبَّما جاءَ ذلكَ في نَثْرٍ[2]. وقد يَلِيهَا الجَرُّ على رَأْيٍ ، منسوبًا إليها أوْ لِجارٍّ مُقَدَّرٍ[3].

(1) ينظر: التسهيل 66.

(2) ينظر: التسهيل 66.

(3) ينظر: التسهيل 66، 148. والجرُّ بِلَعَلَّ لغةُ عقيل. ينظر: المساعد 335/1.

بابُ الأفعالِ النَّاصبةِ للمبتدإِ والخَبَرِ

19ب /19ب/ وهيَ : ظَنَّ لاَ بمعنَى اتَّهَمَ ، وحَسِبَ وَخَالَ وَرَأَى بمعناهَا ، وَعَلِمَ المُعَلَّقَةُ بِحُكْمٍ وَمَحْكُومٍ عليهِ ، وَرَأَى وَوَجَدَ مُرَادِفَتَاهَا ، وَزَعَمَ لاَ بِمَعْنَى ضَمِنَ ، وَصَيَّرَ، وَجَعَلَ واتَّخَذَ مُرَادِفَتَاهَا [1].

هذِهِ الأَفعالُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا وَمَا أُلْحِقَ بِهَا تَدْخُلُ على المُبْتَدَإِ والخَبَرِ اللَّذينِ تَدْخُلُ كانَ عليهما، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعولَينِ، ويجوزُ حذفُهُمَا لاَ حذفُ أَحدِهِما إلاَّ بدليلٍ[2].

وَلَهُمَا مِنَ الأَحكامِ والأَقسامِ مَا لَهُمَا مَعَ كانَ [3]. ويَسُدُّ مَسَدَّ مَفْعُولَيْهِمَا(أَنَّ) و(أَنْ) بِصِلَتِهِمَا[4]، ويُختارُ إلغاءُ هذهِ الأَفعالِ في تأخُّرِهَا، وَيَجُوزُ في توسُّطِهَا، ويَقْبُحُ في تقدُّمِهَا، إلاَّ بعدَ معمولِ الخَبَرِ[5]، ويُبْطِلُ عَمَلَهَا لامُ الابتداءِ، والاستفهامِ، ومَا النَّافيةُ ، ويُسَمَّى تعليقًا[6].

وَقَدْ تُؤَثِّرُ اللاَّمُ مَنْوِيَّةً ، والجمعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مصادِرِهَا في الإلغاءِ قَبِيحٌ، ويذهبُ بَعْضُ القُبْحِ/20أ / كونُ المصدرِ ضميرًا، أَو اسمَ إشارةٍ ، ونحو: ظَنَنْتُ ذاكَ ، أو ظَنَنْتُ بِهِ ، جائزٌ إنْ قُصِدَ بـ(ذاكَ) المصدرُ ، وبالجارِّ والمجرورِ موضِعُ الظَنِّ أو سَبَبُهُ[7]. 20أ

---

(1) ينظر: التسهيل 70–71.

(2) ينظر: التسهيل 70.

(3) ينظر: التسهيل 70.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي 286/2.

(5) يجوزُ إلغاءُ هذهِ الأفعالِ بلاَ قبحٍ ولاَ ضعفٍ في تأخُّرِهَا عن المفعولينِ ، نحو: زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ ، وهوَ المختارُ عندَ ابنِ مالكٍ ، أو توسُّطِهَا، نحو: زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ ، ويَقْبَحُ الإلغاءُ وهوَ تركُ العملِ لفظًا ومعنًى لغيرِ مانعٍ في نحوِ : ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ ، أي إذا وقَعَتْ مُتَصَدِّرَةً، وبتقليلِ قُبْحٍ بعدَ معمولِ الخبرِ ، نحو: متى ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ .

(6) ينظر: التسهيل 72.

(7) إذا قدرت اللام كانت الجملة في موضع المفعولين وتكون ظننت معلقة، وأجازَ سيبويه: أظنُّ زيدٌ قائمٌ ، على تقدير: أظنُّ لزيدٌ قائمٌ . والجمعُ بينَ اللاَّمِ وبينَ مصادرِهَا في الإلغاءِ قبيحٌ ، نحو: زيدٌ ظننتُ ظنًّا لَمُنْطَلِقٌ. ويذهبُ بعضُ القبحِ كونُ المصدرِ ضميرًا، نحو: زيدٌ ظننتُهُ منطلقٌ ، أو اسمَ إشارةٍ ، نحو: زيدٌ ظننتُ ذاكَ منطلقٌ . ينظر: المساعد 365/1–366.

وتختَصُّ هذه الأفعالُ، و(عَدمَ) و (فَقَدَ) بجوازِ وَصْلِها بمضمرين لمُسمّى واحدٍ[1].

وأُلحِقَ بِهَا في التعليقِ مَعَ الاستفهامِ : نَظَرَ ودَرَى وعَرَفَ ، وما تصرَّفَ منها أو قارَبَهَا[2].

(فَصْلٌ) : يُحْكَى بما تصرَّفَ مِنَ القولِ الجُمَلُ ، ويُنْصَبُ بِهِ المفردُ المؤدِّيَ مَعْنَاهَا ، وإلحاقُهُ بالظَّنِّ في العَمَلِ مُطلقًا ، لغةُ سُلَيْمٍ ، وهذا الإلحاقُ لأكثَرِ العربِ مخصوصٌ بمضارعِ المخاطَبِ المُتَّصلِ باستفهامٍ ، والفصلُ بالظّرفِ مُغْتَفَرٌ، وبغيرِهِ رادٌّ للحكايةِ[3].

(فَصْلٌ) : تدخُلُ همزةُ (النَّقْلِ) [4] على (عَلِمَ) المذكورةِ و(رَأَى) أُختِها، فتنصبانِ ثلاثةَ مَفْعُولِينَ ، أوّلُهُمَا مَا كانَ فاعلاً قَبْلُ،/20ب/ والثاني والثالث هُمَا المفعولانِ قبْلُ ، وهُمَا على ما ثَبَتَ لَهُمَا، ولا يُفْعَلُ ذلكَ ببقيَّةِ أخواتِهِمَا، خلافًا للأخفشِ [5]. **20ب**

---

(1) أي بجوازِ كونِ فاعلِهَا ومفعولِهَا ضميرينِ مُتَّصلينِ مُتَّحدي المعنَى ، نحو: عَلِمْتُنِي فقيرًا إلى العفوِ والرَّحمةِ . وظننتُكَ مهملاً، وقد يُعَامَلُ بذلكَ (عَدِمَ ، وفَقَدَ)، كقولِهِ :

لَقَدْ كانَ لِي عَنْ ضرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِيي

وقوله: نَدِمْتُ على مَا كانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي

(2) أي يلحقُ في التعليقِ بأَفعالِ هذا البابِ (نَظَرَ ، ودَرَى ، وعَرَفَ) وما تصرَّفَ منها معَ الاستفهامِ ، نحو: { فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً } الكهف : (19)، ونحو:{ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ} النمل : (33). وينظر المساعد : 369/1.

(3) يُحْكَى بالقولِ وفروعِهِ الجملُ ، وينصَبُ بِهِ المفردُ المؤدِّي معناها ، نحو:{وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا} البقرة : (285)، و{ و{ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا } المؤمنون : (109)، وقلتُ حديثًا وشعرًا وخطبةً وقصةً. وإلحاقُهُ في العملِ بالظَّنِّ مطلقاً ، أي بلاَ شرطٍ ، وهو لغةُ سُليمٍ ، حكاهُ سيبويهِ عن أبي الخطَّابِ ، فيقولون : قلتُ زيدًا قائمًا . ويخصُّ أكثرَ العربِ هذا الإلحاقُ بالظنِّ في العملِ بمضارعِ المخاطَبِ المتَّصلِ باستفهامٍ متَّصلٍ ، نحو: أَتقولُ زيدًا منطلقًا ؟ والفصلُ بالظَّرْفِ مُغْتَفَرٌ ، كقولِهِ : أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارُ جامعةً.

أو بالجارِّ والمجرورِ ، نحو: أفي الدارِ تقولُ زيدًا منطلقًا ؟ فإنْ عُدِمَ شرطٌ من الشروطِ رُجِعَ إلى الحكايةِ ، نحو: قالَ زيدٌ : عمرٌو منطلقٌ . وكذا الباقي، ينظر: المساعد 374/1–376.

(4) في الأصل (الوصل) والتصحيح من س . ينظر التسهيل 74.

(5) تدخلُ همزةُ النَّقلِ على الفعلينِ عَلِمَ وَرَأَى أختها فينصبانِ ثلاثةَ مفاعيلٍ ، وذلكَ نحو: أَعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، وأَريتُ خالدًا بكرًا أخاكَ . فزيدًا وخالدًا: مفعولٌ أوَّل كان فاعلاً حين نقول: عَلِمَ زيدٌ، وَرَأَى خالدٌ . وهذا هو شأنُ الهمزةِ ، وهوَ أنَّها تصيِّرُ ما كانَ فاعلاً مفعولاً، ولاَ يجوزُ ذلكَ في غيرِ عَلِمَ ورَأَى . وزادَ الأخفشُ : أَظنَّ وأَحسبَ وأَخالَ وأَزعَمَ وأَوْجَدَ. فتقول على رأيِهِ: أظننت زيدًا عمرًا قائمًا، وكذا البواقي. ينظر: المساعد 380/1–383.

ومِثْلُ أَعْلَمَ أَنْبَأَ ونبَّأَ مُرادِفَتَاهَا، وكذلكَ أَخبَرَ وخَبَّرَ، وَحَدَّثَ على رَأْيٍ[1]، وإذا صِيغتْ للمفعولِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ ظَنَنْتُ مطلقًا [2].

(1) هذا الرأي هو للكوفيين. ينظر: المساعد 383/1.

(2) أي يثبت لهذه الأفعال جميع ما ثبت لظن من إلغاءٍ وغيره وذلك لصيرورته مثله، تقول: أُعلِمَ زيدٌ قائماً. ينظر: المساعد 384/1.

بابُ الفاعِلِ

الفاعلُ المسندُ إليهِ فِعْلٌ تامٌّ مُقدَّمٌ أبدًا، مباينٌ لـ (فُعِلَ)، أو اسمٍ في معناهُ كذلك، فإن تأخَّرَ الفِعلُ، فالفاعلُ ضميرُ المسندِ إليهِ، والمسندُ إليهِ مبتدأٌ، وإنْ تَلاَ ما يختصُّ بالفعلِ، فهوَ فاعلُ فعلٍ واجبُ الإضمارِ في معنَى المُظهَرِ، وإنْ تَلاَ (هَلْ) في غيرِ الضرورةِ، والضميرُ فيما يَجِبُ لهُ على ما ذُكِرَ في بابهِ، ولاَ ينفصِلُ إلاَّ مقرونًا بإلاَّ أو شبيهًا بِهِ،/21أ/ أو مرفوعًا بصفةٍ غيرِ موْصُوفِها، أو بمصدرٍ غيرِ مضافٍ إليهِ[1]. 21أ

وقد تَلْحَقُ الفِعْلَ المسندَ إلى ظاهِرٍ غيرِ واحدٍ علامةٌ كضميرِهِ[2]. وتلحقُ الماضِي المسندَ إلى مؤنَّثٍ تاءٌ ساكنةٌ تدُلُّ على تأنيثِهِ، ولاَ تُحذَفُ غالبًا، إنْ كانَ ضميرًا مُتَّصلاً مُطلقًا ، أو ظاهِرًا مُتَّصلاً حقيقيَّ التأنيثِ غيرَ جَمْعٍ ، ولِحَاقُهَا مَعَ الحقيقيِّ التأنيثِ المفصولِ بغيرِ (إلاَّ) أَجْوَدُ [3]. وحكمُ المُسندِ إلى جمعِ التصحيحِ حُكْمُ المسندِ إلى واحدِهِ، وَحُكْمُ المسندِ إلى جمعِ التَّكسيرِ وجمعِ المذكَّرِ بالألفِ والتَّاءِ ، حُكْمُ المُسنَدِ إلى الواحِدِ المجازيِّ التأنيثِ ، والبنونُ كالأبناءِ في ذلكَ ، لِتَغَيُّرِ نَظْمِ الواحدِ[4] ، وَتُساوي هذهِ التاءُ في اللِّحاقِ وعَدَمِهِ تاءُ المضارعةِ الدَّالةُ على التأنيثِ[5]. ويُضمَرُ جوازًا فِعْلُ الفاعِلِ المُجابِ بِهِ سؤالٌ ظاهِرٌ أوْ مُقدَّرٌ[6].

---

(1) ينظر: التسهيل 75.

(2) يريدُ بذلكَ (لغة أكلوني البراغيث) التي يُسَمِّيها ابنُ مالكٍ لغةَ (يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ ملائِكَةٌ). فيقال: قامَا الزيدانِ، وقامُوا الزيدونَ ، وقمنَ الهنداتُ.

(3) تقولُ : قامَ اليومَ هندٌ، والأجودُ : قامت. وإنْ فُصِلَ بِإلاَّ كقولِنَا : ما قامَ هندٌ، بحذفِ التاءِ أجودُ من قولنا: مَا قَامتْ إلاَّ هندٌ بإثباتِها. المساعد 390/1.

(4) حكم تاء التأنيث مع جمع التصحيح وهو جمع المذكر بالألف والتاء وغيره ما جمع بالياء أو بالواو والنون كزيدين وهندات، حكمها مع واحدِهِ، فلا تقول: قامت الزيدون، كما لا تقول: قامت زيد. بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات ، كما لا تقول: قام هند. وحكمها مع جمع التكسير وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازي التأنيث ، فيجوز في كل من هذه الأصناف الثلاثة إلحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها. وحكمها مع البنين والبنات وحكمها مع الأبناء ، تقول: قام البنون وقامت البنون، كما تقول: قام الأبناء وقامت الأبناء. المساعد 391/1–392.

(5) فنقول: تقدم هند، والنار تضطرم، بالتاء لزومًا كما نقول فيهما: قامت واضطرمت .

(6) يضمر جوازًا فعل الفاعل المجاب به نفي ، نحو: بلى زيد، في جواب: ما جاء أحدٌ ؟ أي بلى جاء زيد، أو استفهام، نحو: نعم زيد، في جواب: هل أتى أحدٌ ؟ ينظر: المساعد394/1–395 .

21ب ولاَ يُحذَفُ الفاعِلُ وإنْ عُلِمَ، خلافًا/21ب/ للكسائيِّ ، إلاَّ أنْ يُحْذَفَ مَعَهُ فِعْلٌ دَلَّتْ عليهِ قرينةٌ. والفَرْقُ بينَ الإضمارِ والحَذْفِ يَظْهَرُ بالتَّثنيةِ والجمعِ[1].

(1) أجازَ الكسائي– وحدَهُ – حذفَ الفاعل إذا دلَّ عليهِ دليلٌ ومنعَ غيرُهُ ذلكَ ؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ أدعى فيه الحذف ، فالإضمارُ فيهِ ممكنٌ ، فلا ضرورة للحذف. فمن المواضع التي توهم الحذف قوله تعالى: { ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ } يوسف :(35)، فالتقدير: ثم بدا لهم البداء. وقوله تعالى: { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } إبراهيم :(45). والتقدير: وتبين لكم العلم. والكسائي يرى أنَّ هذا حذفٌ. ينظر: شرح الكافية الشافية 2/600–601.

بابُ المفعولِ الَّذي ينوبُ عنِ الفاعِلِ

يُحذَفُ الفاعِلُ إيجازًا، أو عِلْمًا بِهِ، أو جَهْلاً، أو تَعظيمًا لَهُ، أو احتِقارًا، أو لغيرِ ذلكَ، فَينوبُ عَنْهُ في جميعِ ما يستَحِقُّهُ المفعولُ بِهِ إنْ وُجِدَ، وإلاَّ فمصدرٌ مُؤقَّتٌ، أو ظرفٌ مُتَصَرِّفٌ، أو جارٌ ومجرورٌ، والمسندُ إليهِ فِعلٌ، أو اسمٌ في معناهُ، ويُفْتَحُ ما قَبْلَ آخِرِ ذلكَ الفِعلِ إنْ كانَ مضارعًا، وإلاَّ كُسِرَ، فإنْ اعْتَلَّ في ثُلاثيٍّ، أو موازِنِ(انْفَعَلَ)، أو (افتَعَلَ)، حُرِّكَ بالكسرةِ ما قبلَهُ، أو أُشِمَّ ضَمًّا، ورُبَّما أُخلِصَ ضَمُّهُ[1]. ويُضَمُّ أوَّلُهُ مُطلقًا، ما لم تُنْقَلِ الكسرةُ إليهِ أو إلى متبوعِهِ، ويُحَرَّكُ بما يَستَحِقُّهُ أَولُ الماضي ثالِثُهُ/22أ / إنْ كانَ ذا همزةِ وصلٍ، وثانيهُ إنْ كانَ ذا تاءٍ مَزيدةٍ أوَّلاً[2]. 22أ

ولا ينوبُ عنهُ غيرُ المفعولِ بهِ إلاَّ وهوَ مفقودٌ ، خلافًا للكوفيينَ [3] . وقد ينوبُ غيرُ المفعولِ الأوَّلِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وفي إجازةِ ذلكَ في بابِ (ظنَّ) و(أعْلَمَ) خِلاَفٌ [4].

ومَا يَتَعلَّقُ بالفعْلِ غيرَ فاعلٍ ، ونائبٍ عنهُ، منصوبٌ، والمجرورُ منصوبُ المحلِّ، وإنْ نابَ ، فمرفُوعُهُ[5].

---

(1) إن اعتلت عين الماضي ثلاثياً، نحو: قالَ وباعَ، أو على انفعل نحو: انقادَ . أو أفتعل، نحو: اختارَ، كُسِرَ ما قبلَهَا بإخلاصٍ ، فتقول: قِيلَ وبِيعَ وانقِيدَ واخْتِيرَ بكسرِ ما قبلَ العينِ كسرةً خالصةً من إشمامِ ضمٍّ ، فيكسر ما قبلَ العينِ بإشمامِ الضمِّ ، وقُرِئَ في السبعةِ بهذا الوجهِ والذي قبلَهُ نحو: { وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ } و { وَغِيضَ الْمَاء } هود(44). وَرُبَّما أَخلَصَ ضمًّا، فيقول : قُولَ وبُوعَ، فتسلم العينُ التي هيَ واوٌ لسكونِها بعدَ مجانِسِهَا، وتُقْلَبُ التي هي ياءٌ واوًا لسكونِهَا بعدَ ضمَّةٍ. ومقتضى ذلكَ جوازُ هذهِ اللُّغاتِ الثلاثِ في انقادَ واختارَ ونحوِهَا. ينظر: المساعد 402/1–403.

(2) يُضَمُّ مطلقًا أي سواء كانَ الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا أول فعل النائب فتقول: ضُرِبَ ويُضرَبُ. ومعَ ثانيهِ إنْ كانَ ماضيًا مزيدًا في أوَّلِهِ همزةُ وصلٍ فتقول : أُنْطُلِقَ بِضَمِّ الأَوَّلِ والثالثِ . ومعَ ثانيهِ إنْ كانَ ماضيًا مزيدًا في أوَّلِهِ تاءٌ ، فتقول: تُعُجِّبَ وتُجُوْهِرَ، وتُشُوْطِنَ وتُضُورِبَ، بِضَمِّ الأَوَّلِ والثَّاني . المساعد 400/1–401.

(3) لا يجيزُ غيرُ الأخفش من البصريينَ أنْ ينوبَ غيرُ المفعولِ بِهِ وهو موجودٌ، وأجازَ ذلكَ الأخفشُ والكوفيونَ، ويؤيِّدُ مذهبَهُم قراءةُ أبي جعفر{ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ } الجاثية(14). فأسندَ (لِيُجْزَي) إلى الجارِّ والمجرورِ ونصبَ (قومًا) وهو مفعولٌ بِهِ. ينظر: المساعد 398/1–399.

(4) لاَ تُمْنَعُ نيابةُ غيرِ الأُولى من المفعولاتِ مطلقًا، أي سواء كانَ من بابِ أَعْطَى أو ظَنَّ أو أعلَمَ ، فتقول : أُعطِيَ زيدًا دِرْهَمٌ، وظُنَّ زيدًا قائمٌ، وأُعلِمَ زيدًا عمرًا قائمٌ ، وأُعلِمَ زيدًا كبشُكَ سمينًا، وأمَّا الأوَّلُ فيجوزُ إقامتُهُ مطلقًا، وذلكَ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ خلافًا لِمَنْ أطلقَ المنعَ في بابِ ظَنَّ وأَعْلَمَ. ينظر: المساعد 399/1–400.

(5) وهو اسمُ كانَ وأخواتِها ، ونائبُ الفاعلِ منصوبٌ لفظًا كالمصدرِ والظرفينِ والمفعولِ بِهِ ولَهُ ومَعَهُ والحالِ والتمييزِ والمستثنَى ، بشرطِ جوازِ نصبِه ، أو محلاً كالمجرورِ بزائدٍ ، نحو: ما ضَرَبْتُ من أحدٍ ، أو بغيرِ زائدٍ ، نحو: مررتُ بزيدٍ . ينظر: المساعد 404/1 .

(فَصْلٌ): والمسندُ إليهِ الفِعْلُ كجُزئِهِ، فأصلُهُ أنْ يَليَهُ، وقد يُفْصَلُ بينَهُمَا بالمنصوبِ، إلاَّ أنْ يكونَ المرفوعُ ضميرًا لا يَنْفصِلُ ، أو خِيفَ الْتباسُهُما، أو قُرِنَ المنصوبُ بـ(إلاَّ)، أو شابَهَ المقرونَ بِهَا، ويَجِبُ خِلافُ الأصلِ إنْ قُرِنَ بـ (إلاَّ) ، أو شابَهَ المقرونَ بِهَا، أو أُضيفَ إلى ضميرٍ يعودُ إلى المنصوبِ[1].

(1) يجبُ وصلُ الفعلِ بمرفوعِهِ ، وهو الفاعلُ ونائبُهُ إنْ كانَ ضميرًا غيرَ محصورٍ ، نحو: لقيتُ زيدًا وأكرمتُهُ . أو خِيفَ التباسُهُ بالمنصوبِ كأنْ يكونَا مقصورينِ ، فإذا قلتَ : ضرَبَ موسى عيسى، تعيَّنَ كونُ الأوَّلِ فاعلاً والثاني مفعولاً. أو قُرِنَ المنصوبُ بإلاَّ ، نحو: ما ضرَبَ عمرٌو إلاَّ زيدًا. فإذا حُصِرَ المفعولُ ، وجبَ وصلُ الفعلِ بمرفوعِهِ وتأخيرُ المفعولِ . وعند الأكثرين في نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا، فيجبُ عندَهُم وصلُ الفعلِ بالمفعولِ وتأخيرُ الفاعلِ إذا عادَ على المفعولِ ضميرٌ اتَّصلَ بالفاعلِ ، فتقول على هذا : ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ.

بابُ اشتغالِ الفِعْلِ أو شِبْهِهِ عَنِ المفعولِ بهِ بضميرِهِ أو مُلاَبِسِهِ

22ب /22ب/ إذا نَصَبَ ضميرَ اسمٍ متقدَّمٍ، أَوْ مُلابِسَهُ لفظًا أَوْ تقديرًا، فِعْلٌ أو شِبْهُهُ، غيرُ صِلَةٍ، ولاَ صِفَةٌ، ولاَ تالٍ لأداةِ استفهامٍ أَوْ شرطٍ أَوْ مَا النَّافيةِ أوْ لامِ الابتداءِ أَوْ حرفٍ يَنْسَخُ الابتداءَ، وليسَ المُتقَدِّمُ ثاني رُكْنَيْ جُملةٍ ، وَجَبَ نَصْبُهُ غالبًا ، إنْ تَلاَ مَا يَخُصُّ الفِعْلَ بعاملٍ لاَ يظهرُ[1]. ويُرَجَّحُ على الرفعِ إنْ تَلاَ استفهامًا، أَوْ(حيثُ)، أَوْ(إذا) الشرطيَّةَ، أَوْ عُطِفَ على جُملةٍ فعليَّةٍ وليسَ بعدَ العاطفِ(أمَّا) أو إذا المفاجأةِ ، أَوْ كانَ الفِعلُ المظهرُ طلبيًّا، أَوْ كانَ الرَّفْعُ يُوقِعُ في تَوَهُّمِ وَصْفٍ مُخِلٍّ بالمعنَى[2]. وإنْ كانَ قبلَ العاطِفِ مُبتدأٌ خَبَرُهُ جُمْلَةٌ فِعْليَّةٌ ، اسْتَوَى الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، وإنْ خَلاَ مِنَ المانِعِ والموجِبِ والمُرَجِّحِ والمُسَوِّي ، كانَ الرَّفْعُ مختاراً[3]. وملابِسُ الضميرِ بتابعٍ كَمُلاَبِسِهِ بِنَفْسِهِ[4].

---

(1) مثالُ الضميرِ قولُكَ: زيدٌ ضربتُهُ أو مررتُ بِهِ. وملابسِهِ: زيدٌ ضربتُ أخاهُ، أو مررتُ بأخيهِ، فيجب نصب السابق إنْ تَلاَ ما يختصُّ بالفعلِ ، نحو (إذا) لغيرِ المفاجأة، ولو في مجازاة، و(إنِ) الشرطية، وأدوات التحضيض، فتقول: إذا زيدًا ألقاهُ أكرمُهُ، ولو زيدًا لقيتُهُ ما أهنتُهُ، وإنْ زيداً أكرمتَهُ أكرمَكَ. وهلاَّ زيدًا أكرمتَهُ ؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوبًا، أو استفهامًا بغير الهمزة ، نحو: هل زيدًا رأيتَهُ ؟ فيجب نصب زيد بمضمر مفسر بالظاهر، ويمتنع الرفع. وجب النصب بعامل لا يظهر، لكون العامل المشغول عوضًا عنه. المساعد 412/1–413.

(2) إذا كان الرفعُ يوهِمُ وصفًا كقوله تعالى: { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } القمر: (49). فنصب كلٍّ يرفعُ توهم أنْ خلقناه صفة شيء، إذ الصفة لا تفسر عاملاً فيما قبلها فهو خبر، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر. ورفعه يوهم أن خلقناه صفة شيء، والصواب كونه خبرًا، فرجح النصب، لرفعه احتمال غير الصواب، وقد قُرِئَ بكلٍّ منهما ، لكنَّ المشهورَ النَّصبُ . ينظر: المساعد 417/1.

(3) مثالُ استواءِ الرَّفعِ والنَّصبِ ، وذلكَ إنْ وَلِيَ العاطفُ جملةً ذات وجهينِ ، أي اسميَّةَ الصدرِ، فعليَّةَ العجزِ، قولكَ: زيدًا قامَ أبوهُ وعمرٌو كلمتُهُ، بالرَّفعِ ، والنَّصبِ . ومثالُ اختيارِ الرَّفعِ في الصورةِ الثانيةِ قولكَ: زيدٌ ضَرَبْتُهُ وأنا زيدٌ ضربتُهُ. فالرَّفعُ على الابتداء. ينظر: المساعد 421/1–422.

(4) مثالُ ذلكَ : زيدٌ ضربتُ أباهُ ، زيدٌ ضربتُ رجلاً يبغضُهُ، أو ضربتُ عمرًا وأخاهُ. المساعد 422/1.

23أ

/23أ/ بابُ تَعَدِّي الفِعْلِ ولُزُومِهِ

إنِ اقتضَى الفِعْلُ مفعولاً بهِ بنفسِهِ، وسُمِّيَ متعدِّيًا، وإنِ احْتاجَ في تعليقِهِ بهِ إلى حرفِ جرٍّ، سُمِّيَ لازِماً[1]. ولا يُحذَفُ الجارُّ إلاَّ سماعًا، أو في ضرورةٍ إلاَّ مَعَ(أنَّ) و(أنْ) [2]، والمجرورُ عندَ المحذوفِ منصوبٌ بالفعلِ غالبًا[3].

والمتعدِّي غيرُ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، و مُتَعَدٍّ إلى اثنينِ بنفسِهِ، و مُتَعَدٍّ إلى اثنينِ، أحدُهُمَا أصلُهُ الجَرُّ، وكلاهُمَا قد يَكْتَفِي بواحِدٍ[4].

والأصلُ تقديمُ ما هوَ مِنَ المفعولينِ فاعِلٌ في المعنَى على ما ليسَ كذلكَ ، وتقديمُ ما ليسَ أصلُهُ الجرُّ على ما هوَ كذلكَ ، وتركُ هذا الأصلِ واجبٌ وجائِزٌ ومُمْتَنِعٌ ، كتركِهِ في بابِ الفاعلِ للقرائِنِ المذكورةِ[5].

23ب وحُكْمُ المُتَعَدِّي في تعليقِهِ بِمَا زادَ على مطلوبِهِ ، حُكْمُ اللاَزِمِ، ويُحذَفُ /23ب/ الفِعْلُ جوازًا لقرينةٍ حاليَّةٍ، كرؤيةِ التَّأَهُبِ لَهُ ، أوْ مَقَالِيَّةٍ ، كالوَعْدِ بِهِ ، أو السُّؤالِ عنهُ [6]، ورُبَّما حُذِفَ لغيرِ قرينةٍ، فلا يُقاسُ عليهِ، ويُحذَفُ وجوبًا في مواضِعَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

---

(1) ينظر: التسهيل: 83.

(2) تقولُ : عجبتُ أنْ تقومَ، أوْ أنَّكَ قائمٌ . والأصلُ : مِنْ أَنْ تقومَ، ومِنْ أَنَّكَ قائمٌ. فَحُذِفَ الحرفُ تخفيفًا.

(3) وذلكَ لأنَّ بقاءَ الجَرِّ بعدَ حذفِ عاملِهِ قليلٌ ، والنَّصبُ كثيرٌ.

(4) المُتَعَدِّي من غيرِ بابَيْ : ظَنَّ وَأَعْلَمَ مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، نحو : رَحِمَكَ اللهُ . ومُتَعَدٍّ إلى اثنين، نحو: { إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ }الكوثر: (1). والمتعدِّي إلى واحدٍ متعدٍّ بنفسِهِ وجوبًا، وجائزُ التَّعدِّي واللُّزوم ، فَيَتَعَدَّى بنفسِهِ تارةً وبحرفِ الجَرِّ أُخرى كَشَكَرَ ونَصَحَ ، وكذا الثاني وهو المتعدِّي إلى اثنين ، فَمِنْهُ ما تعدَّى إليهِ أيضًا بنفسِهِ ، نحو : كَسَا وأَعْطَى، فتقول: كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً وأَعطيتُهُ دِرْهَمًا. ومِنْهُ ما تَعَدَّى إليهِ بحرفِ الجَرِّ ، نحو: اختارَ وأَمَرَ، فتقول: اخترتُ زيدًا مِنَ الرِّجالِ ، وأمرتُهُ بالخيرِ ، ولا يجوزُ: ضربَ غلامُهُ زيدًا ، لِئَلاَّ يعودُ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً.

(5) إذا قُلتَ: أعطيتُ زيدًا دِرْهَمًا، فالأصلُ تقديمُ زيد على درهم ، لأنَّهُ الآخذ، وهو فاعل في المعنى، ولهذا جاز: أعطيتُ دِرْهَمَهُ زيدًا، وامتنع: أعطيتُ صاحبَهُ الدِّرْهَمَ ، وإذا قلت: اخترتُ زيدًا الرجالَ، فالأصلُ تقديمُ زيد على الرجال، لأنَّ الأصلَ : اخترتُ زيدًا مِنَ الرِّجالِ ، فَتَرْكُ هذا الأصلِ واجبٌ ، ومثاله: ما أعطيتُ دِرْهَمًا إلاَّ زيدًا، إذ هو مثل: ما ضربَ عمرًا إلا زيداً، وكذا نحو: أعطيتُ الدِّرْهَمَ صاحِبَهُ، إذ هو مثل: ضربَ زيداً غلامُهُ. والجائزُ نحو: كسوتُ زيدًا ثوبًا، وخروجُهُ عن الأصلِ نحو: كسوتُ ثوبًا زيدًا، كما يجوز: ضربَ زيدٌ عمرًا، وضربَ عمرًا زيدٌ. والممتنعُ نحو: ما أَعطيتُ زيدًا إلاَّ دِرْهَمًا، إذ هو مثل ما ضربَ زيدٌ إلاَّ عمرًا ، وكذا: أضربتُ زيدًا عمرًا، أي جعلتُ زيدًا يضربُ عمرًا، إذ هو مثل: ضربَ موسى عيسى. المساعد 1/432–433.

(6) ينظر: التسهيل: 85.

ويُحذَفُ المَفْعُولُ بِهِ مَنْوِيًّا إنِ اقْتَضَى نيَّتَهُ سَبَبٌ ، وإلاَّ فَغَيرُ منويٍّ [1].

وَتَلْحَقُ بِفَاءِ الثُّلاثيِّ هَمْزَةُ النَّقْلِ ، أو تُضَعَّفُ عينُهُ، فَيَتَعَدَّى إلى واحدٍ كانَ قاصرًا عَنْهُ، فيزدادُ مفعولاً إنْ كانَ مُتعدِّيًا، ويصيرُ مُتعَدِّيًا إنْ كانَ لاَزِمًا[2].

(1) يُحذَفُ المفعولُ بِهِ منويًّا لدليلٍ، أي ما لَمْ يَذْكُرْ من المنصوبِ مفعولاً به، وهذا هو الحذفُ اختصارًا، ومنهُ حذفُ الضميرِ العائدِ على الموصولِ بشرطِهِ ، كقوله تعالى:{ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ } البروج : (16) أي يريده. أو غيرَ منويٍّ، كتضمين أَصْلَحَ معنَى لطفَ في قولِكَ: أصلحَ اللهُ في نفسِكَ، إذ لولا التَّضمينُ لقلتَ : أصلحَ اللهُ نفسَكَ.

(2) تدخلُ همزةُ النقلِ على الثلاثي غيرِ المتعدِّي ، فيصيرُ متعدِّيًا إنْ كانَ لازمًا ، نحو: أزلتُ الشيءَ وأَبَنْتُهُ. ويعاقبُ الهمزةَ تضعيفُ العينِ كثيرًا ، نحو: أنزلتُ الشيءَ ونَزَّلْتُهُ، وأَبَنْتُهُ وبَيَّنْتُه. وكذا تدخل همزة التعدية على الثلاثي المتعدي إلى واحد فيصيرُ متعدِّيًا إلى اثنينِ ، نحو: أكفلتُ زيدًا عمرًا وأَغْشَيْتُ الشَّيءَ. ينظر: المساعد 445/1–446 .

بابُ تُنازعِ العاملَيْنِ فَصاعِدًا مَعْمُولاً واحدًا

إذا تَعَلَّقَ فِعْلاَنِ أو شِبْهُهُمَا، مُتَّفِقا العملِ أو مُختَلِفاهُ، باسمٍ ظاهرٍ متأخِّرٍ، وَجَبَ إعمالُ أحَدِهِما لا إعمالُهُما معاً، خلافاً لفراء في المُتَّفقي العملِ ، والمُختارُ إعمال الأقربِ ، خلافاً
24أ للكوفيّينَ ،/24أ/ ويَعْمَلُ المُهْمَلُ في ضميرِ الاسمِ مُطابِقًا ، فإنْ أدَّتِ المُطابقةُ إلى اختلالِ المعنَى ، وَجَبَ الإظهارُ أو الحَذْفُ[1].

ويجوزُ حَذْفُ المضمرِ غيرِ المرفوعِ وإنْ أمكنتِ المطابقةُ، مَا لَمْ يَمنَعْ مِنهُ مانِعٌ ، وحَذْفُ المتَّصِلِ بالأوَّلِ أَوْلَى، وإبقاءُ المتَّصِلِ بالثَّاني أوْلَى، وإنْ أُهْمِلَ الأوَّلُ مُقتضيًا للرَّفْعِ، صَحَّتِ المسأَلةُ، خلافًا للفراءِ ، وَلَمْ يُحْذَفِ الضَّميرُ لِرَفْعِهِ ، خلافًا للكسائيِّ[2].

ولا يتنازعُ في ضميرٍ، وما أَوهَمْهُ من نحوِ: ما قامَ ولا قَعَدَ إلاّ أنتَ، محمولٌ على الحذفِ، إذ لا بُدَّ مع إعمالِ أحدِ الفِعْلَينِ من ضميرِ غائبٍ مُسْتَكِنٍّ في الآخرِ، وهو غيرُ مُطابقٍ للبارِزِ، وأيضاً لا بُدَّ مَعَ كلِّ واحدٍ من مرفُوعَي الفِعْلَينِ في نحوِ هذهِ المسألةِ مِنْ (ألاَّ)، فلو أُسنِدَ أحدُهُما إلى الضميرِ المُسْتَكِنِّ، لَخَلاَ مِنْها، فَيَفسُدُ المعنى، ويُحكّمُ في تَنازُعِ
24ب أكثَرَ/24ب/ من عامِلَيْنِ بِما تقدَّمَ من ترجيحِ الإعمالِ بالقُربِ أو البَّقِ، وإعمالِ المُهمَلِ في ضميرٍ مطابقٍ للظاهرِ وغير ذلكَ [3].

---

(1) الإعمالُ أن يَتَقَدَّمَ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ ، نحو: { آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً } الكهف :(96)، فتقدَّمَ فعلانِ ، أو يتقدَّمُ شِبْهُ الفعلِ كاسمِ الفاعلِ ، نحو: أَنَا ضارِبٌ وشاتِمٌ زيدًا، واسمِ المفعولِ ، نحو: أمضروبٌ ومُهانٌ زيدٌ ؟ واسمِ الفعلِ ، نحو: نَزَالِ وبَلْهَ زيدًا . والأحقُّ بالعملِ عندَ البصريينَ الأقربُ ، والأسبقُ عندَ الكوفيينَ ، ويعملُ المُلْغَى عَنِ العملِ في الاسمِ الذي تنازَعَهُ العاملانِ في ضميرِ المتنازَعِ ، سواء كانَ ذلكَ المُلْغَى الأَوَّل أم غيره، وسواء أكانَ طلبَهُ الرَّفع أم غيره، فمثالُ الأَوَّلِ : ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قومَكَ، وأَكرمتُهُ وأكرَمَنِي زيدٌ ، ومَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زيدٌ، ومثالُ الثَّانِي : ضَرَبْتُ وضربونِي قومُكَ، وأكرَمَنِي وأكرمتُهُ زيدٌ، وَمَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِ زيدٌ. ولاَ بُدَّ مِنْ مطابقةِ الضَّميرِ للاسمِ المتنازعِ فيهِ في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهِمَا ، نحو: قامَا وقَعَدَا الزَّيدانِ، وقامُوا وقَعَدُوا الزيدونَ، وقُمْنَ وقَعَدْنَ الهنداتُ ، فإذا أَدَّت مطابقةُ الضميرِ الاسمَ المتنازَعَ إلى اختلالِ المَعْنَى وَجَبَ الإظهارُ أو الحَذْفُ .

(2) ينظر: التسهيل: 86.

(3) ينظر: التسهيل: 86، والمساعد 1/459–462.

بابُ المَصْدَرِ[1]

المَصْدَرُ: اسمُ ما يَدُلُّ عليهِ الفِعْلُ مِنَ المعنَى الواقعِ في الزَّمَانِ، ويُسمَّى الفِعْلَ والحدَثَ والحدَثَانِ، ومنهُ اشتقاقُ الفعلِ على الأصحِّ، لأنَّهُ يَدُلُّ على بعضِ ما يدُلُّ عليهِ الفِعْلُ ، والأصلُ عَدَمُ الزيادةِ، ويُسَمَّى مفعولاً مطلقًا، إذا ذُكِرَ فَضْلَةً هو أو ما يقومُ مقامَهُ من نوعٍ ، أو وَصفٍ ، أوْ هيْئَةٍ ، أوْ آلةٍ ، أوْ بعضٍ ، أوْ كُلٍّ ، أوْ اسمِ إشارةٍ ، أوْ ضَميرٍ مَعَ فِعْلِهِ ، أَوْ فعلٍ آخَرَ يُرادِفُهُ ، أوْ ما يَتَضَمَّنُ معناهُ، هوَ منصوبٌ بالفعلِ أو شِبْهِهِ، فإنْ لم يُفهَمْ مِنهُ
25أ مَزيدٌ على ما فُهِمَ من الفعلِ فهو للتوكيدِ ، ويُسمَّى مبهمًا ، /25أ/ وغيرُهُ لبيانِ النَّوعِ أو المرَّاتِ ، ويُسمَّى مؤقَّتًا[2]، فإنْ لم يلازمْهُ هذا الاستعمالُ ، فهو مُتَصرِّفٌ، وإنْ لازمَهُ، فهو غيرُ مُتَصَرِّفٍ ، ويَلزَمُ إفرادُهُ إنْ قُصِدَ بهِ الجنسُ، ولا يَلزَمُ إنْ قُصِدَ بهِ النَّوعُ ، ويجوزُ إضمارُ فِعْلِهِ جوازَ إضمارِ فعْلِ المفعولِ بِهِ ، ويَلزَمُ إضمارُهُ لنائبٍ عنهُ ، أوْ لإهمالِهِ مُطلقًا، فإنْ نابَ عنهُ نفسُ المصدرِ فالأكثرُ أنْ يقعَ طلبًا، أوْ يَنُوبَ بَعْدَ حَصْرٍ عَنْ خَبَرِ اسمِ عَيْنٍ ، أوْ يُكَرَّرُ، وقد يَرِدُ بخلافِ ذلكَ ، فإنْ نابَ عَنهُ تَضَمُّنُ ما سَبَقَ ، فَوُرُودُهُ لتأكيدِ مفهومِ جُمْلَةٍ هيَ نَصٌّ، أوْ لِجَعْلِهَا نَصًّا على المُرادِ منها، أوْ للتشبيهِ بِهِ، ونَصْبُ المُشَبَّهِ بِهِ ، مشروطٌ بأنْ يَتلُوَ جملةً مُشتمِلَةً على معناهُ وما يقومُ بِهِ، وأنْ يُفْهَمَ مِنْهُ الحُدُوثُ. والمُهمَلُ الفِعْلُ مُفْرَدٌ ، كـ
25ب أُفَّةٍ[3]، ومضافٌ مثنًّى، كـ لبَّيْكَ ، وسَعْدَيْكَ،/25ب/ ومضافٌ غيرُ مثنًّى، كـ قِعْدَكَ اللهَ، وَوَيْحَهُ، ورُبَّما أُقيمَ مقامَ المصدرِ أسماءُ أعيانٍ، كـ فاها لِفِيكَ، وتُربًا وَجَنْدَلاً، وصفاتٌ كـ هنيئًا لَكَ، وعائِذًا بِكَ.

وقومٌ يجعلونَ هذهِ الأسماءَ مفعولاتٍ ، وهذهِ الصفاتِ أحوالاً[4].

---

(1) ينظر: التسهيل: 87.

(2) المؤقتُ ويُسمَّى المختصَّ ، وهو القسمُ الثَّاني من قسمي المصدرِ، والأوَّلُ هو المبهمُ . ودخلَ في المختصِّ المعدودِ ، نحو: ضَرَبتُ ضربتينِ، إذ حصلَ لَهُ بدلالتِهِ على عَدَدِ المرَّاتِ اختصاصٌ ، والمختصُّ الذي ليس بمعدودٍ ، يكونُ اختصاصُهُ بالألفِ واللاَّمِ وبالإضافةِ وبالصفةِ . ينظر: المساعد 1/465–466 .

(3) أُفًّا لَهُ وأُفَّةً، أي قذرًا، والقذرُ ضدُّ النظافَةِ. ينظر: اللسان(أفف)، والمساعد 1/471.

(4) ينظر: التسهيل 87–89.

بابُ المَفْعُولِ لَهُ

وَهُوَ المصدرُ الآتِي عِلَّةً لِفِعْلٍ شَارَكَهُ في الفاعِلِ والزَّمانِ ، و ينصِبُهُ المُعَلَّلُ بِهِ نَصْبَ وَطءِ [1] لامِ الجَرِّ مِنْهُ نَصْبَ المفعولِ بِهِ ، وَقِيلَ ينصِبُهُ نَصْبَ نوعِ المصدرِ، وجوازُ دُخُولِ اللاَّمِ عَلَيهِ يُبطِلُ ذلكَ، وإنْ تغايَرَ الفاعِلُ أو الزمانُ، أو كانَ غيرَ مصدرٍ، لَزِمتِ اللاَّم أوْ مَا في مَعْنَاهَا، ولزُومُهَا إيّاهُ مُعرَّفًا باللاَّمِ، وسُقُوطُهَا مِنهُ مُنَكَّرًا أكثرُ. ويستوي الأمرانِ في المضافِ[2].

(1) هكذا في الأصل وفي س .

(2) كلٌّ مِنْ نصبِهِ وجرِّهِ كثيرٌ، فَمِنَ النصبِ : { ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ } البقرة : (265) ، والجر:{لإِيلَافِ قُرَيْشٍ } قريش : (1). ينظر: المساعد 488/1.

26أ

/26أ/ بابُ المفعولِ فيهِ

وَهُوَ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى (في) لإيقاعِ فيهِ[1]، وهُوَ منصوبٌ بالواقِعِ ، ومُبْهَمُ الزَّمانِ ومُخْتَصُّهُ لذلكَ صالحٌ ، فإنْ لَمْ يُلازِمْهُ هذا الاستعمالُ، فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ، وإنْ لازَمَهُ فغيرُ مُتَصَرِّفٍ [2]، وَهُوَ مَا بُنِيَ مِنَ الأحيانِ، وَمَا عُيِّنَ مِنْ ضُحًى، وبَكَرٍ، وسَحَرٍ، وسُحَيْرٍ، وعَشِيَّةٍ، وعشاءٍ، وعَتَمةٍ، ومَساءٍ، وذاتِ مرَّةٍ، وهو الأجودُ في صفاتِ الأحيانِ[3].

وأمَّا أسماءُ الأمكنةِ، فَمَا كانَ مِنْهَا مُبَيِّنًا صورةَ مُسَمَّاهُ ، فليسَ بظرفٍ، وإنْ جِيءَ بِهِ لمعنَى الظَّرفيَّةِ ، لازَمَهُ لفظُ (في) غالبًا[4].

وما افتقرَ إلى غيرِهِ في تبيينِ صورةِ مُسَمَّاهُ، فهو إنْ جِيءَ بِهِ لمعنَى الظَّرفيَّةِ، منصوبٌ كما ذُكِرَ، وهو إمَّا اسْمُ جِهةٍ كأَمامَ وخَلْفَ ، أوْ ما يُشْبِهُهُ في الشَّياعِ كعندَ ومكانٍ، أو ما هوَ
26ب مقدارٌ كمِيلٍ/26ب/ وفرسخٍ، أو ما هو مشتقٌّ من الواقعِ فيهِ ، كَمَذْهَبٍ وإنْ تعلَّقَ المشتقُّ بغيرِ ما اشْتُقَّ مِنْهُ لازَمَهُ لفظُ (في) غالبًا [5]. ولازَمَتِ الظَّرفيَّةُ بَعْضَ الأمكنةِ كـ(عندَ) إلاَّ أنَّهَا تُجَرُّ بـ(مِنْ) لاَ غيرُ [6].

وَمَا وقَعَ مِنَ الظروفِ صِلَةً أو صِفَةً أوْ خبرًا أوْ حالاً، فناصِبُهُ مضمَرٌ، و يُضْمَرُ في غيرِ ذلكَ، كَمَا أُضمِرَ ناصِبُ المفعولِ بهِ[7]، وشذَّ الإضمارُ بغيرِ قرينةٍ كقولِهِم في المَثَلِ :"حينئذٍ الآنَ " [8]، أي : كانَ ذلكَ حينئذٍ واسْمَعِ الآنَ.

---

(1) يريدُ بذلكَ (لواقعٍ فيه)، قال في المساعد 489/1: "فإذا قلتَ: قمتُ يومَ الجمعةِ أمامَكَ، فناصبُ (يومَ) و (أمامَكَ) هذا الملفوظُ بِهِ، وهو قمتُ، والقيامُ ، وهو أحد مدلولَيْ قامَ واقع فيهما".

(2) ينظر: التسهيل 91.

(3) وهو ما لم يضف من مركب الأحيان كصباحَ مساءَ ويومَ يومَ ، فتقول: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ بالتركيبِ كخمسةَ عشرَ، لتضمنهِ معنَى حرفِ العطفِ ، أي صباحًا ومساءً.

(4) ينظر: التسهيل 96.

(5) ينظر: التسهيل 96.

(6) ينظر: التسهيل 97.

(7) الناصب للظرف إما مذكور أو محذوف، والمحذوف قد يكون جوازاً، نحو أن يقال: متى جئتَ؟ فتقول: يومَ الجمعة، والتقدير: جئتُ يومَ الجمعة. أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة، نحو: مررتُ برجلٍ عندك، أو صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو حالاً نحو: مررتُ بزيدٍ عندك، أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو: زيدٌ عندك، وظننتُ زيداً عندك. فالعمل في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة استقرَّ أو مستقرٌّ وفي الصلة استقرَّ. شرح ابن عقيل 192/2–193.

(8) ينظر: الكتاب 224/1–274.

ويُقامُ المصدرُ المضافُ إليهِ(الحينُ) مقامَهُ[1].

ويُتَوَسَّعُ في الظَّرفِ، فيُجعَلُ مفعولاً بهِ ما لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مُتَعدِّيًا إلى ثلاثةٍ، فحينئذٍ يُضمَرُ ويُضافُ إليهِ اسمُ الفاعلِ والمصدرُ[2].

(1) يكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيك طلوع الشمس، وقدومَ الحاجِّ، وخروجَ زيدٍ. شرح ابن عقيل 200/2.

(2) يتوسع في الظرف فيجعل مفعولاً به، فتقول: سرتُ اليومَ، وسرتُ ميلاً بنصبِهِمَا على التَّوَسعِ نَصْبَ المفعولِ بِهِ. ويُمْنَعُ من هذا التَّوَسعِ تعدِّي الفعلِ إلى ثلاثةٍ ، فلاَ تقولُ : اليومَ أعلَمْتُهُ زيدًا عمرًا قائمً. فَيُضْمَرُ حينئذٍ ، فتقولُ : اليومَ سِرْتُهُ. ويُضافُ إليهِ اسمُ الفاعلِ ، نحو: يا سائرَ الميلِ ، والمصدرُ، نحو: { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } سبأ :(33). ينظر: المساعد 537/1–538.

بابُ المفعولِ مَعَهُ

27أ المفعولُ مَعَهُ : هو المصحوبُ فضلةً لمعمولِ فِعْلٍ أوْ معناهُ/27أ/ بعدَ الواوِ التي بمعنى (مَعَ) ، وهو منصوبٌ بعاملِ مصحوبهِ لتقويتِهِ بالواوِ، على الأصحِّ [1]، ومِمَّا يَنْصِبُهُ لِتَضَمُّنِ معنَى الفعلِ حَسْبُكَ وقَطْكَ وكَفْيُكَ [2] وما شأْنُكَ ومَالَكَ [3] ، ويجبُ العطفُ إنْ لَمْ تُسْتَوْفَ القُيُودُ ، وإنِ اسْتُوفِيَتْ ولمْ يَصُحَّ العطفُ وجَبَ النَّصبُ، وإنْ حَسُنَ العَطْفُ فالنَّصْبُ مَرْجُوحٌ، وإنْ قَبُحَ، فالنَّصبُ راجِحٌ ورُبَّما أُضمِرَتْ(كانَ) بعدَ(كيفَ) و(مَا) الاستفهاميَّةِ، فأُجِيزَ النَّصبُ[4].

وفي كونِ هذا البابِ مَقِيسًا، خِلاَفٌ .

---

(1) المفعولُ مَعَهُ: هوَ الاسمُ التَّالِي واوًا تجعله بنفسِهَا في المعنَى لمجرورِ مَعَ ، نحو: سرتُ والنِّيلَ، والناصبُ لَهُ الفعلُ سارَ بواسطةِ الواوِ.

(2) حسبُكَ وكَفْيُكَ، سواء وزنًا ومعنًى، أي كفاكَ أو يكفيكَ . ينظر: المساعد 546/1.

(3) ينظر: التسهيل 99.

(4) ينظر: التسهيل 99–100.

بابُ الاستثناءِ

المُسْتَثْنَى : مَا وَلِيَ أداةَ استثناءٍ ، فإنْ كانَ بعضَ ما اسْتُثْنِيَ منهُ، فهوَ مُتَّصِلٌ ، وإلاَّ فمنفصلٌ ، وحُكمُهُ إنْ وَلِيَ(إلاَّ) وَقُدِّرَ حَذْفُهَا وارْتَبَطَ بِمَا قَبلَهَا حُكْمُهُ مَعَ حَذْفِهَا، وإنْ لَمْ يَرْتَبِطْ ولَمْ تَكُنْ (إلاَّ) بمعنَى(غيرِ)، /27ب/ فَحُكْمُهُ النَّصبُ ، فَإنْ كانَ مُتَّصِلاً مُتَأَخِّرًا عَنِ المُسْتَثْنَى **27ب** مِنْهُ بَعْدَ غَيْرِ مُوجَبٍ لَفظًا أو حُكْمًا، اخْتِيرَ مَعَ جوازِ النَّصْبِ الإبدالُ [1]، وأجازَ التَّميميُّون إبدالَ المُنْفَصِلِ إنْ أمْكَنَ جَعْلُهُ بَعْضًا بِوَجْهٍ مَا[2].

وغيرُ المُوجَبِ منفيٌّ أوْ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ، وإبدالُ المتوسِّطِ بينَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ وصفتِهِ ، أجودُ مِنْ نَصْبِهِ، خلافًا للمازنيِّ [3].

ولاَ يُبدَلُ مِنَ المجرورِ بـ(مِنْ) أو(الباءِ) الزَّائدتينِ ، ولاَ مِنِ اسمِ (لاَ) التبرئةِ، إلاَّ باعتبارِ المَحَلِّ[4].

وإذا كُرِّرَتْ (إلاَّ) ، فَمَا بَعْدَ الثانيةِ تابعٌ لِمَا قَبلَهَا إنْ كانَ تكرِيرُهَا تَوْكِيدًا، وإلاَّ فالنَّصْبُ لازِمٌ[5].

---

(1) ينظر: التسهيل 101–102.

(2) الكتاب 325،326/2، و ينظر: التسهيل 102.

(3) إتباعُ المتوسِّطِ بينَ المُسْتَثْنى مِنْهُ وصفَتِهِ أَوْلَى مِنَ النَّصبِ ، خلافًا للمازنيِّ ، فإذا قلتَ : مَا جَاءَنِي أَحَدُ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منكَ ، ومَا مَرَرْتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ الشعراء ؛ كان إتباع زيد أَوْلَى من نصبِهِ على الاستثناء. هذا ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ ، واختارَهُ المبرِّدُ، والمشهورُ عن المازنيِّ تجويزُ الوجهينِ : واختيارُ النَّصبِ كما ذَكَرَ ابنُ مالكٍ . ينظر: المساعد 561/1.

(4) نقول: ما في الدارِ من أحدٍ إلاَّ زيدٌ أوْ إلاَّ امرأةٌ من بني فُلان، بالرَّفعِ، لأنَّ أحدًا في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، ولا يجوزُ الجرُّ حملاً على اللَّفظِ . وتقول: ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ ، أو إلاَّ الشيءَ الَّذي لاَ يُعْبَأُ بِهِ، ينصبِ المبدلِ مِنْ شيءٍ ، لأنَّهُ في موضعِ نصبٍ بليسَ . ولم تجرَّهُ مَحَلاًّ على اللَّفظِ ، لأنَّ الباءَ الزائدةَ لا تعملُ في خبرٍ موجبٍ . وتقول: لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ . ولاَ رجلَ في الدَّارِ إلاَّ رجلٌ من بني تميمٍ، يرفع المبدل من اسمِ لاَ، لأنَّهُ في موضعِ رفعٍ بالإبتداءِ ، ولم تَنْصِبْهُ حَمْلاً على اللَّفظِ .

(5) ينظر: التسهيل 104.

وتكونُ (إلاّ) بمعنى(غَيرِ) ، فَيُوصَفُ ما قَبلَها بِهَا وبِمَا بعدَهَا، فإنْ كانَ جامِدًا، فَمَتْبُوعُهُ جَمعٌ أو في معناهُ مُنَكَّرٌ أو مُعَرَّفٌ باللاَّمِ[1].

28أ (فَصلٌ): /28أ/ تَقَعُ بعْدَ (إلاَّ) الجُملَةُ الخَبَريَّةُ حالاً لِمعْرِفَةٍ أو وصفًا لِنَكِرَةٍ، ومعنَى قولِهِم : " أنْشُدُكَ باللهِ إلاَّ فَعَلْتَ " : ما أسأَلُكَ إلاَّ فِعْلَكَ، ولاَ يَعْمَلُ ما قَبْلَ(إلاَّ) فيما بَعدَهَا ، مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَثْنى منهُ ، وما أَوْهَمَ ذلك يُضمَرُ لَهُ عامِلٌ ، خلافًا للكسائيِّ [2].

و رُبَّما حُذِفَ المُسْتَثْنَى بـ(إلاَّ) و(غيرٍ) للعِلْمِ بهِ[3].

(فَصلٌ): يُجَرُّ المستثنى بـ (غير) و(سِوَى) لإضافتِهِمَا إليهِ، وبـ(حَاشَا) و (خَلاَ) و(عَدَا) إنْ كُنَّ حروفًا، وينتَصِبُ بِهِنَّ مفعولاً إنْ كُنَّ أَفْعَالاً، و بـ(ليسَ) و(لاَ يَكُونُ) خبرًا. ولاَ يَظْهَرُ مرفوعُ الفِعْلِ في هذا البابِ[4].

وفِعْلِيَّةُ (عَدَا) أكثرُ مِنْ حرفيَّتِهَا، وحَاشَا بالعكسِ[5]، وتَتَحتَّمُ فِعْليَّةُ(عَدَا) و(خَلاَ) مقرونتينِ بـ(مَا) المصدريَّةِ[6]، وإعرابُ(غيرٍ) إعرابُ مَا وَلِيَ(إلاَّ) مَا لَمْ تُبْنَ لإضافَتِهَا إلى (أنْ) أو(أنَّ)، وَحَمْلُ تابِعِ المستثنَى بِهَا على المعنَى جائِزٌ [7].

---

(1) تؤوَّلُ إلاَّ بغيرٍ فتحملُ في جَعْلِهَا مَعَ مَا بعدَهَا صفةً على غيرٍ، فَيُوصَفُ بِهَا وبتالِيهَا مَا يُمْكِنُ وصفُهُ بغيرٍ، فالجمعُ المُنَكَّرُ كقولِهِ تعالى: { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } الأنبياء : (22). والمُعَرَّفُ بـ(أَلِ) الجنسيَّةِ كقوله :

قليلٌ بِهَا الأَصواتُ إلاَّ بُغَامُهَا

ينظر: التسهيل 104–105، المساعد 578/1–579.

(2) يعملُ ما قبلَها فيما بَعْدَهَا إلاَّ أنْ يكونَ مستثنى ، أي : فُرِّغ لَهُ العاملُ ، نحو: ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، أو مستثنى منه نحو: ما قامَ إلاَّ زيدًا أحدٌ. فإذا وُجِدَ مثلُ : ما ضَرَبَ إلاَّ زيدٌ عمرًا، قُدِّرَ لـ (عمروٌ) عاملٌ ، أي : ضَرَبَ عمرًا، خلافًا للكسائيِّ في منصوبٍ ومخفوضٍ ومرفوعٍ ، نحو: ما ضَرَبَ إلاَّ زيدٌ عمرًا، وما مَرَّ إلاَّ زيدٌ بعمروٍ، وما ضَرَبَ إلاَّ زيدًا عمرٌو. ينظر: المساعد 583/1.

(3) ينظر: التسهيل 107.

(4) ينظر: التسهيل 105 ، 106، 107.

(5) الكتاب 349/2، وينظر: التسهيل 105.

(6) ينظر: التسهيل 105.

(7) ينظر: التسهيل 106.

28ب وَيَلْزَمُ نَصْبُ (سِوَى) على الظَّرفيَّةِ[1] /28ب/ ولاَ يَدْخُلُ عليها حَرْفُ الجَرِّ إلاَّ اضطرارًا، خلافًا للكوفيينَ في جَعْلِهَا كـ(غيرٍ) [2].

ويُقالُ: سُوًى وسَواء[3]، وحاشَ وحَشَا [4].

(1) ينظر: الكتاب 407/2، ينظر: التسهيل 107.

(2) ينظر: التسهيل 107.

(3) ينظر: الكتاب 309/2، 350، 231/4.

(4) ينظر: التسهيل 105–106.

بابُ الحالِ

الحالُ: ما ذُكِرَ لإيقاعِ معنًى فيهِ من دليلِ هيئةِ فاعلٍ أوْ مفعولٍ أو مضافٍ إليهِ أو مُخْبَرٍ عنهُ أوْ خبرٍ، والاشتقاقُ فيهِ والتَّنقُّلُ أَكثرُ مِنْ عَدَمِهِمَا[1].

وهُوَ واجبُ التَّنكيرِ، وإنْ جاءَ معرفَةً أُوِّلَ بنكرةٍ ، ويَجوزُ جَعْلُهَا تَوْكِيدًا إنْ أفادَتِ الشُّمُولَ[2]. وجَعْلُ المصدرِ المعرَّفِ منصوبًا بفعلٍ مُقدَّرٍ هوَ الحالُ ، أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ حالاً، وكونُ المصدرِ حالاً، مُتَوَقِّفٌ على السَّماعِ، خلافًا للمبرِّدِ فيما دَلَّ عليهِ الفِعْلُ[3].

ويَمتَنِعُ تنكيرُ صاحبِ الحالِ غالباً، ما لم يختَصَّ، أو تتقدَّمُ الحال[4].

29أ (فَصْلٌ): يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على صاحِبِهِ وتَأْخِيرُهُ،/29أ/ إلاَّ أنْ يعرضَ مانِعٌ مِنْ التَّقدِيمِ، كاقترانِ الحالِ بـ(ألاَّ)، أوْ مِنْ التَّأخيرِ، كاقترانِصاحبِهِ بِهَا، أو إضافَتِهِ إلى ضميرٍ يعودُ إلى مُلابِسِ الحالِ، والأصحُّ مَنْعُ تقديمِهِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ ، ويُضافُ عامِلُ الحالِ إلى صاحبِهِ، ورُبَّما أُضيفَ إليهِ غيرُ العامِلِ[5].

(فَصلٌ): يجوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِهِ إنْ كانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا، أوْ صفةً تضارِعُهُ، ويُمنَعُ إنْ كانَ فِعْلاً غيرَ مُتَصَرِّفٍ، أو مصدرًا، أو صفةً لا تُضارِعُ ، أو ما فيهِ معنَى الفِعْلِ مِنِ اسمِ إشارةٍ، أو حرفِ تَشْبيهٍ، أو تَنْبِيهٍ، أو تَمَنٍّ ، أوْ تَرَجٍّ ، أو ظرفٍ ضُمِّنَ الاستقرارَ [6].
[6].

---

(1) ينظر: التسهيل 108.

(2) يجعلُهُ التميميونَ توكيدًا، فيقولون: قامَ القومُ ثلاثَتُهُم، بالرَّفعِ، ورأيتُ القومَ ثَلاثَتَهُم، بالنَّصبِ ، ومررتُ بالقومِ ثلاثَتِهِم، بالجرِّ. المسعد 12/2.

(3) ذهبَ الأخفشُ والمبرِّدُ إلى أنَّ المصدرَ في قولِنَا: زيدٌ طلعَ بَغْتَةً، أنَّهُ منصوبٌ على المصدريَّةِ، والعامِلُ فيهِ محذوفٌ، والتقديرُ: طَلَعَ زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً، فَيَبْغَتُ عندَهُما هوَ الحالُ، لاَ بَغْتَةً. شرح ابن عقيل 254/2.

(4) مثالُ اختصاصِ صاحبِ الحالِ بوصفٍ، نحو: مررتُ برجلٍ قَرَشِيٍّ ماشيًا ، أوْ بإضافةٍ، نحو: { فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ } فُصِّلت : (10). أوْ بعملٍ نحو: مررتُ بضاربٍ هندًا قائِمًا. ومثالُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبِهَا قولكَ : فيها قائِمًا رجلٌ.

(5) مثالُ منعِ تقديمِ الحالِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ قولُكَ: مَرَرْتُ بهندٍ ضاحكةً. وقد ضعَّفَ ابنُ مالكٍ ذلكَ في التسهيل 110 ، ولم يَمْنَعْهُ ، ومثالُ إضافةِ عاملِ الحالِ إلى صاحبِهِ نحو: عَرَفْتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا، وهو راكبُ الفرسِ عُريًا. ومثالُ ما أُضيفَ إليهِ غيرُ العاملِ قولُكَ: جاءَ غُلامُ هندٍ ضاحكةً. فقد أجازَ هذا بعضُ البصريينَ . ويُحكَى عَنِ الفارسيِّ . ينظر: المساعد 52/2.

(6) ينظر: التسهيل 110.

وَقَدْ يَشْتَرِكُ في العامِلِ حَالاَ اثنينِ بِجَمْعٍ وتَفْرِيقٍ[1].

(فَصلٌ): يؤكَّدُ بالحالِ جملةٌ أسميّةٌ لإفادةِ الفَخْرِ أوْ التَّعظِيمِ أوْ نفيِ الشَّكِّ، فَيُضمَرُ (أَحُقٌّ) أوْ نحوُهُ عامِلاً، ويؤكَّدُ بِهِ أيضاً ما عَمِلَ فيهِ من فِعْلِ ظاهِرٍ /29ب/ أو اسمٍ يُشْبِهُهُ، وتَخَالُفُهُمَا لفظًا أكثرُ من تَوَافُقِهِمَا[2]. **29ب**

(فَصلٌ): تَقَعُ الجملةُ الخبريَّةُ حالاً، فإنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ ، خَلَتْ مِنَ الوَاوِ غالبًا، ولَزِمَهَا ضميرٌ عائِدٌ على صاحِبِ الحالِ ، وإنْ يَكُنْ كذلِكَ لَزِمَتِ الوَاوُ أوِ الضَّميرُ، وجازَ اجتماعُهُمَا، و اجتماعُهُمَا في الاسميَّةِ أكثرُ مِنِ انْفِرادِ الضميرِ[3].

(فَصلٌ): حقُّ الحالِ أنْ يكونَ مُقارِناً، فإنْ كانَ آتيًا، أُوِّلَ بمقارِنٍ، وإنْ كانَ فِعْلاً ماضِيًا، قُرِنَ غالبًا بـ(قَدْ) لفظًا أوْ تقديرًا، أوْ قُدِّرَ قَبْلَهُ موصوفٌ، خلافًا للكوفيينَ[4]. وحَقُّهُ أنْ يَتِمَّ الكلامُ بدونهِ[5]، فإنْ نابَ عَنْ جملةٍ، لَمْ يَتِمَّ إلاَّ بِهِ[6].

وَيُضْمَرُ عامِلُ الحالِ لمعاينةِ معناهُ، أوْ لِتَقَدُّمِ سُؤالٍ عَنْهُ، أوْ لِغَيرِ ذلكَ مِنَ الدَّلاَلاَتِ[7].

الدَّلاَلاَتِ[7].

---

(1) فالأوَّلُ وهوَ تَعَدُّدُهَا مَعَ اتِّحادِ صاحبِهَا نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا مسرِعًا . والثاني وهوَ تَعَدُّدُ الحالِ معَ تَعَدُّدِ صاحبِهَا بِجَمْعٍ مَعَ الحالِ ، نحو : جاءَ زيدٌ وعمرٌو مُسْرِعَيْنِ . والثالثُ وهوَ تَعَدُّدُ الحالِ مَعَ تَعَدُّدِ صاحبِهَا، بتفريقٍ في الحالِ ، نحو: لقيتُ زيدًا مُصعدًا مُنْحَدِرًا. المساعد 35/2.

(2) مثالُ الفعلِ قولُهُ تعالى: { ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ } التوبة : (25). ومثالُ الاسمِ الذي يُشْبِهُ الفِعْلَ قولُهُ تعالى: { وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً } البقرة : (91). وتخالفُهُمَا لفظًا أكثرُ مِنْ توافُقِهِمَا، فمثالُ الاختلافِ : إنَّ هذا زيدٌ منطلقًا ، ومثالُ التَّوافِقِ قولُهُ تعالى:{وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً} النساء : (79) ينظر: المساعد 40/2–41 .

(3) ينظر: التسهيل 112.

(4) القولُ بالتَّقديرِ حُكيَ عَنِ الفَرَّاءِ والمُبرِّدِ، وعندَ الكوفيينَ هوَ تكلُّفٌ بلاَ دليلٍ ، وعندَ المغاربةِ لابُدَّ مِنْ (قَدْ) ظاهرةً أو مقدَّرةً. والأمثلةُ على اقترانِ (قَدْ) قولُهُ تعالى : { وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ } البقرة : (75). و{ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم } الأنعام : (119) و{ آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ } يونس : (91). ومثالُ تركِهَا: { هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا } يوسف : (65). و{ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ } يوسف : (16)، و{ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } النساء : (90). المساعد 47/2.

(5) لم يرد استعمال (دون) مجرورةً بالباء بمعنى (غير) في القرآن الكريم إلاَّ بـ (مِنْ) ، قال تعالى : (وَمَالَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ) [البقرة : 107] .

(6) يجوزُ حذفُ الحالِ ما لَمْ تَنُبْ عَنْ غيرِهَا ، نحو: ضَرَبَنِي زيدً قائمًا.

(7) فمثالُ إضمارِ عاملِهَا لحضورِ معناهُ كقولِكَ للرَّاحِلِ : راشدًا مهديًّا، أي : تذهبُ ، أوْ تقدُّم ذِكْرِهِ في استفهامٍ، نحو: راكبًا، لِمَنْ قالَ : كيفَ جِئْتَ؟ أي جِئْتُ. أو غيرِهِ ، نحو: بَلَى، مُسْرِعًا، لِمَنْ قالَ : أَلَمْ تَنْطَلِقُ ؟ أي انطلقتُ . ومِنْهُ : { بَلَى قَادِرِينَ } القيامة : (4). أي نَجْمَعُهَا. المساعد37/2.

بابُ التَّمييز

30أ /30أ/ التمييزُ : كُلُّ نَكِرَةٍ فيها معنَى (مِنِ) الجنسيَّةِ، رافعةً للإبهامِ عن جملةٍ أو مفردٍ بإضافةٍ أو تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، أو نونٍ تسقُطُ للإضافة[1]. ويُنصَبُ مُمَيَّزُ المفردِ التَّامِّ بالمفردِ لاقتضائِهِ إيَّاهُ، أوْ لمضارعتِهِ شَبيهَ الفعلِ[2]. يَنْجَرُّ المُمَيِّزُ بإضافةِ المُمَيَّزِ إليهِ إنْ حُذِفَ المُتمِّمُ[3]، ولا يُحذَفُ إنْ لَمْ يكُنْ تنوينًا ظاهِرًا أو نونَ تثنيةٍ أوْ جَمْعَ تصحيحٍ[4]، وأكثرُ وأكثرُ إتيانِهِ بَعْدَ عَدَدٍ أو كَيْلٍ أوْ وزنٍ أوْ مساحةٍ أوْ أفعلِ تفضيلٍ أوْ شِبْهِ ذلكَ [5].

(فَصلٌ) : مُمَيِّزُ الجملةِ منصوبٌ مِنْهَا بفعلٍ مُبهَمِ النَّسبِ أو اسمٍ في معناهُ ، وهوَ في الأصلِ فاعِلٌ أو مفعولٌ مضافٌ إلى المجعولِ فاعِلاً أوْ مفعولاً، وَقَدْ يكونُ بِخِلاَفِ ذلكَ [6].

ولاَ يتقدَّمُ تمييزٌ على (عاملٍ)[7]، خلافًا للمبرِّدِ والمازنيِّ في الفِعْلِ المتصرِّفِ[8].

---

(1) ينظر: التسهيل 114.

(2) مضارعتُهُ لِـشَبَهِهِ بالفعلِ نحو: هوَ مسرورٌ قلبًا، باشتعالِ رأسِهِ شيبًا، وسرعان ذا إهالةً، فقلباً منصوبٌ بمسرورٍ ، وشيبًا باشتعالٍ ، وإهالةً وهوَ الشحمُ بسرعانٍ ، وهو اسمُ فعلٍ بمعنَى سَرُعَ . المساعد2/57 .

(3) معنَى المُتَمِّمُ ، هوَ المضافُ إليهِ ، والتنوينُ ونونُ التثنيةِ، ونونُ الجمعِ ، ونونُ شبيهِ الجمعِ . ينظر: التسهيل 114 114 ، والمساعد2/58.

(4) ينظر: التسهيل 114، والمساعد2/58–59، والهمع 4/64–66.

(5) ينظر: التسهيل 114، وشرح الكافية للرضي 1/216، والمساعد2/55–56.

(6) مُمَيِّزُ الجملةِ وهوَ ما ذُكِرَ بعدَ جملةٍ فعليَّةٍ مُبْهَمَةِ النسبَةِ ، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا،{ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً }القمر: (12).

(7) في الأصل : (علامهِ) وهو تحريف والتصحيح من س ، وهو موافق التسهيل 115.

(8) في هذه المسألة يُخالف ابن مالك رأيه في التسهيل، فهنا خالف المبرّد والمازني ، وفي التسهيل 115 وافقهما مع الكسائي، ينظر: المقتضب3/36 والخصائص 2/384 والإنصاف مسألة(120)، المساعد2/66–67.

30ب /30ب/ بابُ الحروفِ الجارَّةِ ومَعانيها سِوَى المذكورةِ في الاستثناءِ[1]

منها: (مِنْ) لابتداءِ الغايةِ في المكانِ، والتَّبعيضِ، ولبيانِ الجنسِ ، وللتَّعليلِ ، وللإبدالِ، وللقسمِ، وللإنتهاءِ على رأيٍ، ولا يَبتَدأُ بها الزمانُ، خلافاً للكوفيين، وتُزادُ مخصُوصةً بالنَّكرةِ لمجرَّدِ التأكيدِ ، ولَهُ ولاستغراقِ الجنسِ، ولا تُزادُ في الواجبِ، خلافاً للأخفش[2].

وتختصُّ في القسمِ بالرَّبِّ، والتاءُ باللهِ، وَرَوَى الأخفشُ دُخُولَ كلٍّ واحدةٍ مِنْهُمَا على مَعمُولِ الأُخرَى شذوذاً[3].

وقد يُضَمُّ ميمُ(مِنْ) [4] هذِهِ وتُحذَفُ نُونُها، فتختصُّ في الحالَيْنِ باللهِ[5].

وَمِنْهَا: (إلى) للإنتهاءِ مُطلقًا، ويَدْخُلُهَا في بعضِ الكلامِ معنَى(مَعَ) [6].

وَ(في) للظرفيَّةِ حقيقةً أو مجازًا، وللتَّعليلِ[7].

و(على) للاستعلاءِ حِسًّا أو معنًى، وقد يدخُلُهَا معنى(مَعَ) [8].

31أ و(عَنْ) للتجاوزِ، ورُبَّما دَخَلَهَا معنَى التَّعليلِ ، ولاَ /31أ/ تُزادُ عندَ الأكثرِ[9]. ويدخُلُ عليهِمَا مِنْ [1]، فيكونانِ اسْمَيْنِ[2].

---

(1) الحروف المذكورة في الاستثناء هي: خلا، وعدا، وحاشا. ينظر: المساعد 245/2.

(2) لا تُزاد (مِنْ) في الإيجابِ ولا يُؤْتَى بِهَا جارَّةً لمعرفةٍ ، فلا تقولُ : جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ. خلافًا للأخفش ، وَجَعَلَ مِنْهُ قولُهُ قولُهُ تعالى: { يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ }الأحقاف : (31).

(3) وذلكَ نحو: مُنُ اللهِ تُرَبِّي. رواه الأخفش. المساعد 253/2.

(4) تُضمُّ ميم(مِنْ) فتصبح (مُنْ)، وتحذف نونها فتصبح (مُ) وتختصُّ في الحالينِ باللهِ. وللنحويينَ في المضمومةِ الميم الميم قولان: أحدهما حرفٌ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، والثاني اسمٌ مُقْتَطِعٌ من أيمن ، لأنَّهُ لم يثبتْ ضمُّ ميم مِنْ حرفًا. المساعد 253/2. واللسان(مَنَنَ).

(5) ينظر: التسهيل 144، والمساعد253/2.

(6) تأتي إلى بمعنى مَعَ، وعليهِ حَمَلَ المفسرونَ قولَهُ تعالى:{مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ} الصف : (14). و{ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ } النساء : (2). وينظر المساعد 254/2.

(7) ينظر: التسهيل 145–146.

(8) قد يدخل على معنى مع ، أثبتَهُ الكوفيونَ والقتبي، وخَرَّجَ ابنُ مالكٍ عليهِ : { وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ } البقرة : (177) (177) ، و{ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ } الرعد : (6). وينظر المساعد269/2.

(9) قال بزيادة (عَنْ) ابنُ جنِّي كما في المُغني 198، والمساعد 266/2–268.

وَمِنْهَا: (الكافُ) للتَّشبيهِ، وتكونُ اسمًا فَتُجَرُّ، ورُبَّما جاءَتْ فاعِلاً، وتُزادُ للتَّوكيدِ[3].

وَمِنْهَا: (اللاَّمُ) لِلْمُلْكِ حقيقةً أوْ مَجَازًا، وللاستحقاقِ، وللتَّعليلِ وللانتهاءِ، وللتَّعجُّبِ في قَسَمٍ وغيرِهِ ، ولمُجرَّدِ التَّعديةِ، ولتقويةِ العامِلِ المُتَعَدِّي والإشعارِ بِضَعْفِهِ، ولِتَأْكيدِ معنَى الإضافةِ والتاريخِ[4].

و(الباءُ) للإلصاقِ، ولمجرَّدِ التَّعدِيةِ، وللاستعانَةِ، وللمصاحبَةِ، وللسببيَّةِ، وللإبدالِ[5]. وتُضيفُ فِعلَ القسمِ ظاهرًا أو مضمرًا إلى المُقسَمِ بِهِ مُطلقًا [6]. وتُزَادُ جوازًا في الخبرِ كما سبق[7]، وفي المفعولِ بِهِ، وفي(أَنَّ) فاعلةً، وفي فاعِلِ(كَفَى) وهوَ مفعولٌ على رَأْيٍ، ورُبَّما زِيدتْ في المبتدإِ والخبرِ الموجبِ[8]. وتُبدَلُ منها (الواوُ) في القسمِ، فتختَصُّ بالظاهِرِ مطلقًا[9].

31ب ولاَ يَدْخُلُ غيرُ الباءِ على قَسَمٍ فيهِ معنَى الطَّلَبِ، ولاَ مُتعَلِّقٍ بِفِعْلٍ /31ب/ ظاهِرٍ[10].

وَمِنْهَا: (رُبَّ) لتقليلِ ذاتِ الشَّيءِ أوْ نَظِيرِهِ، ويَلْزَمُهَا التَّصديرُ والاختصاصُ بالنَّكِرَةِ، وفي لزومِ وَصْفِهَا خلافٌ . وقد يُعْطَفُ عَلَيْهَا مُضافٌ إلى ضَمِيرِهَا، وَرُبَّما جَرَّتْ ضميرًا يَلزَمُ تَفْسِيرُهُ بِمُفْرَدٍ مُتَأَخِّرٍ منصوبٍ على التَّمييزِ[11].

---

(1) أي يدخلُ على (على) و(عَنْ) (مِنْ) فيكونان اسمين ، نحو: مِنْ عليهِ ، أي مِنْ فوقِهِ ، ومِنْ عَنْ يميني، أي مِنْ جانبِ يميني.

(2) ينظر: التسهيل 144.

(3) وتكون الكاف اسمًا فَتُجَرُّ ، وهوَ قولُ الأخفش ، كقولِهِ : تَيَّمَ القَلْبَ حبُّ كَالْبَدْرِ، لاَ بَلْ .....

ومن مجيئها فاعلاً قولُهُ: أَتَنْتَهُونَ ؟ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ.

فالكافُ اسمٌ مرفوعٌ على الفاعليةِ. وتأتي زائدةً للتوكيدِ. وجُعِلَ مِنْهُ قولُهُ تعالى: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } الشورى : (11) ينظر المساعد 275/2.

(4) ينظر: التسهيل 145، وشرح الكافية لابن الحاجب 120.

(5) ينظر: التسهيل 145.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي 334/2.

(7) سبك المنظوم ورقة 16ب. وينظر: التسهيل 57.

(8) وَزِيادَتُهَا في فاعِلِ كَفَى نحو: { كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً } الرعد : (43). وأَحْسِنْ بِزَيدٍ. وَزِيادَتُهَا في المبتدإِ والخبرِ ، نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، ومَا زيدٌ بقائمٍ. المساعد 264/2.

(9) ينظر: الهمع 236/4،232.

(10) ينظر: التسهيل 150، و المساعد 305/2.

(11) رُبَّ قَدْ تَجُرُّ ضميرًا نحو : رُبَّهُ امرأً بِكَ نالَ أَمنعَ عزةٍ

وتُجَرُّ مُضْمَرَةً بَعْدَ الواوِ، وَرُبَّما أُضْمِرَتْ بَعْدَ الفاءِ وَبَلْ [1]. وَتَقْتَرِنُ(مَا) بِهَا وبالكافِ وبـ (مِنْ)، فتكُفُّهُنَّ ويَبْطلُ اختصاصُهُنَّ بالأسماءِ ، وتُفيدُ(مِنْ) حينئذٍ التَّقليلَ [2].

وَمِنْهَا: (حَتَّى) بِمَعْنَى إلى ، أوْ بِمَعْنَى كَيْ، فإذا كانَتْ بِمَعْنَى كَيْ ، لَمْ تَجُرَّ إلاَّ مصدرًا مُؤَوَّلاً مِنْ فِعْلٍ بَعدَهَا منْصوبٍ بـ(أَنْ) مُضْمَرَةً، وإنْ كانَتْ بِمَعْنَى إلى جَرَّتْ ذلكَ ، واسمًا ظاهِرًا مُسمَّاهُ جُزءٌ آخِرٌ، أوْ متَّصِلٌ بالجزءِ الآخِرِ غالبًا[3].

32أ وَمِنْهَا: (مُذْ) و(مُنْذُ) يَجُرَّانِ الزَّمانَ بمعنَى ابتداءِ الغايةِ إنْ كانَ /32أ/ ماضيًا، وبمعنَى(في) إنْ كانَ حاضِرًا هوَ أوْ بعضُهُ، ويكونانِ اسْمَيْنِ مُبْتَدَأَيْنِ، فَيُخْبَرُ عَنْهُمَا بالزَّمَانَيْنِ المَذْكُورَيْنِ.

وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) بمعنَى أَوَّلِ الزَّمانِ أوْ جَمِيعِهِ، وَيُضَافَانِ إلى الأَفعالِ كإضافةِ غيرِهِمَا مِنَ الأَحيانِ المُبْهَمَةِ[4].

والواقعُ بعدَ(لَوْلاَ) غيرِ التَّحْضِيضِيَّةِ مبتدأٌ، فإنْ كانَ ضميرًا مُتَّصِلاً، فَهُوَ عندَ سيبويهِ مجرورٌ [5] ، وهوَ عندَ الأخفشِ ومَنْ وافَقَهُ نائِبٌ عَنِ المُنْفَصِلِ المرفوعِ كنيابتِهِ هوَ عَنْهُ في نحوِ: مَا أَنَا كَأَنْتَ [6].

استشهدَ بِهِ على جوازِ جَرِّ رُبَّ للضميرِ المفردِ المُذَكَّرِ وتفسيرِهِ بنكرةٍ مُطَابِقَةٍ لَهُ في المعنَى ، وذلكَ في قولِه : (رُبَّهُ امرأً) وهوَ منصوبٌ على التَّمييزِ. ينظر: المساعد 291/2 .

(1) وردَ حَذْفُ رُبَّ جارَّةً بَعْدَ الواوِ ، نحو: وقاتِمِ الأعماقِ ...

وبَعْدَ الفاءِ نحو: فمِثْلِكِ حُبْلَى ...

وَبَعْدَ بَلْ، نحو: بَلْ بَلَدٍ ...

ينظر: شرح ابن عقيل 36/3–37.

(2) الكتاب 156/3، وينظر: التسهيل 147.

(3) لا تَجُرُّ حَتَّى إلاَّ مَا كانَ آخِرَ أوْ مُتَّصِلاً بالآخِرِ، كقولِهِ تعالى: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} القدر: (5).

(4) تنظر: مسألة(مذْ) و(مُنْذُ) في الكتاب 194/4 ،266، والتسهيل 94.

(5) الكتاب 373/2 ، 374.

(6) شرح المفصل لابن يعيش 121/3، التسهيل 148.

بابُ الإضافةِ

المضافُ إليهِ : هوَ الاسمُ المجعولُ كَجُزْءٍ لاسمٍ قَبْلَهُ منسوبٌ إليهِ ، خافضٍ لَهُ، بمعنَى اللاَّمِ حقيقةً أوْ مجازًا ، أو بمعنَى(مِنْ) إنْ كانَ الأوَّلُ نَوْعًا أوْ مُؤَوَّلاً بنوعٍ [1]. ويُزَالُ مِنَ الأَوَّلِ مَا/32ب/ فيهِ مِنْ تَنْوينٍ أوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ[2]. وَيَتَعَرَّفُ بالثَّاني أوْ يتخصَّصُ ، إلاَّ أنْ يكونَ المضافُ غيرَ قابلٍ ، كـ (مِثْلٍ) و (شِبْهٍ)، و(نَحْوٍ) و(ضَرْبٍ) بِمَعْنَاهُمَا، و(غَيْرٍ) و(حَسْبُكَ) و (نَاهِيكَ) ومَا في معنَاهَا، أوْ تكونُ الإضافةُ لمجرَّدِ تخفيفِ اللَّفظِ، وهيَ إضافةُ الصِّفةِ إلى مَرْفُوعِهَا أوْ مَنْصُوبِهَا. **32ب**

وفي إضافةِ أفعَلِ التَّفضيلِ، وإضافةِ المصدرِ، خلافٌ [3]. وإنْ عُيِّنَ وَجْهُ المُمَاثَلَةِ والمُغَايَرَةِ، قَبَلَ (مِثْلٌ) و (غَيرٌ) التَّعريفَ والتَّخصيصَ [4].

وَقَدْ يُؤَنَّثُ المُضافُ لتأنيثِ المضافِ إليهِ، إنْ حَسُنَ الاستغناءُ بِهِ[5].

(فَصلٌ): لا يُضافُ موصوفٌ إلى وصفِهِ ، وتُقَدَّرُ الإضافةُ فيما أوْهَمَ ذلكَ إلى موصوفٍ لائقٍ ، خِلاَفًا للكوفيينَ [6] ، ولا يُضافُ شيءٌ إلى مرادفِهِ، فإنْ تُوُهِّمَ ذلكَ في **33أ**

---

(1) الكتاب 419/1 ،420، التسهيل 155.

(2) ينظر: التسهيل 155.

(3) إضافةُ المصدرِ وأفعلِ التفضيلِ مَحْضَةٌ عندَ ابنِ مالكٍ كما في التسهيل 156، خلافًا للفارسيِّ في أفعلِ التفضيلِ ، ولابنِ بَرْهان وابنِ الطَّراوة في المصدر. ينظر: المساعد 332/2.

(4) نحو: مررتُ برجلٍ غيرِكَ أو مثلِكَ أوْ حَسْبِكَ مِنْ رجلٍ. والمعنَى رجلٌ مغايرٌ ، أوْ مماثِلٌ ، أوْ كافٍ . ينظر: المساعد 331/2.

(5) وذلكَ نحو: قطعتُ بعضَ أصابِعِهِ، فبعضُ مُذَكَّرٌ وقد اكتسبَ التأنيثَ مِنْ (أصابِع) المؤنَّثِ ، لصحَّةِ الاستغناءِ عَنِ عَنِ المضافِ ، نحو: قطعتُ أصابِعَهُ. ينظر: المساعد 338/2–339 .

(6) إذا مَا وردَ ما ظاهِرُهُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفتِهِ فمؤوَّلٌ على حذفِ المضافِ إليهِ الموصوفِ بتلكَ الصفةِ، كقولِهِم: حبَّةُ الحمقاءِ ، فالحمقاءُ صفةٌ للبقلَةِ لاَ للحبَّةِ . ثُمَّ حُذِفَ المضافُ إليهِ – وهوَ البقلةُ – وأُقِيمتْ صفتُهُ مقامَهُ، فصارَ حبَّةُ الحمقاءِ . وهذا خلافُ ما ذَهَبَ إليهِ الكوفيُّونَ. ينظر: شرح ابن عقيل 49/3.

لَفْظَيْنِ، نُوِيَ بالأَوَّلِ المدلولُ، وبالثَّاني الدَّليلُ أَوْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا تَفَاوتٌ في الخُصوصِ والعمومِ /33أ/ و يُضافُ الشَّيءُ بِأَدْنَى مُلاَبَسَةٍ[1].

(فَصلٌ): لا زَمَتِ الإضافةُ أسماءً ، منها: (كِلاَ)، ولا تُضافُ إلاَّ إلى معرفَةٍ مُثنَّاةٍ لَفْظًا أوْ تقديرً، ولاَ تُضافُ إلى مُفْتَرِقَيْنِ إلاَّ اضطرارًا [2].

وَمِنْهَا: (ذُو) ، ولاَ تضافُ غالبًا إلاَّ إلى جِنْسٍ ظاهِرٍ[3]. وَمِنْهَا: (آل)، ولاَ تُضافُ غالبًا إلى ضَمِيرٍ[4].

وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ انْفِصَالُهُ عَنِ الإضافَةِ لفظً لا معنًى، فإنْ عُوِّضَ مِنَ المُضافِ إليهِ تنوينٌ، أوْ عُطِفَ على المضافِ اسمٌ عامِلٌ في ظاهِرٍ مثلِ المنويِّ لم يُغَيَّرِ الحُكْمُ، وإنْ لَمْ يثبتِ التَّعويضُ ولاَ العَطْفُ المذكورانِ، بُنِيَ المضافُ على الضَّمِّ إنْ كانَ ظرفًا كـ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) أوْ ملحقًا بِهِ كـ (حَسْبٍ) و (غَيْرٍ)، ورُبَّما فُصِلَ عَنِ الإضافةِ مُطلقًا، فَأُعْرِبَ [5] . وَمِمَّا
33ب وَمِمَّا يَنْفَصِلُ لفظًا لاَ معنًى (أيٌّ) ، وهِيَ مَعَ المَعْرِفَةِ بمعنَى (بَعْضٍ)، وَمَعَ النَّكِرَةِ /33ب/ بمعنَى (كُلٍّ) ، ولذلكَ لَمْ تُضَفْ إلى مفردٍ معرفَةٍ، فإنْ نَدَرَ، أُوِّلَ [6].

---

(1) الشيءُ لا يتخصَّصُ أوْ يَتَعَرَّفُ بنفسِهِ ولاَ يُضافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ في المعنَى كالمُتَرَادِفَيْنِ ، فلاَ يقالُ: قَمْحُ بُرٍّ، ومَا وَرَدَ موهِمًا لذلكَ مُؤَوَّلٌ، كقولِهِم : سعيدُ كرزٍ ، فظاهِرُ هذا أنَّهُ مِنْ إضافةِ الشَّيءِ إلى نفسِهِ؛ لأنَّ المُرَادَ بسعيدٍ وكرزٍ، فيهِ واحدٌ ، فَيُؤَوَّلُ الأَوَّلُ بالمُسَمَّى والثَّاني بالاسمِ. ينظر: شرح ابن عقيل 49/3.

(2) مِنَ الأسماء المُلاَزِمَةِ للإضافةِ (كِلاَ)، نحو : جاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، وجاءَنِي كِلاَهُمَا، ولاَ تُضافُ إلى مُفْتَرِقَيْنِ ، فَلاَ نقولُ : كِلاَ زيدٍ وعمرٍو جاءَ. وقَدْ جاءَ في الشِّعرِ شاذًّا ، كقولِهِ :

كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً .....

ينظر: شرح ابن عقيل 62/3–63.

(3) نحو : ذو مالٍ ، وذو عِلْمٍ. وتُمْنَعُ اضافَتُهَا إلى المُضْمَرِ إلاَّ في الشعرِ. المساعد 344/2.

(4) أي أنَّ (آل) تُضافُ غالبًا إلى عَلَمِ مَنْ يعقِلُ كآلِ محمَّدٍ . وأجازَ بعضُهُم إضافتَهُ إلى الضميرِ كقولِهِ:

..... وآلي، فَمَنْ يَحْمِي حقيقةَ آلكَا

ينظر: المساعد 347/2.

(5) مِنَ الأسماءِ مَا يجوزُ انفصالُهُ عَنِ الإضافَةِ لفظًا لاَ معنًى كَقَبْلُ وبَعْدُ وأكْثَرُ استعمالِهَا بالإضافَةِ لفظًا ، والاكتفاءُ بالإضافةِ المعنويَّةِ كثيرٌ، قال تعالى:{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ} الروم (4) أي مِنْ قَبْلُ الحوادِثِ ومِنْ بَعْدِهَا. ينظر: المساعد 346/2.

(6) ينظر: التسهيل 37، والمساعد 168/1–170.

(فَصلٌ): يضافُ إلى الجملِ أسماءُ الزمانِ المبهمةِ، فَما لازَمَ ذلكَ لَزِمَ بناؤُهُ كـ(إذْ) و (إذا) ، وفيما لاَ يُلاَزِمُهُ وجهانِ. وإنْ صُدِّرَتِ الجملةُ الفعليَّةُ بماضٍ، رَجَحَ البناءُ، وإلاَّ رَجَحَ الإعرَابُ[1].

وَأُلْحِقَ مِنَ الظُّروفِ المكانيَّةِ بالزمانيَّةِ في وجوبِ الإضافَةِ إلى الجملِ(حيثُ)، ورُبَّما أُضِيفَتْ إلى مفردٍ وهيَ مضمومةٌ ، وقد تُفْتَحُ وتُكْسَرُ، وقَدْ يَخلِفُ ياءَهَا واوٌ[2]. ولاَ يُضافُ اسمُ زمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيةِ المعنَى[3] ، وقَدْ تُضَافُ (آيةٌ) بمعنَى علاَمَةٍ إلى الجملِ[4]، وقالوا :" إذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ " [5]، أيْ : بِمَا فيهِ سلاَمَتُكَ [6]. وَيَخْتَلِفُ فاعِلاَ الفِعْلَيْنِ الفِعْلَيْنِ بِحَسَبِ المُخَاطَبِ[7].

(فَصلٌ) [8]: يجوزُ حذفُ المضافِ إنْ أُمِنَ اللّبسُ، ويقومُ مقامَهُ المُضافُ إليهِ في الإعرابِ، وفي قيامِهِ مقامَهُ في غيرِ ذلكَ وجهانِ [9]، وَقَدْ /34أ/ يُجَرُّ بالمضافِ وهوَ محذوفٌ إنْ كانَ معطوفًا على مِثْلِهِ[10]، ولاَ يُفْصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ في 34أ

---

(1) ينظر: التسهيل 92، 93–94.

(2) في لغةِ طَيِّءٍ تُبْدَلُ ياءُ (حَيْثُ) واوًا، فيقولونَ : حَوْثُ، وفي ثائِهَا أيضًا الحركاتُ الثلاثُ . ولغةُ فقعسٍ إعرابُهَا. ينظر: التسهيل 97، وشرح الكافية للرضي 103/2.

(3) لاَ يُضافُ اسمُ زمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيَةِ المعنَى، فلاَ يُقالُ : آتِيكَ حينَ زيدٌ ذاهبٌ ، لأنَّ الظَّرفَ حينئذٍ كـ إذا، ولاَ يُضَافُ إلى جملةٍ اسميَّةٍ ، فإنْ أُرِيدَ المضيُّ جازَ أنْ يُضافَ إلى الاسميَّةِ والفعليَّةِ ، لأنَّهُ مثلُ إذْ . ينظر: المساعد 357/2.

(4) ينظر: التسهيل 159 ، والمساعد 357/2.

(5) ينظر: الكتاب 158/3.

(6) ينظر: التسهيل159، والمساعد 360/2.

(7) يريدُ بذلكَ نحوَ : إذهَبْ بِذِي تَسْلَمُ، واذْهَبِي بِذِي تَسْلَمِينَ، واذْهَبَا بِذِي تَسْلَمانِ ، واذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ، واذْهَبْنَ بِذِي تَسْلَمْنَ. ينظر: التسهيل159، والمساعد 360/2.

(8) (فصلٌ) مطموسة في الأصل، وما أثبتناه من س ، وهو موافق التسهيل 159.

(9) ينظر: التسهيل159–160، والمساعد 363/2–364، والهمع 389/4–390.

(10) وذلكَ كقولِ الشَّاعرِ:

أَكلَّ امْرِئٍ تحسبينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارًا

أي وكُلَّ نارٍ. ينظر: المساعد 366/2.

الاختيارِ، ورُبَّما فُصِلَ بينَ المصدرِ والفاعلِ بالمفعولِ ، ويكثرُ في الضرورةِ الفصلُ بالظَّرفِ والمجرورِ[1].

(فَصلٌ) : يُكسِرُ آخِرُ المضافِ إلى ياءِ المُتكلِّمِ إنْ يَكُنْ حَرْفَ لِينٍ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ ، وتُفتَحُ الياءُ – وهو الأصْلُ – أوْ تُسَكَّنُ ، وإنْ نُودِيَ المُضافُ جازَ أيضًا حذفُهَا وقَلْبُهَا أَلِفًا، وَرُبَّما وَرَدَ الوجهانِ في غيرِ نِداءٍ ، ويُفتَحُ بعدَ حرفِ اللِّينِ المتحركِ مَا قَبلَهُ، ويُدْغَمُ فيها إنْ كانَ ياءً، ويُقلَبُ ويُدغَمُ إنْ كانَ واوًا، وتُبْدَلُ الضَّمَّةُ قَبْلَ الواوِ كَسْرةً ، وإنْ كانَ أَلِفًا لغيرِ التثنيةِ قُلِبَ ياءً وأُدغِمَ في لغةِ هُذيلٍ ، ولاَ يجوزُ رَدُّ لاَمَاتِ (أبٍ) وأخواتِهِ خلافًا لأَبِي العبَّاسِ[2]. و(فِيَّ) في الفمِ أكثرُ من فَمِي[3].

---

(1) مثالُ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بالمفعولِ قولُهُ تعالى : { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ } الأنعام :(137) في قراءةِ ابنِ عامرٍ بنصبِ (أَوْلاد) وجرِّ الشركاء ، أمَّا الفصلُ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ في الشعرِ فنحو قولِهِ :

كناحِتِ يومًا صخرةٍ بِعَسِيلِ

ونحوه :

لأَنتَ معتادُ في الهَيْجَا مصابَرَةٍ

أي كناحتِ صخرةٍ يومًا ، ومعتادُ مصابرةٍ في الهيجا. ينظر: المساعد 2/367–368.

(2) أبو العباس هذا هو المبرِّدُ كما في المساعد 2/379، والهمع 4/303.

(3) ينظر: في مسألةِ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، التسهيل 161–162.

34أ

/34أ/ بابُ إعمالِ المصدرِ

يعملُ المصدرُ المُظْهَرُ عَمَلَ فعلِهِ، ما لم يَكُنْ مُؤكداً، أو لا يَحسُنُ تَقديرُ فِعْلٍ[1] قَبلَهُ، وذِكرُ فاعلِهِ لا يلزَمُ. ومعمولُهُ إنْ ذُكِرَ صِلةٌ[2]، ولا يُقَدَّمُ ولا يُفْصَلُ. ويُضمَرُ فيما أوْهَمَ ذلك عاملٌ إن أمكَن، وإلاّ عُدَّ نادراً، وإضافتُهُ أكثرُ من إفرادِهِ، وتعريفُهُ باللّامِ أقَلُّ من تنوينهِ. ويُضافُ الى الفاعلِ مطلقاً، ولا يُضافُ إلى المفعولِ إنْ أُلبِسَ بالفاعِلِ، ويُتَّبَعُ مجرورُهُ لفظًا ومحَلاًّ، فإنْ كانَ مفعولاً لاَ مَرفوعَ بَعْدَهُ، جازَ في اتباعِهِ محلاًّ الرَّفْعُ والنَّصْبُ[3].

وَقَدْ يَعْمَلُ عَمَلَ المصدرِ اسمُهُ[4]. وإنْ صَحِبَ مصدَرًا هُوَ بدلٌ مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ مَعْمُولٌ ، كـ:..... ندلاً زُريقُ المالَ..... [5]

---

(1) في الأصل: (مثل) والتصحيح من التسهيل 142.

(2) ولا يلزم ذكر مرفوع المصدر، بل يحذف مقتصراً على المصدر لازماً أو متعدياً، نحو: عجبتُ من قيامٍ حصل اليوم، أو ضربٍ، أو يذكر المصدر مع المفعول دون الفاعل كقوله تعالى: { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ {14} يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ {15}البلد:14–15.

(3) ينظر: التسهيل 142.

(4) أي يعمل عمل المصدر اسم المصدر والمراد به ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلّوه– لفظاً وتقديراً– من بعض ما في فعله دون تعويض: كعطاء فإنه مساوٍ لإعطاء معنىً ومخاف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله.

(5) هذا جزء من عجز بيت ، ينسب إلى أعشى همدان والبيت بتمامه :

على حينَ ألهَى الناسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

والبيتُ في الكتابِ 115/1–116 ، والمساعد 242/2.

فعامِلُهُ عندَ الأكثرِ الفِعلُ المُضمَرُ لاَ المصدَرُ [1].

35أ

/35أ/ بابُ التَّعَجُّب

ينصِبُ المتَعجَّبُ منهُ مفعولاً بفعلٍ على زِنَةِ(أَفعَلَ) مُخْبَرٍ بهِ عن(ما) مُتَقَدِّمةً بمعنى شيءٍ لا بمعنى الذي، خلافاً للأخفشِ، والخبرُ عندَهُ محذوفٌ، ويُجَرُّ بباء زائدةٍ لازمةٍ بعدَ فعلٍ على زِنَةِ(أَفعَلَ) معناهُ الخبرُ لا الأمُ، ومحلُّ المجرور مرفوعٌ لا منصوبٌ، خلافاً للكوفيين [2].

وهذانِ الفعلانِ لاَ يَتَصَرَّفانِ في أنفسِهِمَا ولاَ في معمولِهِمَا[3]، ورُبَّمَا قُدِّمَ ظرفٌ على مَعمُولِهِمَا [4]، وبناؤُهُمَا مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ قابلٍ معناهُ للتَّكثيرِ، غيرِ مبنيٍّ للمفعولِ، ولاَ مُطَّردٍ في الوصفِ منهُ(أَفْعَلُ) لغيرِ تفضيلٍ، ورُبَّما بُنِيَا مِنْ فِعْلِ المفعولِ ومِنْ فِعْلِ(أَفْعَلَ) كـ هَوِجَ[5]، ومنِ فِعْلٍ من مَزيدٍ فيهِ كافتَقَرَ، تَشْبِيهًا بأفعالٍ في معنَاهَا لاَ مانعَ فيهَا، ويُجعَلُ حُكمُ

35ب

---

(1) إذا قلنا: ضربا زيداً، ففي ناصب هذا المصدر من الأمر قولان: أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه، أي اضرب، والثاني: التزم، فلا يكون ضرباً مصدراً، بل مفعولاً، وعلى القولين لا يجوز إظهار ناصبه. ينظر: المساعد 241/2،242.

(2) للتعجب صيغتان إحداهما: ما أفعله، والثانية أفعلْ به، فهذه الصيغة تجر بباء زائدة نحو أحسِنْ بزيدٍ، كمعنى ما أحسنَ زيداً، وإن كانت صيغته صيغة الأمر، فهو خبر بمعنى إنشاء التعجب. وموضعه رفع بالفاعلية، وهو قول الجمهور، فزيد في قولك: أحسِنْ بزيدٍ، في موضع فاعل صيغة الأمر، لا نصب بالمفعولية خلافاً للكوفيين. ينظر: المساعد 149/2–150.

(3) أي لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من أَفْعَلَ غير الماضي، ولا من أفعِلْ به غير الأمر.

(4) فسي جواز الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه ومن ذلك قوله:

وأحرِ إذا حالت بأن أتحوّلا

حيث فصل بالظرف. ينظر: المساعد157/1–158.

(5) الهَوَجُ: طولٌ في حَمقٍ وطيشٍ وتَسَرُّعٍ. القاموس(هوج).

المُتَعجَّبِ مِنْهُ لمصدرِ الفِعْلِ الَّذي لَمْ يستوفِ القيودَ، مضافًا/35ب/ إليهِ بَعْدَ (أَفْعَلَ) أوْ(أَفْعِلْ) مَصُوغٍ مِنْ فِعْلٍ لائقٍ، والمجرورُ بعدَ(أَفْعَلَ) مفعولٌ إنْ جُرَّ باللاَّمِ، وفاعلٌ إنْ جُرَّ بإلى[1].

ويتوسَّطُ بين(أَفْعَلَ) و(مَا) كانَ الزائدةُ للدلاَلَةِ على المُضِيِّ[2]. والهمزةُ في (أفعِّلَ) لتعديةِ(فَعُلَ) تحقيقًا أوْ تقديرًا، وفي (أَفْعِلْ) لإفادةِ الفاعلِ معنَى الصَّيْرُورَةِ [3].

بابُ نِعْمَ وبِئسَ

هُمَا فِعلاَنِ[4] مَاضِيَا اللَّفظِ لاَ يَتَصَرَّفانِ لِلزومِهِمَا معنًى واحدً، وَهُوَ المبالغَةُ في المَدْحِ بـ(نِعْمَ) وفي الذَّمِّ بـ(بِئسَ)، وأصلُهُمَا نَعِمَ وبَئِسَ، وَقَدْ يَرِدَانِ كذلكَ، وبسكونِ العَيْنِ وفَتْحِ الفاءِ وبِكَسْرِهَا، وكذلكَ كُلُّ(فَعِلَ) عَيْنُهُ حَلْقِيّةٌ، فِعْلاً كانَ أَوِ اسْمًا[5]. وفاعِلُهُمَا في الغالِبِ إمَّا ظاهِرٌ مَعَرَّفٌ باللاَّمِ المذكورةِ، أوْ مضافٌ إليه، وأَمَّا مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ بتمييزٍ مطابِقٍ للمعنَى[6]، ولاَ يتحمَّلاَنِ ضميرَ مَا تَقَدَّمَ، /36أ/ خلافًا للكوفيينَ[7]. **36أ**

ويُذْكَرُ بَعْدَ الفاعِلِ المَمْدُوحُ أوِ المَذْمُومُ مَرْفُوعًا بالابتداءِ، على الأَجودِ، وَخَبَرُهُ مَا قَبْلُ، ولاَ يكونُ إلاَّ مُختصًّا غيرَ مباينٍ للفاعِلِ في المعنَى، وإنْ بايَنَهُ أُوِّلَ، ولاَ يلزَمُ ذِكرُهُ إنْ عُلِمَ[8]. عُلِمَ[8].

---

(1) مثال الجر باللام إن كان مفعولاً: ما أضرب زيداً لعمرو وما انصرني لهُ. والجر بإلى إن كان فاعلاً: ما أحبَّ زيداً إلى عمرو، وكذا: أحبب بزيدٍ إلى عمرو. ينظر: المساعد 158/2–159.

(2) ينظر: الهمع 61/5.

(3) ينظر: التسهيل 130، والمساعد 154/2.

(4) نعم وبئس، عند الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، لدخول الجر عليهما، ينظر: معاني القرآن الكريم للفراء 267/1،57،56، والإنصاف مسألة(14) والتسهيل 126، والهمع 26/5.

(5) ينظر: التسهيل 126.

(6) مثال المعرف بالألف واللام قوله تعالى: { نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ }الأنفال40 والحج78، { وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ }البقرة 206. ومثال المضاف إلى ما فيه أل قوله تعالى: { وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}النحل 30،{ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ } النحل 29. ومثال المضمر المفسر بتمييز مطابق للمعنى قوله تعالى: { بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً }الكهف 50. ينظر: المساعد 125/2.

(7) لا تظهر علامة الإضمار في نعمَ، لا يقولون: نعموا رجالاً. وهذا قول البصريين، وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا هذا الضمير وجمعه فيقولون: قومك نعموا رجالاً، وأخواك نعما رجلين. ينظر: المساعد 132/2.

(8) ينظر: التسهيل 127.

(فصلٌ): اتِّصالُ التَّاءِ بِنِعْمَ وبِئْسَ غيرُ لازِمٍ وإنْ كانَ الفاعِلُ حقيقيَّ التأنيثِ [1].

وإنِ اتَّصَلَتْ(مَا) بِهِمَا، فَهِيَ على الأصحِّ تمييزٌ مُفَسِّرٌ للفاعِلِ المُضمرِ[2]. ويُلحَقُ ببئسَ(سَاءَ) وَبِنِعْمَ مَصُوغٌ على (فَعُلَ) مِنْ كُلِّ ثلاثيٍّ قياسًا[3].

بابُ حَبَّذا

أصلُ(حَبَّ) حَبَبَ، أي صارَ حبيبًا، فَخُفِّفَ بالإدغامِ وَمُنِعَ التَّصرُّفُ، والتُزِمَ كونُ فاعلِهِ(ذا) وإنِ اخْتَلَفَ المعنى، ولاَ بُدَّ بعدَهُمَا مِنْ ذِكْرِ المَمْدُوحِ محكومًا لَهُ بِحُكْمِ مخصوصِ نِعمَ وبِئسَ، وقد يكونُ مَعَهُ تمييزٌ أوْ حالٌ عاملُهُ(حَبَّ)، وَضَمَّ فائِهَا إنِ انْفَصَلَتْ مِنْ (ذا)
36ب جائزٌ، وكذلكَ كُلُّ/36ب/ فِعلٍ مُرادٍ بِهِ المَدْحُ[4].

(1) ينظر: التسهيل 127–128، والمساعد 137/2.

(2) إذا قلت: نعماً زيد، أو نعماً صنعت، فما نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعمَ مضمر على حدّ: نعم رجلاً زيدٌ.

(3) ينظر: التسهيل 128.

(4) ينظر: التسهيل 129.

بابُ أفعَلِ التَّفضيلِ

يُصاغُ للمتَّصفِ المقصودِ تفضيلُهُ وصفٌ على زِنَةِ(أفْعَلَ) مِمَّا صِيغَ مِنْهُ فِعْلُ التَّعجُّبِ مُطلقًا، أَوْ رُبَّمَا صِيغَ دونَ فِعْلٍ[1].

وَيَلْزَمُهُ عاريًا مِنَ الألِفِ واللاَّمِ والإضافةِ الإفرادُ والتذكيرُ، ومُصَاحبةُ (مِنْ) جارَّةً للمفضولِ، و رُبَّما نُوِيَا لقرينةٍ، ولاَ تصاحِبُهُ(مِنِ) المذكورةُ وهُوَ غيرُ عارٍ[2]. وإنْ عُرِّفَ باللاَّمِ أوْ أُضِيفَ مُطلقًا لَهُ التفضيلُ، طابقَ الموصوفَ في الإفرادِ والتذكيرِ وغيرِهِمَا، وإنْ قُصِدَ تقييدُ التَّفضيلِ بِمَا أُضيفَ إليهِ، جازَ أنْ يُطابِقَ ، وأنْ يُستَعْمَلَ استعمالَهُ عاريًا، ولاَ يكونُ حينئذٍ إلاَّ بعضَ ما أُضيفَ إليهِ، ونحو: هُوَ أفضلُ رَجُلٍ: وَهُمَا أفضلُ رَجُلَيْنِ، وَهُمْ أفضلُ رِجالٍ، معناهُ ثُبُوتُ المَزِيَّةِ على الرِّجالِ المتفاضلينَ فردًا فردًا، أوِ اثنين/37أ/ اثنين، أَوْ جماعَةً جماعَةً[3]. 37أ

وَخُولِفَ الأصلُ بآخرَ، فطابقَ الموصوفَ مطلقًا، وَلَمْ تَصْحَبْهُ (مِنْ) وَحَقُّهُ أنْ يساوِيَ أفضَلَ[4] ، ويجوزُ تنكيرُ (الدُّنيا) و(الجُلَّى) لاستعمالِهِمَا استعمالَ الأسماءِ ، وأَمَّا (حُسنَى) و(سُوءَى) فمصدرانِ كـ (رُجْعَى) [1].

---

(1) ينظر: التسهيل 133.

(2) لا تصاحب(من) التي للتفضيل المفضول وهو غيرُ عارٍ، أي المضاف نحو: أفضل الناس، وذو أل، نحو: الأفضل، فلا تقول: زيدٌ الأفضلُ من عمرو، ولا: زيدٌ أفضلُ الناس من عمر.

(3) ينظر: التسهيل 134.

(4) ينظر: التسهيل 135، والمساعد 2/182–183.

(فصلٌ): لا يرفَعُ أَفعلُ التَّفضيلِ في الأعرفِ ظاهِرًا إلاَّ واقعًا بعدَ نفيٍ مُفَضَّلاً على نفسِهِ باعتبارِ مَحلَّينِ أوْ وَقتينِ، ولاَ ينصِبُ مفعُولاً بِهِ، بَلْ يُفَسِّرُ مَا يَنْصِبُهُ[2].

بابُ اسم الفاعلِ

وَهُوَ الاسمُ المشتقُّ لِمَنْ فَعَلَ مقصودًا بِهِ الحُدُوثُ، ويَعْمَلُ مفردًا و غيرَ مفردٍ، وَمَبْنِيًّا للمبالغةِ على (فَعُولٍ) أوْ (فَعَّالٍ) أو (مِفْعَالٍ) عَمَلَ فِعْلِهِ، ولاَ يَعْمَلُ مُصَغَّرًا باتِّفاقٍ، ولاَ غيرَ مُعْتَمِدٍ على موصوفٍ أوْ نَفْيٍ أوِ استفهامٍ، خلافًا للكوفيينَ، ولاَ ماضيًا عارِيًا مِنَ الألفِ واللاَّم، خلافًا/37ب/ للكسائِي[3]. **37ب**

ورُبَّما عَمِلَ مَبنيًّا على (فَعِلَ) أو (فَعِيلٍ) [4]. ويُضَافُ مُنَكَّرًا ومُعرَّفًا باللاَّمِ إلى المفعولِ بِهِ، لكن يُشْتَرَطُ في إضافةِ ذِي اللاَّم مَا لَمْ يكن مُثَنًّى أوْ مجموعًا على حَدِّهِ، تعريفُ

---

(1)ينظر: التسهيل 135، والمساعد 2/183–184.

(2) لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهراً ، فلا يقال: مررتُ برجل أفضل منه أبوه، برفع الأب بأفضل. فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسهِ باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. ولا ينصب مفعولاً به. فلا يقال: زيداً أضربُ من عمرٍ وبكراً، بنصب بكر بأضرب. ينظر: المساعد 2/184–186

(3) ينظر: التسهيل 136، و شرح الكافية للرضي 2/198–199.

(4) فَفَعِل كقول زيد الخيل:

أتاني أنهم مَزِقون.....

أَعملَ مَزِقًا وهوَ محول للمبالغة من مازق. وفعيل كقول بعض العرب: إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه. ينظر: المساعد 2/193.

المضافِ إليهِ باللاَّمِ[1]. ولا يُغْنِي كونُهُ عَلَمًا، خلافًا للفرَّاءِ، ولاَ كونُهُ ضميرًا، خلافًا للرُّماني[2].

ويُعطفُ على المضافِ إليه ذو اللاَّمِ مطلقًا، ورُبَّما حُذِفَتْ نونُ المثنَّى والمجموعِ على حدِّهِ لغيرِ إضافَةٍ إنْ كانَا مُعَرَّفَيْنِ باللاَّمِ، وَيجِبُ إضافَةُ الماضِي المُنَكَّرِ إلى مفعولِهِ الَّذي يليه، ومَا زادَ عليهِ أو تَبِعَهُ على المَحَلِّ نُصِبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ عندَ الأكثرِ[3].

(فصلٌ): يعملُ اسمُ المفعولِ عَمَلَ فعلِهِ مُشتَرطاً فيه ما اشتُرِطَ في اسمِ الفاعلِ، ويجوز إضافَتُهُ الى مرفوعِهِ. بخلاف اسم الفاعِلِ، وبناؤُهُ من الثلاثيِّ على زِنةِ مفعولٍ، ومن غيرِهِ
38أ على زِنَةِ المضارِعِ/38أ/ بزيادة ميمٍ مضمومةٍ مَوضِعَ حرفِ المضارعة وفتح ما قَبْلَ الآخِر ، فإنْ كُسِرَ فهوَ اسمُ فاعلٍ، ورُبَّما استُغنيَ بِمَفعولٍ عن (مُفعَلٍ) ، وباسم فاعِلٍ ثلاثيٍّ أو(مُفعَلٍ[4]) عن(مُفعِلٍ[5]).

(1) في إضافة ذي اللام ما لم يكن مثنى أو مجموعاً على حدِّه فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول نكرة أو معرفة بشرط الاتصال بالوصف، قال تعالى: {وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ} الحج 35. وقول الشاعر:

... المستوطنا عدن

أصله: المستوطنان ، فحذفت النون للإضافة، والألف واللام فيه بمعنى الذي، أي اللذان استوطنا عدن. فإن لم يتصل به، فالنصب. واحرز بقوله(:على حده) من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث فحكمها حكم المفرد.

(2) فكونه علماً لا جوز الإضافة في قولك: الضاربُ زيداً، بل يتعين النصب، خلافاً للفراء. ولا كونه ضميرًا خلافًا للرماني، فإذا قلت: هذا الضاربُك، فمذهب سيبويه والأخفش أن الكاف في موضع نصب، والرماني يلزم الجر. ينظر: المساعد 204/2.

(3) ينظر: التسهيل 138.

(4) مثال محبوب، والقياس(مُحَبّ)، لأنه من أحبَّ، ينظر اللسان(حبب).

(5) ينظر: التسهيل 138

بابُ الصِّفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ

وهي ما اشْتُقَّ من فعلٍ لازمٍ مقصودًا ثبوتُ معناهُ، قابلاً للتأنيثِ والتَّثنيةِ والجمعِ، ولاَ تكونُ على زِنَةِ فاعلٍ غالبًا، إلاَّ مقصودًا بِهَا الحُدُوثُ، ولاَ تعملُ إلاَّ في سببيٍّ، فإنْ خَلَتْ مِنْ لامِ التَّعريفِ عَمِلَتْ فيهِ مُفرَدًا أوْ مضافًا أوْ مُعرَّفًا باللاَّمِ رفعًا أوْ نصبًا أوْ جرًّا بالإضافةِ، وكذلكَ إنْ عُرِّفَتْ باللاَّمِ، لكنْ إضافَتُهَا مُعَرَّفَةً باللاَّمِ إلى العارِي منهَا مُمْتَنِعَةٌ، وإضافَتُهَا مُنكَّرَةً إليهِ قَبيحةٌ، ويَقبُحُ أيضًا رَفْعُهَا العاري مِنَ الضَّميرِ أوِ اللاَّمِ أوِ الإضافةِ إلى ما فيهِ
38ب أحَدُهُمَا/38ب/ وَيَحْسُنُ ما سِوَى ذلكَ [1].

(فصلٌ): إذا كانَ معنَى الصِّفَةِ لِسَابِقِهَا، رَفَعَتْ ضميرَهُ وطابَقَتْهُ في الإفرادِ والتَّثْنيَةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتأنيثِ مَا لَمْ يمنعْ مِنَ المطابقَةِ مانِعٌ، وإنْ أمكنَ تكسيرُهَا حينئذٍ مُسنَدَةً إلى

(1) ينظر: التسهيل 139.

جمعٍ فَهُوَ أكثرُ من إفرادِهَا ، وتُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ على لُغَة (أَكلُونِي البراغِيثُ)إنِ استوفَتِ الشُّروطَ[1]. وبعضُهُم يَجْعَلُ اسمَ المفعُولِ مِنْ هذا البابِ[2].

بابُ التّابعِ

وَهُوَ المجعولُ في الإعرابِ كسابقِهِ المتوسِّطِ لاَ لحاجَةِ العامِلِ [3]، وَهُوَ: توكيدٌ، أوْ نَعْتٌ، أوْ عَطْفُ بيانٍ، أوْ عَطْفُ نسَقٍ، أوْ بَدَلٌ [4].

بابُ التَّوكيدِ

39أ /39أ/ وهو معنويٌّ ولفظيٌّ، فالمعنويُّ هو التابعُ الرافِعُ تَوَهَّمَ إضافةٍ الى المتبوعِ، أو كونُ تبوعِهِ مراداً بهِ الخصوصُ، ومجيئُهُ في الغرضِ الأوَّلِ بلفظِ النَّفْسِ والعينِ، مُضَافَيْنِ الى

(1) إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته في إفراد وتذكير وفروعهما، نحو: مررت برجلٍ حسنٍ، ورجلين حَسنينِ، ورجال حَسَنينَ وبامرأةٍ حسنة، وامرأتين حَسنتين، ونساء حسنات. ما لم يمنع من المطابقة مانع ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة أو التأنيث كجريح أو التثنية والجمع والتأنيث كافعل من و كالمصدر في أفصح اللغتين، وإذا كان لغيره رفعته ظاهراً وهو السببي، جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه فتقول: مررت برجلين حسن غلامهما، وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها، وبرجل حسنة جاريته، ونساء حسن غلمانهن. وأن أمكن تكسيرها حينئذٍ مسندة إلى جمع. أي حين إذ رفعت السببي نحو: كريم أو حسنٌ آباؤه. فهو أكثر من إفرادها كقولك: مررت برجل حسان أو كرام آباؤه. أولى من حسن أو كريم آباؤه. وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال على هذه اللغة: مررت برجلٍ قائمينِ غلاماه وقائمينَ غلمانه كما قالوا: قاما غلاماه وقاموا غلمانه.

(2) وبعضهم يجعل اسم المفعول من هذا الباب، فيرفع السببي وينصبه ويجره فتقول: مررت برجل مضروب أبوه أو الأب بجر أو نصبه. ينظر: المساعد 222/2–223.

(3) يقصد بسابقِهِ المتوسّط المتبوع السابقَ للتابع، والمتوسط بينه وبين العامل. ومعنى قوله (لا لحاجةِ العامل): أنَّ التابعَ فضلةٌ يمكن أن يستغني عنه العامل.

(4) ينظر: التسهيل 163، والمساعد 381/2.

ضميرِ المؤكّدِ، مُطَابِقَيْنِ لَهُ في الإفرادِ والجمعِ، فإنْ كانَ مثنًّى، فَجَمْعُهُمَا أفصَحُ مِنْ تَثْنِيَتُهُمَا. ولاَ يؤكَّدُ بِهِمَا غالبًا الضَّميرُ المنفَصِلُ المرفوعُ إلاَّ بَعْدَ توكِيدِهِ بضميرٍ منفصلٍ، ولا يؤَكَّدُ مثنًّى بغيرِهِمَا إلاَّ بـ(كِلاَ) إنْ كانَ مُذَكَّرًا، وبـ(كِلْتَا) إنْ كانَ مُؤَنَّثًا[1].

ومجيئُهُ في الغَرَضِ الثَّانِي تابِعًا لغيرِ المثنَّى الكائنِ ذا أَجزاءٍ، يَصحُّ وقوعُ بعضِهَا مَوقِعَهُ بلفظِ(كلٍّ) أوْ (جميعٍ) مُضَافَيْنِ إلى ضميرِ المُؤكَّدِ[2]. ويتبعُ (كُلَّهُ) (أجمَعُ)، و(كُلَّهَا)(جَمْعَاءُ)، و(كُلَّهُمْ)(أجمعونَ)، و(كُلَّهُنَّ)، (جُمَعُ)، وقد يُؤكَّدُ بِهِنَّ دونَ(كُلٍّ)، وقد يُتْبَعْنَ بِمَا يوازِنُهُنَّ مِنْ (كَتْعٍ) و(بَصْعٍ) و(بَتْعٍ) على هذا التَّرتيبِ، ورُبَّما سُمِعَ/39ب/ خِلافُهُ، واستعمالُ هذهِ أوْ بَعضِهَا دونَ(أَجمعَ) وأَخَواتِهَا[3]. ولا يُؤَكَّدُ بألفاظِ هذا البابِ نكِرَةٌ، وإنْ كانَتْ محدودةً أَجازَ الكوفيُّونَ توكيدَهَا بـ(كلٍّ) وأَخَوَاتِهِ[4]. **39ب**

(فصلٌ): التوكيدُ اللَّفظيُّ: وَهُوَ إعادةُ اللَّفظِ مُفردًا أوْ مُركَّبًا. خوفَ عَدَمِ الإصغاءِ أوْ الاعتناءِ بِهِ، ومِنهُ توكيدُ الضَّميرِ المتَّصلِ بالضَّميرِ المُنفَصلِ. وَقَدْ يُؤَكَّدُ الضَّميرُ غيرُ المرفوعِ بالمرفوعِ[5].

---

(1) ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا، ونحو: قام الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما.

(2) ومجيئه في الفرض الثاني، وهو رفع توهم الخصوص، فإنما يؤكد بكلٍّ وأخواتها ما يتجزأ ذاتاً، أو بحسب العامل، نحو: قبضت المال كلّه، ورأيت زيداً كلَّهُ، مضافاً إلى ضمير المؤكد، بلفظ كل أو جميع، فيقال: جاء القوم جميعهم، كما تقول كلهم. ينظر: المساعد 386/2.

(3) ينظر: التسهيل 165.

(4) السابق، 165.

(5) قد يؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل نحو: رأيتُك أنتَ. ينظر: المساعد 400/2.

بابُ النَّعتِ

وَهُوَ التَّابِعُ الدَّالُّ على ذِي معنًى ومعنًى لمتبُوعِهِ، أو مُتَعَلِّقٍ بِهِ مَسبوقًا لتوضيحٍ أوْ تخصيصٍ أوْ مَدْحٍ أوْ ذَمٍّ أوْ تَرَحُّمٍ أوْ توكيدٍ، وَتَجِبُ مُوَافَقَتُهُ المتبوعَ في التَّعريفِ والتَّنكِيرِ، ولاَ
40أ يَفُوقُهُ في الاختصاصِ، وأَمرُهُ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعِهِمَا على /40أ/ مَا مَرَّ في بابِ إعمالِ الصِّفةِ[1]، وَرُبَّما وَلِيَتِ الصِّفةُ غيرَ موصُوفِهَا فتبِعَتْهُ دُونَ رابطٍ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ[2].

(فصلٌ): المَنْعُوتُ بِهِ إمَّا مفرَدٌ وهُوَ الأصلُ، وإمَّا جُملةٌ، والمفرَدُ إمَّا مُشتَقٌّ ونعني بِهِ: ما بُنِيَ مِنْ مصدرٍ دالاً على ما يَقُومُ بِهِ معناهُ أوْ يَقَعُ عليهِ، وإمَّا غيرُ مُشتَقٍّ، وهُوَ مَقيسٌ وغيرُ مقيسٍ، فالمقيسُ كاسمِ المنسوبِ والمشارِ إليهِ، و(الَّذي) ، و(أَيٍّ) مضافةً إلى نكرةٍ

(1) سبك المنظوم ، ورقة 38ب.

(2) هذه مسألة الجر على الجوار نحو: هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ، فحق الرفع لأنه نعت حجر، لكنه جر لمجاورته المجرور. المساعد 403/2.

تُماثِلُ المنعوتَ لفظًا ومعنًى أوْ معنًى دونَ لفظٍ، و(ذِي) بمعنَى صاحبٍ، و(كلٍّ) و(جِدٍّ) و(حَقٍّ) مضافاتٍ إلى مثلِ الموصوفِ لفظًا ومعنًى تَنْبِيهًا على كَمَالِ مَعناهُ [1].

ولاَ يُنْعَتُ بالجُمْلَةِ إلاَّ نَكِرَةٌ، ولاَ تَكُونُ غيرَ خبريَّةٍ إلاَّ محكيَّةً بقولٍ مُضْمَرٍ، وحُكْمُهَا في العائِدِ مِنْهَا إلى المنعوتِ حُكْمُ المُخْبَرِ بِهَا[2].

وتُنْصَبُ(أيٌّ) الموصوفُ بِهَا على الحالِ إنْ وَلِيَتْ مَعْرِفَةً[3].

40ب (فصلٌ): /40ب/ يُفَرَّقُ نَعْتُ الاثنينِ والجماعَةِ بالعَطْفِ إنِ اختلَفَ، ويُجْمَعُ إنِ اتَّفَقَ ويُغَلَّبُ التَّذكيرُ إنِ اشترَكَ فيهِ مُذَكَّرٌ وَمُؤنَّثٌ، وإنْ لَمْ يَكُنِ العامِلُ واحدًا وَجَبَ قَطْعُ النَّعْتِ المشترَكِ فيهِ بالرَّفعِ على إضمارِ مبتدإٍ، وبالنَّصْبِ على إضمارِ فِعْلٍ لائقٍ، وفي وُجُوبِ ذلكَ في نعتِ فاعِلَيْ فِعْلَيْنِ أوْ خَبَرَيْ مُبْتَدَأَيْنِ خلافٌ. وكُلَّ نَعْتٍ عُيِّنَ منعوتُهُ بدونِهِ فَقَطْعُهُ جائزٌ مَا لَمْ يَكُنْ للتوكيدِ . وقد يَلِي النَّعتُ(لاَ) و (إمَّا)، فَيَجِبُ تَكْرَارُهُمَا. و يَجُوزُ عَطْفُ بعضِ النُّعوتِ على بعضٍ وإنْ كانَ المنعوتُ واحِدًا[4].

(فصلٌ): مِنَ الأسماءِ مَا لاَ يُنْعَتُ و لاَ يُنْعَتُ بِهِ، كالمُضمَرِ، و مَا يُنْعَتُ و يُنْعَتُ بِهِ و لا يُنْعَتُ، كاسمِ الفاعِلِ المُعْمَلِ، وفي جَوَازِ نَعْتِهِ بَعْدَ معمولِهِ خلافٌ[5].

41أ /41أ/ و لا يُنْعَتُ اسمُ الإشارةِ إلاَّ باسمِ جنسٍ مُعَرَّفٍ باللاَّمِ[6]، وإنْ كانَ مُشْتَقًّا قَبُحَ، إلاَّ أن يَخُصَّ جِنسَ المشارِ إليهِ.

يُحذَفُ الموصوفُ على غيرِ قياسٍ، فَمِنْهُ مَا يُنوَى وَهُوَ الأكثرُ، فَلاَ يُفارِقُ وَصْفَهُ مَا كانَ لَهُ، ومِنهُ لا يُنوَى، فَيَجْرِي على وَصْفِهِ أحكامُ الأسماءِ الجامِدَةِ غالبًا[1].

---

(1) الاسم المنسوب نحو: قرشيّ، والمشار إليه نحو: جاء زيدٌ هذا. والموصول كالذي والتي فروعهما من لفظهما كالذين، أو غير لفظهما كالأُلى واللائي، وأيّ، نحو: مررت برجل أيِّ رجل وذو بمعنى صاحب، وكل نحو: زيدٌ الرجل كل الرجل، وجدّ الرجل وحق الرجل، وهو رجلٌ كلّ رجال وجدّ رجل، وحق رجل، مضافات غالى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت. ينظر: المساعد 2/410–411.

(2) ينظر: التسهيل 167.

(3) وتنصب أيٌّ الموصوف بها على الحال وإن وليت معرفة نحو: ..... فللهِ عيناً حيترٍ أيَّما فتى

فأيّ حال بعد معرفة. ينظر: المساعد 2/412.

(4) إذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يعطف إلا بالواو، وفي التباعد ظهور الواو حسن، نحو:{ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ }الحديد 3. وعند التقارب يختار ترك العطف نحو:{ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ } الحشر 24.

(5) ينظر: التسهيل 170، والمساعد 2/419–420.

(6) نعت اسم الإشارة باسم جنس معرّف بأل نحو: هذا الرجل عاقل، فتأوله قوم على النعت وأنكره الفراء.

بابُ البَدَلِ

وَهُوَ التَّابِعُ المقصودُ بالنِّسبَةِ مُستغنيًا عَنْ مُتْبِعٍ. وَيُوافِقُ المتبوعَ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ ويُخالِفُهُ، وكذلكَ في الإظهارِ والإضمارِ، فإنْ كانَ نَفْسَ المتبوعِ في المعنَى، وافقَهُ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعِهِمَا، ولاَ[2] يُتْبَعُ ضميرُ حاضرٍ إلاَّ أنْ يُفيدَ الشُّمولَ[3] ولا تَحسُنُ مُخالَفَتُهُ المتبوعَ بتعريفٍ أوْ تَنْكِيرٍ، ولاَ تَحْسُنُ مُخالَفَتُهُ المتبوعَ بتعريفٍ أوْ تَنْكِيرٍ، إلاَّ أنْ تَخْتَصَّ النَّكِرَةُ، /41ب/ وإنْ كانَ البدلُ بعضَ المتبوعِ أوْ مشتمِلاً عليهِ المتبوعُ لكونِهِ معنًى فيهِ أوِ اسمًا لِمَا يُلاَزِمُهُ غالبًا، تَبِعَ كُلَّ ضميرٍ، ولم يُضمَرْ هُوَ إلاَّ بِتَكَلُّفٍ، وسماعُهُ مَفْقُودٌ، ولاَ يَخْلُو في الأَعرَفِ بَدَلُ البعضِ ولاَ بَدَلُ الاشتمالِ مِنْ عائِدٍ إلى المُبْدَلِ مِنْهُ، إلاَّ أنْ يَقْتَرِنَ البَدَلُ بـ (إلاَّ). **41ب**

---

(1) يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دلَّ عليه دليل نحو قوله تعالى: { أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}سبأ11، أي دروعاً سابغات. واستغنى بصفات عن موصوفاتها، فجرت مجرى الجوامد ، نحو: دابة، وأبطح، وحسنة وسيئة. فهذه كلها صفات استغنى بها عن موصوفاتها. ينظر: المساعد 2/421–422.

(2) في الأصل(ولم)، التصحيح من التسهيل 172.

(3) أي لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا أن كان البدل كل من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، نحو قوله تعالى: { تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا } المائدة114. فأولنا بدل من الضمير المجرور باللام، وهو(نا) فإن لم تدل على الإحاطة امتنع نحو: رأيتك زيداً. شرح ابن عقيل 3/250.

(فصلٌ): الأكثرُ كونُ المُبْدَلِ مِنهُ في حُكمِ المُطَّرحِ، ويجبُ الاعتناءُ بِهِ ضميرًا لاَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ أوْ متَّصلاً بِهِ إنْ أُبدِلَ مِنهُ ظاهِرٌ. ويُبدَلُ الفِعْلُ مِنْ موافقِهِ معنًى، فَيَتَوَافَقَانِ في الإعرابِ[1]، ويُبدَلُ الاسمُ مِنْ مُباينِهِ على سبيلِ الإضرابِ عَنِ الأوَّلِ، لكونِ الثَّانِي أَحَقَّ مِنْهُ بالذِّكْرِ، فإنْ لَم يَكُنْ كذلكَ، فَهُوَ بَدَلُ غَلَطٍ أوْ نِسيَانٍ[2].

بابُ عطفِ البيان

42أ /42أ/ وَهُوَ التَّابِعُ المذكورُ لِيُوَضِّحَ متبوعَهُ لاَ غيرُ، و يُوافِقُهُ في الإفرادِ والتَّذكِيرِ وفروعِهِمَا، وفي التَّعريفِ وفي التَّنكيرِ أيضًا، خلافًا لِمَنِ التَزَمَ تعريفَهُ وتعريفَ متبوعِهِ، ولا يُشتَرَطُ كونُهُ أخَصَّ من المتبوعِ على الأصَحِّ، ويجوزُ الحُكْمُ عليهِ بالبدليَّةِ، إلاَّ إذا تَبِعَ مَا أُضيفتْ إليهِ صِفَةٌ مُعَرَّفةٌ باللاَّمِ، أو أُفرِدَ تابعًا لمنادًى، فإنَّهُ يُنصَبُ بَعْدَ المنصوبِ، و يُنصَبُ ويُرفَعُ بَعْدَ المَضْمُومِ، وَلَوْ كانَ بَدَلاً تَعيَّنَ ضَمُّهُ، إذِ البَدَلُ في حُكْمِ المستَقِلِّ، ولذلكَ قد يُعادُ مَعَهُ خافِضُ مَتبوعِهِ[3].

---

(1) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل كقوله تعالى: { وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً {68} يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ}الفرقان 68–69. فـ(يضاعف) بدل من (يلق) فإعرابه بإعرابه وهو الجزم.

(2) البدل المباين للمبدّل منهُ على قسمين: أحدهما ما يقصَدُ متبوعُهُ كما يقصَدُ هو ويسمَّى بدل الإضراب، وبدل البداء، وهو ظهور الصواب بعد خفائه، نحو: أكلتُ خبزًا لحمًا، قصدت أوّلاً: الإخبارَ بأنك أكلت خبزًا، ثم بدَا لكَ أنك تخبر أنك أكلت لحمًا أيضًا. الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يقصد البدل فقط، وإنما غلطَ المتكلم فذكر المبدل منه ويسمَّى بدل الغلط والنسيان نحو: رأيتُ رجلاً حمارًا. ينظر: شرح ابن عقيل 249/3.

(3) مثال المفرد بعد المنصوب: يا أخانا زيداً، وبعد المضموم: يا غلامُ بشرٌ، وبشراً. ولا يجوز أن يكون بشراً بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل. ينظر: شرح ابن عقيل 221/3–222.

بابُ المعطوفِ عطفِ النَّسقِ[1]

وَهُوَ التَّابعُ المُفْتَقِرُ إلى مُتبوعٍ مِنم الحروفِ الآتي ذِكرُها[2]، واتّصالُ المُتبعِ بِهِ واجبٌ، وإنْ فُصِلَ بينَهُمَا بظرفٍ، قُدِّرَ عامِلٌ على رأيٍ[3].

42ب /42ب/ فَمِنَ المُتبعاتِ(الواوُ)، وهيَ تُشرِّكُ في الحكمِ دونَ تَعرُّضٍ لِمُصاحَبةٍ ولاَ ترتيبٍ ، ولذلكَ يُعطَفُ بَهَا السابِقُ واللاَّحِقُ والمُقارِنُ[4]. و(الفاء) و (ثُمَّ) للتشريكِ والتَّرتيبِ[5]،

---

(1) هذه الترجمة للكوفيين، وترجمة سيبويه(باب الشركة). ينظر: الكتاب 421/1.

(2) ينظر: التسهيل 176.

(3) قد يفصل بين العاطف والمعطوف بأن لم يكن فعلاً، بظرف أو جارٍّ ومجرور، نحو: { وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ } النساء 58، { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ } الطلاق12. ينظر: المساعد 478/2.

(4) العطف بالواو على السابق نحو:{ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ } الحديد 26. وعلى اللاحق نحو: { كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ } الشورى3. وعلى المقارن أو المصاحب نحو: { فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ } العنكبوت15.

(5) ينظر: التسهيل 175،174، ومغني اللبيب 213،159،158.

وتختَصُّ (ثُمَّ) بالمُهْلَةِ، و(الفاءُ) بالتَّسبيبِ وبِعطفِ جُملةٍ لاَ عائِدَ فيها على جملةٍ وُصِلَ بِهَا[1]، وَرُبَّمَا أُشرِكَتِ(الواوُ) و(الفاءُ) في الحُكْمِ دونَ المعنَى إنْ فُهِمَ المُرَادُ[2].

و(حَتَّى) لتشريكِ بعضِ المتبوعِ في حُكْمِهِ تنبيهًا على مزيَّةٍ فيهِ[3].، و(لكن) للإثباتِ بَعْدَ النَّفي[4]، و(لاَ) تُناقِضُهَا[5]، و(بَلْ) بَعْدَ النَّفْيِ كـ لكن، وَبَعْدَ الإثباتِ لِجَعْلِ المتبوعِ في حُكْمِ المَسْكُوتِ عَنْهُ[6] منسوبًا حُكْمُهُ للتَّابِعِ[7].

ومنها: (أَمِ) الواردَةُ بَعْدَ همزةِ الاستفهامِ طلبًا للتَّعْيينِ، وبَعْدَ همزةِ التَّسويةِ وتُسَمَّى مُتَّصِلَةً [8]، وإنْ لَمْ تَستَوْفِ مَا ذُكِرَ فَهِيَ منفصلَةٌ ومعناهَا حينئذٍ الإضرابُ والاستفهامُ معًا[9]، معًا[9]، وَتَلِي كُلَّ كلامٍ.

43أ /43أ/ و(أوْ) للشَّكِّ في الخبرِ، والتخييرِ في الطَّلَبِ، والإباحَةِ في السائِغِ فِعْلُهُ وتَرْكُهُ، وتجيءُ للإضرابِ على رأيٍ.

و(إمَّا) المكرَّرَةُ جائيةٌ على الأصَحِّ لمعناهَا مِنَ الشَّكِّ أوِ التَّخييرِ أوِ الإبهامِ أوِ الإباحَةِ أوِ التَّنويعِ لاَ العَطْفِ، إذِ الوَاوُ قَبْلَهَا[10].

---

(1) مثال ذلك: الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ، والذي تقوم هندٌ فيغضبُ عمرو. ينظر: المساعد 448/2.

(2) قد تُحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: { فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } البقرة 184. أي فأفطر فعليه عدة من أيام أُخر. وكذلك الواو نحو: { تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ } الحشر 9. أي اعتقدوا الإيمان. ينظر: شرح ابن عقيل 242/3.

(3) وذلك بأن يكون واحداً من جمع، نحو: ضربتُ القوم حتى زيداً، وأن المعطوف بـ حتى لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو قوياً أو ضعيفاً. ينظر: المساعد 451/2–452.

(4) ينظر: التسهيل 177.

(5) ينظر: التسهيل 177.

(6) يعني بذلك الإضراب نحو: أضرب زيداً بل عمرو، وقام زيدٌ بل عمرو.

(7) أي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها. مغني اللبيب 152.

(8) سميت أم متصلة لأنها لا ستغنى ما قبلها عما بعدها.

(9) والمنفصلة أو المنقطعة ما سوى المتصلة وهي مالم يتقدمها لفظ الهمزة، وتقتضي إضراباً مع استفهام نحو:{ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ } الطور 35. وهي بتقدير بل والهمزة، أي بل خلقوا، ويكون الإضراب على جهة الإبطال، ومن الثاني: { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ } السجدة 3. فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار. المساعد 455/2.

(10) ينظر: التسهيل 176.

(فصلٌ): يَلزَمُ في الاختيارِ إعادةُ الجَارِّ مَعَ المعطوفِ على الضَّميرِ المجرورِ، خلافًا لبعضِ الكوفيينَ [1]، وإنْ تَبِعَ ضميرَ رَفْعٍ مُتَّصِلاً قَبُحَ ، إلاَّ بَعْدَ الفصلِ بتوكيدٍ أوْ مَا يَقُومُ مقامَهُ مَنْ فَصْلٍ قَبْلَ العَاطِفِ بفضلةٍ وبعدَهُ بـ(لاَ) [2].

ولاَ يُعطَفُ على عامِلَيْنِ مَا لَمْ يكونَا جُزءَي جُملةٍ جَارًّا أحدُهُمَا مُقدَّمٌ تابِعٌ معمُولُهُ على تابِعِ الآخَرِ، فيجيزُهُ الأخفشُ والفرَّاءُ[3].

43ب (فصلٌ): قَدْ يُحذَفُ العاطِفُ أوْ مَا عُطِفَ[4] /43ب/ عليهِ لقرينةٍ[5]، وَقَدْ يُؤَخَّرُ المعطوفُ عليهِ اضطرارًا[6].

---

(1) جعل جمهور النحاة إعادة الجار، إذا عطف على ضمير الجر، وجوباً نحو مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وبزيدٍ، وقد خالف ذلك الكوفيون، لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فمن النثر قراءة حمزة:{ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ } النساء 1. { وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } البقرة 217. عطفاً على الهاء المجرورة بالباء في الموضعين.

(2) ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره نحو: { قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ } الأنبياء 54. { لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا } المؤمنون 83. وجعل ابن مالك قمتُ وزيدٌ ضعيفاً. أو يفصل بلا النافية كقوله تعالى: { مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا } الأنعام 148. فـ(آبَاؤُنَا) معطوف على (نا) وجازَ ذلكَ للفصلِ بلاَ.

(3) أجاز الأخفش والفراء العطف على عاملين إن كان أحدهما جارّاً، وتصل المعطوف بالعاطف نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً. ينظر: المساعد 471/2.

(4) بعدها زيادة في الأصل: (أو عطف).

(5) قد تحذف الواو مع معطوفها نحو: { سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ } النحل 81. أي البرد. وجعل الزمخشري من حذف المعطوف عليه للدلالة عليه قوله تعالى: { أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ } الجاثية 31. التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تُتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم). شرح ابن عقيل 243/2.

(6) وقد قدَّم المعطوف على المعطوف عليه بالواو للضرورة نحو:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرق عليكِ ورحمةُ الله والسلامُ

فأخر المعطوف عليه وهو السلام على المعطوف وهو رحمة الله للضرورة.

بابُ المُنادى

وَهُوَ منصوبٌ بعامِلٍ لاَ يَظهَرُ، استغناءً عَنْهُ بحصولِ مَدلولِهِ، ولنيابَةِ الهمزةِ عنهُ في القُربِ، و(يَا) و (أَيَا) و(هَيَا) و (أَيْ) في البُعدِ حقيقةً أوْ حُكمًا، وفي القُرْبِ توكِيدًا، ولاَ يلزَمُ النَّائبُ إلاَّ اللهَ، واسمَ المشارِ إليهِ، والجنسَ، والمستغاثَ بهِ، والمندوبَ، ورُبَّما فارقَ اسمَ الجنسِ[1]. وقد يُحذَفُ المنادَى فيلزمُ(يَا) [2].

(فصلٌ): يُبْنَى المُنَادَى على مَا كانَ يُرفَعُ بِهِ[3] إنْ كانَ معرفَةً غيرَ عامِلٍ فِيمَا بَعْدَهُ ولاَ مُكَمَّلٍ قَبْلَ النِّداءِ بعطفِ نسقٍ، أو وَصْفٍ . ويَجُوزُ فَتْحُ ذِي الضَّمَّةِ إنْ كانَ عَلَمًا موصوفًا

44أ

(1) حذف حرف النداء مع اسم الجنس منه النحويون ولكن أجازهُ طائفة منهم لورود السماع به نحو قولهم: (أصبح ليل) أي يا ليلُ. (وأطرق كرا). أي يا كرُ. شرح ابن عقيل 257/3.

(2) قد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم(يا) فالأمر كقراءة الكسائي: { أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ } النمل 25. والدعاء نحو(يا لعنةُ الله والأقوام كلهم) والمعنى: يا قومُ، أ,(يا هؤلاء لعنة الله على...) ، المساعد 486/2.

(3) يرفع به، ما يرفع بالضم، نحو: يا زيد، وبالرفع بالألف نحو: يا زيدان، وبالواو، نحو: يا زيدون.

بابنٍ مُضَافٍ إلى عَلَمٍ، ويُحذَفُ في غيرِ النداءِ تنوينُهُ لفظًا إلاَّ في الضَّرُورَةِ، وأَلِفُ الابنِ/44أ/ في الحالَيْنِ خَطًّا [1].

والوَصْفُ بالابنَةِ كالوَصْفُ بالابْنِ، وفي الوَصفِ ببنتٍ في غيرِ النِّداءِ وجهانِ[2].

(فصلٌ): لاَ يُباشِرُ النِّداءُ غالبًا ذا الألِفِ واللاَّمِ، بَلْ تُوصَفُ بِمَصْحُوبِهِمَا الجنسيِّ مرفوعًا، أوْ باسمِ إشارةٍ(أَيٌّ) مُناداةً مَضْمُومَةً موصُولَةً بـ(هَا) التَّنْبِيهِ[3]. وَقِيلَ: (يَا اللَّهُ)و(يا أَللُّهُ[4]) و(اللَّهُمَّ) بتعويضِ الميمِ مِنْ(يَا)، وَرُبَّمَا اجتمعَا في الضَّرُورَةِ [5].

(فصلٌ): إنْ كانَ تابِعُ المنادَى مضافًا عاريًا مِنَ الألِفِ واللاَّمِ وَجَبَ نصبُهُ مطلقًا، وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ وتَبِعَ منصوبًا نُصِبَ، وإنْ تَبِعَ مضمُومًا رُفِعَ حَمْلاً على اللَّفظِ ، ونُصِبَ حَمْلاً على المَوْضِعِ، إلاَّ البدَلَ والمنسوقَ العارِي مِنَ الألفِ واللاَّم، فَحُكْمُهُمَا تابِعَيْنِ حُكْمُهُمَا
44 ب مُسْتَقِلَّيْنِ بالنِّدَاءِ. ولاَ يَتبَعُ(أيًّا) غيرُ وَصْفِهَا المذكُورِ، واسمُ الإشارةِ كـ(أيٍّ) /44ب/ في الوَصْفِ، وكغيرِهَا في غيرِهِ، وتابِعُ التابِعِ مَحْمُولٌ على اللَّفظِ لاَ غيرُ [6].

(فصلٌ): إضافَةُ المنادَى إلى المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ كإضافَةِ غيرِهِ، إلاَّ يَا ابْنَ أُمِّ و يَا ابْنَ عَمِّ، فاستعمالُهُمَا بفتحِ الميمِ، أوْ كسرِهَا دونَ الياءِ ، وَرُبَّمَا ثَبَتَتْ أوْ قُلِبَتْ أَلِفًا[7].

(فصلٌ): تاءُ(يَا أَبَتِ) عِوَضٌ مِنْ ياءِ المُتَكَلِّمِ، تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ويُوقَفُ عليهَا تاءً أوْ هاءً وكذلكَ تُكتَبُ[8].

---

(1) ينظر التسهيل 180.

(2) ينظر التسهيل 180.

(3) لا يقال: يا غلام، وأخرج بالجنسي نحو: الفرزدق والحارث والصعق مما آل فيه للمح الصفة أو الغلبة، فلا يقال: يا أيها الفرزدق و لا يوصف بنحو: الزيدينِ والزَّيدينَ، فلا يقال: يا أيها الزيدان، ولا أيُّها الزيدون، ومثال الجائز: يا أيها الرجل، ومثال الموصول: { وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ } الحجر 6. ومثال اسم الإشارة قول طرفة: ألا أيُّهذا الزاجري .....

ينظر: المساعد 2/502–504.

(4) يعني بقطع الهمزة ووصلها.

(5) الأكثر في نداء الاسم الشريف: اللهم، دون يا الله. والميم المشدَّدة زائدة عند البصريين وهي عوض من حرف النداء، وقال الكوفيون: هي بقية : أمَّنا بخير. ولا يستعمل اللهم في غير النداء، وشذ في الاضطرار – وهذا قول البصريين – يا اللهم. المساعد 1–509–511.

(6) ينظر التسهيل 181–182.

(7) أي تثبت ياء المتكلم نحو قوله: يا ابن أمِّي...أو تقلب ألفاً نحو: يا ابنة عمّا... ينظر: المساعد 2/521.

(8) قرئ بالفتح والكسر في السبعة، بالإشارة أكثرهم على الكسر، ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء وكتبها هاء دون ذلكن وبالتاء وقف عليها في السبعة، وبعضهم بالهاء، وكلاهما صحيح فصيح. المساعد 2/522.

بابُ المستغاثِ بهِ والمتعجَّبِ مِنهُ

تَجُرُّ اللاَّمُ مفتوحةً المنادَى المتعجَّبَ مِنْهُ والمستغاثَ بِهِ، وَمَكْسُورَةً المعطوفَ عليهِ غيرَ مُعادٍ مَعَهُ(يَا) والمستغاثَ مِنْ أجلِهِ[1] وإنْ وَلِيَتْ(يَا) مكسورةً ، فالمنادَى محذوفٌ، ويُعاقِبُ لاَمَ
45أ المستغاثِ بِهِ أَلِفٌ تَلِي/45أ/ آخِرَهُ كَأَلِفِ المندُوبِ[2].

(1) تُكْسرُ اللاَّمُ مَعَ المعطوفِ غيرِ المعادِ مَعَهُ يا، نحو: يَا لزيد ولعمروٍ، وليس ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف، بل يجوز: يا لزيدٍ وعمروٍ، ومع المستغاث مرة من أجله نحو: (يا للكهول وللشبّان للعجب). المساعد 2/526–527.

(2) وعلى ذلك جاء عن العرب الوجهان في : يا للعجب، ويا لَلماء، ويا لَلدواهي، ففتح اللام على جعله بمنزل المستغاث، وكسرها على حذف المستغاث، وتعاقبها ألف كألف الندبة، فيدخل في المستغاث والمتعجب منه بدل اللام وألف في آخر الكلمة، ومنه :

حتى يقولَ النَّاسُ مِمَّا رأوا يا عجبًا للميتِ النَّاشِرِ

فأدخل ألفًا كألف الندبة في آخر المستغاث والمتعجب منه بدل اللام في قوله (عجباً). المساعد 2/531–532.

بابُ أسماءٍ لم تُستَعملْ في غيرِ النِّداءِ

وَهِيَ: (هَنَاهُ[1]) ، وَ (فُلُ) ، وَ (فُلَهُ) و الموزونُ بـ(فُعَلٍ) في سَبَّ المُذَكَّرِ، وبـ(فَعَالِ) مكسورًا في سَبِّ المُؤنَّثِ، ورُبَّمَا اضْطُرَّ لاستعمالِ بَعْضِهَا غيرَ مُنادى[2].

(1) يا هناهُ بالكسر والضم، فالكسر لالتقاء الساكنين، والضم تشبيهاً بها الضمير. المساعد 523/2.

(2) هذه الأسماء لم تستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مجرورة، ولا نحو ذلك، بل لم تستعمل إلا في النداء، فَفُلُ وفُلَةُ كنايتان عن العلم العاقل، فهما بمعنى فلان وفلانة. والمعدول إلى فُعَل في سب المذكر، نحو: يا فُسَقُ ويا خُبَثُ عدلاً عن فاسق وخبيث. والى فعالِ مبنياً على الكسر في سب المؤنث نحو: يا فاسقِ ويا خباثِ أي يا فاسقة ويا خبيثة. وقد يستعمل بعضها في غير النداء، ضرورة نحو:(في لجنة امسك فلاناً عن فُلِ،(والى بيتٍ قعيدته لَكاع). ينظر: المساعد 544/2–545.

بَابُ النُّدْبَةِ

المندوبُ: هوَ المدعُوُّ بأشهَرِ أَسمائِهِ مقرونًا بـ(يَا) أوْ (وَا) تفجُّعًا عليهِ، ويُساوِي المنادَى في أحكامِهِ وأقسامِهِ، إلاَّ أَنَّهُ لاَ يكونُ نَكِرَةً ولاَ مُبهَمًا غيرَ (مَنِ) المَوْصُولَةِ بمُعيَّنٍ، كـ : مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمٍ ، ويَلْحَقُ جَوَازًا آخِرَ مَا تَمَّ بِهِ أَلِفٌ، يُفْتَحُ لأَجْلِهَا مَا تَلِيهِ، ويُحْذَفُ إنْ كانَ أَلِفًا أوْ تَنْوِينًا، أوْ ياءً ساكنةً أُضِيفَ إليهَا المَنْدُوبُ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، وتُفتَحُ في الآخِرِ[1].

45ب (فَصلٌ): وتُقْلَبُ أَلِفُ النُّدْبَةِ ياءً إنْ وَلِيَتْ/45ب/ كافَ مُؤنَّثٍ، و واوًا إنْ وَلِيَتْ هاءَ غائِبٍ أوْ ميمَ جَمْعٍ، مخافةَ اللَّبسِ، ولاَ تَلْحَقُ نَعْتَ المَندُوبِ، خِلاَفًا ليونُسَ[2].

---

(1) يلحقُ جوازًا آخِرَ مَا تَمَّ بِهِ أَلِفٌ، فيجوزُ: وازيدُ، و وَازيدَا، يُفْتَحُ لأَجْلِهَا مَا تليهِ ، نحو قولِكَ في: يا زيدُ: يا زيداهُ، وفي عبدِ الملكِ: يا عبدَ الملكاهُ ، ويحذفُ إنْ كانَ ألفًا ، نحو: وَا مُوساهُ ، أو تنوينًا ، نحو: وَا غلامَ زيداهُ أو ياءً ساكنةً مضافًا إليهَا المندوبُ ، نحو: وا غلامَاهُ، تريدُ : وا غلامِي؛ وهذا مذهبُ المبرد، وأوجبَ سيبويهِ إثباتِ الياءِ ، فتقول عندَهُ في لغةِ مَنْ سَكَّنَ، فقال: يا غلامِي: وا غلامياهُ . وقد تُفْتَحُ الياءُ، فيقالُ : واغلامياهُ. المساعد 536/2–537.

(2) ينظر: التسهيل 185،186، والمساعد 540/2–541.

بابُ التَّرْخيمِ

المُنادَى المَضْمُومُ لَفْظًا أوْ تقديرًا إنْ كانَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ، أوْ عَلَمًا زائِدًا على ثلاثةِ أَحرُفٍ، جازَ ترخيمُهُ بحذفِ ثانِي اللَّفْظَيْنِ إنْ كانَ مُرَكَّبًا، وإلاَّ فبحَذْفِ آخِرِهِ مصحوبًا بِمَا قَبْلَهُ إنْ كانَ حرفَ لينٍ زائدًا مسبوقًا بحركةٍ تُجانِسُهُ لفظًا أوْ تقديرًا ، وبأكثرَ مِنْ حَرْفَيْنِ، وإلاَّ فغيرُ مصحوبٍ، وترخيمُ المضافِ والثلاثيِّ جائزٌ عندَ الكوفيينَ ، وبعضُ العربِ يُرَخِّمُ الجملةَ بحذفِ عجزِهَا[1].

(فَصلٌ): الأعرَفُ كونُ المحذوفِ منويَّ الثُّبوتِ، فَلاَ يُغَيَّرُ مَا قبلَهُ غالبًا، ورُبَّما قُدِّرَ الباقي مُستَقلاًّ إنْ لَمْ يكُنِ المحذوفُ هاءَ تأنيثٍ فارِقَةً،/46أ/فيُضَمُّ مَا قَبْلَ المحذوفِ لَفْظًا إنْ كانَ صحيحًا، وتقديرًا إنْ كانَ مُعتَلاًّ، وإنْ كانَ ياءً أوْ واوًا قُلِبَ ألِفًا بَعْدَ فتحةٍ، وهمزَةً بَعْدَ ألِفٍ

46أ

(1) يجوزُ ترخيمُ الجملةِ ، وفاقًا لسيبويهِ، والنحويونَ متفقونَ على مَنْعِ ترخيمِ العَلَمِ المُرَكَّبِ تركيبَ إسنادٍ، وَنَصَّ سيبويهِ في بابِ التَّرخيمِ على المَنْعِ ، قال: الحكايةُ لاَ تُرَخَّمُ. وَمَّثَل بِتَأَبَّطَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُه ُ. ونَصَّ في النَّسبِ على أَنْ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُرَخِّمُهُ فيقولُ : يَا تَأَبَّطَ . المساعد 533/2.

زائدةٍ، وإنْ كانَ واوًا بَعْدَ ضَمَّةٍ أُبْدِلَتِ الوَاوُ ياءً والضَّمَّةُ كَسْرَةً ، فَإِنْ أَدَّى تَقْديرُ الاستقلالِ إلى قَلْبٍ أوْ وَزْنٍ لاَ نَظيرَ لَهُ، وَجَبَ الرُّجوعُ إلى الوَجْهِ الَّذي يُنوَى فيهِ المحذوفُ على رأيٍ[1].

(فَصلٌ) : رُبَّما قُدِّرَ حذفُ تاءِ التَّأنيثِ للتَّرخِيمِ ، فأُقحِمَتْ مَفْتُوحَةً تنبيهًا على وقوعِهَا مَوقِعَ المفتوحِ ، والأَجودُ في المُرَخَّمِ بحذفِهَا الوقفُ عليهِ بهاءِ السِّكتِ، وقد يُغْنِي عَنْهَا في الشِّعرِ أَلِفُ الإطلاقِ، وَتَرْخِيمُ غيرِ المُنادَى ، والمُنادَى غيرِ المُسْتَوْفِي للشُّرُوطِ مُمْتَنِعٌ إلاَّ في الضَّرُورَةِ [2].

بابُ الاختصاصِ والنَّصْبِ على المَدْحِ والذَّمِّ والتَّرَحُّمِ

46ب إذا قَصَدَ المُتَكَلِّمُ بَعْدَ ضميرِهِ، تأكيدَ اختصاصِهِ بالحُكْمِ/46ب/ مُفْتَخِرًا أوْ مُتَصَاغِرًا أَوْلاَهُ(أيًّا) أوْ مَا يقومُ مقامَهَا مُعْطِيهَا مَالَهَا في النِّداءِ إلاَّ حَرْفَهُ ، ولاَ يَعنِي بِهَا إلاَّ نفسَهُ ومشارِكَهُ في الضَّميرِ، ويقومُ مقامَ(أيٍّ) منصوبًا اسمٌ دالٌّ على مفهومِ الضَّميرِ معَرَّفٌ باللاَّمِ أوِ الإضافَةِ، وَرُبَّمَا كانَ عَلَمًا، وَقَدْ يَلِي هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطَبٍ[3]، وإنْ وَلِيَ غائبًا [4] فليسَ مِنْ هذا البابِ، لَكِنْ يَجُوزُ نَصْبُهُ على المَدْحِ أوِ الذَّمِّ أوِ التَّرَحُّمِ بِفِعْلٍ لاَ يَظْهَرُ، وَيُلْتَزَمُ تَعْريفُهُ غالبًا[5].

---

(1) ينظر: التسهيل 189.

(2) ينظر: التسهيل 189.

(3) ينظر: التسهيل 191.

(4) ينظر: الهمع 32/3.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 18،19/2.

بابُ النَّفْيِ العَامِّ

(لاَ) النَّافيةُ للجنسِ مُجرَّدةً أوْ مُقْتَرِنَةً بِهَمْزَةِ استفهامٍ أوْ عَرْضٍ أوْ تَمَنٍّ تَنْصِبُ الاسمَ المجرَّدَ، وهُوَ نَكِرَةٌ تحقيقًا أوْ تشبيهًا، عامِلٌ فيمَا بَعْدَهُ بإضافةٍ أوْ غيرِهَا، فإنْ لَمْ يَعْمَلْ بُنِيَ
47أ على الأصَحِّ، لِتَضَمُّنِهِ معنَى حرفِ الاستغراقِ[1]، وأُلْزِمَ الياءَ والنونَ في/47أ/ التَّثنيَةِ وجمعِ المذكرِ السَّالمِ والكسرَةَ والتنوينَ في الجمعِ بالألفِ والتاءِ، والفَتْحَةَ بِلاَ تنوينٍ في غيرِ ذلكَ [2].

وإنْ فُصِلَ أوْ كانَ معرفَةً غيرَ مُشَبَّهٍ بِنَكِرَةٍ رُفِعَ بالابتداءِ، ولَزِمَ عندَ غيرِ أَبِي العَبَّاسِ العطفَ بِتَكَرُّرِ(لاَ) ، وقالُوا: (لاَ نَوْلُكَ أنْ تَفْعَلَ[3]) برَفعٍ لِتَعْرِيفِهِ، وبغيرِ تكرارٍ لِتَأْوِيلِهِ بـ: يَنْبَغِي لَكَ[4]، وَقَدْ نَصَبُوا بِهَا المُثَنَّى والأَبَ والأَخَ مُضَافاتٍ إلى معارِفَ أُقْحِمَ مَعَهَا لامُ الجَرِّ،

(1) المقصودُ بحرفِ الاستغراقِ حرفُ الجَرِّ (مِنْ). ينظر: التسهيل 67،69.

(2) ينظر: التسهيل 67–68، والمساعد 342/2–343.

(3) الكتاب 302/2 ، ومغني اللبيب 319.

(4) ينظر: التسهيل 68، والمساعد 346/1.

ليَثْبُتَ بالفَصْلِ شَبَهُ التَّكِرَةِ ، وَقَدْ تُحْذَفُ اللاَّمُ اضطرارًا، ويُمْنَعُ الفَصْلُ قَبْلَها وإنْ كانَ ظَرْفًا خِلاَفًا لِيُونُسَ [1].

(فَصلٌ): يَجُوزُ بقاءُ اسمِ (لاَ) المَبْنِيِّ ورَفعُهُ إنْ عُطِفَ عليهِ بالواوِ مِثْلُهُ في صَلاَحيَّةِ البنَاءِ مُعَادًا مَعَهُ(لاَ) ، ولِلْمَعْطُوفِ في حِالِ البَقَاءِ النَّصْبُ، وفي الحالَيْنِ البناءُ والرَّفعُ، وإنْ لَمْ تُعَدْ (لاَ) لَزِمَ البقاءُ، وإعرابُ المعطوفِ بالوجهينِ، وَصِفَةُ المَبْنِيِّ المُفْرَدَةُ كالمعطوفِ عليهِ بإعادةِ (لاَ) وإنِ اتَّصَلَتْ /47ب/ وكالمعطوفِ بغيرِ إعادَتِهَا إنِ انْفَصَلَتْ أوْ كانَتْ غيرَ مفرَدَةٍ مطلقًا، والمعطوفُ غيرُ المُساوِي في صلاحيَّةِ البِناءِ إنْ قَبِلَ عَمَلَ(لاَ) كالمُساوِي، إلاَّ في البناءِ، وإنْ لَمْ يقبَلْ فَحُكْمُهُ في العطفِ حُكْمُهُ في الاستقلالِ ، وإنْ كُرِّرَ اسمُ (لاَ) المَبْنِيُّ دونَ فَصْلٍ جازَ بناءُ الثَّاني ونَصْبُهُ[2]. **47ب**

(فَصلٌ): شُبِّهَتْ (لاَ) المذكورةُ بـ(إنَّ) ، فعمِلَتْ عَمَلَهَا واستحقَّتْ بَعْدَ اسْمِهَا خبرًا كَخَبَرِهَا ، وَ وُرُودُهُ غيرَ ظرفٍ قليلٌ، وغَلَّبَ حَذْفَهُ الحجازيُّونَ وَالْتَزَمَهُ التَّميميُّونَ [3]، وَرُبَّمَا حُذِفَ الاسمُ وأُبْقِيَ الخَبَرُ[4]، وإنْ دَخَلَتْ على مَصْدَرٍ نابَ عَنْ فِعلِهِ لَمْ تُؤَثِّرْ فيهِ.

---

(1) الكتاب 276/2، و ينظر: التسهيل 67،68.

(2) إذا كُرِّرَ اسمُ لاَ المبنيُّ دونَ فصلٍ جازَ بناءُ الثَّاني لتركيبِهِ مَعَ الأوَّلِ كَمَا رُكِّبَ الموصوفُ والصِّفَةُ، ويجوزُ أيضًا نصبُهُ وَرَفْعُهُ. المساعد 350/2.

(3) أكثرُ مَا يحذفُهُ الحجازيُّونَ مَعَ إلاَّ، نحو: لا إلَهَ إلاَّ اللهُ . ومِنْ حَذْفِهِ دونَهَا: لاَ ضَرَرَ ولاَ ضِرَارَ. ويُوجِبُ التَّميميُّونَ والطائيُّونَ حذفَ الخَبَرِ المعلومِ . المساعد 341/1.

(4) ورُبَّما حُذِفَ اسمُ لاَ وأُبْقِيَ خبرُهَا، نحو: لاَ عليكَ ، قالَ سيبويهِ : وإنَّمَا يريدُ: لاَ بأسَ عليكَ، ولاَ شيءَ عليكَ . المساعد 341/1.

بَابُ التَّحذيرِ والإغراءِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِمَا

يُضْمَرُ لزومًا في التَّحذِيرِ(اتَّقِ) أوْ شِبْهُهَا ناصِبَةً لِلْمَحْذُورِ مُكَرَّرًا في الغَالِبِ، أوْ معطوفًا بالواوِ على المَحْذُورِ إنْ ذُكِرَ، ولاَ يَكُونُ/48أ/ إلاَّ ضميرًا مُنْفَصِلاً لِمُخَاطَبٍ، وَرُبَّمَا كانَ لِمُتَكَلِّمٍ أوْ غائِبٍ أوْ بعضِ مَا يُلاَبِسُ المُخَاطَبَ مُضَافًا إلى ضَمِيرِهِ ، ولاَ تُحْذَفُ الواوُ بَعْدَ (إيَّاكَ) إلاَّ والمَحْذُورُ مَجْرُورٌ بـ(مِنْ)، وتَقْدِيرُهَا مَعَ(أنْ يَفْعَلَ) كافٍ، وَرُبَّمَا حُمِلَ على(أنْ يَفْعَلَ) مصدرٌ صَرِيحٌ ، أوْ أُضْمِرَ مَعَهُ ناصِبٌ آخَرُ[1]. 48أ

وَإظهَارُ النَّاصِبِ جائِزٌ إنْ كانَ المَنْصُوبُ غيرَ(إيَّاكَ) دونَ عطفٍ ولاَ تَكْرَارٍ[2].

(فَصلٌ) : وكإضمارِ(اتَّقِ) في التَّحذيرِ يُضْمَرُ في الإغراءِ(الْزَمْ) وشِبْهُهَا ناصِبَةً للمُغْرَى بِهِ مُكَرَّرًا أوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ غالِبًا[3].

(فَصلٌ): أُلْحِقَ بالتَّحذِيرِ والإغراءِ في التزامِ إضمارِ النَّاصِبِ أمثالٌ ، وغيرُ أمثالٍ ، يُقدَّرُ مَعَ كلٍّ مِنْهَا ناصِبٌ لائِقٌ بِمَعْنَاهُ، والأَجْوَدُ أنْ لاَ يُقاسَ على مَا كانَ مِنْهَا استفهَامًا أوْ خَبَرًا [1].

---

(1) الناصبُ الآخرُ نحو: إيَّاكَ الشرَّ، فليسَ (لشرَّ) منصوبًا بـ إيَّاكَ، بَلْ بعاملٍ آخرَ تقديرُهُ: جَنِّبْ نفسَكَ الشَّرَّ.

(2) فتقول: الْزَمِ العَهْدَ. وهذا دونَ عطفٍ ولاَ تَكرَارٍ.

(3) كإضمار إتَّقِ في التحذيرِ ، يُضْمَرُ في الإغراءِ(الْزَمْ) أوْ شِبْهُهُ ، نحو :(احْفَظْ) ناصبًا لِلْمُغرَى بِهِ مُكَرَّرًا ، نحو: الخِلَّةَ الخِلَّةَ، أوْ معطوفًا عليهِ ، نحو: الأهْلَ والوَلَدَ.

بابُ أَبنيَةِ الأَفعالِ وَمَعَانِيهَا

48ب /48ب/ لِمَاضِيهَا مُسَمَّى الفاعِلَ مُجرَّدًا عَنِ الزَّوائِدِ(فَعُلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَلَ) و (فَعْلَلَ)[2].

فَوَضْعُ (فَعُلَ) غالبًا للغرائِزِ والتَّأثيراتِ الثابتَةِ وَبَعْضِ الأَلْوَانِ، وَلَمْ يَجِئْ مُضَاعَفًا إلاَّ(لَبَّ) وذَمَّ)، ولاَ يائيَّ العينِ أوْ اللاَّمِ إلاَّ مَحْمُولاً على (نَعِمَ)، ولاَ مُتعدِّيًا إلاَّ رَحُبَكُمُ الدُّخُولُ[3]، ولاَ غيرَ مضمومِ العينِ في المضارَعَةِ إلاَّ نحوَ: كُدْتَ تَكَادُ، وفيهِ نَظَرٌ[4].

واسمُ مَنْ فَعَلَ[5] منهُ على فَعِيلٍ أوْ فَعْلٍ، وَقَدْ يَجيءُ على فَعَلٍ وفَعِلٍ و فِعْلٍ و فَعُلٍ وَ فَعُولٍ وفُعُلٍ وأفْعَلَ وفَعَالٍ وفاعِلٍ، ويَخْلُفُ للمبالغَةِ فُعَالٌ فَعِيلاً، وَرُبَّمَا شُدِّدَ إنْ كانَ أَبْلَغَ[6].

(فَصْلٌ): يَخْلُفُ كَسْرُ عَينِ(فَعِلَ) الفَتْحُ في مضارِعِ غيرِ(وَمِقَ) و (وَفِقَ) و(وَرِثَ) و(وَرِعَ) و (وَرِمَ) و(وَرِيَ)، و(وَلِيَ) إلاَّ يَحْسَبُ ويَيْئَسُ ويَبْئَسُ، وَيَنْعَمُ ، فَفِيهِنَّ وَجْهَانِ ، وَرُبَّمَا
49أ قِيلَ يَنْعِمُ وَيَبْئِسُ.ولزُومُهُ أكثرُ من تعدِّيهِ ، فلذلكَ وُضِعَ غالبًا لِلْعِلَلِ والأَعْرَاضِ/49أ/

---

(1) الأمثالُ نحو: كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا، وامرأً ونفسَهُ، والكلابَ على البقرِ، فَيُقَدَّرُ مَعَ الأَوَّلِ : أَعْطِنِي كِلَيْهما وتمرًا، وفي الثاني دَعْ امرأً ونفسَهُ، وَمَعَ الثالثِ : أَرْسِلِ الكلابَ على البَقَرِ. ولا يُقاسُ على شيءٍ مِنْ ذلكَ . المساعد 2/576–578.

(2) ينظر: التسهيل 195، وشرح الشافية للرضي 67/1، و المساعد 585/2، والهمع 20/6.

(3) اللسان(رحب)، وشرح الشافية للرضي 75/1، ومغني اللبيب 674.

(4) ينظر: التسهيل 195، وشرح الشافية للرضي 67/1، و المساعد 2/585–587، والهمع 20،22/6.

(5) يريدُ بذلكَ اسمَ الفاعِلِ.

(6) ينظر: التسهيل 195، و المساعد 2/587–588.

وأَضْدَادِهَا ، ولِكِبَرِ الأَعضاءِ وألوانِهَا، وَقَدْ يَجِيءُ لبعضِ الألوانِ مُطلقًا، ولِلْنِيَابَةِ عَنْ (فَعُلَ) [1].

واسمُ مَنْ فَعَلَ مِنْ لاَزِمِهِ على فَعِلٍ أو فَعْلانَ أو أَفْعَلَ أوْ فَعُلٍ، وَمِنْ مُتَعَدِّيهِ، و فَعَلَ مُطْلَقًا على فاعِلٍ[2]. ونحوُ مريضٍ وضاحِكٍ وَخَفِيفٍ وَبَيِّنٍ وَمُرٍّ وحُلْوٍ وأَشْيَبَ، مَحْمُولٌ على غيرِهِ أوْ نادِرٌ.

(فَصلٌ) : لِفَعَلَ تَعَدٍّ وَلُزُومٌ، ومِنْ مَعَانِيهِ غَلَبَةُ المُفَاعِلِ[3] مطلقًا[4] ، والنِّيابَةُ عَنْ (فَعُلَ) (فَعُلَ) في المضاعَفِ والمُعتَلِّ باليَاءِ ، واطَّرَدَ صَوْغُهُ مِنْ أَسماءِ الأَعيانِ لِلْنَيْلِ مِنْهَا أوْ بِهَا أوْ إطعامِ مَطعُومٍ مِنْهَا، ولاَ تُفْتَحُ عَيْنُهُ[5] إنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ أوِ اللاَّمُ حَلْقِيَّةً في مضارِعِ غيرِ(أَبَى) و و (وَذَرَ)، بَلْ تُكْسَرُ أوْ تُضَمُّ تخييرًا إنْ لَمْ يَشْتَهِرْ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ، أو يُلتَزَمُ لِسَبَبٍ كالْتِزَامِ الكَسْرِ فيمَا فَاؤُهُ واوٌ، وَفِيمَا عَيْنُهُ أوْ لاَمُهُ ياءٌ وليسَ أحدُهُمَا حَلْقِيًّا، وفي المضاعَفِ اللاَّزِمِ غيرِ
49ب المحفوظِ ضَمُّهُ، وكالتزَامِ الضَّمِّ في المضاعَفِ/49ب/ المُتعدِّي غيرِ المحفوظِ كَسْرُهُ، وَفِيمَا لِغلَبَةِ المُفاعِلِ خاليًا مِنْ مُلْزِمِ الكَسْرِ، ولاَ تأثيرَ لِحَلْقِيٍّ فِيمَا ضُوعِفَ أوْ صِيغَ لغلَبَةِ المُفاعِلِ، خِلاَفًا للكسائيِّ في هذا.

وَقَدْ يَجِيءُ ذُو الحَلْقِيِّ بِضَمٍّ أوْ كَسْرٍ [6]، وَرُبَّمَا حُرِّكَتْ عَيْنُهُ مُطْلَقًا كمضارِعِ نَبَغَ.

(فَصلٌ): يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ مضارِعِ (فَعْلَلَ) وجميعِ أَمْثِلَةِ المزيدِ فيهِ إلاَّ مَا زِيدَ أوَّلُهُ تاءً [7]، ويُضَمُّ أوَّلُ المضارِعِ إنْ كانَ ماضِيُهُ رُباعيًّا، وإلاَّ فُتِحَ[8]؛ ويَكسِرُهُ غيرُ الحِجَازِيِّينَ، إنْ لَمْ

---

(1) ينظر: التسهيل 195–196، و المساعد 2/588–590.

(2) ينظر: التسهيل 196، و المساعد 2/590–591.

(3) يريد بالمفاعِلِ: المقابلَ ، نحو: شاعرَنِي فشعرتُهُ، وكاتَبَنِي فكتبتُهُ، أي قابلَ شعرَهُ بشعرِي وكتابتُهُ بكتابَتِي، فكُنتُ أَشْعَرَ مِنْهُ وأَكْتَبَ.

(4)(مطلقًا) ساقطة من س .

(5) في س : ولا فتح عين مضارعه.

(6) قَدْ يَجِيءُ ذُو الحَلْقِيِّ بضمٍّ ، نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ ، وساءَ يسُوءُ، وَبِكَسْرٍ ، نحو: نَزَعَ يَنْزِعُ وجاءَ يَجِيءُ .

(7) نحو: يُدَحْرِجُ ويَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِجُ، وَخَرَجَ بمضارِعِ : تَعَلَّمَ وتَدَحْرَجَ ونحوِهِمَا، فإنَّهُ بالفَتْحِ نحو: يَتَعَلَّمُ، ويَتَدَحْرَجُ.

(8) وَيُضَمُّ أَوَّلُ المضارِعِ إنْ كانَ ماضِيُهُ رباعيًّا، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ. وإلاَّ فُتِحَ أي فُتِحَ أوَّلُ المضارِعِ ، نحو: يَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ.

لَمْ يكُنْ ياءً وكُسِرَ ثانِي الماضِي أوْ زِيدَ أوَّلُهُ تاءً، أو همزةَ وصلٍ[1]؛ وكَسَرُوهُ في مضارِعِ(أبَى) ، ونحوِ (وَجِلَ) مطلقًا[2].

(فَصلٌ): مِنْ أَمثلَةِ المَزِيدِ فيهِ(أفْعَلَ)، وهِيَ للتَّعدِيَةِ أوْ بُلُوغِ عَدَدٍ أوْ زمانٍ أوْ مكانٍ ، أوْ للظهورِ بمعنًى للفاعِلِ أو لِسَبَبِيِّهِ، أوْ لِعَيْنٍ مُستفادٍ وُجُودُهَا أوْ كَثْرَتُهَا، أوْ للتَّمْلِيكِ حقيقةً أوْ
50أ مَجَازًا أوْ للإعانةِ،/50أ/ أو لمصادفَةِ شيءٍ، أو لإلفائِهِ مُتَّصفًا بِمَا صِيغَ مِنهُ(أفْعَلَ)، أوْ لِلسَّلْبِ مطلقًا، أوْ للتَّعريضِ، أوْ لمطاوَعَةِ(فَعَلَ) أوْ(فَعَّلَ)، أو لِلنِّسْبَةِ إلى شيءٍ[3].

وَمِنْهَا: (فَعَّلَ)، وَهِيَ للتَّعدِيَةِ غالبًا، أوْ للتَّكثِيرِ، وتَجِيءُ أَيضًا للسَّلْبِ والتَّوَجُّهِ والتَّشَبُّهِ، ولِلنسبَةِ إلى شيءٍ، ولِمُوَافَقَةِ (تَفَعَّلَ)، وللتَّمليكِ حقيقةً أوْ مَجَازًا، وللصَّيرورَةِ ، ولِلاتِّخاذِ أوْ أَغْنَى عَنْهُ أوْ عَنْ (أَفْعَلَ) أو(تَفَعَّلَ) أَوْ وافَقَهُ [4].

و تَفَعَّلَ لمطاوَعَةِ(تَفَاعَلَ) أوِ(اسْتَفْعَلَ)، ولِلدخُولِ في شيءٍ، أوْ حَمْلِ شيءٍ بِحَسبِ مَا يَلِيقُ بِهِ، ولِلْعَمَلِ شيئًا فشيئًا[5].

و(فاعَلَ) لاقتسامِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ لفظًا، والاشتراكِ فيهِمَا معنًى، وقد تُرادِفُ(أفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(تَفاعَلَ)، وأَصْلُ(تَفاعَلَ) للاشتراكِ فيهِمَا[6] معنًى وفي الفاعليَّةِ لفظًا، وإنْ تَعَدَّى هوَ هوَ أوْ (فَعَّلَ) دونَ التاءِ إلى مَفْعُولَيْنِ، تَعدَّتْ مَعَهَا إلى واحدٍ، وإلاَّ لَزِمَ، وَتَجِيءُ لمطاوعةِ(فاعَلَ) مرادِفِ(أفْعَلَ)، وللظهورِ في صِفَةٍ مَا تخييلاً، وَقَدْ يُوافِقُ(أفْعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(افْتَعَلَ)، وَرُبَّمَا ساوَتْ هذهِ الخمسُ المُجَرَّدَ وَأَغْنَتْ عَنْهُ[7].

---

(1) وَيَكْسِرُهُ غيرُ الحجازيِّينَ مَا لَمْ يَكُنْ ياءً إنْ كُسِرَ ثاني الماضي وكانَتْ عينُ المضارعِ مفتوحَةً، فيقولون: إعْلَمُ ونِعْلَمُ وتِعْلَمُ، بكسرِ الهمزةِ والنُّونِ والتَّاءِ، ولاَ يفعلونَ ذلكَ في الياءِ. أوْ زِيدَ أوَّلُهُ تاءً وهيَ تاءُ المطاوَعَةِ أوْ شِبْهُهَا فيقولونَ : إتذكر وتِتكسر، بالكسرِ في غيرِ الياءِ، أوْ همزةَ وصلٍ، فيقولون: إنْطَلَق وإستخرج، بكسرِ الهمزةِ ، وكذا الباقي غيرُ الياءِ.

(2) ويكسرونَهُ في مضارِعِ أبَى، أي الَّذينَ يكسرونَ غيرَ الياءِ فيما سَبَقَ، يكسرونَ ذلكَ، والياء أيضًا في هذا، فيقولونَ : : بِئْبَى ، وكذا الباقي. وَوَجِلَ ونحوه، وهو ما فاؤُهُ واوٌ، ووزْنُهُ كوزنِهِ، وعينُ مضارعِهِ مفتوحةً نحو: وَجِعَ بِوْجَعُ، فيكسرونَ حروفَ المضارعَةِ كلَّهَا، فتنقلبُ الواوُ ياءً ، نحو: بِيْجَلُ و بِيْجَعُ، ومِنَ العربِ مَنْ يُبْدِلُ الواوَ ياءً مَعَ الفَتْحِ، فيقولون: يَيْجَلُ، وكذا الباقي.

(3) ينظر: التسهيل 198، وشرح الشافية للرضي 83/1، والمساعد 600/2–601.

(4) ينظر: التسهيل 198، وشرح الشافية للرضي 92/1، والمساعد 601/2، والهمع 23/6–24.

(5) ينظر: التسهيل 198–199، وشرح الشافية للرضي 104/1، والمساعد 602/2.

(6) أراد بذلك الفاعلية والمفعولية.

(7) ينظر: التسهيل 199، وشرح الشافية للرضي 96/1–99، والمساعد 602/2–604.

و(أَفْعَلَّ) و(افْعَالَّ) للألوانِ المُطْلقَةِ والمُقَيَّدَةِ، وَقَدْ يَجِيئانِ لِغَيْرِ ذلكَ [1].

50ب و(انْفَعَلَ) لِمُطَاوَعَةِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ/50ب/ الدّالِّ على تأثيرٍ، وَرُبَّمَا طاوَعَ (أَفْعَلَ) وساوَى المجرَّدَ، وتُسَاوِيهَا(افْتَعَلَ) وتُغْنِي عَنْها فيمَا فاؤُهُ نونٌ أوْ لاَمٌ أوْ راءٌ أوْ واوٌ أوْ ياءٌ أوْ همزةٌ[2]، وَتَجِيءُ (افْتَعَلَ) أيضًا للاتِّخَاذِ ومعنَى التَّفاعُلِ ، وللتسَبُّبِ في تحصيلِ الفِعْلِ[3].

وَ(اسْتَفْعَلَ) لِلْطلَبِ والإِلْفَاءِ المنسوبِ لِـ(أَفْعَلَ)، وَلِلاتِّخاذِ، وللصيرورَةِ، ولِلْعَمَلِ شيئًا فشيئًا، وَتُساوِي هيَ و(افْتَعَلَ) المجرَّدَ ويُغْنِيَانِ عَنْهُ[4].

وَ(افْعَوْعَلَ) لِلْمبالَغَةِ[5].

وَ(افْعَوَّلَ) بِنَاءٌ مُقْتَضَبٌ[6]، وَأَمَّا(فَوْعَلَ) وَ(فَعْوَلَ) وَ(فَيْعَلَ) و(فَعْلَى) فَمُلْحَقَاتٌ بِـ(فَعْلَلَ)، وَرُبَّمَا جاءَ المُلْحَقُ على (فَعْنَلَ) وَ(فَنْعَلَ) وَ(فَعْيَلَ) [7].

وتَلْحَقُ التَّاءُ المُتَعَدِّيَ مِنْهَا لِلإِلْحاقِ بِـ(تَفَعْلَلَ)، وَهُوَ و(افْعَنْلَلَ) لِمُطاوَعَةِ(فَعْلَلَ) تحقيقًا أوْ تقديرًا ، وَأُلْحِقَ بِـ(افْعَنْلَلَ) (افْعَنْلَى) و(افْعَنْلاَء).

وَ(افْعَلَلَّ) بِنَاءٌ مُقْتَضَبٌ، وَنِسْبَتُهُ مِنْ(فَعْلَلَ) نِسْبَةُ(افْعَلَّ) مِنْ(فَعَلَ) [8].

(فَصلٌ): كُلُّ هذِهِ الأَمثلةِ للتعدِيَةِ قابِلٌ إلاَّ(افْعَلَلَّ [9]) و(افْعَلَّ[10]) و (افْعَالَّ[11]) و

51أ (افْعَوْعَلَ[12])، وَمَا جِيءَ بِهِ مُطاوِعًا أوْ مُلْحَقًا بِهِ، وَرُبَّمَا/51أ/ عُدِّيَ (افْعَنْلَى) و(افْعَوْعَلَ)، وهمزةُ غيرِ(أَفْعَلَ) مِنَ المهموزِ الأَوَّلِ هَمْزَةُ وَصْلٍ [1].

---

(1) ينظر: التسهيل 200، ونزهة الطرف للميداني 17، والمساعد 606/2–607.

(2) ينظر: التسهيل 200، وشرح الشافية للرضي 108/1، والمساعد 605/2–606.

(3) ينظر: التسهيل 199–200، وشرح الشافية للرضي 108/1، والمساعد 604/2.

(4) ينظر: التسهيل 200، وشرح الشافية للرضي 110/1، والمساعد 606/2.

(5) ينظر: التسهيل 200، والمساعد 608/2 ، وشرح الشافية للجاربردي 52/1.

(6) المُقتضَبُ: مَا كانَ على مِثَالٍ لَمْ يُسبقْ بآخَرَ أصل لَهُ أو كالأصلِ ، مَعَ الخُلُوِّ مِنْ حَرْفٍ زِيدَ لمعنًى أوْ إلحاقٍ ، ومِنْهُ: اعْلَوَّطَ بَعِيرَهُ اعْلِوَّاطًا إذا تَعَلَّقَ بِعُنُقِهِ وعَلاَهُ. ينظر: المساعد 609/2، والممتع 170/1–196.

(7) ينظر: التسهيل 200 – 201، والمساعد 609/2.

(8) ينظر: التسهيل 201، والمساعد. 610/2–611.

(9) مثل: اطْمَأَنَّ.

(10) مثل: احْمَرَّ.

(11) مثل: ابْياضَّ.

(12) مثل: اخْشَوْشَنَ، واحْقَوْقَفَ.

بابُ همزةِ الوَصْلِ

وَهِيَ المُتَوَصَّلُ[2] بِهَا إلى الابتداءِ بالسَّاكِنِ في الأَفعالِ المذكُورَةِ ومَصَادِرِهَا والأَمْرِ المَبْنِيِّ مِنْهَا، وَمِنَ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ السَّاكِنِ ثانِي مُضَارِعِهِ، وفي ابْنٍ، واثنينِ ، وامْرِئٍ، ومؤنَّثَاتِهَا، واسْمٍ، واسْتٍ، وابْنُمٍ، وايْمَنٍ في القَسَمِ، وَمَعَ حَرْفِ التَّعريفِ، وتُفتَحُ مَعَ هَذَيْنِ، وتُضَمُّ قَبْلَ ضمَّةٍ لاَزِمَةٍ، وَتُكْسَرُ فيمَا سِوَى ذلكَ، ولاَ يَمنَعُ ضَمَّهَا ذَهَابُ الضَّمِّ بَعْدَهَا لأَجلِ ياءِ الضَّميرِ[3].

(فَصلٌ): لاَ تَثْبُتُ هَمْزَةُ الوَصْلِ في غيرِ ضرورةٍ إنْ بُدِئَ بغيرِهَا، إلاَّ أَنْ تكونَ مفتوحةً تَلِي هَمْزَةَ استفهامٍ، فتُسَهَّلُ أوْ تُبْدَلُ ألِفًا رَفْعًا للإلباسِ، وإنِ اتَّصَلَ بالمضمُومَةِ ساكِنٌ يُحرَّكُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، جازَ ضَمُّهُ وَكَسْرُهُ[4].

---

(1) ينظر: التسهيل 200 ، 201، والمساعد 611/2.

(2) في س : الثابتة ، بدلا من : المتوصل بها.

(3) ينظر: التسهيل 203، والمساعد 613/2–615، وشرح الألفية لابن عقيل 207/4–209.

(4) فالسَّاكِنُ صحيحٌ ، أو جارٍ مجراهُ، فالصَّحيحُ نحو: { وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ} الأنعام :(10)، و{ قُلِ انظُرُواْ} يونس : (101)، والجاري مجراهُ نحو: { أَوِ انقُصْ مِنْهُ } المزمل : (3). قُرئ في السَّبعَةِ بضمِّ الدَّالِ واللاَّمِ والواوِ وَكَسْرِهَا. المساعد 616/2–617.

بَابُ أَبنيَةِ مَصَادرِ الثُّلاَثِيِّ المُجَرَّدِ

51ب /51ب/ فَمِنْهَا الثُّلاَثِيُّ مُطلَقَ الفاءِ[1] مفتوحَ العَيْنِ مُجَرَّدًا، أو مُؤَنَّثًا بالتَّاءِ، أوِ الألِفِ المقصورةِ، أوْ ذا ألِفٍ ونونٍ مَزِيدَتَيْنِ.

وَمِنْهَا:(فَعَالٌ) وَ(فُعَالٌ) و(فِعَالٌ) وَ(فَعَالةٌ) وَ(فِعَالةٌ) و(فُعَالةٌ) وَ(فَعِلٌ) وَ(فَعَلَةٌ) وَ(فَعِلَةٌ) وَ(فَعُولَةٌ) وَ(فَعِيلَةٌ) وَ(فَعْلاَءُ) وَ(فَعُولٌ) وَ (فَيْعَلُولَةٌ) لِلْمُعْتَلِّ العَيْنِ مُلْتَزَمًا حَذْفُهَا، وَ(مَفْعَلٌ)، و(مَفْعِلٌ) مُجَرَّدَيْنِ أَوْ بالتَّاءِ، وللْخِصَالِ(فَعَالَةٌ)، وللْوَلاَيَاتِ والحِرَفِ (فِعَالَةٌ)، وَلِلْشِرَادِ وَشِبْهِهِ(فِعَالٌ)، وللأَصْوَاتِ(فُعَالٌ) وَ (فَعِيلٌ)، وَلِلأَدوَاءِ(فُعَالٌ)، وللْتَنَقُّلِ والتَّقَلُّبِ(فَعَلاَنٌ) ، هَذَا الأَغْلَبُ فِيهِنَّ ، والأَغْلَبُ في (فَعَلٍ) كَوْنُهُ لِـ(فَعِلَ) اللاَّزِمِ، وفي (فُعْلَةٍ) كَوْنُهُ لِلَّوْنِ[2].

وَالمَقِيسُ في المُتَعَدِّي(فَعْلٌ)، وَفي اللاَّزِمِ(فُعُولٌ[3]).

وَلِلْمَرَّةِ غَالِبًا(فَعْلَةٌ)، وَلِلْهَيْئَةِ(فِعْلَةٌ[4])، وَلِلْفَضْلَةِ أوْ شِبْهِهَا(فُعَالَةٌ[1])، وَلِمَا تَحَطَّمَ أوْ كادَ(فُعَالٌ[2]) وَلأَثَرِ الوَسْمِ غَالِبًا(فِعَالٌ[3]).

---

(1) يريدُ بمطلقِ الفَاءِ : الفاءَ المضمومَةَ والمفتوحةَ والمكسورةَ .

(2) ينظر: التسهيل 204–205، وشرح الشافية للرضي 151/1–160، والمساعد 618/2–622.

(3) ينظر: التسهيل 205، وشرح الشافية للرضي 151/1،153،160 والمساعد 622/2.

(4) ينظر: التسهيل 205، وشرح الشافية للرضي 178/1، والمساعد 623/2.

بَابُ أَبنيَةِ مَصَادِرِ غيرِ الثُّلاَثِيِّ[4]

52أ /52أ/ بناؤُهَا[5] مِنْ كُلِّ فِعْلٍ أوَّلُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ بِكَسْرِ ثَالِثِهِ وَزِيادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ، وَمِمَّا أوَّلُهُ تاءٌ مَزِيدَةٌ لغيرِ المضارعَةِ بِضَمِّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَمِنْ (أَفْعَلَ) على (إِفْعَالٍ)، وَمِنْ (فَعَّلَ) على (تَفْعِيلٍ) وَ(تَفْعِلَةٍ)، ويَمنَعُ إِعْلاَلَ اللاَّمِ(التَّفْعِيلُ) إلاَّ في الضَّرُورَةِ[6].

وَبِنَاؤُهَا مِنْ (فَاعَلَ) على مُفَاعَلَةٍ وَفِعَالٍ، وَمِنْ(فَعْلَلَ) على (فَعْلَلَةٍ) وَ(فِعْلاَلٍ)، وإِنْ كمانَ مُضَاعَفًا جازَ فَتْحُ فاءِ(فِعْلاَلٍ)، وَرُبَّمَا قِيلَ(فَعَّلَ فِعَّالاً) وَ(فَاعَلَ فِيعَالاً) وَ(تَفَعَّلَ تِفِعَّالاً) وَ(افْعَلَلَّ فُعَلِّيلَةً) ، وَقَدْ يُغْنِي في التَّكثيرِ عَنِ(التَّفْعِيلِ) (التَّفْعَالُ) ، أوِ (الفِعِّيلَى)، وَعَنِ (التَّفَاعُلِ)(الفِعِّيلَى[7]).

---

(1) ينظر: التسهيل 205، وشرح الشافية للرضي 155/1.

(2) ينظر: التسهيل 205، وشرح الشافية للرضي 155/1، والمساعد 623/2.

(3) ينظر: التسهيل 205، وشرح الشافية للرضي 155/1.

(4) ورد في س : بناء مصدر غير الثلاثي ، بدلاً من : بَابُ أَبنيَةِ مَصَادِرِ غيرِ الثُّلاَثِيِّ.

(5) في س : بناؤه.

(6) ينظر: التسهيل 206، وشرح الشافية للرضي 163/1–167، والمساعد 625/2–626.

(7) وَقَدْ يُغني في التَّكثيرِ عَنِ التَّفعيلِ التَّفْعَالُ ، نحو: التِّضراب والتِّرداد ، أوِ الفِعِّيلَى كالدِّلِّيلى، أي الدلالةُ الكثيرةُ ، والهِرِّيمَى أي الهرمُ الكثيرُ. وقد يُغني الفِعِّيلَى أيضًا عَنِ التَّفَاعُلِ، نحو: كانَ بينَهُم رِمِّيتَى، أي تَرَامٍ وَتَرَامٍ تَفَاعلٌ، وأصلُهُ: تَرَامُوٌ، بقلبِ الياءِ، واوًا للضَّمَّةِ. المساعد 628/2–629.

(فَصلٌ): تَلزَمُ تاءُ التَّأنيثِ الإفْعَالَ وَالاسْتِفْعَالَ مُعْتَلَّي العَيْنِ عِوَضًا مِنَ المحذوفِ، وَرُبَّمَا خَلاَ الإفْعَالُ مِنْهَا، وتَلحَقُ جميعَ أمثلةِ البَابِ دَلاَلَةً على المَرَّةِ[1].

(فَصلٌ): يَجِيءُ المَصْدَرُ على زِنَةِ المَفْعُولِ في الثُّلاَثِيِّ قَلِيلاً، وفي غيرِهِ كَثِيرًا؛ وَرُبَّمَا جاءَ في الثُّلاَثِيِّ بِلَفْظِ اسْمِ الفَاعِلِ[2].

بابُ مَا زِيدَتِ المِيمُ في أَوَّلِهِ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ [3]

52ب /52ب/ يُصَاغُ مِنَ الفعْلِ الثُّلاثِيِّ مِثَالُ(مَفْعَلٍ) فتُفتَحُ عَيْنُهُ مُرادًا بِهِ المصدَرُ أوِ الزَّمانُ أوِ المكانُ إنِ اعْتَلَّتْ لاَمُهُ[4] ، أوْ كانَتْ عَيْنُهُ واوًا، أوْ صَحَّ، ولاَ تُكْسَرُ عَيْنُ مُضارِعِهِ، فإنْ كُسِرَتْ، فُتِحَتْ في المَفْعَلِ مُرَادًا بِهِ المصدَرُ، و كُسِرَتْ مُرَادًا بِهِ الزَّمانُ أوِ المكانُ . والتَزَمَ غيرُ طَيِّئٍ الكَسْرَ فيمَا فاؤُهُ واوٌ مُطْلَقًا، وَمَا شَذَّ مِنْ جميعِ ذلكَ يُحْفَظُ، ولاَ قِياسَ فِيمَا عينُهُ ياءٌ، وفيهِ التَّخييرُ على رأيٍ، وأُهْمِلَ مُوازِنُ(مَفْعُلٍ) غيرِ ذي تاءٍ إلاَّ مَكْرُمًا وَمَعُونًا[5].

(فَصلٌ): يُصَاغُ مَثْلُ(مَفْعَلَةٍ) أوْ(مَفْعُلَةٍ) لِمَحلِّ مَا كَثُرَ مِنْ حَيَوَانٍ أوْ غيرِهِ مِن اسْمِهِ إنْ كانَ ثُلاَثِيِّ اللَّفْظِ أوِ الأَصْلِ، ونحو : مُعَقْرَبَةٍ وَمُثَعْلَبَةٍ وَمَعْقَرَةٍ وَمُثْعَلَةٍ نادِرٌ[6].

ويُصَاغُ لآلَةِ الفِعْلِ الثُّلاَثِيِّ مِثَالُ(مِفْعَلٍ) أوْ (مِفْعَالٍ) أوْ(مِفْعَلَةٍ) إلاَّ مَا شَذَّ مَضْمُومًا لِضَمِّ ثَالِثِهِ فَيُحْفَظَ[1].

---

(1) الكتاب 4/86،83، وينظر: التسهيل 207، و المساعد 2/629–630.

(2) ومثالُ ذلكَ المرفوعِ والموضوعِ، بمعنَى الرَّفعِ والوَضْعِ ، تقول: هُنَا مرفوعٌ ما عندي وموضوعُهُ، أي مَا أرفَعُهُ وأضَعُهُ ، هوَ في الثُّلاثِيِّ قليلٌ، وفي غيرِهِ كثيرٌ. العربُ يجعلونَ المصدرَ في كثيرٍ مِنَ الكلامِ مفعولاً، ومِنْ ذلكَ : الميسورُ والمعسورُ بمعنَى الإيسارِ والإعسارِ. وَرُبَّمَا جاءَ في الثُّلاثِيِّ بلفظِ اسمِ الفاعِلِ، نحو: قُمْ قائمًا، أي قيامًا، ومِنْهُ الكاذبَةُ، بمعنَى الكَذِبِ . المساعد 2/630–631.

(3) في س : صفة.

(4) في س : لامه مطلقًا ، بزيادة (مطلقا).

(5) ينظر: التسهيل 208–209، وشرح الشافية للرضي 1/168، و المساعد 2/632–636.

(6) ينظر: التسهيل 209، وشرح الشافية للرضي 1/188–189، والمساعد 2/637–638.

بابُ أَسماءِ الأَفْعَالِ

53أ /53أ/ وَهِيَ أَلفاظٌ تُفْهِمُ مَعَانِيَ الأَفْعَالِ[2] غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ تُصرَّفَهَا، ولاَ تَصَرُّفَ الأسماءِ ، وحُكْمُهَا حُكْمُ مُسَمَّيَاتِهَا في التَّعَدِّي واللُّزُومِ والإظهَارِ والإضمَارِ، ولاَ يَتَقَدَّمُ منصوبُهَا، خلافًا للكسائيِّ [3]، وأَكثرُهَا أَوامِرٌ، ومَا كانَ مِنْهَا خبرًا فَبِمَعْنَى الماضِي غالبًا، ومَأْخَذُهَا السَّماعُ ،إلاَّ مُوَازِنَ(فَعَالِ) فَهُوَ عندَ سيبويهِ مَقيسٌ في الثلاثيّ[4]، وكذلكَ المَخْصُوصُ بالنِّدَاءِ، وجَمِيعُهَا مَبْنِيٌّ لِشَبَهِ الحَرْفِ في مُلاَزَمَةِ معنًى واحدٍ[5].

(فَصلٌ): مِنْ أَسماءِ الأَفْعَالِ مَا التُزِمَ تَعْرِيفُهُ، فَلَمْ يُنَوَّنْ ، وَمِنْهَا مَا التُزِمَ تَنْكِيرُهُ فلازَمَهُ التنوينُ علامةً على ذلِكَ، وَمِنْهَا ذُو استعمالَيْنِ، فَيَرِدُ بالوَجْهَيْنِ[6].

---

(1) شَذَّ بالضَّمِّ مُسْعُطٌ , وَمُنْخُلٌ ، وَمُدْهُنٌ ، وَمُدُقٌّ ومُكْحُلَةٌ وَمُحْرُضَةٌ وَمُنْصُلٌ. المساعد 638/2.

(2) في س : ألفاظ تقوم مقامها ، بدلا من : أَلفاظٌ تُفْهِمُ مَعَانِيَ الأَفعالِ.

(3) ينظر: التسهيل 213 ، المساعد 657/2، والهمع 120/5.

(4) يجوزُ عندَ سيبويهِ والأخفشِ بناءُ اسمِ فِعْلِ الأَمرِ على فَعَالِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تامٍّ، نحو: ضَرَابِ زيدًا ، أي اضْرِبْهُ. المساعد 565/2.

(5) ينظر: التسهيل 210 ، المساعد 639/2، وما بعدها، والهمع 119/5–127.

(6) مِنْهَا مَا نُوِّنَ ، فَهُوَ نكرةٌ وَمَا لَمْ يُنوَّنْ فَهُوَ معرفةٌ ، هذا قولُ الجمهورِ، وَمِمَّا نُوِّنَ دائِمًا وَاهًا ، وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ نَزَالِ، وَمِمَّا جاءَ بالوجهينِ صَه . المساعد 658/2.

(فَصلٌ): أُلْحِقَ بأَسماءِ الأَفعالِ أَلفاظٌ تُسَمَّى الأَصواتَ ، وُضِعَتْ لِيُحْكَى بِهَا مَسْمُوعَاتٍ غيرَ مقصودٍ بِهَا الإِفْهَامُ غالبًا، أو ليُخاطَبَ بها غيرُ أُوْلِي الفَهْمِ على سَبيلِ الزَّجْرِ أوِ الحَثِّ أوِ الاسْتِدْعَاءِ أوْ غيرِ ذلكَ مِمَّا يُرَادُ مِنْهَا [1].

53ب

/53ب/ بابُ نونَيِ التَّوْكِيدِ

للتَّوكيدِ نُونَانِ، خفيفَةٌ وثقيلةٌ تلْحَقَانِ[2] الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ المُثْبَتَ في القَسَمِ وُجُوبًا، وفي الطَّلَبِ والشَّرطِ بـ(إمَّا) جَوَازًا، والنَّفيِ بـ(لاَ) كالنَّهيِ على الأَصحِّ، ويُلْحَقُ بِهِ النَّفيُ بِـ(لَمْ)، والتَّقليلُ مُطْلَقًا على رأيٍ، واضطرارًا على رأيٍ، وَرُبَّمَا حُمِلَ على (إمَّا) أخواتُهَا، وأكثرُ ذلكَ مَعَ الاقترانِ بـ(مَا) [3].

(فَصْلٌ): المؤكَّدُ بِهِمَا مبنيٌّ، فَيُفْتَحُ آخِرُهُ، وإنْ كانَ مَعَهُ واوُ الضميرِ أوْ ياؤُهُ حُذِفَتْ بَعْدَ المُجانِسِ ، وحُرِّكَتْ بِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ ، وإنْ كانَ مَعَهُ أَلِفُ الضَّميرِ أوْ نُونُهُ لَمْ تَلْحَقْهُ الخفيفَةُ، خلافًا ليونسَ [4]، وَلَحِقَتْهُ الثَّقِيلَةُ مَكْسُورَةً مَفْصُولاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ الضَّميرِ بأَلِفٍ[5].

---

(1) مِنْ هذهِ الأصواتِ : هَلاَ لِزَجْرِ الخيلِ ، وَعَدَسْ للبَغلِ ، وهابِ للإِبِلِ ، وَ وَحْ وحَوْ للبقرِ، وحرِّ للحمارِ، وجاهِ للسبعِ.
ينظر: التسهيل2/213–214.

(2) في س : وهما خفيفة وثقيلة يلحقان ، بدلا من : للتَّوكيدِ نُونَانِ، خفيفَةٌ وثقيلةٌ تلحقَانِ.

(3) ينظر: التسهيل 216.

(4) الكتاب 527/3.

(5) تُكْسَرُ الثَّقيلَةُ بَعْدَ أَلِفِ الاثنينِ ، نحو: اضْرِبَانِّ ، و لاَ تَضْرِبَانِّ ، وَهَلْ تَضْرِبَانِّ يا زيدانِ.

(فَصْلٌ): تَخْتَصُّ الخَفِيفَةُ بِحَذْفِهَا وَصْلاً لِمُلاَقَاةِ سَاكِنٍ بَعْدَهَا[1]، وَ وَقْفًا إِنْ ضُمَّ مَا قَبْلَهَا أَوْ كُسِرَ، فإِنْ فُتِحَ أُبدِلَتْ أَلِفًا [2]، ويُعَادُ إلى الفِعْلِ المَوْقُوفِ عليهِ بِحَذْفِهَا مَا أُزِيلَ في الوَصْلِ بِسَبَبِهَا[3].

54أ /54أ/(فَصْلٌ): التَّنوينُ نُونٌ ساكِنَةٌ تُزَادُ آخِرَ الاسْمِ تَبْيِينًا لأَمْكَنِيَّتِهِ، أَوْ تَكْيِرِهِ أَوْ تَعْوِيضًا مِنَ المُضافِ إِليهِ، أَوْ مقابلةً لِنُونِ جَمْعِ المُذَكَّرِ، أَوْ إِرْدَافًا لِرَوِيٍّ سَاكِنٍ، ويُسَمَّى الغَالِي، ولاَ يَلْحَقُ المُنَكَّرُ إلاَّ مَبْنِيًّا.

وَقَدْ يُزَادُ التَّنوِينُ في رَوِيٍّ، إِشعَارًا بِتَرْكِ التَّرَنُّمِ، فَيَلْحَقُ الاسمَ المُعْرَبَ والمبنيَّ وذَا الأَلِفِ واللاَّمِ والفِعْلَ[4].

(1) أي سواء كانت بعدَ فتحةٍ ، نحو: اضْرِبَنْ يا زيدُ، أوْ ضَمَّةٍ ، نحو: اضْرِبُنْ يا رجالُ ، أوْ كسرةٍ ، نحو: اضرِبِنْ يا هندُ، فتقول: اضرِبَ الرَّجلَ يا زيدُ، واضرِبُوا الرَّجلَ يا رِجالُ و اضْرِبِي الرَّجُلَ يا هندُ.

(2) وبالوقفِ عليهَا مبدلَةً أَلِفًا بَعْدَ فتحةٍ نحو: { لَنَسْفَعاً } العلق : (15)، { وَلَنَكُونَنَّ } التوبة :(75). فتبدل النُّون أَلِفًا وَتَقِف عليها، وبالأَلِفِ كُتِبَتْ في المصحفِ اعتبارًا بالوقفِ. المساعد 675/2.

(3) وَيُعادُ إلى الفعلِ الموقوفِ عليهِ بِحَذْفِهَا مَا أُزِيلَ في الوَصْلِ بِسَبَبِهَا فتقول في الوقفِ في: اضرِبِنْ يا هندُ: اضْرِبِي، وفي اضْرِبُنْ يا رِجالُ : اضْرِبُوا. المساعد 675/2.

(4) يلحقُ تنوينُ التَّرَنُّمِ في رَوِيٍّ مطلقٍ ، أي في حروفِ الإطلاقِ : الواو والألف والياء. فمثالُ إلحاقِهِ باسمٍ مُتَمَكِّنٍ :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ وَمَنْزِلِنْ

ومثالُ ذي ألْ :

أَقِلِّي اللَّوَمَ عاذِلَ والعتابَنْ

والمبنيِّ نحو :

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عساكَنْ

والفعلِ نحو:

وقُولِي إِنْ أصبتُ لَقَدْ أصابَنْ

بابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ[1]

الاسمُ الأَمْكَنُ هُوَ المُنْصَرِفُ، وَصَرْفُهُ تَنْوينُهُ لِتَبْيينِ بَقائِهِ على أَصالَتِهِ، ويَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ كونُهُ صِفَةً على (فَعْلاَنَ) لاَ يؤَنَّثُ بالتَّاءِ غالبًا، أوْ كونُهُ صِفَةً مَعْدُولَةً أوْ شَبِيهًا بِهَا، أوْ كونُهُ ذا أَلِفِ تَأْنِيثٍ مُطْلَقًا، أو كونُهُ على وزنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ ، أوْ هُوَ بِهِ أَوْلَى مَعَ أَصالَةِ الوَصْفِيَّةِ ، وامْتِنَاعُ لِحَاقِ تاءِ التَّأْنِيثِ أوْ مَعَ العَلَمِيَّةِ مُطْلَقًا، ولاَ اعتبارَ بوزنٍ مُشْتَرَكٍ، خِلاَفًا لعيسى بن عُمَرَ، وَيَمْنَعُ الاسمَ مِنَ الصَّرفِ أيضًا كونُهُ جَمْعًا ثالِثُهُ ألفٌ/54ب/ بَعْدَهَا حَرْفَانِ أوْ ثلاثةٌ أَوْسَطُهَا ساكِنٌ، أوْ كونُهُ عَلَمًا مَعَ وزنِ الجمعِ المذكورِ، أوْ مَعَ أَلِفٍ مقصورةٍ للإلحاقِ ، أوْ مَعَ أَلِفٍ وَنُونٍ مَزِيدَتَيْنِ، أوْ مَعَ تَركيبٍ مُتَنَزِّلٍ مَنْزِلَةَ إلحاقِ تاءِ التأنيثِ ، أوْ مَعَ العَدْلِ عَنْ مِثَالٍ إلى غيرِهِ، أَوْ مَعَ عُجْمَةٍ غيرِ سَابِقَةٍ للعلَمِيَّةِ بِشَرْطِ مَزِيدٍ على ثَلاَثَةِ أحْرُفٍ، 54ب

(1) في س : باب منع الصرف.

أوْ حَرَكَةِ ثانِي الثُّلاَثِيِّ على رَأْيٍ، فإنْ كانَ ثلاثيًّا ساكِنَ الثَّانِي تَعَيَّنَ صَرْفُهُ، خِلاَفًا لبعضِ المُتَأَخِّرِينَ في جَعْلِهِ ذَا وَجْهَيْنِ[1].

(فَصْلٌ): وَيَمْنَعُ الاسمَ مِنَ الصَّرْفِ أيضًا كونُهُ عَلَمًا مَعَ التَّأْنِيثِ بالتَّاء مُطْلَقًا، أوْ التَّعليقِ على مُؤَنَّثٍ في الأَصْلِ ، أوْ في الحَالِ باخْتِصَاصٍ أوْ غَلَبَةٍ ، فإنْ نُقِلَ إلى مُذَكَّرٍ فَمَنْعُهُ مشروطٌ بمزيدٍ على ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ، وكونِهِ غيرِ مَسْبُوقٍ بتذكِيرٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ، فإنْ لَمْ يُنْقَلْ إلى مُذَكَّرٍ وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ ساكِنُ الثَّانِي غَيْرُ أَعْجَمِيٍّ وَلاَ مَنْقُولٌ مِنْ مُذَكَّرٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ، أَجْوَدُهُمَا المَنْعُ[2].

55أ /55أ/ (فَصلٌ): صَرْفُ أَسماءِ القَبَائِلِ والبُقَعِ والكَلِمِ وَمَنْعُهُ مَبْنِيَّانِ على اعْتِبَارِ المُسمَّى ، فَإِنْ جُعِلَ أَبًا أوْ حَيًّا أوْ مَكَانًا أوْ لَفْظًا صُرِفَ، وإنْ جُعِلَ أُمًّا أوْ قبيلةً أوْ بُقْعَةً أوْ كَلِمَةً لَمْ يُصْرَفْ ، وَقَدْ يَغْلِبُ أَحَدُ الاعتبارَيْنِ ولاَ يُهْمَلُ الآخَرُ، وَرُبَّمَا أُهْمِلَ ، وَقَدْ يَسْتَوِيانِ [3].

(فَصلٌ): يُصْرَفُ مُنَكَّرًا كُلُّ اسْمٍ أَثَّرَتِ العلميَّةُ في مَنْعِهِ الصَّرْفَ، إلاَّ مَا مُنِعَ قَبْلَ العَلَمِيَّةِ للوَصْفِيَّةِ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ عَنْ صَلاَحِيَّتِهِ لَهَا فيُمْنَعُ، خلافًا للأخفشِ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ نَصًّا في أَفْعَلَ وإلزَامًا في غيرِهِ ، لانْعِقَادِ الإجماعِ على مَنْعِ صَرْفِ العَارِضِ تَلَبُّسُهُ بِهَا، وَقَدْ يُؤَثِّرُ تقديرُ الوَصْفِيَّةِ في بعضِ الأسماءِ على لُغَةٍ[4].

ويُنَوَّنُ في غَيْرِ النَّصْبِ مَا آخِرُهُ ياءٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِنَ المَمْنُوعِ الصَّرْفِ، ويُحْكَمُ لِلْعَلَمِ مِنْهُ عِنْدَ يونُسَ بِحُكْمِ الصَّحِيحِ، إلاَّ في ظُهُورِ عَلاَمَةِ الرَّفْعِ[5].

55ب (فَصْلٌ): قَدْ يُضَافُ صَدْرُ المُرَكَّبِ /55ب/ إلى غيرِهِ فيتأثَّرُ بالعَوامِلِ مَا لَمْ يَكُنْ مُعْتَلاًّ، وَحُكْمُ العَجُزِ حينَئِذٍ حُكْمُ المُفْرَدِ، فيُصْرَفُ إنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ مَعَ العَلَمِيَّةِ غيرَ التَّركيبِ[6].

(فَصلٌ): حُكْمُ مُؤَنَّثِ جَمْعِ السَّلاَمَةِ مُسمًّى بِهِ في هذا البابِ غالبًا، حُكْمُهُ جَمْعًا، لأَنَّ كَسْرَتَهُ وتنوينَهُ بِهِمَا ياءُ المُذَكَّرِ وَنُونُهُ[7].

---

(1) ينظر: التسهيل 218–219.

(2) ينظر: التسهيل 219–220.

(3) ينظر: التسهيل 220–221 ، والهمع 1/111–112.

(4) ينظر: التسهيل 221 ، والهمع 1/115–117.

(5) ينظر: التسهيل 221 ، والهمع 1/114–115.

(6) ينظر: التسهيل 221–222.

(7) ينظر: التسهيل 8، والمساعد 1/24–25.

(فَصلٌ): العَدْلُ الَّذي يَمْنَعُ مَعَ الوصفيَّةِ مَقْصُورٌ على(أُخَرَ) وَمُوَازِنُ(مَفْعَلٍ) و(فُعَالٍ) مِنْ واحِدٍ إلى أَرْبَعَةٍ، سَمَاعًا، وفي القياسِ عليها إلى العشرةِ خِلاَفٌ[1]. والذي يَمنَعُ مَعَ شَبَهِ الوَصْفِيَّةِ أوْ التَّعريفِ في مُوَازِنِ(فُعَلَ) تَوْكِيدًا ، والَّذي يمنَعُ مَعَ العَلَمِيَّةِ في مُوَازِنِ(فُعَلَ) المَعْدُولِ عَنْ فاعِلٍ عَلَمًا، وطريقُ العِلْمِ بِهِ نَقْلُهُ غيرَ مصروفٍ مقطوعًا بانتفاءِ باقِي المَوَانِعِ عَنْهُ، وفي حُكْمِهِ على لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ(فَعَالِ) عَلَمًا لأُنْثَى مَعْدُولاً عَنْ مُؤَنَّثٍ وَهُوَ كَ نَزَالِ على
لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ، وَ يُوافِقُهُم أَكثرُ التَّميميِّينَ فيمَا لاَمُهُ رَاءٌ، وَمَا جاءَ مِنْهُ اسْمًا /56أ/ لِمَصْدَرٍ أوْ وَصْفًا لِمُؤَنَّثٍ جَارِيًا مجرَى الأسماءِ غالبًا ، فَيُبْنَى على الكَسْرِ اتِّفَاقًا [2]. 56أ

(فَصْلٌ): يُصْرَفُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ للتَّنَاسُبِ ، وفي ضرورةِ الشِّعْرِ، وفي مَنْعِ صَرْفِ المُنْصَرِفِ لَهَا خِلاَفٌ[3].

---

(1) ينظر: التسهيل 222.

(2) ينظر: التسهيل 222–223.

(3) يُصْرَفُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ للتَّناسِبِ ، نحو: { سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً } الإنسان : (4)، صُرِفَ (سلاسل) لصرفِ (أغلال) و(سعير) ، ويجوزُ في الضرورةِ صرفُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ ، وذلكَ كقولِهِ:

تَبَصَّرْ خَلِيلي هَلْ تَرَى مِنْ ظغائنٍ .....

فصرفَ ظغائن للضرورةِ . وفي منعِ صرفِ المنصرفِ للضرورةِ خلافٌ، فذهبَ الأخفشُ إلى جوازِهِ، ومِنْهُ قولُ العبَّاسِ بن مرداس :

..... يفوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

حيثُ مَنَعَ مرداسَ مِنَ الصَّرفِ للضرورةِ ، وهو اسمٌ مصروفٌ ، وخالَفَهُ أكثرُ البصريينَ. ينظر: المساعد 3/43–44.

بابُ كيفيَّةِ التَّسْمِيَةِ بلفظِ كائنٍ مَا كانَ

يُضعَّفُ ثانِي الحَرْفَيْنِ إنْ كانَ حرفَ لينٍ، وإلاَّ فَلاَ، ويُكمَّلُ الحرفُ الواحِدُ بهمزةِ الوصلِ إنْ كانَ ساكنًا، وإلاَّ فبتضعيفِ مُجانسِ حَركتِهِ مَا لَمْ يكُنْ فاقِدَ أَخَوَيْنِ كـ(شِ) [1] فيُجبَرُ ، وكذلكَ يُجْبَرُ كُلُّ فعْلٍ حُذِفَ آخِرُهُ أَوْ مَا قبلَ آخِرِهِ، وإنْ لَحِقَتْهُ هاءُ السَّكتِ حُذِفَت[2].

وَيُلْحَقُ نحو: أسْلَمَتْ ويُسْلِمَانِ، وأسْلَمُوا ويُسْلِمُونَ على لغةِ(أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) بنحوِ مُسْلِمَةٍ ومُسْلِمَيْنِ و مُسْلِمِينَ، ويُجْعَلُ الَّذي والَّتي واللاَّئِي، إنْ ثَبَتَتْ ياءاتُهُنَّ كشجٍّ وقاسٍ، وإلاَّ فَكَدَمٍ ، وبأبٍ[3]، ويُجْعَلُ الأُلَى كهُدًى، وإنْ كانَ المَوْصُولُ بِصِلَتِهِ فحُكْمُهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ حُكْمُهُ قَبْلَهَا، وكذلِكَ مَا لَيْسَ جُمْلَةً مِنِ اسمَيْنِ عَمِلَ أَحدُهُمَا في الآخَرِ، وتَبِعَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ،

56ب /56ب/ وَحُكْمُ المجرورِ بأداةٍ على حرفٍ واحدٍ، والمعطوفِ بِحَرْفٍ دونَ مَعْطُوفٍ عليهِ، حُكْمُ الجُمْلَةِ وكذلكَ كلُّ حرفٍ مُركَّبٍ مِنْ حَرْفَيْنِ، أوِ اسمٌ اتَّصَلَ بأوَّلِهِ أداةٌ على حرفٍ واحدٍ، أوْ

---

(1) يريد بذلك ما لم يكن حُذفَ منه حرفان وبقي على حرف واحد مثل(شِ) الأمر من وشى.

(2) ينظر: التسهيل 225،226.

(3) أي يلحق بأبٍ . ينظر: المساعد 501/3.

فِعْلٍ اتَّصَلَ بآخِرِهِ مَا لاَ يَتَّصِلُ بالأسماءِ مِثْلُهُ. وحُكْمُ المجرورِ بأَداةٍ ليستْ على حرفٍ واحدٍ حُكْمُ المضافِ والمضافِ إليهِ[1].

بابُ إعرابِ الفعلِ وَعَوَامِلِهِ

يُرْفَعُ الفِعْلُ المُضَارِعُ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعًا صالِحًا للاسْمِ في الحالِ أوْ في الأصلِ، إنْ خَلاَ مِنَ النَّاصِبِ والجازِمِ[2]، ويُنْصَبُ بـ (أنْ) مَا لَمْ تَلِ عَلَمًا غيرَ مُخرَجٍ عَنْ أَصْلِهِ[3]، أو ظنًّا في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، فَتَكُونَ مُخفَّفَةً مِنْ(أنَّ) ناصِبَةً لاسمٍ لاَ يَبْرُزُ إلاَّ اضطرَارًا[4]، والخَبَرُ جملةٌ ابتدائيَّةٌ أو فِعْلٌ مقترِنٌ في الأَجودِ إنْ تَصرَّفَ وَلَمْ يكُنْ دُعَاءً بـ(قَدْ) أو حرفِ نَفْيٍ أوْ تَنْفِيسٍ، وَقَدْ يكونُ قَبْلَ الفِعْلِ المُخبَرِ بِهِ، نداءٌ، وقد تَخْلُو مِنَ العِلْمِ والظَّنِّ، ولاَ تَنْصِبُ الفِعْلَ لكونِهَا
57أ /57أ/ المُخَفَّفَةَ أوْ محمولَةً عليها أوْ على(مَا) المصدريَّةِ أو مسبوقَةً بحرفِ أمرٍ مُتَيَقَّنٍ

(1) ينظر: التسهيل 226–227، والمساعد 45/3 وما بعدها.

(2) في س : لتعرِّيهِ ، بدلاً من : إنْ خلاَ.

(3) فإن وَلِيَتْ علمًا لم تكن ناصبة للمضارع في الأكثر بل مخففة من الثقيلة كقوله تعالى: {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى} المزمل (20) والمرادُ بالعلم، ما أفاد تحقيقًا كعلم وتيقن وتحقق. المساعد 59/3.

(4) فتكون أنَّ ناصبة لاسم لا يبرز إلاّ اضطرارًا، ويجبُ كونه عند الحذف ضمير الشأن وعملها في غيره ضرورة، ويجب إبرازه، نحو:

فلو أنَّكِ في يوم الرخاء سألتني .....

المساعد 60/3.

وقوعُهُ، ولاَ يتقدَّمُ مَعْمُولُ منصوبِهَا لدخُولِهِ في صِلَتِهَا، خلافًا للفَرَّاءِ، ومَا أَوْهَمَ ذلكَ مِنْ مسموعٍ أُلْحِقَ بالنَّوَادِرِ [1].

(فصلٌ): يُنْصَبُ المضارِعُ أيضًا بـ(لَنْ)، وفي جوازِ تقديمِ معمولِ منصوبَهَا عليهَا دليلاً على عدمِ تركيبِهَا مِنْ: (لاَ وأَنْ)، خلافًا للخليلِ[2].

ويُنصَبُ بـ(كَيْ) إنْ أفادَتْ معنَى(أَنْ). و(أنْ) مضمرةٌ بعدَهَا إنْ أفادَتْ معنَى لامِ التَّعليلِ، ويَتَعيَّنُ الأولُ إنْ وُجِدَتِ اللاَّمُ [3].

ويُنصَبُ غالبًا بـ(إذنْ) مُصَدَّرًا بِهَا إنْ وَلِيَهَا، أوْ وَلِيَ قَسَمًا وَلِيَهَا، وَلَمْ يكُنْ حالاً، ومعناهُ الجوابُ والجزَاءُ، ورُبَّمَا نُصِبَ بِهَا بَعْدَ عاطِفٍ، أوْ ذِي خَبرٍ [4].

(فصلٌ): يُنصَبُ الفِعلُ بـ(أنْ) لازِمةَ الإضمارِ بعدَ لامِ الجحودِ، وهيَ المؤكِّدَةُ للنفي في
57ب خبر(كانَ) [5] ، أو بعدَ (حتَّى) المُرادفَةِ لـ(إلى) أو (كي) الجارَّة، وبعدَ(أو)/57ب/ الواقعة موقعَ(إلى أنْ) أو(إلاّ أنْ) [6]، وبعدَ فاءِ السَّببِ جوابًا لأمرٍ أوْ نهيٍ أو دعاءٍ أو استفهامٍ أو عرضٍ أو تحضيضٍ أو تمنٍّ أو رجاءٍ، ورُبَّما حُمِلَ التَّقليلُ على النَّفي[7]، والخبرُ المُثْبَتُ على على الأمرِ[8]، وبعد واوِ الجَمعِ[9] واقعةً في مواضعِ الفاءِ ما لم يُعطَفْ بهِما أو بـ(أو) على

---

(1) لأن معمول معمولها من تمام صلتها، فلا يجوز عند البصريين: طعامك أريد أن آكل، ولا: أريد طعامك أن آكل.
ولا حجة فيما استشهد به لندورهِ، كقوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

استدلَّ به الفراء على جواز تقديم معمول أن عليها . المساعد 62/3.

(2) بهي بسيطة عند سيبويه والجمهور، والخليل والكسائي ذهبا إلى التركيب في(لن). المساعد 68/3.

(3) ينظر: التسهيل 229–230.

(4) الأكثر في لسان العرب في إذن بعد عاطف الغاءَها، قال تعالى:{ فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ } النساء 53،{ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ } الإسراء 76. وقرأ بعض القرّاء بحذف النون فيهما. المساعد 75/3–76. أما بعد ذي خبر، فيحتم البصريون، الغاءها، وأجاز هشام في: زيدٌ إذن يكرمك، النصب وأجازه الكسائي والفراء في: إن زيداً إذن يكرمك. المساعد 76/3.

(5) في س : لنفي خير كان ، بدلاً من : للنفي في خبر(كانَ).

(6) الكتاب 342/2، وينظر: التسهيل 230.

(7) ينظر: التسهيل 231.

(8) ينظر: التسهيل 232.

(9) واو الجمع هي الواو التي بمعنى مع. ينظر: المساعد 90/3.

فعلِ قَبلُ، أو يُضمرُ مبتدأٌ أو يُقصَدُ الاستئنافُ، وعلامةُ الجمعِ والجواب إمكانُ الاستغناءِ عن الفعلِ بالحالِ، وعَنِ الفاءِ بلامِ كي، وتنفَرِدُ الفاءُ بأنَّ ما قبلَها لا يكونُ إلاّ سبباً لما بعدَها، وأنَّ ما بعدَها في غير النفي يُجزَمُ عند سقوطِها بما قبلَها لِتَضمُّنهِ معنى الشَّرط، ويُرفَعُ مقصوداً بهِ الوصفُ أو الاستئنافُ[1].

وجوابُ الخبرِ المفيدُ معنى الأمرِ كجوابِ الأمرِ الصَّريحِ، فإنْ لم يَحسُنْ تقيدُ(أن) مَعَ (لاَ) النَّهِي، لم يُجزَمْ جوابُهُ، خلافاً للكسائي، ورُبَّما أُضمرتْ(أنِ) النَّاصبةُ بعدَ الواوِ والفاءِ
58أ الواقعتينِ بعد مجزومَيْ أداةِ شرطٍ، وقد يُجزَمُ/58أ/المعطوفُ على ما قُرِنَ بالفاءِ اللاَّزِمِ[2] لسقوطِهَا، الجزْمُ[3].

(فصلٌ): وتظهرُ(أنْ) وتُضمَرُ بعدَ العاطفِ على اسمٍ صريحٍ وبعدَ لامِ كي، مَا لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مقرونًا بـ(لاَ)، فيتعيَّنُ إظهارُ (أنْ) بعدَ اللاَّمِ، ولاَ تَنْصِبُ(أنْ) مُضْمَرةً في غيرِ المواضِعِ المذكورةِ إلاَّ نادرًا، وفي القياسِ على ما نَدَرَ منها خلافٌ[4].

(فصلٌ): تُزادُ (أنْ) جوازًا بَعْدَ(لَمَّا) الظَّرفيَّةِ) وشذوذًا بعدَ كافِ الجرِّ ويُوَطَّأُ بِهَا للقسمِ قَبْلَ(لَوْلاَ)، وتُفِيدُ) تفسيرًا بَعْدَ كلامٍ مُسْتَغْنٍ بمعنَى القولِ وليسَ إيَّاهُ[5].

---

(1) إذا سقطت الفاء، ولم ترد معنى الشرط، رفع الاستئناف أو لقصد النعت، إن كان قبله نكرة لا يصلح للحال أو لقصد لقصد الحال، إن كان ما قبله يصلح مجيء الحال منه، فمراده بالوصف ما يشمل الأمرين، فإذا رفعت في نحو: ليت لي مالاً أنفقُ منه، لقصد الوصف، فأنفقُ نعت؛ وفي: ليت زيداً يقومُ، يزورنا، الفعل حال. ينظر: المساعد 97/3.

(2) نحو: إن تأتي أُحسن إليك وأزورَكَ، وأُكرِمْ أخاكَ، فيجوز جزم(أُكرِم) عطفاً على موضع أزورك، لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً، الهمع 137/4، و ينظر: المساعد 100/3–101.

(3) ينظر: التسهيل 232–233، والهمع 131/4–139.

(4) ينظر: التسهيل 233.

(5) ينظر: التسهيل 233، والهمع 144/4–146.

وإنْ وَلِيَهَا مضارِعٌ مَعَهُ(لاَ) رُفِعَ على النَّفْيِ ، وجُزِمَ على النَّهْيِ، ونُصِبَ على جَعْلِ(أنْ) مصدريَّةً[1] وأيْ تفسيرٌ مطلقًا[2].

(فصلٌ): المَنْصُوبُ بَعْدَ(حتَّى) مُستَقْبَلٌ، أوْ ماضٍ في حُكْمِ المُستقْبَلِ[3]، وعلامَةُ ذلكَ كونُ مَا بَعْدَهَا غايةً لِمَا قَبْلَهَا، أو مُسَبَّبًا عَنْهُ وإنْ كانَ الفِعْلُ حالاً أوْ في حُكْمِ الحالِ رُفِعَ، وعلامتُهُ صلاحيَّةُ جَعْلِ الفاءِ مكانَ(حتَّى) ، وتمامِ/58ب/ الكَلاَمِ قَبلَهَا، وإنْ أمْكَنَ التَّأْوِيلاَنِ جازَ الإعرابَانِ[4]. **58ب**

بابُ عواملِ الجزمِ

مِنْها: لامُ الأمرِ والدُّعاءِ مَكْسُورَةً، وقد تُسَكَّنُ بعدَ الفاءِ والواوِ وَثُمَّ، وتَلزَمُ في أمرِ غيرِ الفاعِلِ المخاطَبِ إلاَّ في الضَّرُورَةِ، والغالبُ في أمرِهِ خُلوُّهُ مِنْهَا ومِنْ حروفِ المضارعَةِ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ لاَ مجزومٌ، خلافًا للكوفيينَ ويَلزَمُ آخِرَهُ ما يَلزَمُ آخِرَ المجزومِ[5].

ومنها:(لاَ) في النَّهيِ والدعاءِ[6]، و(لَمْ) [7]، غيرُ المُرادِفَةِ لـ(إلاَّ) في القَسَمِ، وَبَعْدَ إنِ النافيةِ، وغيرُ الداخلةِ في ماضٍ لفظًا ومعنًى دلالةً على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرِهِ، أوْ بمعنَى (حينٍ) [8]، وَتَنْفَرِدُ(لَمَّا) الجازِمَةُ بِنَفْيِ فِعْلٍ مَقْرُونٍ بـ(قَدْ)، وجوازِ الوَقْفِ عليهَا اختيارًا[1].

---

(1) ينظر: التسهيل 233–234، والهمع 144/4–148.

(2) يعني أنَّ(أنْ) تجري في التفسير (أي). ينظر: التسهيل 233، والمساعد 113/3 والهمع 146/4–147.

(3) المنصوب بعد حتى مستقبل نحو: لأسيرنَّ حتى أصَبِّحَ القادسية، أو ماضٍ في حكم المستقبل نحو: سرتُ حتى أدخلَ المدينة.

(4) ينظر: التسهيل 234، والهمع 111/4–116.

(5) ويلزم آخره، ما يلزم آخر المجزوم، فتقول: اضربْ واضربا واضربوا واضربي، واغزُ وارمِ واخشَ، كما تقول: لم يضرِبْ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي، ولم يغز ولم يرمِ ولم يخشَ.

(6) فمثال النهي: لا تضرب زيداً، والدعاء: {رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا} البقرة الآية 286.

(7) ينظر: التسهيل، 235.

(8) لم موضوعة لمطلق الانتفاء، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال. أي عن زمان الإخبار عن نفي ذلك الفعل، ويجوز كونه متصلاً بزمان الحال، فالأول نحو: { لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً } الإنسان 1. لانقطاع انتفاء كونه شيئاً مذكوراً، عن زمان الإخبار، لأنه حينئذٍ شيء مذكور؛ ولذا يحسن: لم يكن ثم كان والثاني نحو: { وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً } مريم 4، فنفي الشقاء متصل بزمان النطق. المساعد 128/3–129.

وَمِنْهَا أدواتُ الشَّرطِ ، وَهِيَ: (إنْ)، وَ(مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، و(أيٌّ)، و(أَنَّى)، و(مَتَى)، و(أيَّانَ) وَهُمَا ظرفَا زمانٍ، و(إذْمَا)، و(حَيْثُمَا) ، و(أَيْنَمَا) وهُمَا ظرفَا مكانٍ، ومَا سِوَى/59أ/ (إنْ) أسماءٌ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَاهَا، فَبُنِيَتْ لذلكَ إلاَّ (أيًّا) وفي اسميَّةِ (إذْمَا) خِلافٌ[2]. 59أ

وكُلُّهَا تقتضي جُملتَيْنِ تُصَدَّرُ أُوْلاَهُمَا بِفِعْلٍ مَجْزُومٍ بالأداةِ، ظاهِرٍ أوْ مُضمَرٍ مُفَسَّرٍ بَعْدَ الاسمِ بماضٍ وَشُذُوذًا بمضارعٍ، وتُسمَّى هذِهِ شرطًا[3]، والثَّانيَةُ جزاءً وجَوَابًا، وتَلْزَمُ الفاءُ جوابَ إن لم يَصحُّ تقديرُهُ شرطًا، وإنْ صُدِّرَ بِفِعْلٍ مضارعٍ جُزِمَ في غيرِ الضرورةِ وجوبًا إنْ كانَ الشرطُ مضارعاً[4]، وجوازًا إنْ كانَ الشَّرطُ ماضيًا[5]، وإنْ قُرِنَ بالفاءِ رُفعَ مطلقًا [6].

---

(1) الفعل المقرون بقد نحو: لمّا يقم زيدٌ، وقد يقوم، وقد لا يقوم، وذلك لأن لما يقم نفي قد قام. وجواز الاستغناء بهل في الاختيار نحو: قاربت المدينة، ولمّا؛ أي ولّما ادخلها وندم زيدٌ ونفعه الندم، وندم عمروٌ ولما، أي ولّما نفعه الندم.

(2) ينظر: التسهيل 234، و المساعد 132/3 وما بعدها، 316/4–320،321 .

(3) كل أدوات الشرط تقتضي جملتين، نحو: إن جئتني أكرمتك، أو أكرمك؛ وإن لم تجيء فأنت مكرم. تسمى أولاهما شرطاً وتصدر بفعل ظاهر، أو مفسَّر بعد معموله بفعل، وهذا هو الكثر في الإضمار، نحو: { وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } التوبة 6، أي أن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، يشدُّ كونه مضارعاً دون لم كقوله:

ولديكَ، إن هو يستزدك، مزيدُ

وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجوابًا، وتلزمه الفاء في غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً، نحو: { إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ } البقرة 271.

(4) مثال ذلك قوله تعالى: { إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا } آل عمران 120.

(5) مثال ذلك: إن جئتني أكرمك، بالجزم.

(6) أي سواءً كان الشرط بلفظ الماضي أو المضارع المنفي بلم أو المضارع بخلاف ذلك نحو: { وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ } المائدة 95،{فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ} الجن 13.

وَقَدْ تنوبُ (إذا) المفاجأةِ عَنِ الفاءِ في الجملةِ الابتدائيَّةِ غيرِ الطَّلبيَّةِ[1].

(فصلٌ): لأداةِ الشَّرطِ صدرُ الكلامِ، فإنْ تقدَّمَ عليهَا شَبِيهٌ بالجوابِ معنًى فَهُوَ دليلٌ عليهِ، وليسَ إيَّاهُ[2]، ويَحْذِفُ إبهَامًا في الوَعدِ والوعيدِ وفي غيرِهِمَا اكتفاءً بالدليلِ[3]. وإنْ توسَّطَ بينَ الشَّرطِ والجوابِ مضارِعٌ جائزُ الحذفِ غيرُ صفةٍ، أُبْدِلَ مِنَ الشَّرطِ إنْ وافقهُ معنًى ، وإلاَّ رُفِعَ وكانَ في موضعِ الحالِ[4].

59ب /59ب/ واتَّصالُ (مَا) الزائدةِ بـ(إنْ) و(أَيْنَ) و(مَتَى) جائزٌ[5]. وقَلَّ مَا يُجازَى بـ(أَيّانَ)، ورُبَّمَا استُفْهِمَ بـ(مَهْمَا) [6].

وَتَوَافُقُ الشَّرطِ والجوابِ في الصِّيغَةِ أجودُ، وتخالُفُهُمَا جائِزٌ، ولاَ يَكُونُ الشَّرْطُ غيرَ مُستَقبَلِ المعنَى إلاَّ بلفظِ كانَ، بخلافِ الجوابِ[7].

(فصلٌ): (لَوْ) مثلُ (إنْ) في أنَّهَا حرفٌ مُخْتَصٌّ بالأفعالِ، لكن تقتضي امتناعًا لوجوبٍ، ولاَ تَعْمَلُ، لأنَّ مقتضاهَا ماضٍ[8]، وأجازَ الفرَّاءُ استقبالَهُ، ورُبَّما جُزِمَ بها في الشِّعرِ[9]، وإنْ وَلِيَهَا اسمٌ فهوَ معمولُ فِعْلٍ مُضمَرٍ مُفَسَّرٍ بظاهرٍ بعدَ الاسمِ، ورُبَّما وَلِيَهَا اسمانِ مرفوعانِ وإنْ دَخَلَتْ على (أنَّ) لم يَلْزَمْ كونُ خبرِهَا فِعْلاً، خلافًا لِزاعِمِ ذلكَ [10]. ولاَ يكونُ جوابُهَا إلاَّ جُملةً فعليَّةً مقرونَةً غالبًا، مَا لَمْ تُنْفَ بغيرِ(مَا)، وَقَدْ تُقارِنُ (مَا) [11].

---

(1) قال تعالى:{وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} الروم 36.

(2) بعدها زيادة في س ، وهي : خلافًا للكوفيين والمبرد .

(3) وذلك إذا قلت: أُكرِمُك إن جئتني، فأُكرِمُك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف. وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً، فلا يجوز: قمتُ، إن زيدٌ أو إن يقم، والجواز إن كان مضارعاً، فتقول: إن قام زيد، أو غن يقم. المساعد 164/3.

(4) ينظر: التسهيل 239، و المساعد 179/3–181.

(5) ينظر: التسهيل 239.

(6) ينظر: التسهيل 236.

(7) ينظر: التسهيل 240،239.

(8) ينظر: التسهيل 240.

(9) ينظر: المساعد 188/3–190.

(10) الزاعم هو السيرافي كما في المساعد 193/3.

(11) الكتاب 139/3،121–140، ينظر: التسهيل 240–241.

بابُ تتميمِ الكلامِ على(إذ) و(إذا) وشِبْهِهِمَا مِمَّا ذُكِرَ ومَا لَمْ يُذكَرْ

60أ /60أ/ (إذا) للوقتِ الماضِي لازِمَةَ الظَّرفيَّةِ، إلاَّ أنْ يُضافَ إليهَا زَمَانٌ أو يُوجِبَ مفعوليَّتَها (اذْكُرْ) أوْ نَحْوُهُ، وتُحذَفُ الجملةُ الَّتي تُضَافُ إليهَا لِلْعِلْمِ بِهَا فيُعَوَّضُ التَّنوينُ، وَيَقبُحُ أنْ يَلِيَهَا اسمٌ بعدَهُ ماضٍ، وتجيءُ للتَّعليلِ، وَبَعْدَ(بَيْنَمَا) و(بَيْنَا) للمفاجَأَةِ، والأكثرُ تركُها[1].

و(إذا) للوقتِ المُستقبَلِ مُتضمِّنَةً معنَى الشَّرطِ غالبًا، إلاَّ أنَّها لِمَا تُيُقِّنَ، بخلافِ (إنْ)، فلذلكَ لم يُعمَلْ[2] بها إلاَّ اضطرارًا[3].

وحُكْمُ اسمٍ وَلِيَهَا حُكْمُ مَا وَلِيَ(إنْ) على الأَجوَدِ، وتَجِيءُ للمفاجَأَةِ مقدَّرةً بَعْدَ ذلكَ، ورُبَّمَا حُكِمَ بِحَرْفِيَّتِهَا، وَلاَ يَلِيهَا فِعْلٌ[4].

و(الآنَ) للوقتِ الحاضرِ، وبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِها معنَى الإشارةِ[1].

---

(1) ينظر: التسهيل 92–93.

(2) في الأصل(تعمل) والتصحيح يقتضيه السياق.

(3) ينظر: التسهيل 93، ومعني اللبيب 127–128.

(4) ينظر: التسهيل 93–94.

و(لَدُنْ) لأوَّلِ الغايةِ[2] ، وقد تُحذَفُ نُونُهَا، وتُسكَّنُ دَالُهَا وتُضَمُّ، وتَجُرُّ مَا بَعْدَهَا بالإضافةِ، وَتنْتَصِبُ غُدوَةً تَشْبِيهًا بتمييزِ المُنَوَّنِ.

و(عِنْدَ) لِمَكانِ الحضورِ والقُرْبِ، وكذلكَ (لَدَى)، وتُقلَبُ أَلِفُهَا مَعَ الضَّمائِرِ ياءً [3].

و(أَمسِ) مبنيٌّ على الكَسْرِ، وَبَنُو تميمٍ يُعْرِبُونَهُ/60ب/ غيرَ مُنْصَرِفٍ[4]. **60ب**

وَ(قَطُّ) للزَّمانِ الماضِي مُسْتَغْرَقًا، وَتُقَابِلُهَا(عَوْضُ)، وَقَدْ تُماثِلُهَا، وَتَخْتَصَّانِ بالنَّفي، وَبُنِيَا لِلزُومِهِمَا معنًى واحدًا[5].

وأُجرِيَتْ (كَيْفَ) [6]مَجْرَى الظُّروفِ، وَمَعْنَاهَا: أيُّ حالٍ، ولاَ يُجازَى بِهَا، خلافًا للكوفيينَ، وتُرادِفُهَا(أنَّى)، وَقَدْ تُرادِفُ(أَيْنَ) و(مَتَى) [7].

بابُ القَسَمِ والمُقْسَمِ عليهِ

القَسَمُ (8) جُملةٌ مُتضمِّنَةٌ لِلَفظِهِ أوْ لفظِ مُرادِفِهِ وغيرُ مُتَضَمِّنَةٍ، وكِلْتَاهُمَا اسميَّةٌ وفعليَّةٌ، ويلزَمُ إضمارُ الفِعلِ إنْ ذُكِرَ المقسمُ عليهِ مجرورًا بغيرِ الباءِ، ولاَ يَلْزَمُ إنْ جُرَّ بِهَا، ويُنصَبُ إنْ حُذِفَ الجارُّ، ويختصُّ(اللهُ)، بجوازِ الجَرِّ مَعَ الحَذفِ بتعويضِ(هَا) أوِ الهمزةِ أوْ قطعِ ألفِهِ، ورُبَّما جُرَّ بغيرِ تعويضٍ، فإنْ أُخبِرَ وجوبًا في الجملةِ الأسميَّةِ عنِ المُقسَمِ بِهِ حُذِفَ الخَبَرُ، مَا لَمْ يكُنْ(عَلَيَّ) أوْ نحوَهُ، والمحذوفُ خَبَرُهُ لَمْ يقترِنْ بلامِ الابتداءِ جازَ نصبُهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، /61أ/ ولا يُضَافُ(أيمُنُ) إلاَّ إلى اللهِ والكعبَةِ، وقد تُحْذَفُ نُونُهُ، وَهُوَ أَصْلُ مُ اللهِ ، على رأيٍ[9]. **61أ**

(فصلٌ): المقسمُ عليهِ جملةٌ تقترِنُ في الإثباتِ باللاَّمِ، أوْ(إنَّ)، وفي النَّفي بـ(مَا) أوْ(لاَ) أوْ(إنْ) ، وفي الطَّلَبِ، بـ(إلاَّ) أو(لَمَّا) أُختِهَا أو حرفٍ طلبيٍّ لائقٍ ، ويجوزُ حذفُ النَّافي للمضارعِ وحذفُ اللاَّمِ مَعَ غيرِهِ بشرطِ الاستطالَةِ، ورُبَّما حُذِفَتْ مَعَهُ، وَقَلَّمَا تَقْتَرِنُ بالماضِي

---

(1) ينظر: التسهيل 95، والمساعد 515/1–516.

(2) بعدها زيادة في س ، وهي : زمانًا ومكانًا .

(3) الكتاب 233/3–234 ، 405، و ينظر: التسهيل 97.

(4)الكتاب 283/3، و ينظر: التسهيل 95.

(5) ينظر: التسهيل 95.

(6)ا في س زيادة بعد كيف ، وهي : يستفهم بكيف عن الحال .

(7) الكتاب 60/3 ، 233/4 ، و ينظر: التسهيل 242.

(8) بعدها زيادة في س ، وهي : صريح وغير صريح .

(9) الكتاب 499/3–504.

خاليًا مِنْ (قد)، فلذلكَ لَمْ يُحذَفَا مَعًا، وَيَرْتَبِطُ القَسَمُ بالمُقْسَمِ عليهِ ارتباطَ الشَّرطِ بالجزاءِ، وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْهُمَا، وَقَدْ اسْتُغْنِيَ عَنِ القَسَمِ والمُقْسَمِ بِهِ باللاَّمِ المُوَطِّئَةِ لِلْقَسَمِ، وبـ(جَيْرِ) ومعناها(نَعَمْ) وَقِيلَ: (حَقًّا). وَرُبَّمَا فُتِحَتْ [1]. وإذا اجْتَمَعَ قَسَمٌ وشرطٌ، استُغْنِيَ بجوابِ سابِقِهِمَا، وَرُبَّمَا فُعِلَ بالعَكْسِ ، فإنْ تقدَّمَهُمَا مبتدأٌ، استُغْنِيَ بجوابِ الشَّرطِ مطلقًا[2].

بابُ العدَدِ

61ب مُفَسِّرُ مَا بينَ عشرةٍ ومئةٍ، واحدٌ منصوبٌ على التَّمييزِ، وَيُضَافُ غيرُهُ إلى /61ب/ مفَسِّرِهِ مجموعًا مَعَ مَا تَحْتَ المئةِ مَا لَمْ يَكُنْهَا، وَرُبَّمَا أُفْرِدَ تمييزًا، ولاَ يُفَسَّرُ الواحِدُ والاثنانِ لِوُضُوحِهِمَا إلاَّ مَا وَرَدَ اضطرارًا، ولا يُجمَعُ المُفَسِّرُ جَمْعَ الكَثْرَةِ إنْ أَمْكَنَ جَمْعُ قِلَّةٍ إلاَّ مَا نُقِلَ فَيُحْفَظُ، وإنْ كانَ اسمَ جَمْعٍ فُصِلَ مَقْرُونًا بـ(مِنْ) إلاَّ مَا سُمِعَ مُضَافًا إليهِ فَيُحْفَظُ[3].

(فصلٌ): تُحْذَفُ تاءُ الثَّلاَثَةِ والعشرةِ ومَا بَيْنَهُمَا إنْ كانَ لفظُ واحدِ المَعْدُودِ مُؤَنَّثًا، أوْ كانَ اسمَ جَمْعٍ مؤنَّثًا، غيرَ نائِبٍ عَنْ جمعٍ مُذَكَّرٍ، ولاَ مسبوقٍ بِوَصْفٍ يَدُلُّ على التَّذْكِيرِ، وَرُبَّمَا حُذِفَتِ التَّاءُ مَعَ اللَّفظِ المُذَكَّرِ اعتبارًا بتأنيثِ المعنَى، وإنْ قامَتْ صِفَةُ المُفَسِّرِ مقامَهُ اعْتُبِرَ غالبًا في التَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ حالُ المَوْصُوفِ لاَ حالُهَا[4].

---

(1) ينظر: التسهيل 154،153،152.

(2) ينظر: التسهيل 239،153.

(3) ينظر: التسهيل 116، وشرح الكافية للرضي 152/2، والمساعد 68/2–73.

(4) تقول: ثلاثة ربعات بالتاء إن أردت رجالاً، وثلاث ربعات، بلا تاء إن أردت نساء، ومنه قوله تعالى: { فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا } الأنعام 160، أي عشر حسنات أمثالها، ولو اعتبرت الصفة لقيل: عشرة أمثالها، لأن واحد أمثال مذكر. المساعد 76/2.

(فصلٌ): يُعْطَفُ على النَّيِّفِ بِحَالَيْهِ العشرونَ وأخواتُهُ[1]، وتُجْعَلُ العشرَةُ مَعَهُ اسمًا واحدًا مَبْنِيًّا على الفَتْحِ مَا لَمْ يظهَرِ العاطِفُ[2].

62أ وللتَّاءِ مِنَ الثُّبُوتِ والحَذْفِ في النَّيِّفِ مَا كانَ لَهَا قَبْلَ التَّركيبِ ، ولَهَا مَعَ /62أ/ العَشْرَةِ عَكْسُ ذلكَ [3]، وَشِينُ(عَشْرَةَ) ساكِنٌ، وقَدْ يُكْسَرُ [4]، ورُبَّمَا سُكِّنَ عَيْنُ(عَشَرٍ) بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ[5].

وَيُقالُ في مذكَّرِ مَا دونَ ثلاثةَ عَشَرَ : أحَدَ عَشَرَ ، واثْنَا عَشَرَ ، وفي مؤنَّثِهِ: إحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ، وإعرابُ اثْنَا واثْنَتَا باقٍ لوقوعِ عَشَرٍ وَعَشَرَةٍ مِنْهُمَا مَوْقِعَ النُّونِ، ولذلكَ لاَ يُضَافَانِ بخلافِ أخواتِهِمَا، ومَا أُضِيفَ مِنْ أخواتِهِمَا باقٍ على بنائِهِ غالبًا، خلافًا للفرَّاءِ[6]. وياءُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مفتوحَةٌ أوْ ساكنةٌ، وقد تُحذَفُ، وتُفتَحُ النُّونُ[7].

وهمزةُ(أحَدٍ) و (إحْدَى) بَدَلٌ مِنْ واوٍ، ويُعْطَفُ عليهِمَا أيضًا العشرونَ وأخواتُهَا، ولاَ يُسْتَعْمَلاَنِ في عَدَدٍ غيرِ نَيِّفٍ[8].

(فصلٌ): رُكِّبَ تركيبَ (أحَدَ عَشَرَ) أحوالٌ وظروفٌ، وذلكَ في غيرِهِمَا قليلٌ[9].

(فصلٌ): إذا قُصِدَ تعريفُ العَدَدِ أُدخِلَتِ اللاَّمُ عليهِ إنْ كانَ مُفردًا وعلى الآخَرِ إنْ كانَ

62ب مضافًا، وعلى الأوَّلِ إنْ كانَ مُرَكَّبًا، وَدُخُولُهُمَا على الاسْمَيْنِ في الإضافَةِ والتَّركيبِ /62ب/ قَبِيحٌ، وأَقْبَحُ مِنْهُ دُخُولُهُمَا على التَّمييزِ[10].

---

(1) وردت عبارة الأصل:(يُعطفُ على النَّيِّفِ بحاليهِ العشرونُ وأخواتهُ) في س: يعطف العشرون وأخواته على النيِّفِ.

(2) يعطف العشرون وأخواته على النيف، أخواته ثلاثون إلى تسعين، والنيف في التعيين تسعة فما دونها، فلا يقال لشيء من هذه نيف إلا وبعده عشرة أو عشرون أو بعض أخواتها. ويقال للمذكر: ثلاثة وعشرون، وفي المؤنث: ثلاث وعشرون كما يقال عند عدم العطف: ثلاثة وثلاث وتجعل العشرة مع النيف اسماً واحداً مبنياً على الفتح نحو: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأةً، وبضعة عشرة، والأصل العطف فحذف العاطف وبني الاسمان لتضمن معنى حرف العطف وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف. المساعد 2/77–78.

(3) ينظر: التسهيل 117، والمساعد 2/79.

(4) ينظر: الكتاب 3/557–558.

(5) ينظر: التسهيل 117، والمساعد 2/79.

(6) ينظر: التسهيل 118، والمساعد 2/80–81.

(7) ينظر: التسهيل 118.

(8) ينظر: التسهيل 118.

(9) من الظروف: يومَ يومَ، وصباح مساءَ وبينَ بينَ، ومن الأحوال: تفرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ، أي منتشرين. وشذرَ مذرَ، أي ذهبوا في كل وجه. ينظر: المساعد 2/99–100.

(10) يدخل على العدد المركب والتمييز أل وهو أقبح من دخولها في الإضافة والتركيب، نحو: قبضتُ الخمسة العشر الدرهم، حكاه الأخفش. المساعد 2/91.

(فصلٌ): يُصاغُ مُوازِنُ فاعلٍ مِنِ اثنينِ إلى عَشَرَةٍ بمعنَى بعضِ مَا صِيغَ مِنْهُ فَيُفْرَدُ أَوْ يُضافُ إلى مَا هُوَ مِنْهُ، ويُضَافُ مَا صِيغَ مِنَ العَشَرَةِ إلى العدَدِ المُرَكَّبِ المُصدَّرِ بِمَا هُوَ مِنْهُ أَوْ يُعْطَفُ عليهِ العشرونَ وأخواتُهُ أَوْ تُرَكَّبُ مَعَهُ العَشَرَةُ تَرْكِيبَهَا مَعَ النَّيِّفِ مُقْتَصِرًا عليهِ غالبًا، أَوْ مضافًا إلى المركَّبِ المطابقِ لهُ، وَهُوَ القياسُ، ويُستعْمَلُ هذَا الاستعمالَ في الزَّائدِ على عَشَرَةٍ الواحِدُ مجعولاً بالتحويلِ حادِيًا، وإنْ قُصِدَ بفاعِلِ المذكورِ جَعْلُ الَّذي تَحْتَ مَا صِيغَ مِنْهُ في رُتْبَتِهِ بُنِيَ مِنْ ثلاثةٍ إلى عَشَرَةٍ، واستُعْمِلَ مَعَ المجعُولِ استعمالَ (جاعِلٍ) لمساواتِهِ لَهُ في أَنَّ لَهُ فِعْلاً، وَلَمْ تُجاوَزْ بِهِ العَشَرَةُ، وَحُكْمُهُ في الأَحوَالِ كُلِّهَا بالنسبةِ إلى التَّذْكِيرِ والتأنِيثِ حُكْمُ اسمِ الفاعِلِ[1].

بابُ كَمْ وكذا وكأيِّن وكيتَ وذَيْتَ

63أ /63أ/ (كم): اسمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ، فَيَلْزَمُهَا مُمَيَّزٌ لاَ يُحذَفُ إلاَّ بدليلٍ، وَهُوَ إنِ استُفْهِمَ بِهَا كَمُمَيِّزِ العشرينَ، إلاَّ أنَّ فَصْلَهُ جائِزٌ في السَّعَةِ[2]، وإنْ دَخَلَ عليهَا حرفُ جَرٍّ فَجَرُّهُ جائِزٌ[3].

(1) الكتاب 560/3.

(2) بعدها زيادة في س : ولا يفصل ذلك إلاَّ في الضرورة.

(3) كم اسم لعددٍ مبهم، ودليل اسميتها الإسناد إليها وعود الضمير عليها ومثالها: كم رجلاً جاءك، ودخول حرف الجر الجر عليها والإضافة إليها وتسليط عوامل النصب عليها، نحو: كم كانت دراهمك؟ وكم يوماً صمت؟ وكم فرشخاً سرتَ؟ ومميزها لا يحذف إلا بدليل، نحو: كم مالك؟ أي كم درهماً أو ديناراً؟، وكم غلمانك؟ أي كم رجلاً؟ وكم فرسخاً أو يوماً، قال تعالى: {قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ } الكهف 19. وهي إن استفهم بها كميز عشرين وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، وهي صالحة لقليل العدد وكثيره. فيفضّل بين كم الاستفهامية ومميزها في سعة الكلام نحو: كم لك درهما؟ وكم أتاك رجلاً؟ وكم ضربت رجلاً؟ قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مبنيٌّ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، وأما الذين جرّوا(فإنهم) أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها تخفيفاً وصارت عوضاً منها. المساعد 107/2–109.

وإِنْ أُخْبِرَ بِهَا تكثيرًا فَهُوَ كَمُمَيَّزِ عَشَرَةٍ أوْ مُمَيَّزِ مئةٍ، وإِنْ فُصِلَ، نُصِبَ حَمْلاً على مُمَيِّزِهَا في الاستفهامِ، ورُبَّما نُصِبَ مطلقًا، ورُبَّمَا جُرَّ للضرورةِ مفصولاً بظرفٍ أو حرفِ جَرٍّ، وإِنْ وَقَعَ مكانَهُ في الاستفهامِ جَمْعٌ فَهُوَ حالٌ والمُمَيَّزُ مَحْذُوفٌ[1].

(فصلٌ): لَزِمَتْ(كَمْ) صدرَ الكلامِ، وبُنِيَتْ في الاستفهامِ لِتَضَمُّنِهَا معنَى حَرْفِهِ، وحالُ الخبرِ مَحْمُولٌ على حالِ الاستفهامِ، وَهِيَ في حالَيْهَا مُبْتَدَأَةٌ ، أوْ مَفْعُولَةٌ ، أوْ مضافٌ إليهَا، أوْ خبرُ كانَ [2] ، أوْ ظرفٌ ، أوْ مَصْدَرٌ [3].

وإِنِ اعْتُبِرَ لَفظُهَا في المنسوبِ إليهَا أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، وإِنِ اعتُبِرَ المعنَى جُمِعَ وَأُنِّثَ إِنْ كانَ مُؤَنَّثًا.

63ب (فصلٌ): كائِنٌ وَكَأَيِّ/63ب/ وَكَيْءٍ وَكَئِنْ، لغاتٌ في (كأيِّنْ) [4] ومعنَاهَا ومعنَى (كَذَا) كمعنَى(كَمِ) الخبريَّةِ، ومُمَيِّزُهَا كمُمَيِّزِ (كَمِ) الاستفهاميَّةِ ، إلاَّ أَنَّ(كَذَا) تُكَرَّرُ غالبًا، ولاَ يَلْزَمُهَا التَّصديرُ ولاَ الدَّلاَلَةُ على الكثيرِ. والغَالِبُ اقترانُ مُمَيِّزِ(كَأَيِّن) بـ(مِنْ) [5].

ويُكَنَّى عَنِ الجملِ بـ(كَيْتَ) و(كَيَّتَ) و (ذَيْتَ) و (ذَيَّتَ) [6]، كما يُكَنَّى بـ(فلانٍ) عَنِ الأَعلاَمِ وَ(هَنٍ) عَنِ الأجناسِ[7].

---

(1) ينظر: التسهيل 124.

(2) مثال ذلك: كم كانت نقودُك؟.

(3) ينظر: التسهيل 125، ومغني اللبيب 245،246، والمساعد 2/113–115.

(4) الصحاح واللسان(كين) و (كون).

(5) كقوله تعالى: {وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ } يوسف 105، {وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ} آل عمران 146.

(6) ينظر: التسهيل 32.

(7) ينظر: التسهيل 32 ، والمساعد 1/135،134.

بابُ الحكايةِ

إنْ سُئِلَ بـ(أيٍّ) عَنْ مذكورٍ مُنَكَّرٍ، حُكِيَ مطلقًا في لَفظِهَا مَالَهُ مِنْ إعرابٍ وتأنيثٍ وتثنيةٍ وجمعِ تصحيحٍ، وإنْ سُئِلَ عَنهُ بـ(مَنْ) في الوقفِ فكذلكَ، لكن تُشْبَعُ الحركاتُ في نونِهَا حالَ الإفرادِ، وتُسَكَّنُ قَبْلَ تاءِ التَّأنيثِ حالَ التَّثْنِيَةِ، وقد يُستعمَلاَنِ مَعَ غيرِ المفردِ المُذَكَّرِ استعمالَهُمَا مَعَهُ[1].

64أ

(1) إذا سئل عن مذكورٍ منكر فيجري في الحكاية بمن مجرى الحكاية بأيٍّ، فإذا قيل: قام رجل، قلت: مَنُو؟ ورأيت رجلاً، قلت: مَنًّا؟ ومررت برجلٍ، قلت: مني؟ وربما سكنت في الأفراد وحركت في التثنية، أي قبل تاء التأنيث؛ وفي تثنية المؤنث، نحو: مَنْتُ؟ بسكون النون والتاء، والفصيح تحريك النون بالفتح، والحكاية في مَنَتْ؟ ومَنة؟ مقدرة في التاء والهاء، ومنهم من يقول في تثنية المؤنث: مَنَتان؟ منتين؟ بتحريك النون في التاء، وهو القياس. ويحكى في أيّ الإعراب فقط، ولا يثنى ولا يجمع في تأنيث ولا تذكير، ويأتي في المؤنث بالتاء فتقول لمن قال: قام رجل، أو رجلان، أو رجال: أيٌّ؟ ولمن قال: رأيت رجلاً، أو رجلين أو رجالاً: أيا؟ ولمن قال: مررت برجل أو رجلين أو رجال: أيٍّ؟ أو بأيٍّ: وتقول في المؤنث: أيَّة، برفع إن رُفع، ونصب أو جرٍّ إن نُصب أو جُرَّ. ينظر: المساعد 260/3–263.

ولاَ يُحْكَى في الوصلِ بـ(مَنْ)، خلافًا ليونسَ [1]، ولاَ يُحْكَى غالبًا معرفةٌ إلاَّ/64أ/ العَلَمُ ، فيحكيه الحجازيُّونَ بَعدَ(مَنْ) غيرِ مقرونةٍ بعاطفٍ[2].

وفي حكايةِ العَلَمِ معطوفًا أوْ معطوفًا عليهِ خلافٌ[3].

ولاَ يُحْكَى موصوفًا بغيرِ(ابنٍ) مضافٍ إلى عَلَمٍ[4]، ورُبَّمَا حُكِيَ الاسمُ دونَ سُؤالٍ[5]، ورُبَّمَا حُكِيَ المضمَرُ حكايةَ المُنَكَّرِ[6].

ويُحْكَى المفردُ المنسوبُ إليهِ حكمٌ هُوَ لِلَفْظِهِ لاَ لِمَدْلُولِهِ، أوْ يُجرَى بوجوهِ الإعرابِ اسمًا للكلمَةِ أوِ اللَّفظِ[7].

(فصلٌ): إنْ سألَ بالهمزةِ عَنْ مذكورٍ مُنكِرُ اعتقادِ كونِهِ على مَا ذُكِرَ أوْ بخلافِهِ، حَكَاهُ غالبًا وَوَصَلَ منتهاهُ، وَلَوْ كانَ صفةً أوْ معطوفًا، في الوقفِ جوازًا بمدَّةٍ تجانِسُ حركتَهُ إنْ كانَ متحرِّكًا، أوْ بياءٍ ساكنةٍ بَعْدَ كَسْرةٍ إنْ كانَ مؤنَّثًا أوْ نونَ(إنْ) تَلِي المَحْكِيَّ توكيدًا للبيانِ، ورُبَّما وَلِيتْ دونَ حكايةٍ ما يَصُحُّ بِهِ المعنَى، كقولِ مَنْ قِيلَ لَهُ: أتَفْعَلُ؟: أأنا إنِيهْ؟ وقد يُقالُ: أَذَهَبْتُوه ؟ لِمَنْ قالَ: ذهبتُ، فإنْ فَصَلَ بينَ الهمزةِ والمذكورِ(بقولٍ) أوْ نحوِهِ، أوْ كانَ /64ب/ السَّائِلُ واصِلاً أوْ غيرَ مُنْكِرٍ، لَمْ تُلْحَقْ هذِهِ الزوائِدُ[8]. **64ب**

(فصلٌ): إذا نطقَ بكلمةٍ مُتَذَكِّرٌ غيرُ قاصدٍ للوقفِ وَصَلَ آخرَهَا بمدَّةٍ تُجانِسُ حركَتَهُ إنْ كانَ مُتَحَرِّكًا، وبياءٍ ساكنةٍ بعدَ كسرةٍ إنْ كانَ ساكنًا صحيحًا، ولاَ تَلِي هذِهِ الزيادةَ هاءُ السَّكتِ ، بخلافِ زيادَةِ الإنكارِ[9].

---

(1) ينظر: الكاتب 2/411،410، والهمع 5/322.

(2) ينظر: التسهيل 248، و المساعد 3/263–264 ، و والهمع 5/324،232.

(3) الكتاب 2/414،413، و ينظر: التسهيل 248، والهمع 5/325–326.

(4) ينظر: التسهيل 249.

(5) ينظر: التسهيل 249.

(6) ينظر: التسهيل 249 والهمع 5/323.

(7) ينظر: التسهيل 249 والهمع 5/326.

(8) الكتاب 2/419–422، و ينظر: التسهيل 249 والهمع 5/322–323.

(9)ينظر: التسهيل 250 والمساعد 3/276–277.

بابُ الإخبارِ

شرطُ الاسمِ المُخبَرِ عنهُ في هذا البابِ جوازُ استعمالِهِ [1] مرفوعًا مؤخَّرًا مُثبتًا مَنُوبًا عنهُ بضميرٍ لا يطلبُهُ بالعَودِ شيئانِ، وأنْ يكونَ من جملةٍ يَصِحُّ جَعْلُهَا صِلةً، فإنْ كانَ كذلكَ أُخْبِرَ عَنهُ مطلقاً بِمَا يُوافِقُهُ مِنَ (الَّذي) وفُرُوعِهِ، وبالألِفِ واللاَّمِ إنْ صُدِّرَتِ الجملةُ الَّتي هُوَ مِنْهَا بِفِعْلٍ يُصَاغُ مِنْهُ صِلَةٌ لَهُمَا، وذلكَ بتقديمِ الموصولِ مُبتدَأً، وتأخيرِ الاسمِ خبرًا، وجَعْلِ
65أ مَا بينَهُمَا صِلَةً عائِدًا مِنْهَا إلى المَوْصُولِ ضَمِيرٌ /65أ/يَخْلُفُ الاسمَ في الإعرابِ والمَحَلِّ[2].

(1) في س : إمكان الاستغناء عنه بأجنبي ، بدلاً من : جوازُ استعمالِه .

(2) وضع أهل العربية هذا الباب، ليعلم به ضبط المتعلم ما تعلمه من أبواب النحو، وكذلك باب المخاطبة، وشرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب الاستفادة، ومعنى ذلك أن يكون للاسم الذي قيل: أخبر عنه بالذي، معنى ذلك المحل، وتحصل بالإخبار فائدة، فلا يخبر عن بكر من أبي بكر، والقيس في امرئ القيس ولا عن اثنين من: هذا ثاني اثنين؛ فلا يقال: اللذان هذا ثانيهما اثنان، لأنه لا فائدة في الإخبار بذلك. ينظر: المساعد 278/3.

بابُ التَّذكيرِ والتَّأْنِيثِ

أصلُ الاسمِ التَّذكيرُ، فاستَغْنَى عَنْ علامَةٍ بخلافِ التأنيثِ، فإنَّ علامَتَهُ في الأسماءِ المتمكِّنَةِ تاءٌ ظاهِرَةٌ أوْ مُقدَّرَةٌ، أوْ ألِفٌ مقصورةٌ أوْ ممدودةٌ [1]، ويُعْلَمُ تأنيثُ مَا لَمْ تظهرُ العلامةُ فيهِ بتصغيرِهِ، أوْ وصفِهِ أوْ ضميرِهِ أوِ الإشارَةِ إليهِ أوْ عَدَدِهِ أوْ جَمْعِهِ على مثالٍ يَخُصُّ المؤنَّثَ غالبًا[2]. وأكثرُ مجيءِ التاءِ لِفَصْلِ أوصافِ المؤنَّثِ مِنْ أوصافِ المُذَكَّرِ، أوِ الآحادِ مِنْ أجناسِهَا المخلوقَةِ، ورُبَّمَا فَصلَتِ الأسماءَ وآحادَ الأَجناسِ المصنوعَةِ، ورُبَّمَا لَحِقَتِ الجِنْسَ وفارَقتِ الواحدَ [3]، وتجيءُ أيضًا لتأكيدِ التَّأنيثِ أوِ الجَمْعِ، أوْ لبيانِ النَّسبِ أو

(1) الكتاب 166/4، و ينظر: التسهيل 253.

(2) الجمع على مثال يخص المؤنث، كهندات، فهذا الجمع يخص المؤنث، أو يغلب فيه كأفعُل، فإنه غلب في المؤنث، كعُقاب وأعقُب، ويمين وأيمُن، فإذا جمع اسم على (أفعل) قضي بتأنيثه، مالم يُعلم تذكيره، لقلة ذلك في المذكر، كغُراب وأغرُب، وجنين وأجْنُن. المساعد 291/3–292.

(3) ربما خفة الجنس وفارقت الواحد، كقولهم: كم؟ للواحد، وكماة للجمع.

65ب

التَّعريبِ أوِ المبالغَةِ أوْ عوضًا عَنْ محذوفٍ، والجنسُ المُتَّميِّزُ واحِدُهُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، إلاَّ أنْ يَغْلِبَ استعمالُهُ بأحَدِ الحُكْمَيْنِ[1].

(فصلٌ): الغالبُ في الصِّفاتِ المختَصَّةِ بالإناثِ/65ب/ أنْ لاَ تَلحقَهَا التَّاءُ، إلاَّ أنْ يُقصَدَ بِهَا معنَى الفِعْلِ، وذلكَ لتأْدِيَتِهَا معنَى النَّسَبِ، أوْ لتذكيرِ مَا وُصِفَ بِهَا في الأَصْلِ، أوْ لأَمْنِ اللَّبْسِ، ورُبَّمَا جاءَتْ كذلكَ صفاتٌ مُشْتَرَكَةٌ[2].

(فصلٌ): لاَ تلحَقُ التاءُ غالبًا صفةً على مِفْعَالٍ[3] أوْ مُفْعِلٍ[4] أوْ مِفْعِيلٍ[5] أوْ فَعُولٍ بمعنىَ فاعِلٍ[6]، أوْ فَعِيلٍ بمعنَى مَفعُولٍ[7]، إلاَّ أنْ يُحْذَفَ موصوفٌ فَعِيلٍ فَتَلْحقهُ، ولِشَبَهِهِ بِفَعِيلٍ الَّذي بمعنَى فاعِلٍ قَدْ يُحْمَلُ أحدُهُمَا على الآخَرِ في اللِّحاقِ وعَدَمِهِ[8]، وَصَوْغُ فَعِيلٍ بمعنَى مَفعُولٍ مَعَ كَثْرَتِهِ غيرُ مَقِيسٍ، وَرُبَّمَا جاءَ بمعنَى مُفْعَلٍ[9] ، وقَدْ أُنِّثَتْ صِفَاتُ ذكورٍ لِتَأْنيثِ مَا وُصِفَ بِهَا في الأصلِ [10].

---

(1) ينظر: التسهيل 253 والمساعد 294/3 ، والهمع 62،63/6.

(2) وذلك كحامل ومرضع وطالق؛ فهذه ونحوها لا تلحقها التاء، فإن قصد بها معنى الفعل أُنثت بالهاء وإلا فلا، وجعل من : { يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ } الحج 2. وذلك لتأديتها معنى النسب أي ذات حمل أو لتكير ما وصفها في الأصل أي شخص مرضع. أو لأمن اللبس، وربما جاءت كذلك صفات مشتركة، أي بغير تاء عند قصد المؤنث، قالوا: رجلٌ جُنُبن وامرأة جُنُب. المساعد 290/2–301.

(3) مثال(مِفعال): معطار ومذكار. المساعد 301/3.

(4) مثال(مُفعِل): مُذكر مُحمِق. المساعد 302/3 . وقال في التسهيل 254: (لا تلحق التاء غالباً صفة على مِفعال أو مُفعل أو مِفْعَل...) فزاد(مِفعَل) عما هنا.

(5) مثال ذلك: مِكْثير ومعطِير. المساعد 302/3.

(6) مثال ذلك: صَبور وشكور. المساعد 302/3.

(7) مثال ذلك: جريح وقتيل: المساعد 302/3.

(8) ينظر: التسهيل 254، و المساعد 302/3–303، والهمع 63/6.

(9) ويجيء فعيل بمعنى مُفعِلٍ كقولهم: أعقدتُ العسلَ، فهو عقيد أي مُعقَد.

(10) ينظر: التسهيل 254.

بابُ ألفَي التَّأنيثِ

تُعْرَفُ المقصورَةُ بموازنةِ مَا هِيَ فيهِ لِفُعْلَى وفَعْلَى وفُعَلَى وَفَعْلَلَى وفِعْلَى مصدرًا، أوْ جَمْعًا، وفَعْلَى جَمْعًا أوْ مُؤَنَّثًا لِفَعْلاَنِ، وإنْ صُرِفَ مَا /66 أ/ سِوَى ذلكَ أوْ ذُكِّرَ أوْ لَحِقَتْهُ التَّاءُ غالبًا، فألِفُهُ للإلحَاقِ، وإلاَّ فَهِيَ للتَّأنيثِ[1]. 66 أ

وتُعْرَفُ الممدودةُ بموازنَةِ مَا هِيَ فيهِ لِحَمْرَاءَ [2]، أَوْ دَأْثَاءَ [3] أَوْ كُرَمَاءَ، أوْ سِيرَاءَ[4]، أوْ أوْ أَصدِقَاءَ، أَوْ كِبْرِيَاءَ أَوْ سَائِبَاءَ أَوْ عَقرَبَاءَ، أو قُرفُصَاءَ[1]، أَوْ عاشُورَاءَ أَوْ بَرُوكَاءَ[2]، أَوْ

(1) ينظر: التسهيل 256،255، والمساعد 308/3.

(2) ينظر: المساعد 317/3، وما بعدها .

(3) الدأثاء: الأَمةُ الحمقاء، ينظر: اللسان: دأث.

(4) وهو فعلاء، والسِّيَرَاء: ضرب من النبت، وثوب مخطط يُعمل من القز. اللسان(سير)، والمساعد 317/3.

بَرَاكَاءَ[3]، أَوْ زَكَرِيَّاءَ، أَوْ زِمِكَّاءَ[4]، أَوْ مَشْيُوخَاءَ[5]، أَوْ قَرِيثَاءَ[6]، وَأَمَّا فِعْلاَءَ ، وفُعْلاَءَ، فَلِلإلحاقِ بقرطاسٍ وبُرْهَانٍ[7].

بابُ المقصورِ والممدودِ

كُلُّ معتلِّ الآخِرِ وجَبَ فَتْحُ[8]. مَا قَبْلَ آخِرِ نظيرِهِ الصَّحيحِ فَقَصْرُهُ مَقِيسٌ، كاسمِ مفعولِ مَا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ ، ومصدرِ فَعِلَ اللاَّزِمِ، والمَفْعَلِ والمِفْعَلِ، وجَمْعِ فُعْلَةٍ، وَفِعْلَةٍ، والفُعْلَى مؤنَّثِ الأَفْعَلِ، فإنْ لَزِمَ قبْلَ آخِرِ نظيرِهِ أَلِفٌ فَمَدُّهُ مَقيسٌ، كمصدرِ مَا أَوَّلُهُ همزةُ وصلٍ، موازِنِ فَعَّالٍ، ومِفْعَالٍ ، وتَفْعَالٍ ، وواحِدِ أَفْعِلَةٍ غالبًا ، ومَا لَمْ يكُنْ كذلكَ فَمَأْخَذُهُ السَّماعُ[9].

---

(1) القُرفصاء بالضم لم يجيءْ إلاّ اسماً، وهو قليل، يقال قَعَدَ القُرفُصاء، إذا اجتمع في قعدته. اللسان(قرفص)، والمساعد 321/3.

(2) ابتركوا؛ جَثَوا للرُّكبِ فاقتتلوا، وهي البَركاء. القاموس(برك).

(3) وهو فَعَالاء، والبَركاء أن يبركوا بإبلهم وينزلوا عن خيلهم، ويقاتلوا رجّالةً وبركاءُ كل شيء: معظمهُ وشدتُهُ. اللسان(برك)، والمساعد 317/3.

(4)الزِّمَكَّى، يمد ويقصر، أصل ذنب الطائر، وقيل كله، ينظر: اللسان(زمك).

(5)مَشْيُوَخاء: مَفعولاء، لجماعة الشيوخ، اللسان(شيخ)، والمساعد 322/3.

(6) القَرِيثاء بالمد، لضرب من التمر، وهو أطيب التمر بسراً. اللسان(قرث)، والمساعد 325/3.

(7) ينظر: التسهيل 256،257 ، والمساعد 317/3–328، والهمع 73/6–76.

(8) في س : فُتِحَ ، بدلاً من : وجبَ فتحُ.

(9) ينظر: التسهيل 258 ، وشرح الشافية للرضي 324/2–325.

بابُ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ

66ب /66ب/ لاَ يَلتَقِي ساكِنَانِ في الوَصْلِ غالبًا إلاَّ أوَّلُهُمَا حرفُ لِينٍ ، وثانِيهُمَا مُدغَمٌ ؛ ورُبَّما فُرَّ مِنْ ذلكَ بِجَعْلِ همزةٍ مفتوحةٍ بدلَ الألِفِ، فإنْ لَمْ يُدْغَمِ الثَّانِي حُذِفَ الأوَّلُ إنْ كانَ مَمْدُودًا، أوْ نونَ توكيدٍ خفيفةً، أو نونَ(لَدُنْ) فإنْ كانَ غيرَهُنَّ حُرِّكَ مَا لَمْ يَكُنِ الثَّانِي آخِرَ كلمةٍ وليسَ بتنوينٍ فَيُحَرَّكُ هُوَ. ورُبَّما حُذِفَ الأوَّلُ إنْ كانَ تنوينًا ، وأُثْبِتَ إنْ كانَ ألِفًا[1].

وَأَصْلُ مَا حُرِّكَ مِنْهُمَا الكَسْرُ، ويُعدَلُ عَنْهُ تَخْفِيفًا، أَوْ إتباعًا، أَوْ رَدًّا للأصْلِ، أَوْ تَجَنُّبًا لِلَّبْسِ، أَوْ حَمْلاً على نَظِيرٍ، أَوْ إيثارًا للتجانُسِ[2].

---

(1) ينظر: التسهيل 259.

(2) ينظر: التسهيل 259.

(فصلٌ): تُفتَحُ نُونُ(مِنْ) مَعَ لاَمِ التَّعريفِ[1]، وتُكسَرُ مَعَ غيرِهَا غالبًا، والكَسْرُ مَعَهَا[2] أَقَلُّ مِنَ الفَتْحِ مَعَ غيرِهَا، وتُكْسَرُ نُونُ(عَنْ) مطلقًا، وَرُبَّمَا ضُمَّتْ مَعَ لاَمِ التَّعريفِ. وتُضَمُّ الوَاوُ المفتُوحُ مَا قَبْلَهَا إنْ كانتْ لِلْجَمْعِ، وإلاَّ كُسِرَتْ، وَقَدْ تَرِدُ بالعَكْسِ[3].

67أ (فصلٌ): استَصْحَبَ بَنُو تَمِيمٍ إدغامَ الفِعْلِ المُضَعَّفِ اللاَّم السَّاكِنِهَا/67أ/ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا، والتَزَمُوا فَتْحَ المُدْغَمِ فيهِ في(هَلُمَّ) مُطْلَقًا، وفي غيرِهَا قَبْلَ هاءِ غائبةٍ، وَضَمَّهُ[4] في المضمُومِ الفاءِ قَبْلَ هاءِ غائِبٍ، ورُبَّمَا كُسِرَ، ولاَ يُضَمُّ قَبْلَ ساكِنٍ، بَلْ يُكْسَرُ غالبًا. وإنْ لَمْ يتَّصِلْ بشيءٍ مِمَّا ذُكِرَ فُتِحَ أَوْ كُسِرَ أَو أُتْبِعَ حركَةَ الفاءِ، وَبَعْضُهُم أَدْغَمَ والتَزَمَ الفتحَ في المتَّصِلِ بِضَمِيرٍ يُسَكَّنُ مَا اتَّصَلَ بِهِ، وَفكَّ الحِجَازِيُّونَ جَمِيعَ ذلكَ [5].

بابُ الاسم المنسوبِ إليهِ[6]

وَهُوَ المزيدُ آخِرَهُ للنَّسبِ ياءٌ مشدَّدَةٌ مكسورٌ مَا قَبلَهَا، يُحذَفُ لأَجْلِهَا مَا قَبْلَ المَكْسُورِ مِنْ ياءٍ مُدْغَمٍ فيهَا مِثْلُهَا مَا لَمْ ينفَصِلْ، ويُحذَفُ أيضًا مَا كانَ آخِرَ الاسمِ مِنْ ياءٍ مشدَّدَةٍ رابِعَةٍ فصاعدًا، فإنْ كانَتْ ثالثةً نُسِبَ إلى مَا هِيَ فيهِ، كَمَا يُنسَبُ إلى المقصورِ الثُّلاثِيِّ، وتُحذَفُ أيضًا تاءُ التأنيثِ، وَعَلاَمةُ التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ التَّصحيحِ في غيرِ جارٍ مَجْرَى(فَعْلاَنَ) أو

67ب غِسلينَ، ويُحذَفُ أيضاً آخرُ المنقوصِ، أو المقصورِ رابعاً فصاعداً /67ب/ ما لم يكُن الرابعُ ألفاً لغيرِ التأنيثِ فَتُقلَبُ واوًا، وقد تُحذَفُ، وإنْ كانَ أَلِفاً للتأْنيثِ فيمَا سُكِّنَ ثانيُهُ فَقَدْ تُقْلَبُ واوًا

---

(1) في س : حرف التعريف ، بدلاً من : لام التَّعريف .

(2) أي مع لامِ التعريف.

(3) ينظر : التسهيل 259–260.

(4) يريد بذلك ضمُّ المدغم فيه، في المضموم الفاء قبل هاءِ غائب نحو : لم يَرُدَّهُ، و رُدَّهُ، المساعد 345/3.

(5) ينظر : التسهيل 260.

(6) يجعل حرف إعراب المنسوب إليه، ياء مشدَّدة، تلي كسرة، نحو : هاشميّ ومالكيّ.

بَعْدَ زيادةِ أَلِفٍ ودونَ ذلكَ ، ورُبَّمَا فُعِلَ بالمنقوصِ الرُّباعِي مَا يُفْعَلُ بالثُّلاثيِّ، ويُحذَفُ أَيضًا لياءِ النَّسَبِ عجزُ المُرَكَّبُ بغيرِ إضافَةٍ، وصَدْرُ ذِي الإضافَةِ إنْ كانَ مُعَرَّفًا بالثَّاني، أَوْ كنيَةً وعَجْزُهُ إنْ لَمْ يَكُنْهُمَا، وَرُبَّمَا حُذِفَ صَدْرُهُ ، وَقَدْ يُبْنَى مِنْ جُزْءَيِ المُرَكَّبِ اسْمٌ فيُنسَبُ إليْهِ[1].

(فصلٌ): يُقالُ في (فَعِيلَةٍ): فَعَلِيٌّ : وفي (فُعَيْلَةٍ) و (فَعُولَةٍ) : فُعَلِيٌّ ، مَا لَمْ يُضَاعَفنَ، أو تَعْتَلَّ عَيْنُ (فَعُولَةٍ) أوْ (فَعِيلَةٍ) صحيحةِ اللاَّمِ[2].

واعْتِلاَلُ لاَمَيْ (فُعَيْلٍ) و(فَعِيلٍ) يُلْحِقُهُمَا بـ(فُعَيْلَةٍ) و(فَعِيلَةٍ)، ومَا أُلْحِقَ مِنْهُمَا صَحِيحُ اللاَّمِ لَمْ يُقسْ عليهِ [3] ، و(فَعُولَةٌ) المُعْتَلُّ اللاَّمِ كالصَّحِيحِهَا لاَ كـ(فَعُولٍ)، خِلاَفًا لأَبِي العبَّاس[4].

(فصلٌ) : تُبدَلُ الواوُ مِنْ همزَةِ الممدودِ غيرِ المنصَرِفِ ، والمُنْصَرِفِ وَجْهَانِ ، أجوَدُهُمَا فيمَا همْزَتُهُ أصْلٌ التَّصْحِيحُ [5] ، وَمِنْ آخِرِ الثلاثيِّ المقصورِ /68أ / أوْ المنقوصِ مفتوحًا مَا قَبْلَ آخِرِهِ[6]، ورُبَّمَا فُعِلَ ذلكَ بنحوِ (مَرْمِيٍّ [7])، وتُبدَلُ الوَاوُ أيضًا مِنْ آخِرِ(لِيٍ) ونحوِهِ[8]، وَمِنَ الثُّلاثيِّ بَعْدَ فَتْحِ ثانيهِ، وَرَدِّهِ إلى أَصْلِهِ، خلافًا لأبي عمرو في عدمِ تغييرِهِ[9]. تغييرِهِ[9]. وتُبدَلُ كَسْرَةُ عَيْنِ الثلاثيِّ فَتْحَةً، وتركُ ذلكَ في نحوِ(تَغْلِبٍ) أعرَفُ[1]. 68أ

(1) وقد يبنى من جزءي المركب اسم فينسب إليه، كقولهم في امرئ القيس: مرقَسيّ، وفي عبد القيس: عبقسيّ، وفي حضر موت: حضرميّ، وفي عبد الدار: عبدريّ، المساعد 364/3 .

(2) يقال في فعيلة: فَعَليّ، كحنفيّ في حنيفة، وفي فَعِيلَة وفَعُولَة: فُعَلِيّ، فتقول في جُهَينة وبُثينة: جُهَنِيّ وبُثَنِيّ. وفي فَعِيلة وفَعُولَة في حَمُولة، ورَكُوبَة: حَملي ورَكَبى. ما لَم تعتل عين فَعُولة أو فَعِيلَة صحيحة اللاَّم، مثاله : قَوُولة وطَويلَة، فنقول: قَوُولي وطويليّ، ولا تحذف لئلا تتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، فيكثر التغيير. المساعد 365/3–366.

(3) كقولهم في هُذَيل: هُذَلي، وفي ثقيف: ثقفيّ، والقياس عدم الحذف، فتقول: هُذيليّ وثقيفيّ ، واحترز بصحيحها من قصيٍّ وعليٍّ ونحوِهِمَا.

(4) ينسب إلى عَدُوَّة كما ينسب إلى شَنُوءة ، فتقول: عَدوي ، كما تقول: شَنَئيّ، فلا تقول:عَدُوِّي، بلا تغيير، كما يقال ذلك في عَدُوّ. المساعد 367/3.

(5) ينظر: التسهيل 261، وشرح الشافية للرضي 54/2.

(6) ينظر: التسهيل 262.

(7) ينظر: التسهيل 262، وشرح الشافية للرضي 49/2.

(8) ينظر: التسهيل 264.

(9) ينظر: التسهيل 262.

(فصلٌ): المحذوفُ اللاَّمِ إنْ جُبِرَ بِرَدِّهَا في التَّثْنِيَةِ والجمعِ بالألِفِ والتَّاءِ جُبِرَ في النَّسَبِ، وإلاَّ فوجهانِ[2]. ولا تُرَدُّ عينُ المجبورِ إلى أصلِهَا، بَلْ تُفتَحُ إنْ لَمْ تَكُنْ مُضَعَّفَةً، خلافًا للأخفشِ ، وإنْ كانَتْ في أوَّلِهِ همزةُ الوَصْلِ حُذِفَتْ، وإنْ لَمْ يُجْبَرْ لَمْ تَحْذَفْ ، ويُضَعَّفُ آخِرُ الثُّنائِي المجهولِ الأصلِ، وإنْ كانَ أَلِفًا جِيءَ بعدَهَا بهمزةٍ، ولاَ رَدَّ في نحوِ(عِدَةٍ) إلاَّ أنْ تَعْتَلَّ لاَمُهُ[3].

(فصلٌ): تُبدَلُ الهمزةُ من ياءٍ نحو(سقايةٍ) وقد تُجعلُ واواً[4]، وفي نحو(غايةٍ) ثلاثةُ أوجهٍ: أجودها الهمزُ[5]، ولا يغيَّرُ ما لامُهُ ياءٌ أو واوٌ من الثلاثيِّ الصحيحِ العينِ السّاكِنِها، خلافًا ليونُسَ في فتح عينهِ وقلبِ يائهِ واواً إن كان/68ب/ ذا تاءِ تأنيثٍ[6]. والنَّسَبُ إلى (أُختٍ) ونظائِرِها كالنَّسبِ إلى مُذكراتِها، خلافاً ليونُس في إيلائِهِ ياءَ النَّسب تاءَاتِها[7]. وتقول في (فمٍ) و(ذي) و(ذاتٍ) و(شاةٍ): فَمِيٌّ و فَمَويٌّ، وذوَوِيٌّ، وشاهيٌّ [8].

---

(1) الكتاب 3/340–341 ، و ينظر: التسهيل 263.

(2) محذوف اللام يجبر ردها إن كان معتل العين، نحو: شاه، أصله: شَوهَة كصَحْفة، فحذفت لامه، فوليت تاء التأنيث الواو، ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ما قبلها، فقبلت ألفاً. وكذا صحيح العين إن جبر ردها في التثنية نحو: أخ وأب، قالوا في التثنية: أخوان وأبوان، برد اللام، فترد في النسب، فيقال: أخويّ وأبويّ، والجمع بالألف والتاء، نحو: أخت وسنة، قالوا في الجمع المذكور: أخوات وسنوات، برد اللام، فيقال في النسب: أخويّ وسنويّ، ومن جعل اللام هاء في سنة، قال: سنهيّ، وقد قالوا: سانَهتُ. وإن لم يجبر بالرد في التثنية والجمع المذكور، فوجهان، الرد وعدمه، نحو: غَد وشفة يقال في التثنية: غدان وشفتان، فيقول في النسب غَدويّ وشفَهيّ، وغَديّ وشَفيَ، بالإثبات والحذف. المساعد 3/370–372.

(3) ينظر: التسهيل 263–264.

(4) تبدل همزةً ياءُ سقاية، فتقول: سقائيّ، وقد تجعل واوًا فتقول: سقاويّ.

(5) يقال غايي، بإبقائه على لفظهِ، وغائي، بقلب الباء همزة. وغاوي، بقلب الهمزة المبدلة من الياء واواً، وأجودها الهمز، وذلك لسلامته من ثقل الياءات.

(6) تقول في ظبيْ ودَلو: ظَبييّ ودلويّ، وعلى مذهب يونس يقال: ظَبَويّ وغزّويّ، بفتح الغين وبالواو، إن أنث بالتاء. المساعد 3/376.

(7) فنقول في أخت وبنت وثنتان: أخويّ وبنويّ وثنويّ، ويقول يونس أختيّ، وبنتيّن في إيلاء ياء النسب التاء.

(8) الكتاب 3/367،366.

(فصلٌ): يُنسبُ إلى الجمعِ بلفظِ واحدهِ إن عُلِمَ، وإلاّ فَبِلَفظِهِ، وحُكمُ أسماء الجمع والجموع المُسمّى بها حُكمُ الآحادِ، وما غُيِّرَ في النَّسبِ تغييراً لم يُذكَرْ، أو سَلِمَ ممّا ذُكِرَ حُفِظَ، ولم يُقسَ عليهِ[1].

(فصلٌ): قد تلحَقُ ياءُ النَّسبِ أسماءَ أبعاضَ جسم الإنسانِ[2] مبنيَّةً على (فُعال[3])، أو أو مزيداً في آخرِها ألفٌ ونونٌ للدلالةِ على عِظَمها[4]، وتلحقُ أيضاً فارقةً بينَ الواحدِ وجنسِهِ وعلامةً للمبالغةِ، وزائدةً في بنيةِ الكلمة[5]، ورُبَّما جَعَلوا ياءَ النَّسبِ كياءِ قاضٍ، فعَوَّضوا ألفاً ألفاً قبلَ ما تَليهِ الياءُ[6]، ويُستغنى عن الياءِ غالباً بصوغِ(فعَّالٍ) من لفظِ المنسوب إليهِ إن قُصِدَ الاحترافُ والمعالجةُ، وبصوغِ(فاعِلٍ) إن قُصِدَ معنى ذي الشيءِ لا غيرُ، ورُبَّما أُقيمَ(فعَّالٌ) مقامَ (فاعِلٍ).

69أ

/69أ/ بابُ أَمْثِلَةِ الجَمْعِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ

يَدُلُّ غالبًا على قليلِهِ وَهُوَ مِنْ ثلاثةٍ إلى عشرةٍ تَصْحِيحُهُ أَوْ تَكْسِيرُهُ على (أَفْعُلٍ) أَوْ (أَفْعَالٍ) أَوْ(أَفْعِلَةٍ) أَوْ(فِعْلَةٍ)[7] إلاَّ فيمَا أُهْمِلَ جَمْعُهُ بغيرِ ذلكِ، فَمِنَ الأسماءِ مَا جُمِعَ في الحَالَيْنِ بِمَا هُوَ لإِحْدَاهُمَا، وَمَا حُذِفَ في الإفرادِ مَرْدُودٌ في التَّكسيرِ، وَإذا أَحَلْتَ على اسْمٍ فَلْيُقَسْ عليهِ مُوازِنُهُ مَا لَمْ يَمْتَزْ بِجمُودٍ أَوِ اشتقاقٍ أَوْ عَدَمِ قَيْدٍ[8].

---

(1) تقول في الفرائض: فرضيّ وكذا في الكتب: كتابيّ، وإلا فبلفظه، ومنه قولهم: أعرابيّ. وحكم اسم الجمع والجموع المسمى بها حكم الآحاد، فنقول في قوم: قوميّ وكذا اسم الجنس، فنقول في تمر: تمريّ، وفي الأنصار: أنصاريّ، وفي كلاب وأنمار: كلابي وأنماري، ومنه قولهم: المدائني في النسب إلى المدائن، وهو بلد بعينه. المساعد 379/3.

(2) في س : أبعاض الجسد ، يدلاً من : أبعاضَ جسم الإنسانِ .

(3) مثال ذلك: أُنافيٌّ، للعظيم الأنف، ينظر: التسهيل 265–266، وشرح الشافية للرضي 84/2.

(4) نحو: رقبانيّ ولحيانيّ، للعظيم الرقبة واللحية.

(5) الفارقة مقولك: زنجيّ وزنج، ويهودي ويهود، وعلامة للمبالغة نحو: رجل أعجميّ وأحمريّ، إذا كان كثير العجمة والحمرة، وزائدة نحو: كرسيّ حواريّ بمعنى ناصر.

(6) ذلك قولهم في يمنيّ: يمانٍ وفي شاميّ شامٍ فيصيران كقاضٍ.

(7) ينظر: التسهيل 268، والمساعد 393/3.

(8) ينظر: التسهيل 268،267، وشرح الشافية للرضي 89/2، والهمع 87/6–91.

فَصْلٌ): (أَفْعُلٌ) لِصَحيحِ العَيْنِ كَفَلْسٍ، وَلِمُؤَنَّثٍ كَعَناقٍ وَذِراعٍ وَعِقابٍ ، ويُحْفَظُ في نحوِ عَيْنٍ وَثَوْبٍ وَعَبدٍ وَفِعْلٍ وَرَسَنٍ وَعِنَبٍ وَنِعْمَةٍ وَمَكانٍ[1].

(فَصْلٌ): (أَفْعَالٌ): لِغَيْرِ مَا قِيَاسُهُ (أَفْعُلٌ) مِنْ ثُلاثِيٍّ جامِدٍ لاَ يُوازِنُ(فُعَلاً) غالبًا، وَلَمْ يُجاوَزْ[2] في إبْلٍ ونحوِ فَلُوٍّ وَمُدْيٍ وَفَعَلٍ مُضَاعَفًا، وَغالبًا في نحوِ: نَمِرٍ وَعِنَبٍ وَعَضُدٍ وفُعُلٍ وَجِلْفٍ، ويُحْفَظُ في نحوِ: فَعْلٍ وَفَعِيلٍ وَخَلَقٍ وَحُرٍّ وَيَقِظٍ وَ نَكِدٍ وَشَاهِدٍ وَمَيْتٍ، وَنَدَرَ في أَلْوَدٍ، وَهُوَ تارِكُ التَّقَفُّدِ[3].

69ب (فَصْلٌ):/69ب/(أَفْعِلَةٌ) لِنَحْوِ: جَنَاحٍ: وَسِلاَحٍ، وَغُرابٍ، وَرَغيفٍ، وَعَمودٍ، وَلَمْ يتجاوَزْ في المُعْتَلِّ الآخِرِ ذِي الألِفِ، وَلاَ المُضَاعَفِ غالبًا، وَيُحْفَظُ في نَحْوِ: شَحيحٍ، وَ(فِعْلَةٍ) في نَحْوِ: فَتًى، وَصَبِيٍّ، وغُلاَمٍ، وَشَيْخٍ[4].

(فصلٌ): مِنْ أمثلةِ الكَثِيرِ(فُعْلٌ) وَهُوَ لِنَحْوِ: أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَتُضَمُّ عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ اضطرارًا، وَيُحْفَظُ في نَحْوِ: أَسَدٍ وَ وَرْدٍ، وَبَدَنَةٍ، وبازِلٍ، وَفُلْكٍ . وَ(فُعُلٌ) لِمَا صَحَّ عَيْنُهُ مِنْ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ مَزِيدٍ قَبْلَ آخِرِهِ مُدَّةٌ، ويُحْفَظُ في مُضَاعَفٍ ليسَ كَذَلُولٍ، وفي وَصْفٍ لَيْسَ بفَعُولٍ، وفي نحوِ صَنَاعٍ وَكَنَازٍ وَعَجُولٍ وَصَحيفَةٍ وَسَقْفٍ وَنَمِرٍ وَسَحْلٍ وَنَصَفٍ وَ خَثِنٍ وَشَارِفٍ، وَيَجِبُ تَسْكِينُ عَيْنِهِ إنْ كانَتْ واوًا إلاَّ في الضَّرُورَةِ، وَيَجُوزُ إنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ لَمْ تُضَاعَفْ، وتُكْسَرُ الفَاءُ حينئذٍ في نَحْوِ: بُيُضٍ[5].

(فصلٌ): (فُعَلٌ) لنحوِ غُرْفَةٍ والكُبْرَى، ويُحفظُ في نحوِ: قَرْيَةٍ ، وَحُوَلَةٍ ، وَسَرِيرٍ وَشِبْهِهِ في التَّضْعيفِ. وَ(فِعَلٌ) لنحوِ: نِعْمَةٍ، ويُحْفَظُ في نحوِ خَيْمَةٍ وَتَارَةٍ وَمَعِدَةٍ وَقَشْعٍ[6].

70أ (فصلٌ): (فِعَالٌ) لِنَحْوِ: كَرِيمٍ وَكَرِيمَةٍ/70أ/ وَصَعْبَةٍ وُنفَسَاءَ وَبَطْحَاءَ وَحَرْمَى وَغَضْبَانَ وَنَدْمَانٍ وَخُمْصَانٍ وَمُؤَنَّثَاتِهَا، وَلِمَا لَمْ يُلازِمْهُ غَيْرُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ، وَلَمْ يُجَاوَزْ في نحوِ طَوِيلٍ، وَيُنَاوِبُهُ الفُعُولُ في الثُّلاثيِّ مُسَاوِيًا في نحوِ: كَعْبٍ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا، وَفَائِقًا في نحوِ: عِدْلٍ وَبُرْدٍ وَضِلْعٍ وَقَاعِدٍ، وَمَفُوقًا في نحوِ: جَبَلٍ وَبَدْرَةٍ وَبُرْمَةٍ وَصَعْبٍ، وَنَادِرًا فيمَا عَيْنُهُ واوًا، كَثَوْبٍ،

---

(1) ينظر: التسهيل 269، وشرح الشافية للرضي 125/2،100،99،89، والمساعد 399/3–401، والهمع 87/6–88.

(2) يعني أَنّ (فِعلاً) يَلْزَمُ جَمْعُهَا على (أَفْعَالٍ)، كَإِبِلٍ وَآبالٍ، المساعد 402/3.

(3) ينظر: التسهيل 269–270، وشرح الشافية للرضي 119/2،116، و والهمع 88/6–89.

(4) ينظر: التسهيل 27، وشرح الشافية للرضي 131/2، وشرح ابن عقيل 119/4،118، والهمع 91/6،90.

(5) الدجاجة بائض وبيوض والجمع بُيُضٌ ككتُبٍ ومُيُلٍ. القاموس(بيض). وينظر: التسهيل 271،2،270.

(6) ينظر: التسهيل 273.

وانْفَرَدَ فُعُولٌ مَقِيسًا بِمَا عينُهُ يَاءٌ، كَبَيتٍ، وبنحوِ: نَمِرٍ، وَمَحْفُوظًا بحنوِ عَنَاقٍ وَظَرِيفٍ، وانْفَرَدَ (فِعَالٌ) مَحْفُوظًا بنحوِ سِرْحَانٍ وَفَصِيلٍ وَوَجِعٍ وَجَوادٍ وَجَيِّدٍ وَرَقَبَةٍ وَهِجَانٍ، وَنَدَرَ في نحوِ: أَعْجَفَ وَعَجْفَاءَ، وَقَدْ تَلْحَقُهُمَا التَّاءُ كالبُعُولَةِ وَالجِمَالَةِ، وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهُمَا بنحوِ كَلِيبٍ وظُؤَارٍ[1].

(فَصْلٌ): (فُعَّلٌ) لنحوِ ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ [2]. وَ(فُعَّالٌ) وَ (فَعَلَةٌ) لِنَحوِ كَافِرٍ، فَإِنِ اعْتَلَّ لاَمُهُ، التُزِمَ بِهِ(فَعَلَةٌ) إلاَّ مَا نَدَرَ مِنْ نحوِ غُزًّى[3].

و(فِعَلَةٌ) لنحوِ قُرْطٍ وَغَرْدٍ وَقِرْدٍ[4]. وَ(فَعْلَى) لِـ(فَعِيلٍ) بمعنَى مَفعُولٍ مِمَّا يُكْرَهُ، وَلِمَا حُمِلَ حُمِلَ عليهِ مِنْ (فَعِلٍ) وَغَيْرِهِ لِشَبَهٍ مَعْنَوِيٍّ[5]، وَ(فِعْلَى) /70ب/ قَلِيلٌ كَحِجْلَى وَظِرْبَى[6]، **70ب**
وَ(فُعَلاَءُ) لنحوِ كَرِيمٍ، وَجَبَانٍ، وشُجَاعٍ ما لَم يُضاعَفْ أو تَعتَلَّ لاَمُهُ فيُكسَّرُ على (أَفْعِلاَءَ)، وَيُحْفَظُ (فُعَلاَءُ) في نَحْوِ شاعِرٍ وَخَلِيفَةٍ وَ وَدُودٍ، وَسَمْحٍ، وَأَسِيرٍ[7]. وَ(أَفْعِلاَءُ) في نَحْوِ صَدِيقٍ، وَنَصيبٍ، وَهيِّنٍ[8].

(فَصْلٌ): (فِعْلاَنٌ) لِذِي وَاوٍ كَعُودٍ، وَلِنَحْوِ غُرَابٍ، وَلَمْ يُتَجَاوَزْ غالبًا في نحوِ صُرَدٍ، وَيُحْفَظُ في نَحْوِ(فَعْلٍ) وَ(فَعِيلٍ) وَ(فَعَلٍ) وَصِنْوٍ وَقَعُودٍ وَصِوَارٍ[9] وَشُجَاعٍ وَحَائِطٍ[10]. و(فُعْلاَنٌ) لِنَحوِ قَضِيبٍ، ويُحْفَظُ في (فَعْلٍ) وَ(فَعَلٍ) و(فَعَالٍ) و(فَاعِلٍ)، وَنَحْوِ ذِئْبٍ وَثَنِيٍّ وَأَسْوَدَ[11].

(فَصْلٌ) : (فَوَاعِلُ) لِمَا ثانِيهُ أَلِفٌ، وَتلِي عَيْنَهُ ياءٌ في نَحوِ جامُوسٍ وَسَابَاطٍ [12]، ويَنْدُرُ في (فاعِلٍ) وَصْفًا لمُذَكَّرٍ عاقِلٍ[1].

---

(1) ينظر: التسهيل 272–273، وشرح الشافية للرضي 134/2–135.

(2) ينظر: التسهيل 274.

(3) ينظر: التسهيل 274.

(4) ينظر: التسهيل 275.

(5) ينظر: التسهيل 275.

(6) ينظر: التسهيل 275.

(7) ينظر: التسهيل 275.

(8) ينظر: التسهيل 275.

(9) الصّوار: قطع بقر الوحش.

(10) ينظر: التسهيل 276.

(11) ينظر: التسهيل 275.

(12) الساباطُ: سقيفَةٌ بينَ حائطينِ بينهما ممرٌّ نافذٌ ، والجَمْعُ : سَوابِيطُ وَسَابَاطَاتٌ. القاموس(سَبَطَ).

(فَصْلٌ): (فَعَالَى) لنحوِ كَسْلاَنٍ، وَنَدْمَانٍ، وَذِفْرَى[2]، وَغَضْبَى وَحُبْلَى، وَفَعْلاَءَ، وَيُحْفَظُ في نحوِ حَبِطٍ، وَيَتِيمٍ، وأَيِّمٍ، وَقَدْ تُكْسَرُ لاَمُهُ[3]، وَ(فُعَالَى) في نحوِ كَسْلاَنٍ وأَسِيرٍ مَحْفُوظٌ[4].

(فَصْلٌ): (فَعَائِلُ) لِـ ((فَعِيلَةٍ)، ونحو رِسَالَةٍ، وَحَمَامَةٍ، وَذُؤَابَةٍ، وَحَلُوبَةٍ، ويُحْفَظُ في الوَصْفِ والعَارِي مِنَ التَّاءِ[5].

71أ (فَصْلٌ): مِثَالُ(مَفَاعِلَ) /71أ/ لِنَحْوِ الأَكْبَرِ، وَلِكُلِّ مَا زَادَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ مِنْ غيرِ مَا ذُكِرَ كانَ رَابِعُهُ حَرْفَ لِينٍ أَوْ أُوْثِرَ التَّعْوِيضُ مِنْ مَحْذُوفٍ كُسِّرَ بمثالِ(مَفَاعِيل)، ويُحذَفُ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا يَتَعَذَّرُ بِهِ أَحَدُ المِثَالَيْنِ[6]، فَإِنْ اكْتُفِيَ بِوَاحِدٍ وفي الكلمَةِ أكثرُ، أُبْقِيَ مَا فيهِ معنًى زَائِدٌ، وَمَا بِحَذْفِهِ عَدَمُ النَّظيرِ، ومَا لاَ يُغْنِي حَذْفُهُ عَنْ حَذْفِ غيرِهِ، وفي تَرْجِيحِ البَقَاءِ بِصحَّةِ الزَّائِدِ أوْ تَقَدُّمِهِ أَوْ كَوْنِهِ للإلحاقِ، خِلافٌ ، فإنْ تَكَافَأَ الزَّائِدَانِ ثَبَتَ التَّخْيِيرُ، وإنْ تَعَذَّرَ أَحَدُ المِثَالَيْنِ بِبَعْضِ الأُصُولِ حُذِفَ خَامِسُهَا، أو رابِعُهَا إنْ مَاثَلَ بعضَ الزَّوَائِدِ لَفْظًا أوْمَخْرَجًا[7].

(فصلٌ): يُسْتَغْنَى غالبًا بالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ في الخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ، وفي مَفْعُولٍ، والمُضَعَّفِ العَيْنِ غيرِ ثُلاَثِيٍّ، وفي المَزِيدِ أوَّلُهُ مِيمٌ مَضْمُومَةٌ إلاَّ(مُفْعُلاً) وَمَا يَخُصُّ المُؤَنَّثَ مِنْ (مُفْعِلٍ) [8].

(فَصْلٌ): أُهْمِلَتْ آحَادُ بَعْضِ الجُمُوعِ فاستُغْنِيَ بِبَعْضِهَا عَنْ تكسيرِ بعضِ الآحَادِ[9]،

71ب وَقَدْ يُهْمَلُ تَكْسِيرُ مُذَكَّرٍ لاَ يُعْقَلُ ، فَيُجْمَعُ بالأَلِفِ /71ب/ والتَّاءِ[10]، وَمَا أَفادَ مَعْنَى الجَمْعِ قابِلاً للتَّاءِ الدَّالَّةِ على الواحِدِ[11]، أَوْ مُوَازِنًا لـ(فَعْلٍ)[12]، أوْ (فِعَلٍ) [13]، أو(فَعَلٍ) [1]،

---

(1) ينظر: التسهيل 276.

(2) الذِّفْرَى: العظمُ الشَّاخِصُ خَلْفَ الأُذُنِ جَمْعُهُ ذِفْرَيات وَذَفَارَى. القاموس المحيط(ذفر).

(3) ينظر: التسهيل 276–277.

(4) ينظر: التسهيل 277.

(5) ينظر: التسهيل 277–278.

(6) يريد بهما موازياً(فعائل) و(فعاليل).

(7) ينظر: التسهيل 278–279، والمساعد 465/3.

(8) ينظر: التسهيل 268.

(9) ينظر: التسهيل 280.

(10) ينظر: التسهيل 280.

(11) ينظر: التسهيل 280.

(12) الكتاب 582/3، وينظر: التسهيل 280.

(13) ينظر: التسهيل 280.

أوْ(فَعَالٍ)، أوْ(فاعِلٍ) أوْ(فُعْلَةٍ)، أوْ (فَعْلَةٍ)، فَهُوَ اسمُ جَمْعٍ لاَ جَمْعٌ، وَقَدْ يُوَافِقُ لَفْظَ وَاحِدِهِ، كَحَنْوَةٍ ، وَبُهْمَى وَطَرْفَاءَ في الأعْرَفِ[2] . (مَفاعِلَ) أوْ(مَفَاعِيلَ) جَمْعَ شبيهِهِ مِنْ مُثُلِ الآحادِ، ورُبَّما جُمِعَ موازِنُ(مفاعِلَ) بالألفِ والتَّاءِ[3].

بابُ التَّصْغِيرِ

يقبَلُهُ مِنَ المُتَمكِّنِ مَا سِوَى(غَيْرٍ) وَ (عِنْدَ) و(حَسْبٍ) و(مَعَ) وَ مَا شَابَهَ الفِعْلَ في العَمَلِ، أوْ وُكِّدَ بِهِ تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا، أوْ عُلِّقَ على زَمَانٍ عَلَمًا أوْ كَالْعَلَمِ، أَوِ التُزِمَ وُرُودُهُ حالاً[4]، ويَقبَلُهُ مِنْ غيرِ المُتَمَكِّنِ(الَّذي) وَ(ذَا) وفُرُوعُهُمَا[5]، فَإذا صُغِّرَ المُتَمَكِّنُ ضُمَّ أَوَّلُهُ وقُلِبَ ثانِيُهُ واوًا، إنْ كانَ أَلِفًا زائِدَةً أَوْ مَجْهُولةَ الأَصْلِ ، وفُتِحَ مُطْلَقًا، وَزِيدَ بَعْدَهُ ياءٌ ساكِنَةٌ، يُحذَفُ لَهَا أَوَّلُ ياءَيْنِ وَلياهَا، ويُقلَبُ ياءً مَاوَلِيَهَا مِنْ واوٍ وُجُوبًا إنْ سُكِّنَتْ أوِ/72أ/ اعْتَلَّتْ أوْ كانتْ لامًا، واختيارًا إن تَحَرَّكَتْ وَلَمْ تَكُنْ لاَمًا[6]. ويُكْسَرُ مَا وَلِيَ ياءَ التَّصغيرِ غيرَ آخِرٍ وَلاَ مُتَّصِلٍ

72أ

---

(1) ينظر: التسهيل 280.

(2) ينظر: التسهيل 280 – 281.

(3) ينظر: التسهيل 282.

(4) ينظر: التسهيل 284.

(5) الكتاب 489/3، وينظر: التسهيل 288.

(6) يُقالُ في التَّصغيرِ في دِرْهَمٍ ودينارٍ: دُرَيْهِمٌ ودُنَيْنِيرٌ، وَيُحذَفُ لياءِ التَّصغيرِ أوَّلُ ياءَيْنِ وَلِيَاهَا كقولِكَ في هَبَيَّخٍ : هُبَيْخٌ، وَيُقْلَبُ ياءً مَا وَلِيَهَا مِنْ واوٍ وجوبًا بأنْ سُكِّنَتْ ، نحو: عُجَيِّز في عَجُوْزٍ، أوِ اعتَلَّتْ، نحو: مُقَيْم في مُقَامٍ، وأصلُهُ: مُقَوْم. أوْ كانتْ لاَمًا، نحو: غُزَيّ وغُزَيَّة وعُشَيَّة في تصغيرِ غَزْو، وَغَزْوة وَعَشْوَاء. واختيارًا بأنْ تَحَرَّكَتْ وَلَمْ

بتاءِ تَأْنِيثٍ أَوْ مُنَزَّلٍ مَنْزِلَتَهُ، أَوْ مُتَّصِلٍ بِأَلِفِ التَّأنيثِ أَوِ الأَلِفِ قَبْلَهَا[1]، أَوْ أَلِفِ (أَفْعَالٍ)، أَوْ أَلِفٍ وَنُونٍ لَمْ يُبْنَ التَّكسيرُ عَلَيْهِمَا[2].

وَيُتَوَصَّلُ إلى مِثَالِ(فُعَيْلٍ) في الثُّنَائِيِّ المَحْذُوفِ الفَاءِ أوِ العَينِ أوِ اللاَّمِ بِرَدِّ المَحذُوفِ[3]. وَتُزَالُ أَلِفُ الوَصْلِ مِمَّا هِيَ فيهِ مُطْلَقًا[4].

وَيُتَوَصَّلُ إلى مِثَالِ(فُعَيْعِلٍ) أوْ(فُعَيْعِيلٍ) فيمَا يُكْسَرُ على مثالِ (مَفاعِلَ) أوْ (مَفَاعِيلَ) بِمَا تُوُصِّلَ إليهِمَا فيهِ . إلاَّ أَنَّ تاءَ التَّأنيثِ ، وأَلِفَهُ المَمْدُودَةَ، والأَلِفَ والنُّونَ المَزِيدَتَيْنِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أحرُفٍ فصاعِدًا ، لاَ يُحْذَفْنَ في التَّصغِيرِ[5].

وَيُرَدُّ إلى أَصْلِهِ ذُو البَدَلِ غيرِ اللاَّزِمِ، وَيُكْسَرُ جَوَازًا أَوَّلُ مَا ثانِيهُ ياءٌ، كَمَا يُكْسَرُ في جَمْعِهِ على(فُعُولٍ) [6].

(فصلٌ): تَلْحَقُ تاءُ التَّأنيثِ المُؤنَّثَ الخاليَ مِنْ علامَةٍ إنِ اتَّصَلَ آخِرُهُ بِياءِ التَّصغيرِ، وإلاَّ فَلاَ، إلاَّ ما نَدَرَ باللِّحاقِ أوْ عَدَمِهِ، ولاَ اعتبارَ هُنَا/72ب/ بأَصالَةِ تأنيثِ المُذَكَّرِ مُسَمَّاهُ ، خِلاَفًا ليونُسَ [7]. **72ب**

تَكُنْ لاَمًا احترازًا مِنْ كَرَوَان، فإنَّهُمْ قالُوا في الجَمْعِ: كَرَاوِين ، وَمَعَ هذَا لاَ يُقالُ في التَّصغيرِ إلاَّ كَرَيَّانِ وَكَرَيّين. ينظر: المساعد 3/494–496.

(1) تقول في دِرْهَمٍ: دُرَيْهَمٌ، وإنْ كانَ مكسورًا أُقِرَّ على كَسْرَتِهِ، كَزُبَيْرِجٍ في زِبْرِجٍ، ولاَ مُتَّصِلٌ بهاءِ التأنيثِ ، فإنْ كانَ مُتَّصِلاً بِهَا فُتِحَ ، نحو: نُمَيرَة، وإلاَّ كُسِرَ ، نحو: دُحَيْرِجَة . أوِ اسمٍ منزَّلٍ منزلتَهَا أوْ أَلِفِ التأنيثِ ، نحو: حُبَيْلى في حُبْلَى. أوِ الألفِ قبلَهَا ، نحو: حُمَيْرَاء، أوْ ألفِ أَفْعَالٍ ، نحو: أُثَيَّاب في أَثوابٍ وأُجَيْمَالٍ في أَجْمَالٍ . أوْ ألفٍ ونونٍ مَزِيدَتَيْنِ كَسَكْران فتقولُ : سُكَيْرَان. ينظر: المساعد 3/498–500.

(2) ينظر: التسهيل 284–285.

(3) يُرَدُّ مَا حُذِفَ مِنَ الثَّاني، سواءٌ أكانَ المحذوفُ فاءً كَعِدَةٍ ، أوْ عيناً كَسَهٍ أَمْ لاَمًا كَيدٍ، فتقولُ: وُعَيْدَة وسُتَيْه ، ويُدَيّ، وتقول في سنةٍ : سُنَيَّة وسُنيهَةَ على اللغتين.

(4) تُزالُ ألفُ الوصلِ مِمَّا هيَ فيهِ مطلقًا، وذلكَ لأنَّ ثانِيَ المصغَّرِ مُتَحَرِّكٌ، فَلاَ حاجة إليها، فتقول في اسمٍ وانطلاقٍ واسْتِضرابٍ : سُمَيٌّ ونُطَيْلِيقٌ وتُضَيْرِبٌ .

(5) ينظر: التسهيل 285.

(6) ينظر: التسهيل 286.

(7) الكتاب 3/484.

(فصلٌ): تُصغَّرُ أسماءُ الجموعِ وجموعُ القِلَّةِ، ولاَ يُصَغَّرُ جَمْعُ كَثْرَةٍ إلاَّ بالرَّدِّ إلى أَحَدِ أَمْثِلَةِ القِلَّةِ، أَوْ إلى الواحِدِ مَجْمُوعًا بتصحِيحِ التَّذْكِيرِ إنِ اسْتَوْفَى الشُّرُوطِ، وبتصحِيحِ التَّأنيثِ إنْ لَمْ يَسْتَوْفِهَا[1].

(فصلٌ) : قد يُهْمَلُ تَكْسِيرُ المُصَغَّرِ على غيرِ المُكَبَّرِ كَمَا صُنِعَ نَحوُ ذلكَ في التَّكسيرِ[2].وَقِيلَ في(ذَا) وَ(الَّذي) وَفُرُوعِهِمَا، (ذَيَّا)، وَ(اللَّذَيَّا) وَ(تيَّا) وَ(اللَّتَيَّا) وَ (أُوْلَيَّاءُ) و(اللَّذيُّونَ) و(اللَّتيَّاتُ) [3].

(فَصْلٌ): تَصْغِيرُ التَّرخيمِ بِجَعْلِ المَزِيدِ فيهِ مُجَرَّدًا مُعْطَى مَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ (فُعَيْلٍ) أوْ (فُعَيْعِلٍ) [4].

بابُ تتميمِ الكَلاَمِ على مَعَانِي الحُرُوفِ وأَحْكَامِهَا

(قَدْ): مَعَ الماضِي لتقريبِهِ مِنَ الحَالِ، وَمَعَ المضارِعِ للتَّقْلِيلِ إنْ قَبِلاَ، وإلاَّ فَهِيَ مَعَهَا لِلْتَّحقيقِ ، ولاَ يُفْصَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ قَسَمٍ[5].

وَمِثْلُهَا في الأَصلِ(هَلْ) عِنْدَ سيبويهِ[6]، وأُلْزِمَتِ الاستفهامَ مُغْنِيَةً عَنِ الهَمْزَةِ فيما لَيْسَ
73أ تقريرًا، /73أ/ وَلاَ طلبَ تعيينٍ، ولاَ داخِلاً على نَفْيٍ، وتَتفرَّدُ بمقامِهَا مقامَ النَّفْيِ موجبةً بـ(إلاَّ) ولأصالَةِ الهمزةِ استأثرتْ بتَمامِ التَّصديرِ، فَدَخَلَتْ على الواوِ والفاءِ وثُمَّ، وَلَمْ يَدْخُلْنَ عليهَا[7]، بِخِلاَفِ (هَلْ) ، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ لِدَلِيلٍ[8].

---

(1) ينظر: التسهيل 287.

(2) ينظر: التسهيل 288،287.

(3) الكتاب 489/3،488، ينظر: التسهيل 288.

(4) سُمِّيَ بهذا الاسمِ ، لأنَّ في حذفِ الزَّائدِ تسهيلُ الكلمةِ ، بتقليلِ لفظِهَا، والتَّرخيمُ في اللُّغةِ : التسهيلُ، منقولٌ في أزهير: زُهَيْر، وفي مُنْطَلِقٍ: طُلَيق وفي مُسْتَخْرَجٍ: خُرَيْج وفي مُدَحْرَجٍ: دُحَيْرِج، فتجعل إنْ كانَتِ الأصولُ ثلاثةً، على مِثَالِ فُعَيْلٍ ، أو أربعةً على مثالِ: فُعَيْعِلٍ. المساعد 529/3.

(5) ينظر: التسهيل 244،243، الكتاب 151/3،115،114، 223/4.

(6) الكتاب 189/3 ، ينظر: المساعد 211/3.

(7) يريدُ بذلكَ : الواوَ والفاءَ وَثُمَّ، ولَمْ يَدْخُلنَ على همزةِ الاستفهامِ. المساعد 216/3.

(8) ينظر: التسهيل 243.

(فَصْلٌ): هَلاَّ: و(أَلاَّ) حَرْفَا تحضيضٍ يَلِيهِمَا ماضٍ أوْ مضارعٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ. وَمِثْلُهُمَا(لَوْلاَ) ، و(لَوْمَا) وَيَدُلاَّن أيضًا على امتناعٍ لِوُجودٍ، فَلاَ يَلِيهما إلاَّ اسمٌ مبتدأٌ لاَ فاعِلٌ، خلافاً لبعضِ الكوفيينَ [1].

(فَصْلٌ): (هَا) و(يَا) وَ(أَلاَّ) وَ(أمَّا) لِلْتَّنبيهِ[2]. وأكْثَرُ استعمالِ(هَا) مَعَ اسمِ الإشارَةِ، أوْ ضميرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ[3]، وَقَدْ تُبْدَلُ هَمزَةُ (أمَّا) هاءً أوْ عينًا، وتُحْذَفُ أَلِفُهَا في الأحوالِ الثَّلاثِ[4].

(فصلٌ): مِنْ حروفِ الجَوَابِ(نَعَمْ) وَكَسْرُ عَيْنِهَا لُغَةٌ كنانيَّةٌ، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ حاءً، وَهِيَ لتصدِيقِ مُخْبَرٍ، أوْ إعلامِ مُسْتَفْهِمٍ، أوْ وَعْدِ طالِبٍ[5]، و(إِيْ) بِمَعْنَاهَا وتَخْتَصُّ بالقَسَمِ، وإنْ وَلِيَهَا اللهُ فُتِحتْ ياؤُهَا أَوْ حُذِفَتْ/73ب/[أَوْ][6] سُكِنَّت[7]، وَ(أَجَلْ) لإجابَةِ المُخْبِرِ[8]، وَ(بَلَى) **73ب**
وَ(بَلَى) لإثباتِ مَا ذُكِرَ قبْلَهَا مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًّا أوْ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ، وَرُبَّمَا وقَعَتْ(نَعَمْ) موقِعَهَا بَعْدَ استِفْهَامٍ دَاخِلٍ على نَفْيٍ[9].

(فصلٌ): (أمَّا) حَرْفُ تفصيلٍ مُؤَوَّلٌ بـ(مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ)، فَلِذَلِكَ لَزِمَ الفَاءُ بَعْدَهَا، وَلاَ يَلِيَهَا إلاَّ مبتدأٌ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ بَعْدَهُ، وَتَكْرَارُهَا أَكْثَرُ مِنْ إِفْرَادِهَا[10]. و(كَلاَّ) للرَّدْعِ عَنْ زَعْمِ غَيْرِ الصَّوابِ، أَوْ لِتَوْطِئَةِ القَسَمِ[11].

---

(1) الكتاب 98/1، 308/2، 115/3، وينظر: التسهيل 243–244.

(2) ينظر: التسهيل 244.

(3) ينظر: التسهيل 244، ومغني اللبيب 456.

(4) عندَ حذفِ ألفِ (أمَّا) يُقالُ : أَمَ وَاللهِ وهَمَ واللهِ، وعَمَ واللهِ. ينظر: التسهيل 244، ومعنى اللبيب 78، والمساعد 229/3.

(5) الكتاب 234/4، و ينظر: التسهيل 244–245.

(6) الزيادة من (س) يقتضيها السياق. وينظر التسهيل 245.

(7) الكتاب 500/3–501، ينظر: التسهيل 245.

(8) ينظر: التسهيل 245، و ومغني اللبيب 29، والهمع 371/4–372.

(9) الكتاب 234/4 ، وينظر: التسهيل 245.

(10) ينظر: التسهيل 245، والكتاب 235/4.

(11)الكتاب 235/4، وينظر: التسهيل 245.

بابُ التَّصريفِ

إنْ كانَ الاسمُ المجرَّدُ ثُلاثِيًّا حُرِّكَ فَاؤُهُ مُطْلَقًا وَسُكِّنَ عَيْنُهُ، أَوْ حُرِّكَ بغيرِ ضمَّةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ كَسْرَةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ إلاَّ مَا نَدَرَ مِنَ الدُّئِل[1]، وإنْ كانَ رُبَاعِيًّا تَوَافَقَ أَوَّلُهُ وثالِثُهُ في الحركاتِ، أَوْ كُسِرَ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ثانِيُهُ أو ثالثُهُ أو ضمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ثالثُهُ، خِلاَفًا لِمُنكِرِهِ[2]، وإنْ
74أ كانَ خُمَاسِياً فُتِحَ أَوَّلُهُ كَسَفَرْجَلٍ وَجَحَمْرَشٍ[3] أَوْ كُسِرَ كَقِرْطَعْبٍ[4]، أَوْ/74أ/ ضُمَّ كَقُذَعمِلٍ[5]،

(1) الدُئِلُ بالضَّمِّ وَكْسِر الهمزةِ وَقَدْ تُضَمُّ الهمزةُ (ابنُ آوَى) . القاموس(دألَ). وينظر: التسهيل 290.

(2) ينظر: التسهيل 290–291.

(3) يقال للأفْعَى العظيمةِ (جَحَمرَش)، وقالَ السِّيرافيُّ : هِيَ العجوزُ المُسِنَّةُ . القاموس المحيط (جحمرش) والمساعد 17/4.

(4) القِرْطَعْبُ ، بمعنى شيءٍ، يُقالُ مَا عِنْدَهُ قِرْطَعْبَةٌ : لا قليلٌ ولا كثيرٌ ، أوْ شئ ، والمساعد 17/4.

كَقُذَعمِلٍ[1]، وفي هُندَلِعٍ خِلافٌ[2]، وَمَا سِوَى ذلكَ مُهْمَلٌ[3]، وَلاَ يَنْقُصُ عَنْ ثلاثَةٍ دونَ حَذْفٍ إلاَّ حَرْفٌ أَوْ شِبْهُهُ[4]، وَلاَ يَتَحرَّكُ في المُجَرَّدِ حَرْفٌ بَعْدَ مُتَحَرِّكَيْنِ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرًا، إلاَّ في نَحْوِ عُلَبِطٍ[5]، لأَنَّهُ في الأَصْلِ ذُو أَلِفٍ ثالثَةٍ[6]، وَلَمْ يُتَجَاوَزْ بالأَسماءِ المَزِيدِ فيهَا السَّبعةَ، وَلاَ وَلاَ بِالأَفْعَالِ السِّتَّةَ[7].

(فصلٌ): يُحْكَمُ بزيادَةِ الحَرْفِ إنْ ثَبَتَ دَليلُ ذلكَ، وإلاَّ فَهُوَ أَصْلٌ، والوَزْنُ أنْ يُقَابَلَ أَوَّلُ الأُصولِ بفاءٍ، وثانِيُهَا بِعَيْنٍ، وَثَالِثُهَا بِلاَمٍ، وَرَابِعُهَا وخامِسُهَا بتضعيفِ اللاَّم مُسَوًّى بَيْنَهَا في الشَّكْلِ، وإنْ كانَ في المَوْزُونِ زائِدٌ، زِيدَ في المِثَالِ على مَا هُوَ عليهِ مِنَ الصُّورَةِ والمَحَلِّ مَا لَمْ يَكُنْ تَكْرِيرَ أَصْلٍ، فَيُكَرَّرَ في مُقَابَلَتِهِ مُقابِلُ الأَصْلِ عِنْدَ الأَكْثَرِ[8].

(فصلٌ) : الزائدُ تكريرُ عَيْنٍ أَوْ لاَمٍ ، أَوْ عَيْنٍ وَلاَمٍ، أَوْ فاءٍ وَعَيْنٍ ، أَوْ بعضِ حروفِ
74ب (سألتمونيها) ، وأقلُّهَا مَوْقِعًا الهاءُ واللاَّمُ، وإنْ كُرِّرَتِ/74ب/ الفاءُ وَحْدَهَا لَمْ تُعَدَّ زائِدَةً عِنْدَ الأكثرِ[9]، وَلَمْ يُزَدْ في خُمَاسِيٍّ إلاَّ حرفُ مَدٍّ قَبْلَ آخِرِهِ، وَرُبَّمَا زِيدَ بَعْدَ آخِرِهِ، وَيُزَادُ في غَيْرِهِ إلى أنْ يصيرَ سُبَاعِيًّا[10]، وَلَمْ يُزَدْ قَبْلَ فاءِ الثُّلاَثِيِّ غَيْرِ المُناسِبِ لِحَرْفٍ أكثرُ مِنْ حرفٍ إلاَّ في (إِنْقَحْلٍ) [11] وَ(إِنْزَهْوٍ) [12]، ولاَ قَبْلَ فاءِ غيرِ الثُّلاَثِيِّ مُطْلَقًا، إلاَّ في نحوِ(تَدَحْرُجٍ) و(مُدَحْرَجٍ) [13].

---

(1) يقالُ للبعيرِ الضَّخْمِ : قُذَعْمِلٌ. القاموس المحيط (قذعمل).

(2) هُنْدَلِعٍ : اسمُ بَقْلَةٍ . القاموس المحيط (هندلع) .

(3) ينظر: التسهيل 291، وشرح الكافية الشافية 2024/4–2026.

(4) ينظر: التسهيل 291،290، وشرح الكافية الشافية 2013/4.

(5) يُقالُ للرَّجلِ الضَّخْمِ : (عُلَبِطٌ). القاموس المحيط (علبط).

(6) الكتاب 437/4،289، وينظر: التسهيل 291.

(7) ينظر: التسهيل 290، وشرح الكافية الشافية 2019/4،2018،2017،2016.

(8) ينظر: التسهيل 293، وشرح الكافية الشافية 2028/4–2031.

(9) ينظر: التسهيل 293، وشرح الكافية الشافية 2031/4–2034.

(10) ينظر: التسهيل 294، وشرح الكافية الشافية 2018/4–2019.

(11) إِنْقَحْلٌ: هوَ الرَّجُلُ الَّذي يَبِسَ جِلْدُهُ على عَظْمِهِ مِنَ البُؤْسِ والكِبَرِ والهَرَمِ. القاموس (قحل) والممتع في التصريف 13/1.

(12) الكتاب 247/4، ينظر: التسهيل 293.

(13) ينظر: التسهيل 293، والممتع 169/1،145.

(فَصْلٌ): المَزِيدُ مُتَجَدِّدٌ وغيرُ مُتَجَدِّدٍ، وكِلاَهُمَا في الغَالِبِ مُؤَثِّرٌ في اللَّفظِ إلحاقًا أَوْ مَدًّا أو تعويضًا، وَمُؤَثِّرٌ في المعنَى، والمُلْحَقُ مَا وَازَنَ بِهِ الثُّلاثِيُّ أَوِ الرُبَاعيُّ مَا فوقَهُ محكومًا لَهُ بِحُكْمِ مُقابِلِهِ غالبًا، وإِنْ كانَ المُلْحَقُ فِعْلاً وَازَنَ مصدَرُهُ مَصْدَرَ المُلْحَقِ بِهِ، وَلاَ يُزَادُ في الغَالِبِ مُلْحَقٌ أَوَّلاً، وَلاَ تُلْحَقُ أَلِفٌ إلاَّ آخِرًا، والمُلْحَقُ مَقِيسٌ إنْ كانَ بِتَكْرِيرِ اللاَّمِ ، وإلاَّ فَمَسْمُوعٌ مَا لَمْ يَكُنْ ثُلاَثِيًّا أُلْحِقَ بِخُمَاسِيٍّ ، فالمختارُ إِلْحَاقُهُ بِتَكْرِيرِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ مُطْلَقًا، أَوْ بزيادةِ نونٍ ثالثةٍ /75أ/ وأَلِفٍ آخِرَةٍ إنْ كانَ لِلإلحاقِ نحو سَفَرْجَلٍ [1]. 75أ

(فَصْلٌ) :تَمَاثُلُ الفاءِ مَعَ اللاَّمِ قَلِيلٌ ، وَمَعَ العَيْنِ أَقَلُّ، وَمَعَهُمَا مُهمَلٌ إلاَّ مَا نَدَرَ كـ (بَبَّةٍ) [2]، وليس منهُ الوَاوُ [3] ، خِلاَفاً للأخفشِ ، وَبَابُ سِمْسِمٍ وَصَلْصَالٍ وَاسِعٌ ، وَأُهْمِلَ (فَعْلاَلٌ) غَيْرُ الخَزْعَالِ [4] بغيرِ تضعيفٍ وَ(فِعْلاَلٌ)[5] غَيْرُ مَصْدَرٍ بتضعيفٍ [6] ، ونحو: ونحو:

حَدْرَدٍ[7]، مِنَ المُكَرَّرِ العَيْنِ و(إفْعِلَّةٌ) وَ(فِعْلَى) صِفَتَيْنِ، إلاَّ مَا نَدَرَ كَضِيزَى[8]، وَ(فَيْعَلٌ) في في المُعْتَلِّ، وَ(فَيْعَلٌ) في الصحيحِ[9]، وَ(فَعْيَلٌ) [10] و(فُعْيَلٌ) وَ(فِعْوَلٌ)، إلاَّ مَا نَدَرَ مِنْ عُلْيَبٍ[11] وَخِرْوَعٍ وَعِتْوَدٍ[12].

---

(1) الكتاب 246/4، 247، 311، 327 ، و ينظر: التسهيل 298.

(2) ينظر: التسهيل 291–292، والمصنف 214/2. ويقال : غلامٌ بَبَّةٌ ، أي سمين ، أو الأحمق الثقيل، أو حكاية صوت الطفل.اللسان ببَّ .

(3) ينظر: التسهيل 292، والمصنف 214/2.

(4) في س : إلاَّ الخزعال ، بدلا من غير الخزعال . والخزعال : داء.

(5) في س : فَيعال .

(6) ينظر: التسهيل 294، والممتع 150/1–151.

(7) الحدرد: القصير، وينظر التسهيل 296.

(8) ينظر: التسهيل 294.

(9) ينظر: التسهيل 294، والممتع 81/1.

(10) مثالُ(فَعْيَل) ضَهْيَدَ، وَهُوَ الصُّلْبُ الشَّديدُ . وَعَتْيَدُ، اسمُ موضعٍ. قالَ ابنُ جِنِّيّ في الخصائص 216/3: (وَكِلاَهُمَا مصنوعٌ). ينظر: الممتع 84/1.

(11) عُلَيَبٌ: اسمُ وادٍ. ينظر: الكتاب 268/4.

(12) ينظر: التسهيل 294، والممتع 84/1. وَعِتْوَد: اسمُ موضعٍ.

وأُهْمِلَتْ أَصَالَةُ الوَاوِ في غَيْرِ الثُّلاثِيِّ إلاَّ أنْ يَنْدُرَ، وَزِيَادَتُهَا أَوَّلاً، وَكَوْنُهَا لاَمَ مُعْتَلِّ الفَاءِ أوِ العَيْنِ، إلاَّ مَا حُفِظَ مِنْ نحوِ دَوٍ وَقَوِيَ، وَمَا نَدَرَ مِنْ قَوْقَيْتُ[1] وَ ضَوْضَيْتُ[2]. وَ وَاوِ[3]. وَاوٍ[3].

وَأُهْمِلَتْ أَصَالَةُ الأَلِفِ، إلاَّ في حَرْفٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَتَعَذَّرَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلاً، وإنْ صَحِبَتْ أكثرَ
75ب مِنْ أَصْلَيْنِ هِيَ أَوِ الوَاوُ أوِ الياءُ مُكرَّرٌ أَوْ هَمْزَةٌ مُصَدَّرَةٌ أَوْ مُؤَخَّرَةٌ /75ب/ هِيَ أَوْ نُونٌ بَعْدَ ألفِ زائدةٍ أو ميمٌ مُصَدَّرةٌ، حُكِمَ بالزيادةِ مَا لَمْ يُمْنَعْ كالاشتقاقِ والحَمْلِ على الأكثرِ، أَوْ كَوْنِ المَحَلِّ غيرَ قابلٍ[4] وزيادةُ الميمِ حَشْوًا وآخِرًا مَحْفُوظَةٌ[5]، وكَذَا الهمزَةُ غيرُ المسبوقَةِ آخِرًا بألفٍ[6]، وحروفُ بابِ وَسْوَسَ كُلُّهَا أُصُولٌ، إلاَّ أَنْ يُفْهَمَ المعنَى بِسقُوطِ ثَالِثِهَا، ففيهِ خِلاَفٌ[7]، ويُحْكَمُ بِأَصَالَةِ المُكَرَّرِ وَالواوِ والياءِ في كلمةٍ رُبَاعيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِهَمْزَةٍ أوْ مِيمٍ مَا لَمْ تَبِنْ زيادَتُهُنَّ بدليلٍ[8]، واطَّرَدَ زيادةُ النُّونِ أَوَّلاً للمضارَعَةِ ، وثانيًا في الانْفِعَالِ وفُرُوعِهِ، وثَالِثًا ساكنًا في كلمةٍ خُماسيَّةٍ ، ورَابِعًا في الافْعِنْلاَلِ وَفُرُوعِهِ، وَفيمَا سَبَقَ مِنَ التَّثْنيَةِ وغيرِهَا، وَهُوَ في غيرِ ذلكَ أَصْلٌ مَا لَمْ يَمْنَعِ الاشتقاقُ وَعَدَمُ مُقَابلةَ أَصْلٍ[9]، وكذلكَ التَّاءُ في غيرِ مَوْاضِعِهَا المُطّرِدَةِ كالافْتِعَالِ والتَّفَعُّلِ وفُرُوعِهِمَا، وَقَرِيبٌ مِنَ الاطِّرَادِ زِيَادَتُهَا في مَلَكُوتٍ[10]/76أ/ وَزِيدَتِ السِّينُ في الاسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ، وَعِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ اسْتَطَاعَ في الأَجْوَدِ[11]، وَفي الوَقْفِ بَعْدَ كَافِ المُؤَنَّثِ وَهِيَ كَسْكَسَةُ بَكْرٍ، وَإنْ فُعِلَ ذَلِكِ بالشِّينِ أَوْ أُبدِلَتْ مِنَ الكافِ المَذْكُورَةِ فَهِيَ كَشْكَشَةُ تَمِيمٍ[12]، وَزِيدَتِ الهَاءُ وَقْفًا في مَوَاضِعَ يأتِي ذِكْرُهَا، وفي جَمْعِ(أُمٍّ) غالبًا وَرُبَّمَا قِيلَ أُمَّهَةٌ، وَتَأَمَّهْتُ، وهاءُ إهْرَاقَ

---

(1) قَوْقَتُ الدَّجاجةُ : صاحت.

(2) ضَوْضَى: مِنْ الضَّوضَاءِ والجَلَبَةِ .

(3) ينظر: التسهيل 292.

(4) ينظر: التسهيل 295.

(5) ينظر: التسهيل 296،295.

(6) ينظر: التسهيل 295.

(7) ينظر: التسهيل 296–297.

(8) ينظر: التسهيل 297–298.

(9) الكتاب 319/4–326،و ينظر: التسهيل 295.

(10) الكتاب 315/4–318، وينظر: التسهيل 295، وسر صناعة الأعراب 174/1–188.

(11) ينظر: الكتاب 25/1.

(12) الكتاب 199/4–200، وينظر: التسهيل 296،295.

كَسِينِ اسْطَاعَ، وَأَصالَتُهَا في(هِجْرَعٍ) [1] و(هِرْكَوْلَةٍ) [2] وَنَحْوِهِمَا أَحَقُّ مِنْ زِيَادَتِهِمَا، خِلاَفًا للأخفشِ[3]، وَزِيدَتِ اللاَّمُ في الإشارَةِ كَمَا سَبَقَ، وَرُبَّمَا زِيدَتْ آخِرًا كـ(الفَحْجَلِ) [4] في: أَفْحَجَ، وفيهِ نَظَرٌ ، وفي قَوْلِهِم: دِمَثْرٌ وَدَمِثٌ[5] وَنحو ذلكَ بمعنًى واحدٍ ،

مَا يُوهِنُ التَّمَسُّكَ في دَعْوَى زِيادَةِ مَا نَدَرَتْ زِيَادَتُهُ بِبَقَاءِ المعنَى عِنْدَ سقوطِهَا كَسَلْهَبٍ[6] كَسَلْهَبٍ[6] وَسَلِبٍ ودُلاَمِصٍ[7] وَدِلاَصٍ[8].

(فصلٌ): أُبْدِلَتِ الهمزَةُ وُجُوبًا مِنْ أَلِفِ التَّأْنيثِ المسبوقَةِ بِأَلِفٍ، وَمِمَّا اسْتُحِقَّ في الاختيارِ الاتِّصَالَ بالآخِرِ مِنْ ثانِي وَاوَيْنِ أوْ ياءَيْنِ وَيَاءٍ بَيْنَهُمَا أَلِفُ التَّكسيرِ/76ب/ إلاَّ ما شذَّ كَضَيَاوِنَ[9]، وَمِنْ ثَالِثِ المجموعِ على(فَعَائِلَ) في حَالِ جَمْعِهِ، وَرُبَّمَا حُمِلَ عليهِ بعضُ مَا مَا اعْتُلَّ عينُهُ مِنَ المجموعِ على مَفَاعِلَ، وأُبْدِلَتْ أيْضًا وُجُوبًا مِنْ كُلِّ ياءٍ أَوْ وَاوٍ هِيَ عَيْنُ فاعِلٍ اُعْتُلَّتْ في فِعْلِهِ، أَوْ مُتَطَرِّفَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَمِنْ أوَّلِ وَاوَيْنِ تَقَدَّمَا في كَلِمَةٍ ليسَ ثَانِيهُمَا مَدَّةً، وإنْ نُوِيَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ فَوَجْهَانِ[10]. وَأُبْدِلَتْ جوازًا مِنْ كُلِّ وَاوٍ مضمُومَةٍ ضَمَّةً لاَزِمَةً، وَسَمَاعًا مِنَ الوَاوِ المَكْسُورَةِ الكائِنَةِ فَاءً، خِلاَفًا لأبِي العبَّاسِ في كَوْنِهِ مَقِيسًا، وَمَا سِوَى ذلكَ مِنْ إِبْدَالِهَا مِنْ حروفِ اللِّينِ مَسْمُوعٌ[11]، وَأُبْدِلَتْ قليلاً مِنَ الهَاءِ والعَيْنِ، وَهُمَا كَثِيرًا مِنْهَا[12].

76ب

---

(1) الهِجرعُ : الأحمقُ .

(2) الهركولَةُ: الضخمةُ الأَوْرَاكِ .

(3) ينظر: التسهيل 296، والممتع 1/217–221.

(4) الفَحجَلُ : الذي يتدانى صدرَا قَدَمَيْهِ وتباعدَ عقباهُمَا.

(5) الدمثُ: السهلُ الخُلق، وبابُهُ فَرِحٌ، ودماثَةٌ أيضًا، أصلُ ذلكَ مِنَ الدَّمْثِ بمعنَى الأرضِ السهلةِ اللينةِ. والدَّمَثْرُ – كَسِبَطْرٍ – بمعناه . ينظر: شرح الشافية للرضي 2/382،350

(6) السَّهلب: الطويل، ينظر: الممتع 2/677.

(7) الدُّلاَمِصُ : البرَّاقُ اللَّمَّاعُ . ينظر: الممتع 2/239.

(8) درعٌ دِلاَصٌ كَكِتَابٍ : ملساءُ لَيِّنَة. و ينظر: التسهيل 296، والممتع 1/213–216.

(9) الضَّيْوَنُ: السنور الذكر.

(10) ينظر: التسهيل 301،300.

(11) ينظر: التسهيل 300–301، والممتع 1/332.

(12) ينظر: التسهيل 301، والمصنف 2/149–152.

وَأُبْدِلَتِ الهَاءُ وَقْفًا مِنْ أَلِفِ(أَنَا) وَ(هُنَا) و(حَيَّهَلاَ) وَمِنْ يَاءِ(هَذِي) و(هُنَيَّةٍ) [1]. وَهَاءُ هَنَاهُ الأَخيرَةُ على الأَصَحِّ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ مُبْدَلَةٍ مِنَ الوَاوِ الظَّاهِرَةِ في هَنَوَاتٍ[2].

(فصلٌ): تُقلَبُ الواوُ والياءُ أَلِفًا إنْ تَحَرَّكَا بَعْدَ فَتْحَةٍ مُتَّصِلَةٍ مَا لَمْ يَكُونَا في (فَعِلَ) المحمولِ/77أ/ على (أَفْعَلَّ)، أَوْ(افْتَعَلَ) المحمولِ (تَفَاعَلَ) أَوْ يُسَكَّنُ مَا بَعْدَهُمَا، أَوْ يكُنْ آخِرُ مَا هُمَا فيهِ زيادةً تَخُصُّ الأسماءَ، أَوْ يَكُنْ مَصْدَرَ فِعْلٍ صَحَّتَا فيهِ، فإنِ اسْتَحَقَّ هذا الإعلالَ حرفانِ مُتَّصِلاَنِ صُحِّحَ أَوَّلُهُمَا، وَرُبَّمَا أُعِلَّ وصُحِّحَ الثاني وَرُبَّمَا أُعِلَّ المحمولُ على (فَعِلَ) المذكُورِ وَرُبَّمَا قُلِبَا بَعْدَ الفتحَةِ ساكنين ، واطَّرَدَ ذلكَ في الافْتِعَالِ ، والأَعْرَفُ فيهِ إبدَالُ التَّاءِ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَكُونَا عارِضَيْنِ ، وإذا اجْتَمَعَا وَسُكِّنَ سابِقُهُمَا، قُلِبَ الواوُ ياءٌ مَا لَمْ يَكُنِ السَّابِقُ مُنْقَلِبًا، وَتَعَيَّنَ الإدغامُ، وَمَا صُحِّحَ كَضَيْوَنٍ، أَوْ غُلِّبَ وَاوُهُ على يَائِهِ كَفَتُوٍّ، فنادِرٌ، وَجَعْلُ الكسرةِ قَبْلَ الياءِ فَتْحَةً، والياءِ أَلِفًا، لُغَةُ طَيِّئٍ[3]. 77أ

(فَصْلٌ):كَسْرُ مَا قَبْلَ الألِفِ أوِ الواوِ السَّاكِنَةِ يُوجِبُ قَلْبَهَا ياءً، وَضَمُّ مَا قَبْلَ الألِفِ والياءِ الساكِنَةِ يُوجِبُ قَلْبَهَا واوًا مَا لَمْ يُحْصِنَّ للتضعِيفِ ، فَإِنِ اتَّصَلَتِ الياءُ بالطَّرفِ، وُقِيَتْ بِجَعْلِ الضَّمَّةِ كَسْرةً مُطْلَقًا، خِلاَفًا للأخفشِ في تَخْصِيصِ ذلكَ بِجَمْعٍ، ولاَ خِلاَفَ /77ب/ في مُعَامَلَةِ مَا عَيْنُهُ ياءٌ مِنْ (مَفْعُولٍ) وَ(فُعْلَى) كالكُوسَى أُنْثَى الأَكْيَسِ. وتُبْدَلُ الواوُ وُجُوباً مِنَ الياءِ الكائِنَةِ لامَ(فَعْلَى) اسمًا، أوْ فِعْلٍ على(فَعُلٍ)، ولاَ يكونُ إلاَّ مُلْحَقًا بِنِعْمَ، ولاَ يَذْهَبُ بِتَسْكِينِ الضَّمَّةِ أو الكَسْرَةِ تَخْفِيفًا مَا وَجَبَ بِهِمَا مِنْ إعلاَلٍ[4]. 77ب

(فصلٌ): تُبدَلُ الياءُ مِنَ الواوِ لامًا في(فُعْلَى) اسمًا إلاَّ مَا شَذَّ كـَ حُزْوَى[5]، وَمِنْهَا لامًا بَعْدَ كَسْرَةٍ في ثُلاَثِيٍّ، وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ فَتْحَةٍ فِيمَا فوقَهُ، وإنِ انْفَصَلَتِ الكَسْرَةُ بِسَاكِنٍ فالأَكْثَرُ التَّصْحِيحُ، وَتُبْدَلُ أيضًا مِنْهَا لاَمًا في (فُعُولٍ) جَمْعًا، إلاَّ مَا شَذَّ، فإنْ كانَتْ لامَ(مَفْعُولٍ) أوْ(فُعُولٍ) مَصْدَرًا، أوْ عَيْنَ(فُعَّلٍ) جَمْعًا، فالتَّصْحِيحُ أَجْوَدُ الوَجْهَيْنِ، وَرُبَّمَا أُعِلَّتْ في (فُعَّالٍ)، ولاَ تَعْتَلُّ مَسْبُوقَةً بِوَاوَيْنِ كـ(افْعَوْعَلَ) مِنَ القَوْلِ، خِلاَفًا للأخفشِ[6].

---

(1) ينظر: التسهيل 318، والممتع 401/1،400.

(2) ينظر: المصنف 140/3، والممتع 400/1–401 .

(3) ينظر: التسهيل 311،310،308.

(4) ينظر: التسهيل 309،308،305،304، والمنصف 157/2–160، والممتع 542/2 ،547، وأوضح المسالك 385/4–394

(5) حُزْوَى: اسمُ موضعٍ ، وينظر: التسهيل 309.

(6) ينظر: التسهيل 309.

وَتُبدَلُ الكَسْرَةُ مِنْ كُلِّ ضَمَّةٍ وَلِيَتْهَا واوٌ أوْ ياءٌ هِيَ آخِرُ اسمٍ، إذْ ليسَ في الأسماءِ
78أ مُتَمَكِّنٌ آخِرُهُ كآخِرِ يَدْعُو، وَمِنْ كُلِّ ضَمَّةٍ وَلِيَتْهَا واوُ(مَفْعُولٍ) أوْ (فُعُولٍ) أُعِلَّتْ/78أ/ لاَمُهُ، وفي ضَمَّةِ (فُعُولٍ) وَجْهَانِ[1].

(فصلٌ): تُبدَلُ الياءُ بَعْدَ كَسْرةٍ مِنَ الوَاوِ عينًا لِمَصْدَرٍ أُعِلَّتْ في فِعلِهِ، أَوْ لِجَمْعٍ أُعلَّتْ في واحِدِهِ، أوْ صَحَّتْ وسُكِّنَتْ، والجَمْعُ على مِثالِ(فِعَالٍ) مَا لَمْ تَعْتَلَّ اللاَّمُ نحوُ : حِيلَةٍ وَحَوِلٍ وَطَوِيلٍ وَطِيالٍ، وثَوْرٍ وَثِيَرَةٍ شَاذٌّ[2].

(فصلٌ): تُنْقَلُ حَرَكَةُ الوَاوِ وَالياءِ الكائنةِ عَيْنَ فَعِلٍ لِغَيْرِ تَعَجُّبٍ، أوْ عَيْنَ اسمٍ يُوَازِنُ الفِعْلَ مَنْقُولاً مِنْهُ، أوْ مَزِيدًا أَوَّلَهُ ميمٌ، أَوْ يُبَايِنُهُ مَزِيدًا أَوَّلَهُ بَعْضُ(نأتي) إلى مَا قَبْلَهَا إنْ سُكِّنَ وَلَمْ يَكُنْ حَرْفَ لِينٍ، وَلَمْ تَعْتَلَّ اللاَّمُ، وَلَم يَلِ العَيْنَ مُضَاعَفٌ وَلاَ ساكِنٌ سُكونًا لاَزِمًا، غَيْرَ أَلِفِ مَصْدَرٍ على (إفْعَالٍ)، أوِ(اسْتِفْعَالٍ)، وَغَيْرَ وَاوِ مَفْعُولٍ[3]. وَتُقْلَبُ العَيْنُ مِنْ جِنْسِ الحَرَكَةِ المَنْقُولَةِ إنْ لَمْ تُجَانِسْهَا، وَيَلْتَقِي ساكنانِ في (إفْعَالٍ) و(اسْتِفْعَالٍ) و(مَفْعُولٍ)، فيُحذَفُ ثَانِيهُمَا لاَ أوَّلُهُمَا، خِلاَفًا للأخفشِ ، وإنْ كانَ عَيْنُ(مَفْعُولٍ) يَاءً، صَحَّحَهُ التَّمِيمِيُّونَ، وإنْ كانَ وَاوًا فَتَصْحِيحُهُ شَاذٌّ، خِلاَفًا لأَبِي العبَّاسِ في كَوْنِهِ مَقِيسًا، وَشَذَّ مَشِيبٌ مِنَ الشَّوْبِ،
78ب ومَهُوبٌ/78ب/ مِنَ الهَيْبَةِ، حَمْلاً على شِيبَ وهُوبَ، وحُكمُ(مِفعَلٍ) حُكمُ(مِفعالٍ)، لأنَّهُ أصلُهُ[4]. ورُبَّما صُحِّحَ بَعْضُ مَا اسْتَوْفَى شروطَ الإعلاَلِ[5]، وَلاَ يُعَلُّ مَا لَمْ يَسْتَوْفِهَا.

(فَصْلٌ): تُفْتَحُ وَتُبْدَلُ ياءً الهَمْزَةُ العَارِضَةُ بَعْدَ ألفِ جَمْعٍ على مِثَالِ(مَفَاعِلَ) إنْ اعْتَلَّتْ لاَمُهُ، فإنْ كانَتْ وَاوًا ظاهِرَةً في الوَاحِدِ، جُعِلَ مَكَانَ الياءِ وَاوًا، وَرُبَّمَا فُعِلَ ذلكَ وإنْ لَمْ تَظْهَرْ في الوَاحِدِ[6].

(فَصْلٌ): اسْتُثْقِلَتِ الوَاوُ السَّاكِنَةُ بَيْنَ ياءٍ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرَةٍ لاَزِمَةٍ مَلْفُوظٍ بِهَا أَوْ مُقَدَّرَةٍ، فَحُذِفَتْ وَحُمِلَ في ذلكَ على يَفعِلُ أَخَوَاتُهُ، وَالأمْرُ، وَفِعْلَةٌ أَوْ فَعْلَةٌ مَصْدَرًا مُحَرَّكَ العَيْنِ بِحَرَكَةِ

---

(1) ينظر: التسهيل 306،305.

(2) ينظر: التسهيل 304.

(3) ينظر: التسهيل 311.

(4) ينظر: التسهيل 311.

(5) ينظر: التسهيل 312،311، وأوضح المسالك 405/4.

(6) ينظر: التسهيل 301، وأوضح المسالك 378/4–383.

الفَاءِ، وَلاَ تَكُونُ فتحةً إلاَّ في مَصْدَرِ بَعْضِ مَا فُتِحَ عَيْنُهُ، لِكَوْنِ لاَمِهِ حَلْقِيًّا، وَرُبَّمَا صُحِّحَ مِثَالُ فِعْلَةٍ مُنَبِّهًا على الأَصْلِ أَوْ مُؤَوَّلاً بِاسْمٍ[1].

(فَصْلٌ): أُبْدِلَتِ الياءُ سَمَاعًا مِنْ ثَالِثِ الأَمْثَالِ كَتَظَنَّيْتُ، وثانِيهِمَا كَأَمْلَيْتُ، وَأَوَّلَهُمَا كَأَيْمَا وديوانٍ. وَمِنْ نُونٍ في أَنَاسِيَّ وَضَرَابِيَّ، واضطرارًا مِنْ/79أ/ آخِرِ ضَفَادِعَ أَرَانِبَ وسادسٍ وثالثٍ[2]. 79أ

(فصلٌ): تُبْدَلُ تَاءُ الافْتِعَالِ طاءً بَعْدَ الطَّاءِ والظَّاءِ والضَّادِ والصَّادِ، وَدَالاً بَعْدَ الدَّالِ والذَّالِ والزَّاي، وَثَاءً بَعْدَ الثَّاءِ أَوْ تُدْغَمُ فيها الثَّاءُ، وَقَدْ تُجْعَلُ كالفَاءِ إنْ كانَتْ طاءً أَوْ صادًا أَوْ دَالاً أَوْ زَايًا أَوْ سِينًا، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ دَالاً بَعْدَ الجِيمِ ، وَرُبَّمَا حُمِلَ عليها تاءُ الضَّميرِ في إبدَالِهَا طاءً بَعْدَ الطَّاءِ والصَّادِ، وفي إبْدَالِهَا دَالاً بَعْدَ الدَّالِ والزَّاي[3].

وَأُبْدِلَتِ التَّاءُ مِنَ الوَاوِ سَمَاعًا كَأَتْلَجَهُ وَتُراثٍ ، وَمِنْ ياءٍ كَـ : ثِنْتَيْنِ وَمِنْ سِينٍ كـ : سِتٍ [4]. وَمِنْ صَادٍ كَـ: لِصْتٍ [5].

وأُبدِلَتْ المِيمُ وُجُوبًا مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ باءٍ، وَمِنَ المُتَحَرِّكَةِ شُذُوذًا[6]، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ هِيَ مِنَ الميمِ كَأَنْغَرَتِ[7] الشَّاةُ[8]، والسِّينُ مِنَ الزَّاي كَخَاسِقٍ[9]، وَمِنْهَا الصَّادُ جَوَازًا إنْ وَقَعَ وَقَعَ بَعْدَهَا غَيْنٌ أَوْ خاءٌ أَوْ قافٌ أَوْ طَاءٌ ، وَإنْ فَصَلَ حَرْفٌ أَوْ حَرْفَانِ فَالجَوَازُ بَاقٍ، وإنْ

(1) ينظر: التسهيل 312–313، والمساعد 4/187،183.

(2) ينظر: التسهيل 316، والمساعد 4/215–221. 79ب

(3) ينظر: التسهيل 316،312، و والمساعد 4/179، وما بعدها.

(4) أصل ستٍّ : سُدْسٌ ، فَقَلَبُوا السين تاءً ، ثُمَّ أدغمُوا ، وهو بدلٌ لازِمٌ . ينظر: التسهيل 316، والمساعد 4/224..

(5) أصلُ لِصْتٍ : أبدلوا التاء صادًا ، وَفَعَلُوا ذلكَ في الجَمْعِ ، قالوا : لِصُوتٌ ، والأصل : لِصٌّ وَلِصُوصٌ . ينظر: التسهيل 316، والمساعد 4/224.

(6) الكتاب 4/240، وينظر: التسهيل 317.

(7) أمغرتِ الشَّاةُ : إذا خَرَجَ لَبَنُهَا أَحْمَرُ.

(8) ينظر: التسهيل 317.

(9) خَزَقَ السَّهْمُ يَخْزِقُ خَزْقًا وخزوقًا كَخَسَقَ. وَسَهْمٌ خازِقٌ وخَاسِقٌ ، ينظر: الإبدال 2/112، والتسهيل 317.

سُكِّنَتِ السِّينُ [1] قَبْلَ دَالٍ ، جازَ إِبْدَالُهَا زايًا، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ قَبْلَ قافٍ ، فكذلكَ عِنْدَ الكلبيِّينَ [2]. وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ بَعْدَ جِيمٍ أَوْ رَاءٍ،/79ب/ وَجَعْلُ الصَّادِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الدَّالِ زايًا ، وَكزَايٍ ، جائِزٌ، وإِخْلاَصُهَا زَايًا إِنْ تَحَرَّكَتْ مُمْتَنِعٌ غَالِبًا لاَ إِشْمَامُهَا[3].

(فَصْلٌ): وَقَعَ التَّكَافُؤُ في الإِبْدَالِ سَمَاعًا بَيْنَ الطَّاءِ وَالدَّالِ والتَّاءِ[4]، وَبَيْنَ المِيمِ وَالبَاءِ[5]، وَبَيْنَ العَيْنِ وَالحَاءِ[6]، وَبَيْنَ الثَّاءِ وَالفَاءِ[7]، وَبَيْنَ الكافِ وَالقَافِ[8]، وَبَيْنَ اللاَّمِ وَالرَّاءِ[9]، وَبَيْنَ اللاَّمِ وَالنُّونِ[10]، وَرُبَّمَا وَقَعَ بَيْنَ الغَيْنِ وَالخَاءِ، وَبَيْنَ الضَّادِ واللاَّمِ، وَبَيْنَ الدَّالِ الدَّالِ وَالثَّاءِ، وَبَيْنَ الفَاءِ وَالبَاءِ، وَبَيْنَ الحَاءِ وَالهَاءِ[11]، وَبَيْنَ الجِيمِ وَاليَاءِ، والأَكْثَرُ كَوْنُ اليَاءِ المُبدَلِ مِنْهَا الجيمُ مُشَدَّدَةً مَوْقُوفًا عليها أَوْ مَسْبُوقَةً بِعَيْنٍ، وَهِيَ عَجْعَجَةُ قُضَاعَةَ[12]، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتِ المِيمُ مِنَ الوَاوِ[13]، وَقَدْ تُبْدَلُ مِنَ الهَاءِ الحَاءُ بَعْدَ حَاءٍ أَوْ عَيْنٍ إِنْ أُوثِرَ الإِدْغَامُ[14]، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتِ الشِّينُ مِنَ الجِيمِ[15]، وَإِذا سُكِّنَتْ[16]، قَبْلَ دالٍ جازَ جَعْلُهَا كَشِينٍ[17].

---

(1) الزيادة من (س) وينظر التسهيل 317 .

(2) ينظر: التسهيل 317، والكتاب 478/4–480.

(3) ينظر: التسهيل 317.

(4) الكتاب 470/4–472، و ينظر: التسهيل 317.

(5) ينظر: التسهيل 317، والإبدال 292/1.

(6) ينظر: التسهيل 317.

(7) ينظر: التسهيل 317، والإبدال 181/1.

(8) ينظر: التسهيل 317، والإبدال 353/2.

(9) ينظر: التسهيل 317، والإبدال 56/2.

(10) الكتاب 240/4، وينظر: التسهيل 317، والإبدال 382،390/2.

(11) ينظر: التسهيل 317، والإبدال 339/1،335،327،313،165،160،26،19، 277/2.

(12) الكتاب 182،24/4، وينظر: التسهيل 317–318، والإبدال 257/1 وما بعدها.

(13) الكتاب 240/4، وينظر: التسهيل 318، والإبدال 444/2.

(14) ينظر: التسهيل 318، والإبدال 313/1 وما بعدها.

(15) ينظر: التسهيل 318، والإبدال 226/1.

(16) أي الجيم كما في التسهيل 318.

(17) ينظر: التسهيل 318.

بابُ أَحكامِ الهَمْزَةِ

80أ قَبْلَهَا تَحْقِيقُهَا إنْ بُدِئَ بِهَا واجِبٌ، وإنْ بُدِئَ بِغَيْرِهَا أُبْدِلَ مِنْهَا ساكنةً/80أ/ مُجَانِسُ حَرَكَةِ مَا وُجُوبًا إنْ مَاثَلَهَا، وإلاَّ فجوازًا، وإنْ تَحَرَّكَتْ بَعْدَ أُخرَى مِنْ كَلِمَتِهَا قُلِبَتْ وَاوًا إنْ فُتِحَتْ ثانِيَةً بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ، وَيَاءً في الغَالِبِ إنْ كانَتْ بِخِلاَفِ ذلكَ ، كَمَا لَمْ تَكُنْ عَيْنًا كَـ سَأَلَ فَتَسْلَمَ[1].

(فصلٌ): تُحْذَفُ الهَمْزَةُ وتُنْقَلُ حَرَكَتُهَا إلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وُجُوبًا عِنْدَ الأكثرِ فيمَا صِيغَ مِنَ الرُّؤْيَةِ إلاَّ مَرْأًى وَمَرْئِيًّا ومرْآةً مَا لَمْ يُضْطَرَّ إلى الأصْلِ، وجوازًا في غيرِ ذلكَ مَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ أَلِفًا أَوْ واوَ مَزِيدَةً لِلْمَدِّ، أوْ ياءً مِثْلَهَا، أَوْ للتَّصغيرِ، فَتُسَهَّلُ بَعْدَ الأَلِفِ إنْ أُوْثِرَ

(1) ينظر: التسهيل 302 ، 303.

التَّخْفِيفُ، وتُبدَلُ يَاءً بَعْدَ الياءِ، وَ وَاوًا بَعْدَ الوَاوِ، وَيَتَعَيَّنُ الإدغَامُ. وَرُبَّمَا حُمِلَ في ذلكَ الأَصْلِيُّ على الزَّائِدِ[1].

وإِنْ كانَ المَنْقُولُ إليهِ لامَ التَّعْرِيفِ رُتِّبَ الحُكْمُ على السُّكُونِ كَـ(مِنَ الآنَ) أَوْ على الحَرَكَةِ المنقُولَةِ كَـ : (مِنْ لآنَ) [2]. وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ بِحَذْفِ الهمزةِ عَنِ النَّقْلِ إلى الياءِ والواوِ مَا لَمْ تَكُنِ الحَرَكَةُ فَتْحَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يَسْتَثْنِيهَا[3] ، /80ب/ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا فيما سِوَى ذلكَ **80ب** بِإِبْدَالِهَا مفتوحَةً بواوٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَيَاءٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وإِنْ لَمْ تَكُنْ كذلكَ فَبِتَسْهِيلِهَا، أي جَعْلَهَا كَمُجَانِسِ حَرَكَتِهَا، خِلاَفًا للأخفشِ في إبدالِ المضمُومَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ يَاءً، والمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَاوًا، وَكَتَخْفِيفِ المفرَدَةِ تخفيفُ المُلاَقِيَةِ أُخرَى مِنَ غيرِ كَلِمَتِهَا، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا في التَّحْقِيقِ لاَ في التَّخْفِيفِ، إلاَّ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ، وإِنِ اتَّفَقَتْ حركتاهُما جازَ أيضاً الحذفُ وإبدالُ الثانيةِ بمجانسِ حركتها، وإن سُكِّنَت الأولى أُبدِلَت أو نُقِلَ إليها حركة الثانية، وأهلُ الحِجَازِ يُبْدِلُونَ الأُولَى بمُجانِسِ حركةِ مَا قَبْلَهَا، فإنْ كانَتْ فَتْحَةً سَهَّلُوا الثَّانِيَةَ، وَإِلاَّ نَقَلُوا حَرَكَتَهَا، وَيَمْتَنِعُ الإدغَامُ في الأَعْرَفِ، وَيَجُوزُ الفصلُ بِأَلِفٍ إنْ كانَتِ الأُولَى للاستِفْهَامِ، وَإِبْدَالُ الثَّانِيَةِ أَلِفًا إنْ كانَتْ مَفْتُوحَةً[4].

(فصلٌ): اسْتُثْقِلَتْ هَمْزَةُ(أَفْعَلَ) مَعَ هَمْزَةِ المُتَكَلِّمِ فَحُذِفَتْ وَحُمِلَ على (أُفْعِل) أَخَوَاتُهُ، وَ(المُفْعِلُ) و(المُفْعَلُ)/81أ/ مَا لَمْ يُضْطَرَّ إلى الأصْلِ. وَحُذِفَتْ فاءُ(خُذْ) وَ(كُلْ) وَ(مُرْ)، **81أ** وفي(مُرْ) بَعْدَ عاطِفٍ وَجْهَانِ[5].

وَمَا رُوِيَ في الهَمْزَةِ مِنْ إبدَالٍ أَوْ حَذْفٍ سِوَى مَا ذُكِرَ، أَوْ تَخْفِيفٍ التُزِمَ في بَعْضِ النَّظَائِرِ، فَمَقْصُورٌ على السَّمَاعِ.

وَقَدْ يُعَلُّ المَهْمُوزُ وَالمُعْتَلُّ بالتَّحوِيلِ كَمَسَاءٍ ولاثٍ وَتَرَائِقَ في: مَسَاوِئَ وَلاَئِثٍ وَتَرَاقٍ، وليسَ منها جَاءٍ وَخَطَايَا وَنَحْوُهُمَا، خِلاَفًا للخليلِ[6].

---

(1) ينظر: التسهيل 303، 304.

(2) ينظر: التسهيل 303.

(3) ينظر: التسهيل 304.

(4) ينظر: التسهيل 302–303.

(5) ينظر: التسهيل 313.

(6) الكتاب 553/3 ، 377/4–378، وينظر: التسهيل 316.

بابُ مخارِجِ الحُرُوفِ(1)

أَوَّلُ الحَلْق(2) لِلْهَمْزَةِ وَالهَاءِ وَالأَلِفِ، وَأَوْسَطُهُ لِلْعَيْنِ وَالحَاءِ، وَأَدناهُ لِلْغَيْنِ وَالخَاءِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْقَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْكَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْجِيمِ وَالشِّينِ وَاليَاءِ، وَأَوَّلُ حَافَّةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ للضَّادِ(3)، وَمَا دُونَ حَافَّتِهِ إلى مُنْتَهَى طَرَفِهِ ومُحاذِي ذلكَ مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى لِلاَّمِ. وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَفُوَيْقَ الثَّنَايَا للنُّونِ والرَّاءِ ، وَهِيَ أدخَلُ في ظَهْرِ اللِّسانِ قَلِيلاً، وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا للطَّاءِ والدَّالِ والتَّاءِ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّنَايَا للزَّاي وَالسِّينِ والصَّادِ(4)، وَمَا بَيْنَهُ /81ب/ **81ب**

(1) الكتاب 433/4، وينظر: التسهيل 319.

(2) في س : اقصى الحلق ، بدلا من : أول الحلق .

(3) بعدها زيادة في س : وهي أحرف الصفير.

(4) في س : من الأضراس للضاد ، بزيادة من الأضراس.

وَبَيْنَ أَطْرَافِهَا(1) للظَّاءِ والذَّالِ والتَّاءِ ، وَبَاطِنُ الشَفَّةِ السُّفلَى وأَطرافُ الثّنايا العُليا للفاءِ، وَمَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ لِلْوَاوِ وَالبَاءِ وَالمِيمِ.

(فَصْلٌ): لِهَذِهِ الحُروفِ فُرُوعٌ تُسْتَحْسَنُ، وَهِيَ الهَمْزَةُ المُسَهَّلَةُ، والغُنَّةُ وَمَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ، وَأَلِفَا الإِمَالةِ وَالتَّفْخِيمِ ، والشِّينُ كالجِيمِ، وَالصَّادُ كالزَّاي؛ وَفُرُوعٌ تُسْتَقْبَحُ وَهِيَ كافٌ كَجِيمٍ، وَبِالعَكْسِ، وَجِيمٌ كَشِينٍ، وَصَادٌ كَسِينٍ، وَطَاءٌ كَثَاءٍ، وَظَاءٌ كَثَاءٍ وَبَاءٌ كفاءٍ(2)، وَضَادٌ ضَعِيفَةٌ(3).

(فصلٌ): مِنَ الحروفِ مهموسةٌ، وَيَجْمَعُهَا(سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ) وَمَا عَدَاهَا مجهورةٌ، وَمِنْهَا شَدِيدَةٌ ، وَيَجْمَعُهَا(أَجدُكَ قَطَّبْتَ)، ومتوسطةٌ، وَيَجْمَعُهَا (لَمْ يَرْوِعَنَّا) وَمَا عَدَاهُمَا رِخْوَةٌ(4).

وَمِنْهَا مُطْبَقَةٌ وَهِيَ الصّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظّاءُ (5)، وَمَا عَدَاهَا مُنْفَتِحَةٌ، والمُطْبَقَةُ مَعَ الغَيْنِ والخَاءِ والقَافِ مُسْتَعْلِيةٌ، وَمَا عَدَاهَا مُنخفِضَةٌ، وَمِنْهَا حُرُوفُ القَلْقَلَةِ وَيَجْمَعُهَا (قَطَّ بجدٍ)، وحروفُ الصَّفير: الزايُ والسِّينُ/82أ/ والصّادُ، وحروفُ اللِّينِ والإعلالِ : الوَاوُ وَالياءُ والأَلِفُ، والمُنحَرِفُ اللاَّمُ، والمُكَرَّرُ الرَّاءُ، والهَاوِي الأَلِفُ، والمَهْتُوتُ التَّاءُ، وَحُرُوفُ الذَّلاَقَةِ هِجَاءُ(مُرْ بِنَفَلٍ)، وَالمُصْمَتَةُ مَا عَدَاهَا، وَمَا سِوَى ذلكَ مِنْ أَلقَابِ الحُروفِ نِسَبٌ إلى مَخَارِجِهَا أَوْ مَا جَاوَرَهَا(6).

82أ

(1) في س : واطراف الثنايا ، بدلا من أطرافها.

(2) في الأصل: (وفاءٌ كباءٍ) والتصويب من (س) وينظر: التسهيل 320، والكتاب 432/4.

(3) الكتاب 432/4، وينظر: التسهيل: 319، 320.

(4) الكتاب 434/4–435، وينظر: التسهيل: 320.

(5) وردت العبارة في س : و الصّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظّاءُ مطبقة بدلا من : وَمِنْهَا مُطْبَقَةٌ وَهِيَ الصّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظّاءُ.

(6) الكتاب 436/4،435، و ينظر: التسهيل: 320.

بابُ الإدغامِ(1)

إذا الْتَقَى المِثْلاَنِ وسَكَنَ أَوَّلُهُمَا وليسَ مَدَّةً ولاَ هَمْزَةً، تَعَيَّنَ الإدغامُ مُطْلَقًا، وَكَذَلِكَ إنْ تَحَرَّكَا وَهُمَا في فِعْلٍ مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُهُمَا نُونًا أو ياءً للمضارَعَةِ، أو اسمٍ ليسَ على (فَعَلٍ) أوْ (فَعِلٍ) أو (فُعَلٍ) أو(فُعُلٍ) كُلُّهُ أوْ صَدْرُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْ بأحدِهِمَا أوْ بِوَاوٍ أوْ ياءٍ قبلَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ الفَكُّ، أوْ يكُنْ أوَّلُهُمَا تاءً زائِدَةً، أوْ النُّونُ النائِبَةُ عَنِ الضَّمَّةِ فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

وَشذَّ إدغامُ (فُعُلٍ) في جَمْعِ ذُبابٍ، وإظهارُ لَحِحَتْ عَينُهُ ونحوِهِ، وإنْ كانَ مَا قَبْلَ المُدْغَمِ ساكِنًا /82ب/ غيرَ مَدَّةٍ وَلاَ ياءَ تَصْغِيرٍ، حُرِّكَ بِحَرَكَتِهِ مُطْلَقًا، وَكَسْرُهُ جائِزٌ إنْ كانَ **82ب**

(1) الكتاب 437/4 وما بعدها، و ينظر: التسهيل: 320–323.

المُدْغَمُ تاءَ الافْتِعَالِ، وفي مَا عَيْنُهُ (1) ولاَمُهُ ياءٌ الإظهَارُ والإدغامُ إنْ لَزِمَتْ حَرَكَةُ لامِهِ، وإلاّ تَعيَّنَ الإظهارُ غالبًا، والأَكْثَرُ في تَحِيَّةٍ الإدْغَامُ.

وإنْ تَحَرَّكَ المِثْلاَنَ وَهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ جَازَ الإدْغامُ، مَا لَمْ تَلِيَا سَاكِنًا ليسَ حَرْفَ لينٍ.

(فصلٌ): يُبدَلُ الحرفُ الكائِنُ قَبْلَهُ حركةٌ أوْ حرفُ لِينٍ مِثْلَ مُقارِبِهِ الَّذي بَعْدَهُ، ويُدْغَمُ فيهِ جوازًا مَا لَمْ يَكُنْ حَرفَ لِينٍ، أوْ هَمْزَةً، أوْ ضَادًا أوْ شِينًا أوْ فاءً، أوْ ميمًا، أوْ صَفِيرِيًّا بَعْدَهُ غيرُ صَفِيرِيٍّ، أوْ يَلْتَقِ الحَرْفَانِ في كَلِمَةٍ يُلبِسُ الإدْغَامُ فيها بالتَّضعيفِ(2).

وإدغامُ الرَّاءِ في اللاَّمِ مَحْفُوظٌ(3)، وَرُبَّما أُدْغِمَ الفاءُ في البَاءِ(4)، والضَّادُ في الطَّاءِ المُبدَلَةِ من تاءِ الافْتِعَالِ(5).

83أ (فصلٌ): وَقَعَ التَّكافُؤُ في الإدْغَامِ بَيْنَ الحَاءِ وَالعَيْنِ، وَبَيْنَ الخَاءِ وَالغَيْنِ (6) ، /83أ/ وَبَيْنَ الكَافِ وَالقَافِ(7)، وَبَيْنَ حُروفِ الصَّفِيرِ(8) ، وَبَيْنَ الطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ والظَّاءِ (9) ، والذَّالِ والثَّاءِ(10)، وَتُدْغَمُ السِّتُّ(11) في الصَّفِيرِيَّة(12)، وَتُدْغَمُ في التِّسْعَةِ (13) ، والشِّينِ

---

(1) لَحِحَتْ عَيْنُهُ : التَصَقَتْ بالرَّمَصِ . القاموس (لحح) .وينظر الممتع 252/1.

(2) ينظر : التسهيل: 322، والمساعد 264/4–266.

(3) ينظر : التسهيل: 322–323.

(4) ينظر : التسهيل: 323.

(5) الكتاب 470/4، و ينظر : التسهيل: 323.

(6) ينظر : التسهيل: 323.

(7) ورد في س : وبين القاف والكاف . ينظر : التسهيل: 323.

(8) في س : أحرف الصفير، ينظر : التسهيل: 323.

(9) والظاء : ساقطة من س .

(10) ينظر : التسهيل: 323.

(11) أي الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء.

(12) ينظر : التسهيل: 323، والممتع 701/2.

(13) الحروف التسعة وهي: التاء والثاء والدّال والذال والزاي والسين والصاد والطاء والظاء. ينظر : المساعد 272/4.

والضَّادِ والنُّونِ وَالرَّاءِ اللاَّمُ وُجُوبًا إنْ كانَتْ للتَّعريفِ، وإنْ كانَتْ لِغَيْرِهِ حَسُنَ إدْغامُهَا في الرَّاءِ وَقَبُحَ في النُّونِ ، إلاَّ مَا قُرِئَ بِهِ، وَتوَسَّطَ في البَوَاقِي(1).

(فصلٌ): تُدْغَمُ في الحَاءِ الهَاءُ(2)، وفي الشِّينِ والتَّاءِ الجِيمُ(3)، ويُدْغَمُ فيها(4)، وفي الشِّينِ والضَّادِ السِّتَّةُ(5) المُدغَمَةُ في الصَّفِيرِيَّةِ(6)، وَالأَقْيَسُ إذا أُدْغِمَ المُطْبَقُ إبقاءُ الإطْبَاقِ(7)، وَيُدْغَمُ النُّونُ بغيرِ غُنَّةٍ في الرَّاءِ واللاَّمِ ، وَبِغُنَّةٍ في مِثْلِهَا وَالمِيمِ وَالوَاوِ وَاليَاءِ(8)، وَاليَاءِ(8)، وَتُدْغَمُ تاءُ(تَفَعَّلَ) وَ(تَفَاعَلَ) في مُقَارِبِهَا فَيُؤْتَى بِهَمْزةِ الوَصْلِ في الماضِي والأَمرِ، لِتَعَذُّرِ الابتدَاءِ بِالسَّاكِنِ، وَرُبَّمَا لُجِئَ إلى حَذْفِ أَحَدِ المِثْلَيْنِ أَوْ المُتَقَارِبَيْنِ لِتَعَذُّرِ الإدْغَامِ
83ب لِسُكُونِ (9) الثَّانِي ، أَوْ لاسْتِثْقَالِهِ بتصدُّرِ /83ب/ المُدْغَمِ، وَقَوْلُهُم : (اسْتَخَذَ) أَصْلُهُ: اسْتَتْخَذَ، اسْتَتْخَذَ، فحُذِفَ ثانِي التَّاءَيْنِ، أَوْ (اتَّخَذَ) فَحُذِفَ أَوَّلُهُمَا وَعُوِّضَ مِنْهُ السِّينُ، وَقُالُوا: (اسْتَاعَ) بِحْذْفِ الطَّاءِ وَإبقَاءِ تاءِ الاسْتِفْعَالِ، أَوْ بِالعَكْسِ ، وَإبْدالِ الطَّاءِ تَاءً(10).

---

(1) الكتاب 4/457–459، و ينظر: التسهيل: 323.

(2) الكتاب 4/449، و ينظر: التسهيل: 323.

(3) الكتاب 4/452، و ينظر: التسهيل: 323.

(4) أي يدغم في الجيم.

(5) الستَّة هي: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء.

(6) ينظر: التسهيل: 323، والممتع 2/701–702.

(7) ينظر: التسهيل: 323، والممتع 2/706.

(8) الكتاب 4/452–454، و ينظر: التسهيل: 323.

(9) في الأصل : (بسكون) والتصحيح من (س) ، وينظر: التسهيل: 324.

(10) الكتاب 4/475–476، و ينظر: التسهيل: 324.

بابُ الإِمَالَةِ(1)

وَهِيَ أَنْ يُنْحَى بالألفِ نَحْوَ الياءِ(2) جوازًا، لِكَوْنِهَا مُنْقَلِبةً عَنْهَا ، أَوْ عَنْ عَيْنِ(3) (فَعِلَ (فَعِلَ فِعْلاً)، أَوْ صائِرَةً ياءً طَرَفًا لاَ لإِدْغَامٍ فيهَا، أَوْ جائِيَةً بَعْدَ ياءٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَا، أَوْ مُنْفَصِلَةً عَنْهَا بِحَرْفٍ، أَوْ مُتَقَدِّمَةً على كَسْرَةٍ تَلِيهَا، أَوْ مُتَأَخِّرَةً عَنْهَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الأَلِفِ مُسْتَعْلٍ مُتَّصِلٌ بِهَا أَوْ مُنْفَصِلٌ عَنْهَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فَيَمْنَعَ تأثيرَ الياءِ والكَسْرَةِ المَوْجُودَتَيْنِ، خِلاَفًا لِمُدَّعِي المَنْعِ مُطْلَقًا، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا المُسْتَعْلِي، غَيْرِ
84أ مَكْسُورٍ وَلاَ سَاكِنٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ، وَرُبَّمَا /84أ/ منعَ قَبْلَهَا مُطْلَقًا(4)، وإِنْ فُتِحَتِ الرَّاءُ المُتَّصِلَةُ

(1) الكتاب 117/4 وما بعدها، وينظر: التسهيل 325–327.

(2) وردت العبارة في س : وَهِيَ أَنْ يُنْحَى بالفتحة نخو الكسرة ، و بالألفِ نَحْوَ الياءِ .

(3) قطت كلمة (عين) من س .

(4) المكسورُ نحو: غِلاَفُ، والساكن نحو: مِصْباح. ينظر: المساعد4/26–287.

المُتَّصِلَةُ بِالأَلِفِ أَوْ ضُمَّتْ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ المُسْتَعْلِي غالبًا(1)، وَإِنْ كُسِرَتْ كَفَّتِ المَانِعَ(2)، وَرُبَّمَا أَثَّرَتْ مُنْفَصِلَةً تَأْثِيرَهَا مُتَّصِلَةً، وَلاَ يُؤَثِّرُ مُسَوِّغُ الإِمَالَةِ إلاَّ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ مَا الأَلِفُ بَعْضُهُ، وَيُؤَثِّرُ مَانِعُهَا مُطْلَقًا، وَرُبَّمَا أَثَّرَتِ الكَسْرَةُ مَنْوِيَّةً في مُدْغَمٍ أَوْ مَوْقُوفٍ عليْهِ، أَوْ زائِدًا تَبَاعدُهَا بالهَاءِ لِخَفَائِهَا(3).

وقد يُمالُ عارٍ مِنْ سَبَبِ الإمالةِ لمجاوَرَةِ المُمَالِ لِكَونِهِ آخِرَ مجاوِرِ(4) مَا أُمِيلَ آخِرُهُ طلَبًا للتناسُبِ(5).

وأُمِيلَ مِنَ الأسماءِ غيرِ المتمكِّنَةِ (ذَا) و(مَتَى) وَ (أَنَّى)، وَمِنَ الحروفِ (بَلَى) وَ(يَا) وَ(لاَ) في(6) (إمَّا لاَ) (7) ، وَمِنَ الفَتحاتِ الواقعةِ قَبْلَ رَاءٍ مَكْسُورَةٍ ، أَوْ تاءِ تَأْنِيثٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهَا. ومُستَنَدُ الإمالةِ في غيرِ مَا ذُكِرَ النَّقْلُ، عَلَمًا كانَ أَوْ غَيرَهُ(8).

84ب **/84ب/ بابُ الوَقْفِ**

إنْ كانَ آخِرُ الموقوفِ عليهِ ساكنًا ثَبَتَ بحالِهِ مَا لَمْ يكُنْ (9) مُهمَلاً في الخَطِّ ، فيُحْذَفُ، إلاَّ تنوينَ منصوبٍ غيرِ مُؤنَّثٍ بالتَّاءِ، فيُعوَّضُ مِنْهُ مُجَانِسُ الحَرَكَةِ غالبًا، لاَ تنوينُ المرفوعِ والمجرورِ في الأَعْرَفِ، وكالصَّحيحِ في ذلكَ المقصورُ، خلافًا للمازِنيِّ في التَّعويضِ مِنْ تَنْوِينِهِ مُطْلَقًا، ولأَبِي عمرٍو والكسائيِّ في عَدَمِ التَّعويضِ فيهِ مُطْلَقًا(10).

---

(1) الراءُ المفتوحةُ نحو: رَاشد وفِرَاش، ورَأيت حمارًا، والمضمومةُ نحو: هذا حمارُكَ. ينظر: المساعد 288/4.

(2) مثالُ ذلكَ: قارِبٌ وغارِبٌ. ينظر: المساعد 288/4.

(3) ينظر: المساعد 289/4–292.

(4) في الأصل (ما جاوَرَها) بزيادة (ما) والتصحيح من (س).

(5) ينظر: التسهيل: 326 ، والمساعد 295/4،293.

(6) في الأصل (و) والتصحيح من (س) وينظر: التسهيل: 326.

(7) ينظر: التسهيل: 326 ، والمساعد 295/4،294.

(8) ينظر: التسهيل: 326 ، 327، والمساعد 299/4،296.

(9) في س : إلاَّ أن يكون ، بدلاً من : مَا لَمْ يكُنْ .

(10) ينظر: التسهيل: 328.

ويُعَوَّضُ أَلِفٌ مِنْ نونِ(إِذَنْ)، وَرُبَّمَا قُلِبَتْ أَلِفُ المَوْقُوفِ عليهِ ياءً(1)، أوْ وَاوًا(2)، أَوْ هَمْزَةً(3)، وَرُبَّمَا وُصِلَتْ بِهَا هاءُ السَّكْتِ في(هُنَا) وَ(أَلاَ)(4)، وَقَدْ تُحْذَفُ أَلِفُ المقصورِ اضْطِرَارًا.

والمَنْقُوصُ غيرُ المنصوبِ إنْ كانَ مُنَوَّنًا فَعَدَمُ يائِهِ أَجْوَدُ، مَا لَمْ تُحْذَفْ فَاؤُهُ أَوْ عَيْنُهُ فَيَتَعيَّنُ الإثباتُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُنَوَّنًا فالإثْبَاتُ أَجْوَدُ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ ياءِ المُتَكَلِّمِ السَّاكِنَةِ وَصْلاً، وَحُكْمُ الياءِ والوَاوِ المُتَحَرِّكَيْنِ حُكْمُ الصَّحِيحِ ، /85أ/ وَلاَ حَذْفَ في: يَقْضِي وافْعَلِي وَيَدْعُو وَافْعَلُوا ونَحْوِهِنَّ غالبًا، إلاَّ في قافيةٍ أَوْ فَاصِلَةٍ(5). 85أ

(فصلٌ): يُسَكَّنُ المُتَحَرِّكُ وَهُوَ الأَصْلُ، أَوْ تُرَامُ حَرَكَتُهُ مُطْلَقًا، أَوْ يُشَارُ إليهَا دونَ صَوْتٍ إنْ كانَتْ ضَمَّةٌ، وَهُوَ الإشْمَامُ، أَوْ يُضَعَّفُ الحَرْفُ إنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزَةً وَلاَ مُعْتَلاًّ وَلاَ بَعْدَ سَاكِنٍ، وتُنْقَلُ الحَرَكَةُ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهُ، مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ تَحْرِيكُهُ، أَوْ يُوجِبُ عَدَمَ النَّظِيرِ أَوْ تكُنِ الحَرَكَةُ فتحةً، فَلاَ تُنْقَلُ إلاَّ مِنْ هَمْزَةٍ(6)، خِلاَفًا للكُوفِيينَ(7).

وَعَدَمُ النَّظيرِ في النَّقْلِ مِنْهَا مُغْتَفَرٌ(8) إلاَّ عِنْدَ بعضِ التَّميميينَ(9)، فيفِرُّونَ مِنْهُ(10)، إلى تحريكِ السَّاكِنِ بِحَرَكَةِ الفاءِ اتباعًا(11)، وَيَحْمِلُونَ المَنْصُوبَ في ذَلِكَ على غَيْرِهِ(12)، وإذا

85ب (1) وَهِيَ لغةٌ لفزارةَ وناسٍ مِنْ قيس، وهِيَ قليلةٌ، يقولون: هذِهِ عصِيْ، ورَأَيْتُ عصِيْ، ومررتُ بعصِيْ. المساعد 305/4.

(2) وَهِيَ لغةُ لبعضِ طيِّئٍ. يقولونَ: هذِهِ أَفْعُوْ، ومررتُ بأفعُو. المساعد 305/4.

(3) وَهِيَ لغةٌ لبعضِ طيِّئٍ. يقولونَ: هذا فَتَأْ؛ ورأيتُ فَتَأْ وَمَرَرْتُ بِفَتَأْ . المساعد 306/4.

(4) وذلكَ أَنْ تقولَ: هُنَاهُ، وأَلاَهُ. المساعد 306/4.

(5) ينظر: التسهيل: 328.

(6) ينظر: التسهيل: 329.

(7) أجازَ الكوفيونَ نقلَ الفتحةِ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، وإنْ لَمْ يَكُنِ المفتوحُ هَمْزَةً، فيقولونَ: رأيتُ البكَرْ. المساعد 318/4.

(8) تقول: مررتُ البُطِئْ ، فتنقل الكسرةَ مِنَ الهمزةِ إلى السَّاكنِ قَبْلَهَا، وإنْ أدَّى إلى (فُعِلَ) وكذا تقولُ: هذا الرِّدُؤْ، بالنَّقلِ بالنَّقلِ ، وإنْ أدَّى إلى فُعِلْ. المساعد 319/4.

(9) لاَ يغتفرُونَ عَدَمَ النَّظيرِ مَعَ الهمزَةِ، ويجعلونَ المهموزَ كغيرِهِ، المساعد 319/4.

(10) يريدُ بـ(مِنْهُ) مِنَ النقلِ مِنَ الهمزةِ. المساعد 319/4.

(11) يقولونَ: هذا الرِّدِئْ، ورأيتُ الرِّدِئْ، ومررتُ بالرِّدِئْ. وهذا البُطُؤْ والخَبَأْ. والمساعد 4/ 319.

(12) عبارة (وَيَحْمِلُونَ المَنْصُوبَ في ذَلِكَ على غيره) ساقطة من نسخة س.

نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ حَذَفَهَا الحِجَازِيُّونَ واقفينَ على حامِلِ حَرَكَتِهَا(1) بِمَا(2)، يُوقَفُ عليهِ مُسْتَبِدًّا مُسْتَبِدًّا بِهِ، وَأَثْبَتَهَا غيرُهُم ساكِنَةً أَوْ مُبْدَلَةً بمجانِسِ حَرَكَةِ/85ب/ مَا قَبْلَهَا نَاقِلاً أَوْ مُتْبِعًا، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ بمجانسِ حَرَكَتِهَا بَعْدَ سكونٍ باقٍ، أَوْ حَرَكَةٍ غَيْرِ مَنْقُولَةٍ، وَلاَ يُبْدِلُهَا الحِجَازِيُّونَ بَعْدَ حَرَكَةٍ إلاَّ بِمُجَانِسِهَا(3).

(فصلٌ): إبدالُ تاءِ التَّأنيثِ (4) في الوَقْفِ هاءً أَعْرَفُ مِنْ سلامَتِهَا، مَا لَمْ تَكُنْ في جَمْعِ جَمْعِ تَصْحِيحٍ، فتكونُ سلامَتُهَا أَعرفَ، وفي (هَيْهَاتَ) وَجْهَانِ(5)؛ وَهِيَ في التَّسميَةِ بِهَا كطلحَةَ إنْ لُحِظَ الإبْدَالُ، وَإلاَّ فـ كَعَرَفَاتٍ(6).

وَيُوقَفُ بِهَاءِ السَّكْتِ على الفِعْلِ المَحْذُوفِ الآخِرِ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا، وعلى(مَا) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ وُجُوبًا إنْ كانَ الفِعْلُ مَحْذُوفَ الفَاءِ والعَيْنِ، وكانَتْ(مَا) مضافًا إليهَا، واختيارًا إنْ لَمْ يَكُونَا كذلكَ ، وَتُوصَلُ جَوَازًا بـ(هُوَ) وَ(هِيَ) وَ (هَلُمَّ) وَ(ثُمَّ) وَ (كَيْفَ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(أَيْنَ) وَ(إنَّ) مُرَادِفَةِ(نَعَمْ) وَالنُّونِ المُعَاقَبَةِ للإضافَةِ وَالدَّالَّةِ على الإناثِ، والمُؤَكِّدَةِ الثَّقِيلَةِ، وَتَاءِ الضَّمِيرِ وَكَافِهِ / 86أ / ويائِهِ المُتَحَرِّكَةِ وَأَلِفِي (أَلاَ) وَ(هُنَا) (7). 86أ

وَيجْرِي الوَصْلُ مَجْرَى الوَقْفِ اضطرارًا، وَرُبَّمَا أُجْرِيَ مَجْرَاهُ اختيارًا، وَمِنْهُ إبدَالُ بعضِ الطَّائيينَ في الوَصْلِ ألفَ المقصورِ وَاوًا(8).

تَمَّ الكِتَابُ – والحمدُ للهِ وَحْدَهُ – وَصَلَواتُهُ على خِيرَةِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ – عَلَى يَدِ العَبْدِ الفَقِيرِ إلى رَحْمَةِ رَبِّهِ، إبراهيم بن طاهر بن عبد الله الأَرْبِلِّي، عَفَا اللهُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ وَعَنِ المسلمينَ كافَّةً، وذلكَ في يومِ الاثنينِ ثَامِنِ رَبِيع الآخِر مِنْ شهورِ سَنَةِ خمسٍ [وَأَرْبَعِينَ] (9) وستمئةٍ.

---

(1) يقولونَ: هَذَا الخَبْ، ورأيتُ الخَبْ، ومررتُ بالخَبْ، وهذا البُطْ ، ورأيتُ البُطْ ، ومررتُ بالبُطْ . وهذا الرِّدْ، ورأيتُ الرِّدْ، ومررتُ بالرِّدْ. المساعد 319/4.

(2) في س : كما .

(3) ينظر: التسهيل: 329–330، وشرح المفصل لابن يعيش 73/9–74، وشرح الشافية للرضي 310/2، 322–323، والمساعد 318/4–319. والهمع 214/6.

(4) بعدها في س زيادة : المتحرك ما قبلها .

(5) في س : لغتان ، بدلا من وجهان .

(6) ينظر: التسهيل: 330، وشرح الشافية للرضي288/2. والهمع 215/6–217.

(7) ينظر: التسهيل: 330–331، وشرح الشافية للرضي296/2. والهمع 216/6–219.

(8) ينظر: التسهيل: 331، وشرح الشافية للرضي324/2. والهمع 219/6–221.

(9) غير واضح في الأصل، وهي نسخة الكتاب على ما يبدو.

قائمة المصادر والمراجع

الإبدالُ : أَبو الطَّيبِ اللُّغويِّ ، عبد الواحد بن علي، ت 351هـ .تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق 1960–1961م.

الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، ت911هـ. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة 1975.

الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، ت 316هـ. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول طبع بمطبعة النعمان– النجف، 1973، والجزء الثاني طُبع بمطبعة سلمان الأعظمي – بغداد 1973.

الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت: 672هـ. تحقيق: د. حاتم الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي 1980.

الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت 1976، الطبعة الثانية 1956.

الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: ابن مالك ، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمّان 1991.

إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت 646هـ. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية 1955–1973.

الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، ت 577هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة.

أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت 761هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط6، دار الفكر للطباعة 1974.

الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد ت 377هـ. تحقيق: د. حسن فرهود شاذلي، مصر 1969.

البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت 745هـ. مطبعة السعادة بمصر 1328هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحبي بمصر 1965.

البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي، مجد الديم محمد بن يعقوب، ت 817هـ. تحقيق: محمد المصري، 1972 دمشق.

تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ت 1956م . ترجمة: د. رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر 1975م.

تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية: الزركشي، محمد بن إبراهيم، ت 932هـ ، مطبعة الدولة التونسية، 1289هـ.

تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت 748هـ. حيدر آباد.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بمصر، 1967.

تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد، ت 370هـ. القاهرة 1964–1967م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح الألفية): المرادي، ابن قاسم ، ت749هـ. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

التوطئة: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد، ت 645هـ. تحقيق: يوسف أحمد المطاوع، القاهرة، 1973.

الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد شريف سعيد الزيبق، مطبعة الملاح بدمشق، 1968.

الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: طه محسن، العراق، الموصل 1976.

الحلل في إصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسي، ت 521هـ. تحقيق: سعيد عبد الكريم ، دار الرشيد، بغداد 1980.

الخصائص: ابن جنى، أبو الفتح عثمان، ت 392هـ. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952. دار المعارف الإسلامية، الترجمة العربية.

ذيل القراء الكبار: ابن مكتوم، أحمد بن القادر ، ت749هـ. نشر مع كتاب(معرفة القراء الكبار – للذهبي)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف بمصر 1969.

سر صناعة الإعراب: ابن جنى، تحقيق: السقا وآخرون، مصر 1954.

السلوك لمعرفة دول الملوك: المقريزي، أحمد بن علي، ت 845هـ. تحقيق: مصطفى زيادة، القاهرة 1934.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت1089هـ. مكتبة القدس بمصر 1350هـ.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): علي بن محمد الأشموني، ت929هـ. مطبعة البابي الحلبي بمصر.

شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ت 686هـ. منشورات ناصر خسرو، بيروت.

شرح التسهيل: ابن مالك، الجزء الأول. ت. د. عبد الرحمن السيد، القاهرة 1974.

شرح التسهيل: المرادي، تحقيق: حسين تورال، رسالة ماجستير – القسم الأول، بغداد 1971.

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ت 905هـ. البابي الحلبي بمصر.

شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، ت 669هـ. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، العراق، الموصل 1980.

شرح الشافية: الجاربردي، أحمد بن الحسن، ت746هـ، دار الطباعة العامرة، 1310هـ.

شرح الشافية: رضي الدين الاستربادي، ت 688هـ. تحقيق: نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة 1356–1358هـ.

شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط7، مطبعة السعادة بمصر 1957.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهماني، ت769هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6 ، دار الفكر 1974.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، الجزء الأول، ط1 ، 1975.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد 1977.

شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مصر 1963.

شرح الكافية: رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979، الطبعة المصورة.

شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط1 ، 1982.

شرح المفصل: ابن يعيش بن علي، ت 643هـ. عالم الكتب، بيروت، الطبعة المصورة.

شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت 646هـ. تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف 1980.

الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد، ت بحدود سنة 400 هـ. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة 1956.

طبقات الشافعية: الأسنوي، جمال الدين، ت 772هـ. تحقيق:عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد 1970.

طبقات الشافعية: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت 771هـ. تحقيق: الطناحي والحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شبهة، ت 847هـ. تحقيق: د. محسن غياض، النجف الأشرف 1973–1974.

غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري، محمد بن محمد، ت 833هـ. تحقيق: برجستراسر وبرتز، القاهرة 1932–1935.

الفصول الخمسون: ابن معيط، أبو الحسين زين الدين يحيى ابن عبد المعطي، ت 628هـ. تحقيق: محمود محمد الطناحي، البابي الحلبي، القاهرة 1977.

القاموس المحيط: الفيروز أبادي ، ت 817 هـ مطبعة السعادة بمصر.

القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية: محمد بن طولون الصالحي، ت 953هـ. تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق 1949.

الكافية في النحو: ابن الحاجب، الاستانة 1314هـ.

الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت 180هـ. تحقيق: عبد السلام هارون، ط2 ، الهيئة المصرية، القاهرة 1977.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت 1067هـ، استانبول 1944م.

لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم، ت 711هـ، دار صادر ، بيروت 1955.

المثنى: أبو الطيب اللغوي، ت 351هـ ، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق 1960.

المخصص: ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت 458هـ، طبعة بولاق 1318هـ.

المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، ت 2005م، دار المعارف بمصر 1968.

المدارس النحوية في مصر والشام: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط1، 1980.

المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ودار المدني بجدة 1980–1984.

معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت 207هـ، ج1، تحقيق: نجاتي والنجار، ج2، تحقيق: النجار، ج3، تحقيق: شلبي، القاهرة 1955–1972.

معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، ت 1987م، مطبعة الترقي، دمشق 1957.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، جار الفكر، بيروت 1979.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة: أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زادة ، ت 968 هـ ، الجزء الأول، مراجعة: كامل البكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.

المفصل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت 538هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.

المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت 471هـ. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد 1982.

المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، ت 285هـ. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،ت1404 هـ – 1984م القاهرة.

المقرب: ابن عصفور، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي – بغداد ، 1971–1972.

الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1979.

المنصف (شرح التصريف للمازني): ابن جنى، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، البابي الحلبي بمصر 1954.

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: جيلزر نيوهافن 1947.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري برد، جمال الدين ابو المحاسن يوسف بن تغري بردي، ت 847 هـ. دار الكتب المصرية.

نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، ت 518هـ. مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1298هـ.

نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب: المقري، أحمد بن محمد، ت 1014هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت 1968.

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: السيوطي، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: فاخر جبر مطر، جامعة بغداد – كلية الآداب، 1983.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، الجزء الأول ، تحقيق: عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، والجزء الثاني إلى السابع بتحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1975–1980.

الوافي بالوفيات: صلاح الدين آيبك الصفدي، ت 764هـ. الجزء الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق 1953.

الوفيات: ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت 809هـ. تحقيق: عادل نويهض، بيروت 1978.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
افتتاحية الطبعة الأولى	
مقدمة الطبعة الأولى	
مقدمة تحقيق الطبعة الثانية	
الدراسة	
ابن مالك	
اسم الكتاب ونسبته	
نهج المؤلف في كتابه	
الاختصار في العبارة	

مخالفة رأيه في التسهيل	
المسائل الخلافية في الكتاب	
آراء ابن مالك في الكتاب	
شواهد الكتاب وأمثلته	
لغات القبائل	
في نسبة الآراء	
في بيان الخلاف النحوي	
المصطلح النحوي عند ابن مالك	
بين أبواب الكتاب وأبواب التسهيل	
منهج التحقيق	
وصف نسخة الكتاب	
صور من المخطوطة	
النص المحقق	
خطبة المؤلف	
باب شرح الكلمة وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام	
باب إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال وما يتعلق بهما	
باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال	
باب إعراب المثنى والمجموع وما يتعلق بذلك	
باب التثنية وجمع التصحيح	
باب المعرفة والنكرة	
باب العلم	
باب المضمرات	
باب أسماء الإشارة	
باب الموصولات	
باب لحاق الألف واللام	
باب المبتدأ	
باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر	
باب أفعال المقاربة	
باب الحروف المشبهة بالأفعال	
باب الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر	
باب الفاعل	
باب المفعول الذي ينوب عن الفاعل	
باب اشتغال الفعل أو شبهه عن المفعول به بضميره أو ملابسه	
باب تعدي الفعل ولزومه	

باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً	
باب المصدر	
باب المفعول له	
باب المفعول فيه	
باب المفعول معه	
باب الاستثناء	
باب الحال	
باب التمييز	
باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء	
باب الإضافة	
باب إعمال المصدر	
باب التعجب	
باب نعمَ وبئسَ	
باب حبذا	
باب أفعال التفضيل	
باب اسم الفاعل	
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل	
باب التابع	
باب التوكيد	
باب النعت	
باب البدل	
باب عطف البيان	
باب المعطوف عطف النسق	
باب المنادى	
باب المستغاث به والمتعجب منه	
باب أسماء لم تستعمل في غير النداء	
باب الندبة	
باب الترخيم	
باب الاختصاص والنصب على المدح والذم والترحم	
باب النفي العام	
باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما	
باب أبنية الأفعال ومعانيها	
باب همزة الوصل	
باب أبنية مصادر الثلاثي المجرد	

باب أبنية مصادر غير الثلاثي	
باب ما زيدت الميم في أوله وليس بصفة	
باب أسماء الأفعال	
باب نوني التوكيد	
باب ما ينصرف وما لا ينصرف	
باب كيفية التسمية بلفظ كائن ما كان	
باب إعراب الفعل وعوامله	
باب عوامل الجزم	
باب تتميم الكلام على إذ وإذا وشبههما مما ذكر وما لم يذكر	
باب القسم والمقسم عليه	
باب العدد	
كم وكذا وكأين وكيت وذيت	
باب الحكاية	
باب الإخبار	
باب التذكير والتأنيث	
باب ألفي التأنيث	
باب المقصور والتأنيث	
باب التقاء الساكنين	
باب الاسم المنسوب إليه	
باب أمثلة الجمع قليله وكثيره	
باب التصغير	
باب تتميم الكلام على معاني الحروف وأحكامها	
باب التصريف	
باب أحكام الهمزة	
باب مخارج الحروف	
باب الإدغام	
باب الإمالة	
باب الوقف	
قائمة المصادر والمراجع	
المحتويات	